جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول المغاربية

2022-2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

بوشوشة سارة

إشراف الاستاذ:

مدوني علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
باري عبد اللطيف	استاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
مدوني علي	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
أسعيد مصطفى	استاذ	جامعة بسكرة	مناقشا
البار أمين	استاذ	جامعة تبسة	مناقشا
بودلال بشير	أستاذ محاضر – أ -	جامعة الجزائر 03	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

جزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور مدوني علي لما بذله معي من جهد وما قدمه لي من نصائح في سبيل انجاز هذه الأطروحة على أكمل وجه .

جزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم مناقشة هذا العمل.

والشكر موصول أيضا لأساتذة قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ ولهم الفضل في حرصهم الدائم على تكويننا

إهـداء

إلى من علمني ذات يوم فلسفة السمو والتألق في الحياة

إلى روح والدي الطاهرة

تقديرا ووفاءا.

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى قواتنا المسلحة احتراما

اهدي لكم هذا العمل .

Sarah Bouchoucha

ملخص الدراسة

يهدف موضوع **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول المغاربية 2011 ـ 2022** لتسليط الضوء على التوجهات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بالمنطقة المغاربية، ومدى التزامه باتخاذ جملة التدابير الاحترازية مع الشركاء الإقليميين بالجناح الجنوبي، من خلال التأسيس لترتيبات وشراكات إستراتيجية لمكافحة التهديدات الأمنية، التي باتت تطرح جملة من التحديات تهدد الامن القومي للدول الأعضاء في الحلف. وعليه تكثيف التعاون الأمني والتنسيق الاستراتيجي بين الحلف الأطلسي والدول المغاربية، في إطار **تطبيق الرؤية العسكرية الجديدة 2030** للحلف؛ او ما يعرف **بمبادرة جاهزية الناتو** التي نصت عليها **قمة وارسو 2016**، لتدخل حيز التنفيذ بعد **قمة بروكسل 2021**، كخطوة دفاعية تعزز من أهمية الترابطات الأمنية عبر الجماعية، والتدرج في آليات العمل الإقليمي للحلف من خلال التصدي للنفوذ الجيوسياسي الروسي، والتمدد الاستراتيجي الصيني المتزايد في المنطقة المغاربية، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها على أجندة الأمن الطاقوي للحلف وتوجهاته الإستراتيجية بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: حلف شمال الأطلسي، التهديدات الأمنية الجديدة، الدول المغاربية، الرؤية العسكرية الجديدة 2030، الأمن الطاقوي، قمة مدريد 2022.

Abstract

The topic of **NATO's strategy towards the Maghreb countries 2011-2022** aims to shed light on NATO's strategic directions in the Maghreb region, and the extent of its commitment to taking a number of precautionary measures with regional partners in the southern wing, by establishing strategic arrangements and partnerships to combat security threats, which are now posing a number of Challenges threaten the national security of NATO member states. He must intensify security cooperation and strategic coordination between NATO and the Maghreb countries, within the framework of implementing the alliance's **new military vision 2030**.Or what is known as the NATO Readiness Initiative, which was stipulated in the **2016 Warsaw Summit**, to enter into force after the **2021 Brussels Summit**, as a defensive step that enhances the importance of cross-collective security interconnections, and progress in the alliance's regional action mechanisms by confronting Russian geopolitical influence and China's increasing strategic expansion in the Maghreb region Especially after the Ukrainian crisis and its repercussions on the alliance's energy security agenda and its strategic directions in the region.

Keywords: NATO, New Security Threats, Maghreb States, New Military Vision 2030, Energy Security. Madrid Summit 2022.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: البعد المؤسساتي لتطور حلف شمال الأطلسي

المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي من سياسة الدفاع المركز إلى سياسة الأمن الموسع

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها في توجهات حلف شمال الأطلسي

المبحث الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بين التغير والاستمرارية

المطلب الأول: دور القمم الأطلسية في هندسة الأمن الأوروبي

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي والموجة الثانية من التجديد في المفاهيم الإستراتيجية

المطلب الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي: تناقض الرؤى الأمنية وتصعيد للهيمنة العسكرية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتوجهات الإستراتيجية الأطلسية

المطلب الأول:النظرية الواقعية:أولوية القوة والمصلحة مقابل المكاسب الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية:البناء المؤسساتي للحلف ودوره في تعزيز الأمن المشترك

المطلب الثالث: النظرية البنائية:التفاعل الهوياتي كجسر لبناء التعاون بين دول حلف شمال الأطلسي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني:التوجهات الأطلسية تجاه الدول المغاربية:احتواء أم بناء نظام إقليمي شامل

المبحث الأول: واقع الأمن في المنطقة المغاربية:استراتيجيات أطلسية جديدة لتهديدات أمنية متجددة

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: نحو بناء إستراتيجية أمنية مشتركة(أطلسية _مغاربية)

المطلب الثالث: هندسة المنظومة الأمنية الأطلسية وفق نموذج Swot

المبحث الثاني : العلاقات الأطلسية _ المغاربية : تقارب سياسي وتعاون عسكري

المطلب الأول:التفاعلات الأمنية الأطلسية_ الجزائرية من التعاون العسكري إلى الشراكة الإستراتيجية

المطلب الثاني: العلاقات الأطلسية المغربية: سياسة أم إستراتيجية

المطلب الثالث: الحلف الأطلسي وليبيا: تدخل بالقوة وتكريس التفوق الاستراتيجي العسكري

المطلب الرابع : حلف شمال الأطلسي وتونس: تعاون عسكري ودعم ميداني

المطلب الخامس:الناتو وموريتانيا: شراكة إستراتيجية ؟ أم تعاون براغماتي؟

المبحث الثالث: أجندة الأمن الطاقوي في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التوجهات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي

المطلب الأول:المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها على توجهات حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني:التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي وانعكاساتها على إستراتيجية الناتو العسكرية في المنطقة المغاربية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:الإستراتيجية الأطلسية بين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل في المنطقة المغاربية

المبحث الأول:الإستراتيجية الأطلسية بين التحدي والرهان

المطلب الأول: الاختلافات الداخلية للحلف ودورها في عرقلة بناء سياسة أمنية موحدة

المطلب الثاني: رهانات الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية

المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية

المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي وصراع النفوذ في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: التقارب الروسي الصيني واحتمالية التحالف العسكري في المنطقة المغاربية

خلاصة الفصل الثالث

مقدمة

إن زيادة عمق التغيرات الإستراتيجية التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، دفعت بحلف شمال الأطلسي للتكيف مع سمات النظام الدولي الجديد، وإعادة صياغة جملة من المفاهيم الإستراتيجية تتماشى ومصالحه الإستراتيجية منتقلا بذلك، من إستراتيجية الردع إلى سياسة التدخل وإدارة الأزمات الدولية، وبالتالي آليات جديدة تتماشى مع طبيعة الوظائف والمهام الجديدة؛ في مقدمتها إعادة برمجة وتحديث المنظومة الدفاعية، خاصة وان غايات الحلف تقبع ضمن مظلة الدفاع الجماعي.وبالتالي تحول استراتيجي ملحوظ في تحركات الحلف الذي بات ينشط خارج حدود دائرته الجغرافية من حفظ أمن الدول الأعضاء إلى غطاء لتحقيق مصالح أمنية ومكاسب جيوستراتيجية.

الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة مع بروز مشاكل تتجاوز حدود المسائل السيادية، تعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة العابرة للقارات، التهديدات السيبرانية، الحروب الالكترونية، القرصنة الالكترونية...وغيرها من المشاكل يصعب التحكم فيها .

ولعل المنطقة المغاربية تعد المجال الحيوي الذي تتعدد فيه المشاكل والتهديدات الأمنية ذات الأبعاد المختلفة والتي من شأنها التأثير في الأمن القومي للحلف الأطلسي، من خلال تصدير فكرة اللامن لدول أعضائه خاصة في ظل عولمة المخاطر والتهديدات الأمنية، ضعف التنسيق الإقليمي عبر الحدود الوطنية أعطى لظاهرة النفاذ عبر الحدود القوة الدافعة للاختراق، وبالتالي تنامي شبكات تهريب الأسلحة، البشر، المخدرات، العملات الصعبة، تزايد نشاط عصابات الإجرام المنظم وبارونات التهريب، الجماعات الإرهابية، كلها أمور باتت تثقل كاهل حكومات الدول المغاربية والجهات الأمنية.

على هذا الأساس أصبح خيار التنسيق مع أطراف أخرى لاحتواء هذه المخاطر والتهديدات أمر لابد منه؛ ولعل دول حلف شمال الأطلسي كانت السباقة لطرح جملة من المبادرات والترتيبات الأمنية حفاظا على دعم أسس الاستقرار والأمن في دول المنطقة المغاربية وفق قاعدة التمايز الذاتي بالسعي لتشكيل بنية أمنية إقليمية على أساس مسارات ثنائية **(32+1)**، فأمن المنطقة يحافظ على مصالحه واستمراريتها بشكل يضمن له تحقيق جملة من المكاسب الإستراتيجية .

ناهيك على ان سياسات حصر التهديدات الأمنية بشقيها الدفاعي والهجومي بالمنطقة المغاربية و محاولات بناء نظام إقليمي تستدعي تعاونا إقليميا ودوليا أولا، ثم تفعيل نظام الأمن الجماعي داخل الدائرة

المغاربية هذا يوحي بمدى عمق الالتزامات الأطلسية لتعزيز الاستقرار في الجنوب والاهتمام بالشركاء الإقليمين الذي نصت عليه **قمة وارسو 2016، وقمة بروكسل 2018** التي تعتبر الامتداد الفعلي لاهتمامات الحلف الأطلسي بشأن سياسات المكافحة ،استراتيجيات الردع، إجراءات الدفاع .

فاستجابة الحلف الأطلسي وتأكيده المستمر على نسج شبكة من العلاقات متعددة الأبعاد مع دول المنطقة المغاربية ماهو إلا دليل على السعي لاحتواء هذه المخاطر، وتبني فكرة الأمن التعاوني لإقامة شراكات ثنائية عبر آليات التشاور السياسي والتعاون العملي، في إطار تعزيز ثلاثية المصلحة، القوة، والمكاسب الإستراتيجية التي سيحققها جراء التنسيق مع دول المنطقة، التي أضحت مصنفة ضمن مصفوفة الدول الأكثر أهمية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي .

انطلاقا من جملة الاعتبارات الأمنية أسس الحلف الأطلسي لإستراتيجية جديدة تعمل على تطوير ما يعرف **بمشروع الهندسة الأمنية** الذي يسعى من خلاله للحد من سياسات التصعيد الروسي، والتغلغل الصيني في مناطق النفوذ الجيوسياسي التابعة للحلف(الدول المغاربية على وجه الخصوص)، ثم محاولة تطبيق أسس هذا المشروع على الجناح الجنوبي للحلف(**المنطقة المغاربية**) تحت مسمى "**مبادرة جاهزية الناتو**" وفق **إستراتيجية 4x30**، كرؤية مستقبلية تحدد مسار توجه الحلف الأطلسي على المدى البعيد **2030** ، وكخطوة أساسية لتعزيز امن المنطقة المغاربية، وإرساء أسس التعاون التي نصت عليها قمة الناتو ببروكسل **جوان 2021، وقمة مدريد 2022** .

فالمنطقة تعتبر نقطة تماس جيوستراتيجية تربط بين ضفتي المتوسط، كما أنها تعتبر إحدى أهم الفضاءات الجيوسياسية ذات الأهمية البالغة التي تشهد حركية واسعة، إزاء هذه التفاعلات، نظرا لخصوصيتها المحلية، وموقعها الاستراتيجي الذي بات يعد محورا أساسيا في مدار التنافسات والاستقطابات الدولية بين القوى العالمية، كروسيا، الصين، اللتان ضاعفتا من أدوارهما في المنطقة المغاربية .

لاسيما بعد الأزمة الأوكرانية التي بدورها أفرزت معطيات جيوسياسية جديدة زادت من تعميق أزمة الطاقة المتأججة على المحور الأطلسي الروسي، ليكتسب بذلك ملف الطاقة أهمية بالغة في الأجندة الأمنية للحلف، خاصة مع تزايد الضغوطات السياسية على دول أعضائه، ودخول روسيا على خط المنافسة الدولية وسعيها لوقف الإمدادات الطاقوية، وإعادة تسعير الغاز بما يتماشى ومصالحها، الأمر

الذي أدى بدول الحلف الأطلسي إلى ضرورة البحث عن بدائل جديدة موثوقة لتموينها، والمراهنة على الدور الاستراتيجي الذي ستلعبه الدول المغاربية في تعويض العجز الطاقوي الذي تعاني منه اغلب دول الحلف الأطلسي .

أهمية الموضوع: يستمد موضوع الدراسة أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية كالتالي :

اهمية علمية:

- ❖ تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات الأطلسية في المنطقة المغاربية انطلاقا من أهمية الشراكة الأطلسية المغاربية، والتي نصت عليها قمة لشبونة 2010 وباقي القمم الأطلسية منها قمة ويلز **2014**، قمة **وراسو 2016**، قمة **بروكسل 2018** وصولا الى قمة **مدريد 2022** .
- ❖ معرفة مدى التزام الحلف الأطلسي بالتكيف مع مستجدات البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية ومن ثم بناء شراكات بطابع امني تعاوني مع الشركاء الإقليميين الجنوبيين وفق نهج أمني واسع ومن ثم تعزيز مسؤولية الحماية والدفاع، هذه التدابير والإجراءات الأمنية الأطلسية تزداد مع الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية.

أهمية عملية:

- ❖ الكشف عن جملة الاهتمامات الاطلسية داخل حدود الدائرة المغاربية خاصة فيما يتعلق بدائرة الأمن الطاقوي والمكتسبات الجيوستراتيجية التي يسعى الحلف لتحقيقها .
- ❖ التركيز على الحوارات الأمنية لبناء الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء الاقليمين الجنوبيين في اطار الرؤية العسكرية الجديدة 2030 كأحد الاطر المرجعية التي يراهن عليها الحلف لاستتاب الامن في المنطقة المغاربية.

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

أسباب ذاتية:

الميولات الشخصية للباحثة وانتمائها للمنطقة المغاربية جعلها ترغب في البحث أكثر والتعمق في هذا المجال كونه يثير مسألة حساسة ترتبط بالدول المغاربية، والتي تتمحور حول واقع الأمن ومدى سعي الحلف الأطلسي لضبط حدود الشراكة مع دول المنطقة، حرصا منه على تحقيق مجموعة من

المكاسب لصالحة فضلا عن ذلك اهتمام الباحثة، بإستراتيجية القوى الفاعلة في المنطقة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تجتمع تحت المظلة الأطلسية.

أسباب موضوعية:

- ❖ معرفة فاعلية الدور الأطلسي في المنطقة المغاربية من خلال التعرف أكثر على السياسات الأطلسية القائمة على قاعدة التمايز الذاتي (**32+1**) والازدواجية في التعامل.
- ❖ الكشف عن أهمية المبادرات والترتيبات الأمنية لهندسة الأمن بالجناح الجنوبي للحلف الأطلسي واحتواء التهديدات والمخاطر خلال الفترة الممتدة من **2011 – 2022** .
- ❖ إدراك حقيقة المشروع الأمني الجديد **(مبادرة جاهزية الناتو)** والتعرف على مدى التزام الحلف بوضع استراتيجيات واتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة تتماشى مع طبيعة الرؤية العسكرية الجديدة **2030** للحلف وتوسيع الأجندة الأمنية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف كالتالي :

- ❖ معرفة أهم الميادين التي تنصب حولها الاهتمامات الأطلسية والتعامل معها وفق ما تقتضيه الضرورة المصلحية .
- ❖ معرفة مجالات التنافس بين مختلف الفواعل الدولية الفاعلة في المنطقة المغاربية كروسيا والصين ودورهما في التأثير على التوجهات الإستراتيجية للحلف الأطلسي مع دول المنطقة .
- ❖ فهم وتفسير الآليات الفعلية التي ينتهجها الحلف الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية وهو ما يظهر جليا في مبادئ وأسس الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين ومعرفة مدى قدرة الحلف على استحداث آليات عسكرية جديدة .

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإستراتيجية الأطلسية في رسم معالم الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية على ضوء القمم الاطلسية.؟

التساؤلات الفرعية:

- ❖ كيف اثرت القمم الأطلسية في الاستراتيجية العسكرية لحلف الناتو بالمنطقة المغاربية.؟
- ❖ كيف ساهمت سياسات حلف شمال الاطلسي في التخفيف من اثر المخاطر الامنية بالمنطقة المغاربية.؟
- ❖ ماهو مستقبل الاستراتيجية الاطلسية في ظل المنافسة الدولية (روسيا . الصين) بالمنطقة المغاربية.؟

الفروض العلمية:

الفرضية المركزية:

فرضت تحولات البيئة الدولية رهانات إستراتيجية جديدة استدعت بناء مقاربات وتدابير أمنية أطلسية لاحتواء التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

الفرضيات الفرعية:

- ❖ نجاح الإستراتيجية الأطلسية مرهون بتسوية القضايا الأمنية العالقة في المنطقة المغاربية.
- ❖ إستراتيجية الاحتواء تفرض على الحلف الاطلسي التوسع في المنطقة المغاربية لمواجهة المشاريع المنافسة.
- ❖ أهمية المكانة الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية أدت لرفع وتيرة التنافس بين الحلف الأطلسي والقوى الدولية الأخرى .

المقاربة المنهجية:

أ – المناهج:

المنهج التاريخي:

تم استخدام هذا المنهج لدراسة إستراتيجية وشراكات الحلف الأطلسي مع الدول المغاربية عبر مختلف المحطات التاريخية البداية كانت من **2011** إلى غاية **2022** .

منهج دراسة الحالة:

تم استخدام هذا المنهج في الفصلين الثاني والثالث لدراسة خصوصية المنطقة المغاربية كنموذج لفهم طبيعة العلاقات القائمة بين الدول المغاربية والحلف الأطلسي .

المنهج المقارن:

عادة ما يستخدم هذا المنهج لتجسيد فكرة ماذا نقارن؟ كيف نقارن؟ ولماذا نقارن؟ ، تم استخدامه من خلال مقارنة سياسات تعامل الحلف الأطلسي مع الدول المغاربية .

ب – الاقترابات والنظريات:

النظرية الواقعية:

تندرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، حيث تركز هذه المقاربة الى أن الأمن يعتبر هاجس أساسي للدولة، التي تسعي دائما لتحقيقه من خلال القوة، المصلحة، توازن القوى، ناهيك على ان الواقعية تفسر العلاقات الدولية من منظور المصلحة الوطنية، في المقابل التخلص من كل القيود المعرقلة لمسار تحقيق هذه المصالح وتحدد مضمون المصلحة الوطنية في القوة. وعليه مثل هذه المبادئ تحفز الأحلاف العسكرية على الاستمرار أكثر فقد تم استخدام هذه النظرية لتفسير توجهات الحلف الأطلسي الذي يسعى بشكل دائم لزيادة قوته العسكرية، وتحديث المنظومة الدفاعية، مع التوسع المستمر وخلق نوع من التأثير داخل دائرة التفاعلات الأمنية مع وحدات النظام الدولي فاستمرار بقاء الحلف الأطلسي مرتبط في النهاية بالغاية والهدف؛ فهو أمام خيارات إستراتيجية واضحة المعالم تقتضي حتمية التكيف مع مقتضيات المرحلة الجديدة .

النظرية الليبرالية المؤسساتية:

ان التركيز على طبيعة **الأدوار المركزية** التي تلعبها المؤسسات الأمنية الدولية من شأنها التخفيف من حدة المخاطر، التقليل من النزاعات والحروب، تحقيق الأمن الدولي، من خلال ضرورة التنسيق بين المجتمع والدولة انطلاقا من السياق الداخلي إلى السياق العبر القومي؛ ففي خضم التحولات الدولية الراهنة اصبح مفهوم الأمن يتحدد من عوامل اخرى ذات ابعاد اقتصادية ومؤسساتية. وهذا ما تجسد فعلا في فاعلية الدور الأطلسي في رسم معالم الأمن والاستقرار، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، تحت غطاء النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي، الأمن الجماعي، السلم الديمقراطي.

النظرية البنائية :

يشدد أنصار النظرية البنائية على دور المصالح والأفعال في تشكيل مسار الهوية والتي بدورها تؤسس لفكرة كيفية تعامل الهويات مع المنهج الذي تستوعبه الوحدات السياسية، من جهة ثانية التأكيد على أهمية المؤسسات الدولية والبنيات الاجتماعية في التكوين والتأسيس للنظام العالمي. من ناحية اخرى تقتضي ضرورة المصلحة العامة التأسيس لآليات جديدة من شأنها ضبط مجمل التفاعلات الثقافية السياسية والهوياتية لترتيب علاقات ذات طابع تعاوني بأبعاد جيو_أمنية وأغراض دفاعية، فالمتغير الثقافي والهوياتي بالنسبة للحلف الأطلسي له أهمية بالغة من شأنها التأثير في طبيعة العلاقات الدولية.

الدراسات السابقة:

موضوع الدراسة الحالية إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول المغاربية 2011 – 2022، أسست له العديد من الدراسات الاكاديمية والابحاث العلمية، التي فتحت المجال لتسليط الضوء على أهم التوجهات الإستراتيجية للحلف. ومن بين ابرز الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية التي احتضنت هذا الموضع مايلي :

دراسة الباحثة **كنزة فني، منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه 2018**، هدفت الدراسة إلى إبراز التوجهات الإستراتيجية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة مع الإشارة إلى المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991 ، 1999، ثم المفهوم الاستراتيجي 2010 ، حيث ركزت الباحثة على آلية إدارة الأزمات الدولية والأداء العملياتي للحلف على ضوء طبيعة التهديدات الجديدة للتهديدات الأمنية، دون التطرق لباقي الآليات

الأخرى كالأمن التعاوني والشراكة الإستراتيجية التي نصت عليها المفاهيم الإستراتيجية الأخرى. توصلت الدراسة إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تتمكن من التطبيق الفعلي للآليات المدنية مع الاستمرار في تعزيز الآليات العسكرية وهو ما أثبتته إدارة الأزمة الليبية، وبالتالي تأزم الأوضاع الأمنية بدلا من التقليل منها ما يقابله عدم التوفيق بين تطبيق الآليات والتهديدات .

دراسة الباحث **شرقي محمود: التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي، مقال علمي صادر 2018**، هدفت الدراسة إلى أهمية دور الحلف تجاه دول المغرب العربي ابتدءا من تكوين قوات عسكرية للتدخل السريع وتقديم المساعدات في حالات الكوارث والأزمات إلى توسيع الحوار داخل منطقة جنوب المتوسط، ركز الباحث على كيفية مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة، في المقابل تم إهمال جانب تحليل طبيعة العلاقات الأطلسية – المغاربية. توصلت الدراسة إلى ان حلف شمال الأطلسي يسعى إلى الموازنة في سياساته بين المخاوف الأمنية، واعتماد آليات للتعاون الأمني والتطلع إلى شراكة إستراتيجية مع دول المنطقة .

دراسة للباحثة **Unel Beyza** بعنوان: **Cybersecurity of Nato's space – based strategic assets مقال علمي** صادر **2019** ، تهدف الدراسة إلى التعرف على نقاط الضعف المحتملة للأنظمة الإستراتيجية المعتمدة على الفضاء أمام الهجمات السيبرانية، ومدى تأثيرها على الأمن القومي للحلف الأطلسي، ثم التأثير على القواعد التشغيلية للأنظمة العسكرية الأطلسية، ناهيك عن التأثير على عملية صنع القرار العسكري والسياسي الاستراتيجي التي قد تجعل من الحلف عرضة لتهديدات أخرى. حيث تم التركيز على فكرة الاستخدامات العسكرية للفضاءات الخارجية والقدرة على المراقبة والاستطلاع الاستخباراتي في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى سرعة الحلف الأطلسي في الاستجابة للتهديدات السيبرانية والاستثمار في أمن البنية التحتية الحيوية لمنشآت الطاقة خصوصا.

دراسة للكاتب **Luis Simon** بعنوان : **Nato and the South :a tale of three futures** ، **مقال علمي صادر 2021** ، تهدف الدراسة إلى معالجة القضايا الأمنية التي ترتبط بأعمال الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية داعش، الفساد الذي تغذيه اذرع الجريمة المنظمة في الجناح الجنوبي، من خلال التركيز على وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لمعالجة مثل هكذا تحديات. توصلت الدراسة إلى أن التفاعلات الجيو–أمنية داخل المنطقة المغاربية أثرت بشكل مباشر على سياسات الحلف خاصة بعد المفهوم الاستراتيجي لعام 2022 (قمة مدريد).

دراسة الباحث **حمياز سمير : دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط – دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي –، مقال علمي صادر 2022** ، هدفت الدراسة إلى البحث في الأدوار التي سيضطلع بها الحلف الأطلسي لهندسة الأمن الإقليمي، في المتوسط من خلال التركيز على مبادرة الحوار المتوسطي التي تعتبر احد الأطر المرجعية، التي يراهن عليها الحلف لتعظيم واستتباب الأمن في المنطقة، الباحث لم يتطرق إلى نقطة التنافس الأطلسي مع القوى الدولية الكبرى الفاعلة في المنطقة كروسيا والصين. توصلت الدراسة إلى أن الحوار الأطلسي المتوسطي يعد مبادرة أحادية الجانب كرست نوع من التبعية أكثر من شراكة من نوع رابح –رابح .

دراسة للباحث **David Garcia cantalapiedra** بعنوان: **Nato and the Greater Maghreb : geopolitics,threats and great powers**، **(الناتو والمغرب الكبير:الجغرافيا السياسية، التهديدات، والقوى العظمى) كتاب** صادر سنة **2022** ، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة القائمة بين الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي في المجالات المرتبطة بمهمات إدارة الأزمات، القدرات العسكرية، العمل مع الشركاء في إطار الأمن والدفاع المشترك وتأثيرها على الجناح الجنوبي ، من خلال التركيز على أهمية المنطقة المغاربية التي تعتبر مصدر قلق متزايد للأمن الأطلسي، وبالتالي تسليط الضوء على الواقع الأمني بالمنطقة فضلا عن المنافسة الجيوسياسية بين القوى العظمى. وتوصلت الدراسة إلى الاستثمار الأطلسي في الشراكات مع الجنوب لإدارة الأزمات والمهام الأمنية التعاونية أمر يكرس نهج الاعتماد المتبادل، ويترجم مبادرات ذات طبيعة عسكرية وأولويات أمنية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أجمعت الدراسات السابقة على نقاط عديدة تتفق فيها كالتالي **(أوجه التشابه)** :

- ❖ أهمية الحوارات الأمنية الأطلسية –المتوسطية كأحد الأطر المرجعية التي يراهن عليها الحلف في المنطقة
- ❖ التركيز على أهمية المفاهيم الإستراتيجية ودورها في تغيير توجهات الحلف الأطلسي خاصة في منطقة جنوب المتوسط.
- ❖ أهمية التعاون والشراكة مع الشركاء الجنوبيين لإدارة الأزمات والمهام الأمنية التعاونية .

واختلفت فيما بينها هذه الدراسات السابقة على **(أوجه الاختلاف)**:

- ❖ عدم إشراك دول الجنوب في أي مسار للتشاور السياسي حول القضايا الأمنية بالمنطقة.
- ❖ عدم قدرة الحلف الأطلسي على تعزيز الحماية لأمنه الطاقوي خاصة في مناطق نفوذه الجيوسياسي .
- ❖ عدم قدرة الحلف الأطلسي على التوفيق بين تطبيق آليات التعاون واحتواء التهديدات الأمنية.

وعليه **الفجوة البحثية** التي **ستضيفها الباحثة** تتمثل في:

أولا: الدراسة الحالية سيتم تطبيقها خلال الفترة الزمنية المحددة من **2011 – 2022** بالضبط في المنطقة المغاربية .

ثانيا: الإضافات

أضافت الباحثة للدراسة الحالية النقاط التالية :

- ❖ أهم الاستراتيجيات الأمنية الأطلسية – المغاربية المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية والسيبرانية مع محاولة الابتعاد قدر المستطاع عن مبادرة الحوار الأمني .
- ❖ التطرق لتحليل الإستراتيجية الأطلسية وفق **نموذج swot** لمعرفة أهم نقاط الضعف والقوة للحلف مع التركيز على أهم الفرص الإمكانيات المتاحة له لتحقيق جملة من المكاسب المخطط لها مسبقا ويأتي هذا كله في **إطار الرؤية العسكرية الجديدة 2030** للحلف التي ركزت عليها القمم الأطلسية في السنوات الأخيرة منها قمة بروكسل **2021** ، وقمة مدريد **2022** .
- ❖ تحليل طبيعة **العلاقة القائمة بين الحلف الأطلسي والدول المغاربية** كل طرف على حدا طبقا لقاعدة التمايز الذاتي **(32 +1)** .
- ❖ التطرق لأهمية **اثر المتغيرات الدولية الراهنة على فاعلية الدور الأطلسي** في المنطقة المغاربية من خلال التطرق لانعكاسات **الأزمة الأوكرانية** على سلاسل التوريد الطاقوي للحلف الأطلسي وإمدادات الغاز الطبيعي خاصة، وبالتالي البحث المستمر عن بدائل إستراتيجية ممكنة لتعويض العجز الطاقوي .والتوجه الأطلسي نحو مصادر الطاقات النظيفة والمتجددة.

❖ وأخيرا عرجت الباحثة على **مستقبل الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية** خاصة في ظل تواجد القوى الدولية المنافسه له بالمنطقة كروسيا والصين.

البناء الهيكلي للخطة :

في محاولة منا للإجابة على الأشكال المطروح وقياس مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على الخطة التالية تم الاعتماد فيها على ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة تضمن ثلاث مباحث حيث ترى الباحثة لزوم تخصيص **المبحث الأول** كإطار تتطرق فيه للبعد المؤسساتي والتاريخي لتطور حلف شمال الأطلسي، في حين **المبحث الثاني** تم التطرق لأهم المفاهيم الإستراتيجية للحلف الأطلسي ودورها في تغيير مهام والأدوار الموكلة للحلف البداية كانت من المفهوم الاستراتيجي الجديد **2010** الذي نصت عليه قمة لشبونة .اما **المبحث الثالث** فقد تم تخصيصه لأهم المقاربات النظرية المفسرة لتوجهات الحلف الأطلسي حيث تم استخدام النظرية الواقعية بالتركيز على أولوية القوة والمصلحة ، ثم النظرية الليبرالية المؤسساتية والتركيز على أهمية المؤسسات الدولية ودورها في التخفيف من حدة الأزمات والنزاعات وأخيرا النظرية البنائية حيث تم التركيز على التفاعل الهوياتي كجسر لبناء التعاون بين دول الحلف الأطلسي .

ثم عرجت الباحثة في **الفصل الثاني** على التوجهات الأطلسية تجاه الدول المغاربية تضمن الفصل ثلاث مباحث، **المبحث الأول:** تم التطرق فيه لواقع الأمن في المنطقة المغاربية: استراتيجيات أطلسية جديدة لتهديدات أمنية متجددة ، حيث ركزت الباحثة على مجمل التطورات الأمنية الحاصلة في المنطقة المغاربية التي باتت تطرح تعقيدات انعكست لاحقا على طبيعة العلاقات الأطلسية المغاربية .في حين **المبحث الثاني** الذي كان بعنوان العلاقات الأطلسية المغاربية: تقارب سياسي وتعاون عسكري تم تسليط الضوء على تحليل طبيعة العلاقات القائمة بين الحلف والدول المغاربية وأهم ما يميز هذه العلاقات أنها قائمة على أساس قاعدة التمايز الذاتي والازدواجية الأطلسية في التعامل مع كل دولة مغاربية على حدا حسب ما تمليه الاعتبارات المصلحية. في حين **المبحث الثالث** والذي يتمحور حول أجندة الأمن الطاقوي في المنطقة المغاربية، وتأثيرها على التوجهات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي تم التركيز على دور الناتو في الحفاظ على الأمن الطاقوي وكيف يمكن أن تغير الطاقة من إستراتيجية الحلف الأطلسي على الصعيد العالمي.

أما **الفصل الثالث** تحت عنوان الإستراتيجية الأطلسية بين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل في المنطقة المغاربية في هذا الفصل تم التطرق إلى مبحثين. **المبحث الأول** بعنوان الإستراتيجية الأطلسية بين التحدي والرهان بحيث ركزت الباحثة على أهم الخلافات بين الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي بشأن قضايا زيادة الإنفاق الدفاعي للحلف التي من شأنها التأثير على فاعلية الدور الأطلسي وتراجعه لصالح قوى دولية أخرى فاعلة في المنطقة المغاربية. في حين **المبحث الثاني:** تم تسليط الضوء على مستقبل الإستراتيجية في المنطقة المغاربية من خلال الإشارة إلى صراعات النفوذ الجيوسياسي في المنطقة ومدى تأثيرها على مستقبل التواجد الأطلسي بالمنطقة خاصة في ظل المزاحمة الروسية والصينية للحلف في مناطق نفوذه واحتمالية التحالف العسكري بينهما الأمر الذي قد يعزز من التأثير على إستراتيجية الحلف وتراجع دوره.

صعوبات الدراسة:

خلال مسيرة البحث العلمي صادفت الباحثة مجموعة من الصعوبات كالتالي:

- ندرة المراجع باللغة العربية المتخصصة لدراسة، وتحليل طبيعة العلاقات الأطلسية المغاربية خاصة في الشق الأمني والعسكري، نظرا لحساسية الموضوع.
- هناك كتابات تناولت أراء إيديولوجية خاصة فيما يتعلق بمستقبل الإستراتيجية الأطلسية داخل المنطقة المغاربية بعد الأزمة الأوكرانية، الأمر الذي أدى لعرقلة مسيرة الباحثة في انتقاء المعلومة ذات المصداقية.
- عدم التحكم في عدد المراجع باللغة الأجنبية بالإضافة إلى الجهد والوقت الذي تتطلبه ترجمة المراجع .
- معظم الدراسات والأبحاث تتحدث عن الشراكة الاورومتوسطية، مبادرات الحوار الأطلسي المتوسطي، الأمن في شمال إفريقيا، التعاون بين الشمال والجنوب، أما عن المنطقة المغاربية فتقريبا نادرة المراجع .

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

زيادة عمق التغيرات الإستراتيجية التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، دفعت بحلف شمال الأطلسي للتكيف مع سمات النظام الدولي الجديد، وإعادة صياغة جملة من المفاهيم الإستراتيجية تتماشى ومصالح الحلف الإستراتيجية منتقلا بذلك من إستراتيجية الردع إلى سياسة التدخل وإدارة الأزمات الدولية، وبالتالي آليات جديدة تتماشى مع طبيعة الوظائف والمهام الجديدة؛ في مقدمتها إعادة برمجة وتحديث المنظومة الدفاعية لتكريس سياسات الهيمنة، خاصة وان غايات الحلف تقبع ضمن مظلة الدفاع الجماعي. وبالتالي تحول استراتيجي ملحوظ في تحركات الحلف الذي بات ينشط خارج حدود دائرته الجغرافية من حفظ أمن الدول الأعضاء إلى غطاء لتحقيق مصالح أمنية ومكاسب جيوستراتيجية.

وعليه الفصل يتكون من ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: البعد المؤسساتي والتاريخي لتطور حلف شمال الأطلسي

المبحث الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بين التغير والاستمرارية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتوجهات الإستراتيجية الأطلسية

المبحث الأول: البعد المؤسساتي والتاريخي لتطور حلف شمال الأطلسي

لخلق نوع من التوازن الدولي والإقليمي أعادت الدول الأعضاء ترتيب أوضاعها داخل الحلف بما يضمن لها، تحقيق وزن جيوستراتيجي في الساحة الدولية، من خلال التركيز على **سياسة التفاعلات البينية**، التي يغلب عليها طابع التعاون والتأثير المتبادل، كلها عوامل ساهمت في تطور الحلف الأطلسي عبر محطات تاريخية عديدة .[1]

المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي من سياسة الدفاع المركز إلى سياسة الأمن الموسع

في خضم تحولات البيئة الأمنية الجديدة وانهيار الاتحاد السوفياتي أصبح المجال مفتوح أمام الحلف الأطلسي للتموقع ضمن دائرة صنع القرارات الإستراتيجية والدولية، وبالتالي مبررات جديدة للاستمرار والتوسع بصورة غير مسبوقة. هذا التوسع ساهم بدوره في إعادة صياغة جملة من المفاهيم الإستراتيجية التي تسمح له بالتكيف مع مخرجات النظام الدولي ومجريات الأحداث على الساحة السياسية الدولية بما يتوافق ومصالح الدول الأعضاء بالدرجة الأولى.

فضلا عن ذلك تمكن الحلف في وقت وجيز من إعادة كسب وتجديد ثقة الدول الأعضاء فيه حيث تمكن من الشروع في عمليات الإصلاح الواسعة، ليأخذ في الحسبان تعزيز حماية امن الدول الأوروبية؛ التي تحتل مركز الصدارة في توجهاته الإستراتيجية الجديدة حيث صرح **وزير الخارجية الأمريكي** السابق بأن واشنطن أمام خيار سياسي استراتيجي واضح قائلا:"**إما تحويل الحلف بتكييفه مع الحقائق الجديدة وإما زواله، أما الواقع القائم فأمر مستحيل**".[2]

الفرع الأول: النشأة والهيكلية الوظائفية لحلف شمال الأطلسي

تعد معاهدة حلف شمال الأطلسي بمثابة الامتداد المتواصل لمعاهدة **بروكسل** التي تم توقيعها في 01/ **مارس/1948** ضمت كل من بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، فرنسا، بريطانيا، المعاهدة جاءت على اثر تزايد خطر المد الشيوعي في القارة الأوروبية الذي أصبح مع مرور الوقت يشكل تهديد مباشر على

[1] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 28.

[2] زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، لبنان: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ،2011 ، ص 225.

مصالحها الحيوية، وبالتالي تصاعد حدة التصادم بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي خلال فترة الحرب الباردة.

في فترات لاحقة قوبلت **معاهدة بروكسل** بمزيد من الحماس والتشجيع الأمريكي مع العمل على توسيع نطاقها لترقى إلى مستوى التحالف،[1] من هذا المنطلق تم وضع ميثاق تأسيسي لحلف الناتو ليدخل بذلك حيز التنفيذ في **04/أفريل/1949** ومنذ ذلك الحين عرف باسم **حلف شمال الأطلسي(North Atlantic Organisation)**

فالغاية الأساسية والمهمة الأولى التي تريد **الولايات المتحدة الأمريكية** تحقيقها من خلال تأسيس حلف شمال الأطلسي، هي تقويض التوسع السوفياتي وتحجيم دوره خاصة داخل دول القارة الأوروبية التي يعتبرها الحلف، بمثابة محور الارتكاز الاستراتيجي لتثبيت سياساته الخارجية فضلا عن إقامة، روابط دفاعية جماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[2]

في هذا الإطار يشير **ليدل هارت**(Lidl Hart) إلى كيفية استخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، يشاركه **أندريه بوفر** (André Pover) الفكرة معبرا عنها بأن القوة على الأغلب تستخدم خدمة لأهداف السياسة.[3]

طيلة فترة الحرب الباردة كان الحلف الأطلسي عبارة عن أداة دفاعية للغرب بامتياز جد ملتزم بحل النزاعات سواء كانت منها الإقليمية أو الدولية على الصعيد العسكري، أما على المستوى السياسي فيمكن القول بأن حلف شمال الأطلسي كان بمثابة الداعم والراعي الرسمي لنشر القيم الغربية والديمقراطية الليبرالية.[4]

---

[1] محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 26، عدد02،2010 ، ص 07.

[2] طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، **دراسات دولية**، عدد46 ، ص 02 .

[3] سامر مؤيد عبد اللطيف،الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، (كلية القانون جامعة كربلاء: بغداد) ،2012 ، ص 03 .

[4] شرقي محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 08 ، جانفي 2014 ،ص03 .

بموجب **المادة الخامسة** من الميثاق التأسيسي للحلف يتوجب على الدول الأعضاء الالتزام بـ:" **اتفاق الدول الأعضاء على أن أي هجوم يقع ضد واحدة منها أو أكثر في أوروبا أو شمال الأطلسي يعد هجوما ضدها جميعا**"[1].

هذه الخطوة جاءت على اثر فشل هيئة الأمم المتحدة في إحراز تدابير إجرائية عالية الفعالية في تناول القضايا الدولية، التي تندرج ضمن دائرة الاهتمامات الأطلسية المتزايدة خاصة ما تعلق منها بشق تعزيز حماية الأمن الأوروبي، كمبدأ يسعى الحلف لتحقيقه، وبالتالي مؤشر ايجابي على توثيق الروابط الأمنية والدفاعية لتعزيز الأمن وعمليات حفظ السلام.[2]

ناهيك عن عامل التقارب الأمريكي الأوروبي الذي عزز من الروابط البينية داخل الحلف التي أسست فيما بعد لتحجيم انتشار الأفكار والإيديولوجيات الاشتراكية الشيوعية، بالإضافة لتعميق **سياسة الاحتواء** (Containment Policy)، التي ساهمت في تمكن الحلف من التكيف استراتيجيا مع متغيرات الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا يعتبر دليل دامغ ودافع قوي لاستمرار السياسات الغربية في تطبيقها لممارسات القوة أو التلويح باستخدام القوة العسكرية خاصة مع تلك الدول التي تتعارض مع مساعيها.[3]

وما حدث في ليبيا ماهو إلا دليل واضح على تجسيد **مبدأ القوة** في العلاقات الدولية تحت طائلة حماية حقوق الإنسان، إسقاط الأنظمة الديكتاتورية وقمع تسلطيتها، لدعم أسس البناء الديمقراطي في هذا الصدد يشير **جوزيف ناي** إلى أن **التدخل الخارجي** يؤثر في الشؤون الداخلية للدولة ذات سيادة وطنية.[4]

---

[1] طالب حسين حافظ، **مرجع سابق**، ص 03

[2] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص 07 .

[3] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 120.

[4] عبد الكريم بإسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، **دفاتر السياسة والقانون**،عدد 12 ، جانفي 2015 ، ص 03 .

وعليه مسيرة توجه الحلف جاءت استجابة لمواجهة تحديات برزت بقوة على الساحة الأوروبية والتي تجسدت في مستويات مختلفة نذكر منها كالتالي:[1]

أ_ الصعيد الإيديولوجي:

في ظل السعي السوفياتي لإقامة منطقة عازلة تحمي مصالحه القومية وتعزز تواجده العسكري في وسط وشرق أوروبا، أضحت النزعة الشيوعية تمثل تحدي بارز للقيم الغربية خاصة وتهديدا للأمن الأوروبي بشكل عام.

ب – على الصعيد الأمني:

توقيع **اتفاقية بروكسل** للأمن الجماعي **1948** التي تضم كل من: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ. والتي شكلت حجر الزاوية الأساس للترتيبات الدفاعية الأوروبية بغية صد المد الشيوعي، كان لزاما على الدول الأوروبية مواجهة هذا الخطر والحل يكمن في التحالف مع قوة موازية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لسد الفراغ الأمني في أوروبا الغربية خاصة.

ج –على الصعيد الاقتصادي:

خروج أوروبا من الحرب العالمية الثانية باقتصاد هش وتوازنات استثمارية ضعيفة جدا ناهيك عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، التضخم، انهيار مستويات الإنتاج، تحطم البنية التحتية، خسائر بشرية، جعلتها تلجأ لقبول مشاريع ذات طابع اقتصادي أبرزها مشروع مارشال 1949 لإعادة أعمار أوروبا. بالإضافة إلى ذلك يمكن الحديث عن ثالث انقسام يحدث داخل القارة الأوروبية على وقع التحدي الاقتصادي، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.[2]

د – على الصعيد السياسي:

---

[1] حتحوت نور الدين، حلف الناتو:المهام الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة، **مجلة البحوث والدراسات**، عدد 23 ،2017، ص ص 01 _02 .

[2] أماني زاهي الشرهان، **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2015 ، ص 49 .

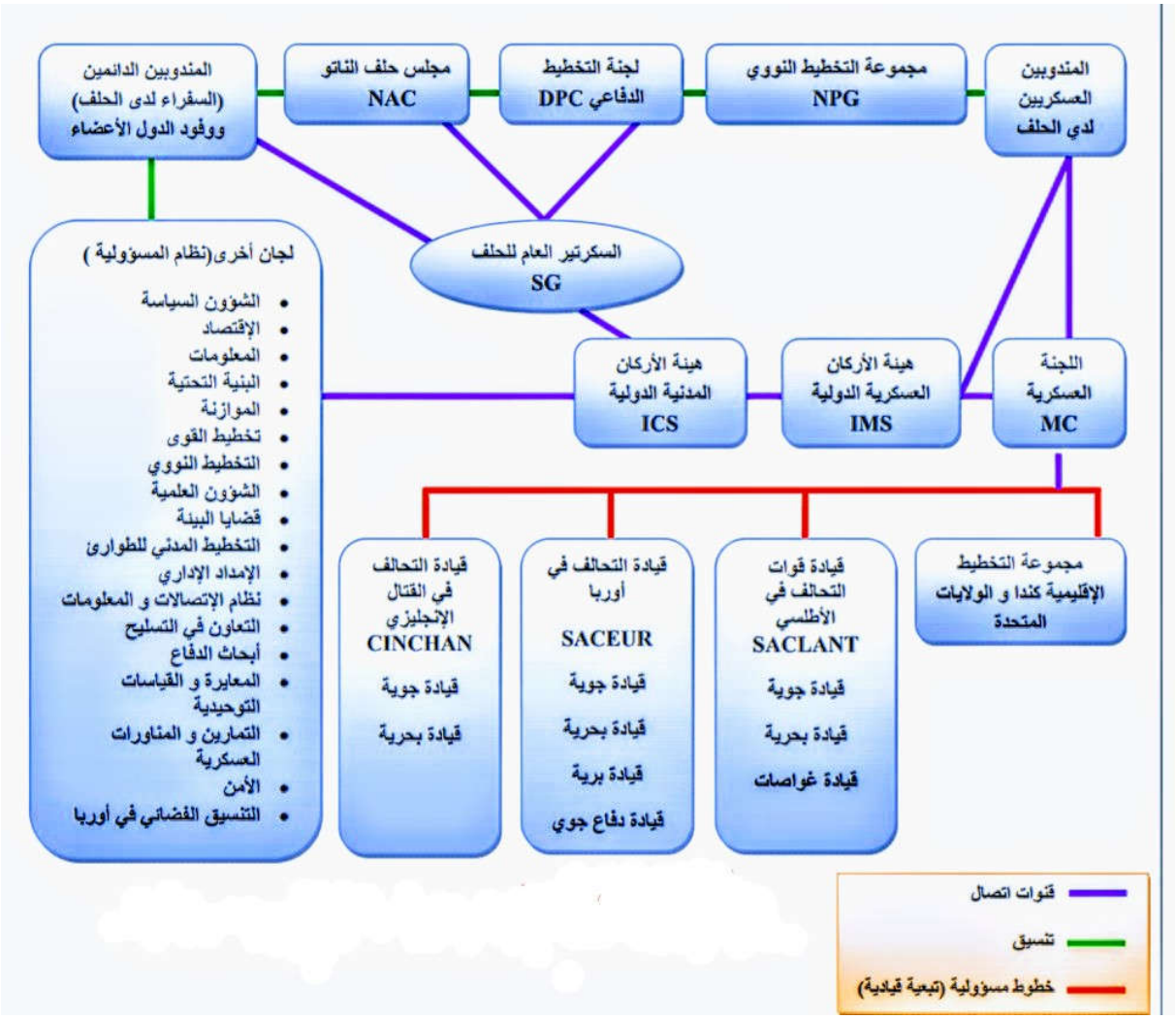
نظرا لتنامي حدة التعقيدات السياسية حول تحديد مستقبل القارة الأوروبية وإقامة المنطقة السوفياتية العازلة إيديولوجيا لإحباط المبادرات السياسية الهادفة لتوحيد شمل أوروبا، أصبح من الصعب جدا، عزل التواجد العسكري السوفياتي في ألمانيا الشرقية على وجه الخصوص، لتتسع بذلك فجوة التباعد بين الألمانيتين الشرقية تحت السيطرة السوفياتية وألمانيا الغربية تحت الهيمنة الأمريكية.[1]

وبالتالي زيادة بؤر التوتر السياسي الأمر الذي ساهم وبقوة في توسيع فتوقات الانشطار السياسي داخل القارة الأوروبية، على خلفية التحدي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي، انطلاقا من جملة التحديات داخل القارة الأوروبية التي أعطت الفرصة للحلف الأطلسي بان يلعب دورا ايجابيا، واخذ منحى ذات طابع مؤسسي مغاير على غرار باقي الأحلاف العسكرية من خلال بنية مؤسساته وأجهزته السياسية وقياداته العسكرية منها الهياكل التنظيمية المدنية والعسكرية(مجلس الحلف، اللجنة العسكرية، الأمانة العامة) التي أصبحت تؤهله لأدوار قيادية جديدة في الساحة الدولية. كما هو موضح في المخطط الموالي.[2]

[1] أماني زاهي الشرهان، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] قريب بلال،**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه_التحديات والرهانات_**، رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011، ص 81.

المخطط رقم 01: يمثل الهيكل التنظيمي لحلف شمال الأطلسي المدني والعسكري



المصدر: يحي أحمد الكعكي، **مقدمة في علم السياسة**، بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 383.

مع مرور الوقت أصبحت الايدولوجيا تلعب دور كبير في نسج علاقات وإقامة تحالفات سعت من ورائها القوى الدولية الكبرى لحماية مصالحها الإستراتيجية، هذا الأمر يستدعي الشك والريبة لطرح مجموعة من التساؤلات : **حول الغاية والهدف من استمرار حلف شمال الأطلسي رغم انتهاء مسببات تأسيسه والمهام المسندة إليه؟ وهل يمكن اعتبار الحلف حلف قيم ومبادئ؟ أم أنه حلف ذات بعد عسكري محض خاصة في ظل التغييرات الجذرية الطارئة على صعيد العلاقات الدولية؟.**

الفرع الثاني: حلف شمال الأطلسي بين جدلية الهوية والبعد العسكري

مع نهاية فترة الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي الشيوعي تبادر إلى المجتمع الدولي مجموعة من التوقعات التي توحي، بنهاية واضمحلال حلف شمال الأطلسي. لكن معطيات البيئة الأمنية الدولية الجديدة، أتاحت الفرصة للحلف بتطوير استراتيجيات وتوجهات جديدة تتماشى مع منطق **المصلحة والهوية (Interest and identity)**؛ فالهوية الأطلسية من هذا المنظور تعد نقطة تحول جوهرية في تفسير التفاعلات والقضايا الرئيسية، التي باتت تشغل اهتماماته كمنظمة أمنية بطابع دولي.

أولا: حلف شمال الأطلسي والبناء الهوياتي:استمرار أم تكييف؟

حلف شمال الأطلسي لا يعتبر نفسه حلف عسكري وفقط بل أحيانا يولي أهمية كبيرة لجانب **المرجعية الهوياتية (Identity Reference)** على حساب البعد العسكري، حيث يسعى هذا الأخير كمنظمة أمنية دولية إلى ضرورة التأكيد على القيم الليبرالية والمبادئ الديمقراطية التي تعتبر في حد ذاتها تعزيزا لمركزيته واستمرار بقائه. [1]

من جهة أخرى قوة الروابط الهوياتية، القيم المشتركة، والمصالح الموحدة بين الدول الأعضاء أضحت تخفف من حدة الخلافات البينية، وبالتالي الحلف يسعى لتعميق وعي الدول الأعضاء بالانتماءات الأطلسية ذات الهوية الواحدة، فالأحلاف العسكرية والتكتلات الدولية المتشابهة ايديولوجيا، تعتبر وسيلة للدفاع عن مبادئ وقيم هوياتية مشتركة مع تقليل حدة المخاوف الأمنية وإضفاء الشرعية على مصداقية النظام الداخلي الذي يجمع الدول الأعضاء داخل الحلف.[2]

فعندما تصل حدة الخلافات البينية إلى الذروة **(الحالة الليبية 2011 مثلا)** فان الحد الأدنى من التضامن الغربي البيني يبقى قائما والفضل يعود لقوة الروابط البينية **الهوياتية** الموحدة.[3] **وعليه هل كانت**

---

[1] عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها، **مركز الجزيرة للدراسات**، جويلية 2009 ، ص 11 .

[2] السيد مصطفى أحمد أبو الخير،**النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2010، ص71.

[3] عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق** ، ص 14.

منظومة القيم هي الراعي الرسمي لدعم سياسات الحلف ورسم استراتيجياته؟ أم أنها كانت مجرد نقطة انطلاق لتحقيق جملة الأهداف العسكرية المسطرة مسبقا؟.

غالبا ما تعكس منظومة القيم الثقافية والدعامة الهوياتية نوعا من التعاون البيني بما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف؛ وبالتالي خلق نوع من التوازن المتكافئ باسم المبادئ الديمقراطية والقيم الليبرالية هذا ما أكد عليه **فرانسيس فوكوياما** (francis fukuyama) في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" بقوله:" **لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد ذلك فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات بقدر ما تم فيه بلوغ الديمقراطية الليبرالية.**"[1]

من جهة ثانية يمكن التسليم بفكرة زوال التناقض أمام متطلبات الجوانب الأمنية والعسكرية، وخير دليل على ذلك محاولات **تركيا** المتكررة بالانضمام لحلف شمال الأطلسي رغم الاختلافات في الدين، الهوية، التاريخ، التوجهات السياسية الخارجية خاصة، إلا انه ومع ذلك انضمت تركيا للحلف، وحاليا تملك اكبر القواعد العسكرية الأطلسية على أراضيها فالضرورة الأمنية تبيح المحظور سياسيا.

فضلا عن ذلك **تسييس البعد الهوياتي والثقافي** داخل الحلف الأطلسي كان له من الأثر البالغ ما يؤهله لضمان استمرار دوره على الساحة السياسية الدولية، من خلال الحفاظ على مركزية الدولة المحورية(الولايات المتحدة الأمريكية) لتحتل بذلك الصدارة في الهيمنة على رسم سياسات الحلف وتوجهاته الإستراتيجية، وتجعل منه أداة للقيادة العالمية متكيفة بذلك مع بيئة إستراتيجية متحولة.

في هذا الإطار يشير **صاموئيل هنتغتون**(Samuel Huntington) لفكرة في مقال له بعنوان:"صدام الحضارات وردود نقدية إلى أين" :" **المصدر الرئيس للنزاعات لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول....بل سيكون المصدر الأول للنزاع في المستقبل ثقافي بحت.**"[2]

---

[1] فرنسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ، ص 29.

[2] محمد عطوان، **الاستعمال الإيديولوجي للثقافة صدام الحضارات أنموذجا** ، (لبنان: منشورات اتحاد الأدباء والكتاب في البصرة ،2017) ، ص 03 .

وعليه منطق التوظيف السياسي للبعد الهوياتي داخل الحلف خلق توليفة ثلاثية الأبعاد تنطلق من أهمية **منظومة القيم الثقافية** المشتركة مرورا **بأدلجة القيم السياسية** تحت غطاء **النموذج الليبرالي** وصولا إلى **تحقيق المصالح الإستراتيجية** الكبرى.

وبالتالي حتمية تكيف الحلف أمر ضروري لضمان استمرار وجوده تحت تأثير طموح الهيمنة والبحث عن نموذج متوازن وسطي، يدعم الفكرة القائمة على توافقية المعايير الثقافية بين الدول الأعضاء كخطوة أساسية أولى لبناء أرضية مناسبة لهوية مشتركة وقيم ثقافية ذات أبعاد أعمق.[1] من خلال ما تم ذكره يمكن القول بأن حلف شمال الأطلسي استطاع أن يكون على قدر عالي من الدقة والتنسيق والمركزية في القيادة العالمية واثبات قدرته على التكيف مع طبيعة الظروف الدولية المتغيرة.[2]

ضمن حدود هذه الفكرة **زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brezezinski** يشاطر رأي **هنري كيسنجر Henry Kissinger** في طرحه لمفهوم القيادة العالمية في كتابه المعنون"**بالثورة التكنو_الكترونية**" حيث أشار إلى أنه:" **لابد للديمقراطية الأمريكية من أن تكون غازية...وأن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مجريات الأمور في الكون**".[3]

حسب وجهة نظر **بريجنسكي** فان الثقافات ومقومات الهوية للدول الأخرى قد تشكل عقبة أمام الانتشار الكوني للديمقراطية، والقيم الثقافية الغربية المشتركة، وبالتالي التهديد قد يمس الحلف الأطلسي الذي يعتبر الأداة العسكرية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية.[4]

اذن فما علاقة البعد الهوياتي بالتفاعلات الدولية؟ ولماذا تزايدت الاهتمامات الأطلسية الدولية على وجه الخصوص بجانب الأبعاد القيمية؟.

---

[1] مصطفى شريف، **حوار الحضارات والعلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2016 ، ص 21 .

[2] حتحوت نور الدين ، **مرجع سابق**، ص 03 .

[3] مصطفى شريف ، **مرجع سابق** ، ص 22.

[4] الزهرة تيغزة، **توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، جامعة الجزائر 03 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 16

من الواضح جدا أن منظومة القيم الهوياتية والثقافية*ارتبطت إلى حد كبير بالظروف السياسية، حيث لعبت دور جد مهم في تكريس مبدأ التفاهم والانسجام، داخل حلف شمال الأطلسي والتي بدورها أصبحت تشكل دعما كبيرا للمصالح الإستراتيجية والعسكرية والسياسية.

من ناحية أخرى يمكن القول ان ميكانيزمات تحقيق المصلحة يرتبط ارتباط جد وثيق، باستقرار الحالة الأمنية أولا وبنقاط القوة والضعف ثانيا، ثم الفرص والتهديدات،واخيرا متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، المؤثرة في ديناميكية الدوائر الجيوسياسية المسؤولة على آليات صنع القرار ما يعرف بتحليل **SWOT** الذي سيتم التطرق إليه لاحقا لتحليل إستراتيجية حلف شمال الأطلسي .[1]

وعلى هذا الأساس أضحت المنظومة القيمية دائرة تمزج بين كل ما له علاقة **بالثقافة والمصلحة والقوة**، هذا ما تنطلق منه **النظرية البنائية** في تركيزها على دور **الهوية** في تكوين مصالح وهويات الدول التي تتشكل في إطار نسق مترابط، بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام، فأنصار النظرية البنائية يولون اهتماما بالغا للعلاقة الرابطة بين **المصلحة الوطنية National interest والهوية Identity** فهي تعتبر من المفاهيم التي تصنع السياسة العامة للدولة وتحدد سلوك الفاعل.[2]

من جهة ثانية **هاربرت سبنسر (Harbert Spencer)**يطرح فكرة التجانس والتغاير **Homogeneity and covariance** ومدى تأثيرها في البعد الثقافي داخل المجتمعات في المقابل

*في مقدمة الوثيقة التأسيسية للحلف **1949** يأتي تأكيد جانب القيم بالعبارة التي تنص على:"إن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في المجال الجغرافي لحلف شمال الأطلسي....ليأتي بعد ذلك التأكيد على توحيد الجهود من اجل الدفاع الجماعي بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فالارتباط التاريخي والثقافي،الحضاري يخلق نوع من التوأمة بين منظومة القيم الثقافية والسياسة الليبيرالية والمصالح الإستراتيجية الكبرى. لمعلومات اكثر انظر عبد النور بن عنتر وآخرون، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية...وموقع العالم الاسلامي فيها**، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2009، ص 09.

[1] عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم ،**القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية_ دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل_** ،القاهرة: المكتب العربي للمعارف ،2015، ص 21.

[2] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 30 ،عدد 02 ،2014 ، ص 326.

محاولة إضفاء الشرعية، وخلق نوع من التوازن الثقافي الذي يسمح بإلغاء حالة التناقض وبسط نوع من السيطرة لتحقيق جملة من المصالح.[1]

ثانيا: حلف شمال الأطلسي والبعد العسكري: توازن أم استقطاب؟

مع زيادة الوظائف الأمنية للحلف أصبحت الدول الأعضاء تسعى لتطوير الاستراتيجيات العسكرية عبر تعزيز سياساتها الأمنية الدفاعية خاصة فيما يتعلق بخطر المد الشيوعي، فالعقيدة العسكرية الأطلسية تركز على **مبدأ الردع The principle of Deterrence** والردع النووي لحماية أمن دول الأعضاء وتحقيق المصلحة الجماعية **Collective Interest**. [2]

فالأبعاد العسكرية المدنية الأمنية باتت تشكل جوهر عمل حلف الاطلسي خاصة فيما يتعلق بديناميكية المشاركة في عمليات حفظ السلام والاستقرار الدولي. ناهيك على ان المهمات الجديدة المسندة للحلف الأطلسي في إدارة الأزمات ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل حتمت عليه **الموازنة** بين المصلحة والميزانية العسكرية المالية والدول المستهدفة بما يؤمن له حرية الحركة والمناورة العسكرية.[3]

وبالتالي توسع الحلف ليلعب بذلك دور فعال في الترتيبات الأمنية بات من الضروري تقوية البناء الداخلي**(الهيكلية المؤسساتية)** وتعزيز آليات التعاون العسكري، لتجاوز قضايا الخلافات حول تقاسم الأعباء المالية، من جهة ثانية السعي لدعم مخططات **التبادل العملياتي Operations Exchange** من خلال إعداد وتنفيذ الموازنات الدفاعية عبر **برنامج الإصلاحات الدفاعية Defense and Military Reforms.**

فطبيعة التوازنات الإستراتيجية في البيئة الدولية باتت تحتم على الدول الدخول في تحالفات لتضمن مستوى أعلى من القوة العسكرية، حيث تعتبر القوة في تصور الجماعة الإستراتيجية نقطة هامة

[1] خالد المصري، **مرجع سابق**، ص 326.

[2] مصطفى علوي سيف، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، عدد 129، 2008 ، ص ص 14_ 16 .

[3] زياد يوسف حمد، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، **دراسات دولية**، بغداد، عدد 62 ، ص 131 .

خاصة فيما يتعلق بنشرها أو نطاق استخدامها، وبالتالي اتساع رقعة المصالح الحيوية وزيادة الحسابات السياسية للدول من خلال سد الفجوات الإستراتيجية بما يضمن التفاعل والتوازن الإقليمي .[1]

وفقا لما نصت عليه المادة **(51)** من ميثاق الأمم المتحدة المتضمنة "**حق الدول في الدفاع الشرعي عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى**"، أصبح الحلف يطرح تحولات دراماتيكية في السياسة الخارجية الأمريكية الراغبة، وبقوة في إعادة ترتيب الأوضاع الدولية وتحقيق الرغبة الجامحة في **الزعامة العالمية** بما يتماشى مع مصالحها القومية والخروج من دائرة العزلة الدولية.[2]

ومع ذلك تبقى **الهيمنة العالمية** أمر مكلف **اقتصاديا** في حين **العزلة الدولية** أمر مكلف **سياسيا ودبلوماسيا**، في المقابل **التكاليف الدولية لصيانة النظام الدولي** جد باهضة وليس هناك أفضل من حلف شمال الأطلسي للانخراط في هذه المهمة ذات البعد العالمي وإدارتها وفق ما يتم التخطيط له.

الرأي الترجيحي:

ترى الباحثة أن بدايات توجه حلف شمال الأطلسي كانت **دفاعية** بحتة بغض النظر عن تزايد نسبة **الاختلاف الهوياتي**، الذي اتخذ منه الحلف في مرحلة ما نقطة ارتكاز لتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول الأعضاء، ليتحول بعدها مباشرة الحلف من التوجه العسكري السياسي، نحو تكريس القيم الليبرالية ونشر الثقافة الغربية مع تحقيق المصالح الأمريكية؛ هذا التحول في التوجهات الإستراتيجية للحلف ماهو في نهاية المطاف إلا تمهيد لبداية رسم معالم حقبة جديدة تفتح الباب على مصراعيه لفكرة **عولمة الناتو** امنيا وعسكريا .

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها في توجهات حلف شمال الأطلسي

عرف النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تحولات جيوستراتيجية مست بمهام الحلف الأطلسي، ليتحول فيما بعد من **سياسة الدفاع الجماعي**(Collective Defence Policy) إلى **إستراتيجية الهجوم**(Attack Strategy) لمواجهة الأخطار والتهديدات التي أفرزتها البيئة الأمنية الدولية.[3]

[1] عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص 23.

[2] طالب حسين حافظ، **مرجع سابق**، ص 136.

[3] قريب بلال، **مرجع سابق**، ص 83 .

إذن فتطوير حلف شمال الأطلسي وتكليفه بوظائف وأدوار جديدة تتماشى مع التطلعات الأمريكية في ظل نظام دولي جديد أحادي القطبية، ماهو إلا تعبير عن تكريس لسلطة مركزية أطلسية في تحديد المهمات الأمنية والدفاعية،[1] من جهة ثانية بات الحلف لا يتوانى عن تنفيذ مهام عسكرية ذات خلفيات سياسية بحتة ومنحى اقتصادي يخدم الولايات المتحدة الأمريكية، إذن تحول شامل في العقيدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي.

وبالتالي جملة التحولات باتت تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من الاعتماد على الحلف، الذي مر بثلاث مراحل تاريخية اعتبرت بمثابة المنعرج الحاسم الذي غير مسار الحلف وتوجهاته الإستراتيجية. البداية كانت من فترة مابعد نهاية الحرب الباردة، مرورا بتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وصولا إلى المفهوم الاستراتيجي الجديد2010 .

الفرع الأول: فترة ما بعد الحرب الباردة Post _Cold War

على اثر انهيار المعسكر الشرقي(الاتحاد السوفياتي) سابقا برز نظام دولي جديد يطرح معطيات أمنية جديدة ألزمت، الحلف الأطلسي بتغيير طبيعة توجهاته وأهدافه المسطرة من مواجهة المد الشيوعي إلى تعزيز الحفاظ على امن القارة الأوروبية،[2] تزامن هذا التوجه مع تمكن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من إجبار العراق على سحب قواته من الكويت1991، انعقاد مؤتمر مدريد للسلام حول الشرق الأوسط الكبير(Madrid Peace Conference On The Middle East)، التدخل العسكري في كل من البوسنة والهرسك1995، كوسوفو 1999، وصولا إلى ليبيا 2011.[3]

في جل هذه الحالات كان التدخل بدرجات متفاوتة حسب أهمية الهدف والمصلحة التي يمكن تحقيقها من جراء التدخل في بؤر التوتر. وعليه تدخلات حلف شمال الأطلسي خاصة في الفترة الممتدة من 1991_1993 جاء خطاب الرئيس الأمريكي "**جورج ولكر بوش**" (George Walker Bush) الأب

[1] زياد يوسف حمد، **مرجع سابق**، ص 133 .

[2] Brahim saidy, la transformation de l'OTAN :trois périodes ,trois mutations, **défense national**, octobre 2010, p 3

[3] فني كنزة ،غزلاني وداد، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير مابين النظرية الواقعية ونظرية الامننة، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، عدد07 ، جانفي 2018، ص122 .

مؤكدا على نشأة نظام عالمي جديد قوامه الأساسية:الحرية، العدالة، المساواة، نشر القيم الديمقراطية،[1] ومع ذلك الواقع الدولي بات يقر عكس ذلك ويكشف عن تدشين مرحلة جديدة بأحادية قطبية تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة الدولة العظمى المهيمنة في الساحة الدولية.

بناءا على تعاقب هذه الأحداث تم انعقاد مؤتمر لحلف شمال الأطلسي في واشنطن 1999 مؤكدا في ذات السياق على عدد من النقاط لصياغة إستراتيجية تتماشى مع ما بعد فترة الحرب الباردة، يمكن حصر هذه النقاط في مايلي:[2].

- انتهاج إستراتيجية التحرك **خارج الحدود الأطلسية** out of strategic area لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية وإطلاق جملة من **المبادرات الأمنية** (Security Initiatives)
- اعتماد سياسة الباب المفتوح لانضمام أعضاء جدد للحلف في المقابل السعي للتوسع شرق القارة الأوروبية وبسط النفوذ.
- أنسنة المفاهيم الأمنية والعسكرية وإعطائها صبغة مجتمعية، سياسية، اقتصادية .
- محاولة تجاوز الشرخ بين الدول الأعضاء داخل الحلف والعمل على تسوية الخلافات السياسية، خاصة في ظل سعي مجموعة الدول الأوروبية للتملص والاستقلال عن مظلة حلف شمال الأطلسي الأمنية والعسكرية واكبر دليل على ذلك إنشاء وكالة أوروبية للتسلح وقوة رد سريع لمواجهة الأزمات خلال القمة المنعقدة في بروكسل 2003 .

أولا: تغير النظام الدولي وأثره في هيكل القوة العسكرية للحلف الأطلسي

أدت التغيرات الحاصلة على مستوى النسق العام للنظام الدولي إلى تغيير هيكل القوة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فبزوال تهديد المنظومة الاشتراكية زاد انخفاض نسبة التسلح العسكري للحلف في أوروبا مع ضرورة الاستمرار في تأدية مهمة الدفاع الجماعي، ومعالجة قضايا عسكرية أمنية ذات طابع استراتيجي تتعلق بكيفية تحقيق الموازنة بين القدرات العسكرية والتطورات الحاصلة على صعيد منظومة العلاقات الدولية. [3]

---

[1] محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، **السياسة الدولية**، عدد200، مجلد50، افريل2015، ص 99.

[2] فني كنزة، غزلاني وداد، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] Brahim saidy ,**op,cit**, p 5.

ونظرا لبروز تهديدات جديدة قد تضر بمصالح الحلف الأطلسي (كالإرهاب، تنامي أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للقارات، صعوبة تدفق الموارد الطاقوية كالبترول، الغاز، وغيرها) أضحى لزاما على الحلف إنشاء قوات رد سريع، تعمل في أي وقت وأي مكان لحماية مصالحه تتألف من وحدات برية وأخرى جوية منها قوات الدفاع الأساسية، قوات التعزيز تعمل بالموازاة مع القوات النظامية الأساسية للحلف.[1]وخير دليل على ذلك إنشاء وحدات عسكرية للتدخل في ماي 1995 تضم كل من(اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال) من مهامها:[2]

- حفظ السلم والأمن الدوليين.
- القيام بالمهمات الإنسانية خلال إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية.
- الحد من تنامي انعكاسات الهجرة الغير شرعية وترويج المخدرات.

من هذا المنطلق استطاعت الأجهزة المؤسساتية للحلف أن تحقق مستوى عالي من التنسيق والمركزية، خاصة وأن قوات الرد السريع تتمركز بالمنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فالتواجد العسكري للحلف، سجل حضوره بقوة على خلفية الصراع القائم وعدم التفاهم حول الأهمية البالغة للمنطقة حيث يسعى جاهدا لدمجها ضمن إستراتيجيته العالمية خاصة وان المنطقة تشكل دائرة جيواستراتيجية لبسط النفوذ. [3]

فبفضل الدعم الأمريكي المتواصل للحلف بات يتربع على قمة النفوذ في السياسة الدولية نظرا لعدة أسباب نذكر منها:[4]

- التموقع الاستراتيجي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في سلم الهرمية الدولية.
- تشعب علاقات الحلف الأطلسي مع أكثر من نظام إقليمي.
- قوة بنية الهياكل العسكرية وأجهزة الاستخبارات الأطلسية.

وبالتالي جل هذه العوامل جعلت من الحلف يتجه نحو رفع سقف اهتماماته بإعادة تكييف علاقاته عبر إستراتيجية دعم انتشار قواته العسكرية، كقوة رابطة بين الدول الأعضاء لتكون مواكبة لمستوى

---

[1] Peter rudolf, le moyen –orient doit_il constituer le nouveau front central de l'otan ?,**revue de l'otan,printemps** 2004, p25.

[2]محمد عبد الله يونس، **مرجع سابق**، ص .100

[3]خير سالم ذيابات، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا1990_2013 ،**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 43، عدد 01 ،2016 ، ص 39 .

[4]خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 60.

التحول الاستراتيجي الحاصل على مستوى البيئة الأمنية الدولية، مع الحفاظ على مكانته داخل منظومة العلاقات الدولية فحيازة **القوة** يضمن استمرار **الهيمنة** .

ومما لاشك فيه أن **القوة والتفوق العسكري الاستراتيجي** (Force and military superiority) لا يزالان يمثلان أهم الركائز الأساسية للحلف خاصة في ظل سعيه لتحقيق مصالح الأمن القومي(Security Interest National) لمجموع الدول الأعضاء، والاستثمار في صلابة الجبهات الداخلية للحلف كمحاولة منه لضبط التوازنات الإقليمية والدولية، وإعادة صياغتها بشكل يعكس أسس التحول العميق في النظام الدولي،[1] الذي مس بهيكل القوة العسكرية الأطلسية التي أضحت فيما بعد أداة **ردع** ووسيلة **حماية** في الوقت ذاته.

إجمالا يمكن حصر مجموعة التغيرات الحاصلة على مستوى الهيكل العام لقوات الحلف العسكرية فيما يلي:[2]

- خفض عدد القوات التابعة له داخل القارة الأوروبية انطلاقا من معاهدة خفض القوات المبرمة سابقا مع حلف وارسو 1990.
- إعادة تحديث قوات الحلف.
- إنشاء قوات للعمل الإنساني والتدخل العسكري عندما تقتضي الضرورة المصلحية.
- استخدام آلية الحوارات الأمنية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- فضلا عن ذلك تم إزالة جميع القواعد العسكرية البرية ومنصات إطلاق الصواريخ النووية من على الأراضي الأوروبية، جاء ذلك على اثر تعليمات معاهدة **ستارت الأولى والثانية** لتخفض بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، نسبة تسلحها الى معدل الثلثين مع انسحاب القوات الأمريكية صنف المشاة من **300** ألف جندي إلى نحو ما يقارب **100** ألف جندي. [3]

---

[1] عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية،**السياسة الدولية**، عدد 200، مجلد 50 ، أفريل 2015، ص 97 .

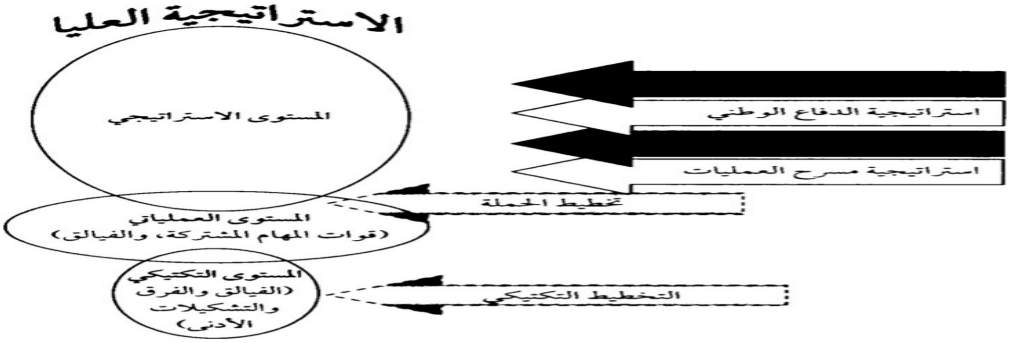
[2] خير سالم ذيابات، **مرجع سابق**، 39 .

[3] أحمد بوخريص، التحول الاستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، عدد02، مجلد 01 ، ديسمبر2018 ، ص 92 .

- ناهيك على انه تم تحديد نسبة **الإنفاق العسكري** في كل من الدبابات، الهيلكوبتر الهجومية، المدرعات المقاتلة، قطع المدفعية، لتستمر قوى الدفع باتجاه مزيد من التخفيض في القوات التقليدية، حيث تم تخفيض نسبة **52%** من العدد الإجمالي للوحدات البرية المقاتلة على مدار ستة سنوات. [1]
- بالرغم من الدعوة لخفض نسبة النفقات الدفاعية والتسلح العسكري إلا أن القوات **الجوية** زادت على حساب القوات **البرية**؛ على افتراض أن أسس الصراعات المستقبلية ستراهن على استخدام **تقنية القتال عن بعد(حروب الجيل الخامس)**.[2]

تماشيا مع هذا الطرح يمكن القول ان حجم التخفيضات في حجم القوات التقليدية الأطلسية داخل القارة الأوروبية ماهي إلا تعبير واضح، على أن الحلف لا يزال يحمل في طيات إستراتيجيته طابع الدفاعية.وبالتالي هذا التوجه **الدفاعي** سيجعل منه حلف أقرب إلى **طابع الهجومية** في وقت لاحق؛[3] يعني ذلك ان خفض القوات التقليدية الأطلسية ماهي إلا **إجراءات تعديليه افتراضية** لإثبات الصفة الدفاعية للحلف لضمان إمكانية التحرك وتحقيق منافع تضمن بقاءه على قمة الهرم الدولي متجاوزا بذلك نطاق التأثير من إقليمي إلى دولي. كما هو موضح في المخطط الموالي.

المخطط رقم 02 :هيكل تراتبية الإستراتيجية داخل الحلف الأطلسي



المصدر:هاري آر يارغر،**الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي_التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين_**، ترجمة: راجح محرز علي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011)، ص 47.

[1] أحمد بوخريص ، **مرجع سابق**، ص 93 .

[2] طارق محمود شكري، **العقيدة العسكرية وتطوراتها**، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016، ص 143.

[3] نزار إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 78.

انطلاقا من المخطط المبين أعلاه يمكن القول انه مع زيادة التطور التكنولوجي والتقدم في نظام الاتصالات والبرمجة، أصبح الحلف الاطلسي يقارب بين الإستراتيجية كمفهوم والفن العملياتي (Operational Art) كتجربة، بوضع مسارات التخطيط التكتيكي الموجه نحو تحقيق أهداف **السياسة الأمنية** المبرمج لها مسبقا، في إطار التحالف العسكري باستخدام القوة او التلويح باستخدامها على نطاقات أوسع.[1]

وحفاظا على تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف الفاعلة أضحت القوات المركزية تخضع للإستراتيجية العليا للحلف الأطلسي في إطار ما يسمى **بإستراتيجية المسرح العملياتي** (Operational Theatre Strategy) القائم على تعزيز مبدأ المهام المشتركة بين القوات.

وعليه تجاوز الحلف لنطاق التأثير الإقليمي خلق علامة فارقة في طبيعة التحولات الإستراتيجية التي طرأت عليه، البداية كانت من عام **1991** إلى غاية **1999** وصدور مجموعة من الوثائق، عرفت باسم **القمم الأطلسية** ودورها في تعزيز **أمن القارة الأوروبية**، جاءت كتمهيد لبروز المفاهيم الإستراتيجية الجديدة **The New Strategic Concepts** للحلف الأطلسي ساهمت في طرح نقاشات تؤكد على ضرورة توسيع الحلف كدعامة ثابتة لقدرات الدفاع الجماعي التي أضحت في نهاية المطاف تكرس صفقة سياسية بأبعاد عسكرية ومفاهيم إستراتيجية مستحدثة بضمانات جيو_أمنية بحتة.

أ. إعادة هيكلة قوات الحلف

نهاية الحرب الباردة تقريبا ألغت كل المفاهيم الإستراتيجية السابقة التي كان ينتهجها الحلف في تلك الفترة كمؤسسة عسكرية، فمن غير الطبيعي أن يستمر الحلف في انتهاج استراتيجيات قد لا تتناسب مع طبيعة التغيرات الجديدة،[2] وعليه فقد تخلى الحلف عن **إستراتيجية الرد المرن** Strategy Of Flexible Replyالتي كانت تسهل عليه انتقاء جملة من الخيارات العسكرية الدفاعية للرد بصورة مماثلة عن الهجوم المتأتي من المعسكر الشرقي.

---

[1] هاري آر يارغر،**الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي_التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين_**،ترجمة: راجح محرز علي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2011) ، ص 47.

[2] ليلى مرسي،احمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945_2000**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001، ص 311 .

ناهيك على ان التطورات التي مست بالعقيدة العسكرية للحلف مهدت الطريق لاستحداث تغيير شامل مدروس على صعيد المؤسسات السياسية، والأجهزة العسكرية فعلى سبيل الذكر تم تطوير مجلس تعاون شمال الأطلسي إلى **مجلس الشراكة الأوروبي** Partnership council European 1977 ، أوكلت له مهمة تنظيم وتوزيع المسؤوليات بين أوروبا ومنطقة الأطلسي لاحتواء تهديد الأزمات عبر مختلف آليات التعاون.[1]

ليتعاظم بذلك دور حلف الأطلسي باتجاه تصاعدي خاصة مع إجراء تعديلات، وإدخال **برنامج الشراكة من اجل السلام** (Partnership for Peace Programme)، **المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا** (Permanent Joint Council of NATO and Russia)، ميثاق الناتو وأوكرانيا إلى الهيكلية السياسية للحلف؛ وبالتالي صياغة إستراتيجية جديدة مفادها على الحلف مواجهة التحديات التي باتت تفرضها علاقات القوة السياسية. [2]

إذ من الممكن جدا أن يرتبط الدور السياسي لأي حلف بالموقع الاستراتيجي في قمة الهرم الدولي، وهذا ما يسعى إليه الأطلسي بضرورة تغيير هيكل القوات العسكرية رغبة منه في تحقيق التوازن الاستراتيجي وتنفيذ أدوار دولية ذات بعد سياسي جديد وارتباطات بينية بمسارات تعاونية مستمرة.[3]

الفرع الثاني: فترة ما بعد أحداث 11/سبتمبر/2001 ,After The Events Of Septembre 11 2001

شكلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر **2001** الحافز القوي والدافع الرئيسي لكل التحولات الإستراتيجية التي طرأت على حلف شمال الأطلسي، لينتقل بذلك من مبدأ "**التحالف الشكلي**" إلى "**التحالف العملي**" معززا دوره كمنظمة دولية قائمة تزاوج بين بعدين الكفاءة العسكرية والبعد السياسي الدبلوماسي.[4] وبالتالي انتقال الحلف الأطلسي من **دبلوماسية الأبواب الخلفية** التي تعرف **بالدبلوماسية**

---

[1] نزار إسماعيل، **مرجع سابق**، ص45.

[2] خضر عباس عطوان، **مرجع سابق**، ص 44 .

[3] فيليب برايار، محمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، ترجمة:حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009،) ص 138.

[4] عبد المنعم المشاط، **مرجع سابق**، ص 96 .

الموازية (Parallel Diplomacy) نحو ما يعرف **بمبدأ التدرج** في التوجهات السياسية على الصعيد الخارجي.

ضمن هذا الإطار يستند الحلف إلى ما تنص عليه المادة الخامسة من معاهدة **واشنطن** القاضية إلى أن أي هجوم على أي دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء سيكون بمثابة الهجوم على الحلف.[1]

نص المادة الخامسة من معاهدة واشنطن:" تتفق الأطراف على ا ن اي هجوم مسلح ضد أي دولة بعينها أو أكثر من الدول الأعضاء في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر هجوما ضد جميع الدول الأعضاء وبالتالي فإن هذه الدول متفقة على أنه في حال حدوث أي هجوم مسلح، فإن كلا منها سوف يساعد في إطار ممارسة حق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس المعترف به ضمن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وذلك من خلال اتخاذ الخطوات الضرورية بصورة فورية بكل فردي وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى على النحو الذي تراه مناسبا بما في ذلك استخدام قوة السلاح من أجل استعادة امن منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه....ليتخذ بذلك مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لاستعادة وصون السلم والأمن الدوليين."[2]

تماشيا مع هذا الطرح اعتمد الحلف على صياغة مجموعة من الحلول السياسية والاقتصادية والعسكرية الشاملة، من خلال مراجعة أنشطته وإجراءاته العملياتية خاصة فيما يتعلق بسلسلة المبادرات عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 منها: [3]

- إنشاء قوات رد تابعة للحلف الأطلسي تتسم بالمرونة وقابلية الانتشار ضمن أوسع النطاقات أرض، جو، بحر، وتعزيز عملياته العسكرية عبر مختلف آليات الدعم اللوجستي.
- مأسسة الانخراط في علاقاته مع باقي الدول غير الأعضاء،ومبادرة **أسطنبول2004** خير مثال على ذلك للانطلاق الفعلي في توسيع شبكة انخراطه خارج حدوده.

[1] Broderick grady, north Atlantic treaty: past, present, and uncertain future, vol 31, September 2002, p 171.

[2] Mohamed amersi, **Article 5 for the next decade of nato, foreign policy research institute**,20 December 2022,17/02/2023, sitweb: https://www.fpri.org/article/2022/12/article-5-for-the-next-decade-of-nato/

[3] Broderick grady, op,cit , p174.

- انتهاج **سياسة الباب المفتوح** للعضوية والمشاركة في برامج الشراكة بهدف زيادة كلفة الأرباح على نطاق أوسع من الشراكات الأمنية.

كما تجدر الإشارة الى ان أحداث 09/11 برهنت على مدى أهمية استخدام التقنيات الفائقة في التخطيط والتكتيك الاستراتيجي، لعمليات محدودة ضد أهداف حيوية هامة بخسائر فادحة تفوق أحيانا خسائر حرب شاملة بقوات عسكرية نظامية.[1]

وبالتالي كان لزاما على الحلف الأطلسي أن ينتهج **مبدأ الموازنة** بين **المصلحة والمسؤولية** من خلال تعزيز موقفه في الردع*، والدفاع الجماعي، والتنسيق العملياتي بين مختلف الجهات العسكرية والمدنية أثناء وضع الخطط الخاصة بالمهام الخارجية.[2]

إذن الكشف عن الهوة الواسعة بين الأمن والمصلحة القومية زاد من الاستخدام المتكرر والواسع للقوة العسكرية، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بدعوى حماية الأمن القومي وتعظيم المصلحة القومية لصيانة سيادتها، ضمن الهيكلية العامة للنظام الدولي وخاصة مناطق النفوذ الاستراتيجي، كل هذه التوجهات تعززت أكثر تحت الحماية والرعاية الأطلسية لها على اعتبار أن حلف شمال الأطلسي بات يمثل الأداة العسكرية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية .

وبالتالي تكريس **مبدأ عسكرة السياسة الخارجية**(The principle of militarization of foreign policy) والتوجه نحو ما يعرف بإعطاء الأولوية لإستراتيجية الهجوم بعيدا عن إستراتيجية الردع التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب War On Terrorism. في هذا الصدد يشير **هنري كيسنجر** إلى فكرة مفادها:"**خلقت الفرصة من المحنة**".[3] والتي بدورها طرحت الكثير من المعطيات على عدة

---

[1] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**،(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009) ، ص ص 301_302.

*إستراتيجية الردع أصبحت تأخذ في الحسبان فرضية حدوث هجوم أو تهديد بالهجوم بأسلحة بيولوجية أو كيماوية أو إشعاعية أو حتى بصواريخ باليستية تحمل شحنات تقليدية ضد مصالحها الكبرى، وينقسم مبدأ الردع إلى صنفين منها: الردع سبيل المنع **denial by deterrence** والردع سبيل التهديد بالرد **retaliation by deterrence** .إذن فالردع أصبح يتمتع براهنية كبيرة ضمن توجهات الولايات المتحدة الأمريكية سابقا في أنظمة الدفاعات المضادة للصواريخ. لمعلومات اكثر انظر: برونو تيرتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**، ترجمة :عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011 ، ص 59_ 60 .

[2]الرؤية الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو رؤية برلمانية، تاريخ الدخول:30/أكتوبر/2020 انظر الرابط: Https://www .nato.int/docu/review/2009/0902/090203AR/idex.html

[3]Sebastian clap ,**a comparative analysis of article5 washington treaty(nato) and article 42(Eu),** European parliamentary research service,December 2022,websit: https://www.eprs.ep.parl.union.eu

أصعدة منها الأمن، العسكري، الاستراتيجي، الاقتصادي، الثقافي وحتى على صعيد موازين القوى ليحتل بذلك الصعيد الأمني والعسكري الصدارة في جل الحسابات السياسية والرهانات الجيوستراتيجية .

1. الصعيد الأمني:

ضمن هذا الإطار تم التوجه نحو الاعتماد أكثر على استحداث مبادئ العقيدة الأمنية للحلف الأطلسي خاصة وان الحرب على الإرهاب أثقلت كاهل الحلف بانتهاج إستراتيجية الضربة الاستباقية*أو ما يعرف بالحرب الوقائية Preventive War التي أضحت تعتمد أكثر على إستراتيجية الضربات المباغتة دون التأكد من وجود أدلة واضحة تؤكد على عدائية الطرف المستهدف.[1]

هذا ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** Donald Rumsfeld في ذاك الوقت مصرحا من خلال الاجتماع السنوي للحلف، بالعاصمة البلجيكية بروكسل 2002 بأن:" **الحلف لا يمكنه أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو الدول التي تملك أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية**".[2]

فضلا عن ذلك استطاع الحلف الاستمرار في عمليات تطوير قدراته العسكرية تماشيا مع جملة الأخطار التي تطرحها ظاهرة الإرهاب الدولي، ليلعب بذلك دور جد مهم في أساليب المكافحة والمواجهة

*الضربات الوقائية هي العمليات العسكرية السريعة او التكتيكية التي تنفذ بهدف إجهاض أي قوة عسكرية معادية لدولة ما ليأتي بعدها اجتياح عسكري بشكل مباشر،وتتمثل الضربات الوقائية في الهجمات الجوية أو البحرية،او الصاروخية، او البرية الصاروخية. فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد مفهوم الضربات الوقائية بأنه ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الطرف الأخر قبل ان يتمكنوا من استخدامها. تعتمد إستراتيجية الضربة الوقائية على قاعدتين أولهما: الاعتماد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الأخر المقصود وهو ما أوضحه دونالد رامسفيلد لوزراء دفاع الناتو خلال اجتماعهم السنوي ببروكسل في السادس من شهر جوان 2001. في حين القاعدة الثانية تنص على أن هذا المبدأ الاستراتيجي يتضمن بدائل وخيارات أخرى غير عسكرية كالضغوط السياسية والاقتصادية وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابراتية، ومصادرة الأموال،اخطر ما في هذه الإستراتيجية أنها استبدلت مفهوم التسوية بمفهوم القوة ومفهوم العدالة بمفهوم الحصار. لمعلومات أكثر انظر: تيغرة زهرة، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية، **دراسات إستراتيجية**، عدد 17، ص ص 76_ 79 .

[1] Jasen Castillo and others, **striking first preemptive and attack in U.S.national security policy, and project air force**, 2006,p p 3_6.

[2] خالد الطيب، **أهم تداعيات هجمات11 سبتمبر على سياسة الولايات المتحدة**،2014/09/11، تاريخ الدخول: 06/نوفمبر/2020، على الرابط: https://www.mc-doualiya.com

عبر مختلف المبادرات والقمم،[1]منها **قمة براغ2002**Summit Strasboug التي نصت على عدة نقاط يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- دعم عمليات حفظ السلام، إدارة الأزمات والخطط المدنية.
- تبادل المعلومات بأن مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- ترقية وتطوير النشاط العملياتي البيني.
- تعزيز سبل التعاون والشراكة في ميدان الطب العسكري.
- السعي لحماية أمن الحدود البحرية.

في حين ركزت **قمة اسطنبول2004 Summit Istanbul** على ترقية الحوار إلى مستوى الشراكة الأمنية للحفاظ على الأمن الإقليمي، وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى ذلك، مع العلم أن قمة اسطنبول جاءت مكملة لما ورد في قمة براغ. فضلا عن ذلك قمة اسطنبول كانت تعتبر نهج استراتيجي لتحييد مخاوف الدول فيما يتعلق بأمن الطاقة، تعزيز آليات العمل المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، التخطيط والتحول الدفاعي، والمسائل الفنية ذات البعد الثقافي.[3]

من ناحية أخرى تنطلق **قمة بروكسل Brussels Summit 2005** من أهم ما ركزت عليه القمم السابقة حيث ركز الحلف الأطلسي في هذه القمة على ما يلي:[4]

- ضرورة وضع إطار مؤسسي مطور ومجهز بآليات وقدرات عسكرية لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية.
- مع ضرورة بناء أسس الحوار مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط حفاظا على استقرار أمن المنطقة الاورو_أطلسية.

---

[1] خليل حسين، **مرجع سابق**، ص .304.

[2] بن سعدون الياميين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة _دراسة حالة مجموعة 5+5_** ، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012، ص 86.

[3]محمد أحمد عبد المعطي، **تطلعات الناتو المستقبلية تجاه منطقة الخليج**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 02/نوفمبر/2014 ، تاريخ الدخول 06/نوفمبر/2020 ،على الرابط https://www.futureuae.com

[4]خالد الطيب، **مرجع سابق**.

هذا ما أكد عليه الاجتماع السنوي للناتو في نوفمبر 2006 :"**الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل هما الأخطار الرئيسية المرجح أن يواجهها الحلف خلال العشرة أو الخمسة عشر عاما القادمة**".[1]

على اثر خلفيات قمة بروكسل جاءت **قمة ريغاSummit Riga2006 وقمة بوخاريست 2008 Bucharest Summit** اللتان نصتا على مجموعة من المبادئ كالتالي:[2]

- مدى التزام حلف شمال الأطلسي بتوسيع دائرة الحوارات الأمنية والشراكات.
- التطلع لإرساء أسس وقواعد مقاربات أمنية جديدة ذات بعد براغماتي لتعزيز العلاقات مع دول الحوار المتوسطي.
- وجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع المدني وانتهاج سياسات التعاون كجزء من مخططاته الإستراتيجية لضمان الأمن والاستقرار.

لتأتي **قمة ستراسبورغ/كاهل 2009 Summit Strasbourg** مؤكدة على نقاط يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

- إعادة تجديد الحلف بالتركيز على ضرورات الدفاع الجماعي لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية في القرن 21
- حماية القيم المشتركة خاصة منها:احترام حقوق الإنسان، حماية السيادة الإقليمية.
- ضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية القائمة على أساس مبدأ الحوار وفق أسس مقاربات أمنية تعاونية.

2. على الصعيد العسكري:

فيما يخص الشق العسكري فيمكن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألقت بظلالها على الميزانية العامة للإنفاق العسكري، فميزانية الدفاع الأطلسي أضحت في تزايد مستمر نظرا للهواجس

---

[1] سحنون عبد القادر، بوجحفة رشيدة، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الدولي في المتوسط، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية**، مجلد 1، عدد 02، ديسمبر 2022، ص 158.

[2] زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط:احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟_ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، باتنة ،2010، ص ص 173_174 .

[3] زهيرة حواس، **مرجع سابق**، ص 175.

الأمنية المتصاعدة التي باتت تطرحها ظاهرة الإرهاب، وبالتالي تكاليف جد باهضة من اجل برنامج الدفاع الصاروخي القوميNational Authority Defense Program. [1]

في المقابل تم إلغاء معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية من دون أي اعتراض من المجتمع الدولي، فضلا عن ذلك تمت الموافقة بالحصول على زيادات كبيرة في الميزانية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.[2] إذن جل هذه النفقات المالية المرتفعة مهدت السبيل لمفهوم عسكرة السياسة الخارجية وفق ما تقتضيه ضرورة المصالح القومية.

في هذا الصدد يشير **زبيغنيو بريجنسكي** الى:"**أن للولايات المتحدة الأمريكية خيارات إزاء هذه التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي منها الانتباه إلى عدم الاستغراق في الحملة الكونية لمكافحة الإرهاب وإعطاؤها الأولوية على حساب الاهتمامات الإستراتيجية التي تبقيها في واقع الأمر في مركز ثقل التوازن الاستراتيجي الدولي وخسارتها للمعنى الرمزي والوظيفة الإستراتيجية لسياستها الخارجية...وبناءا على ذلك كان لابد أن لا تتخذ السياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة من مكافحة الإرهاب هدف استراتيجي في حد ذاته،بل يجب التركيز على التفاعلات عبر الأطلسية لتشكيل عالم تحكمه أسس ديمقراطية غربية.**"[3]

وقد تعزز هذا التوجه على ضوء تعقيدات البيئة الدولية وحالة اللإستقرار الناتجة عن تداعيات أحداث 09/11 التي أظهرت الحاجة، إلى وجود علاقة جد وثيقة تربط الهجمات الإرهابية بالتطورات التكنولوجية والتخطيط الاستراتيجي الدفاعي المعقد. ليتحول بذلك الحلف الأطلسي من إستراتيجية الردع إلى سياسة الهجوم Attack Policy،[4] آخذا بعين الاعتبار كيفية التعامل مع جملة المخاطر الأمنية .

وعليه كان لابد من إجراء إصلاحات دفاعية عسكريةDefense And Military Reforms لتطوير نظام الدفاع المضاد للصواريخ، مع الاتفاق على تنفيذ مبادرات الدفاع المشترك ضد الأسلحة الكيماوية،

---

[1] خليفة كريفار، هندسة نظام الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي بين المتطلبات التقنو_عسكرية والتحديات الأمنية، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 1، عدد 4، مارس 2018، ص ص 26_27 .

[2] خالد الطيب، **مرجع سابق**

[3] عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2010، ص 234.

[4] جلال حدادي، **الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015، ص 51.

البيولوجية وحتى النووية، تكثيف آليات الأمن الداخلي، لتحسين قدرة الحلف على توظيف الحدث واستغلال تداعياته استراتيجيا، سياسيا، واقتصاديا مع إلزامية الرد السريع على أحداث مماثلة لهجمات 09/11.[1]

هذا التأثير امتد ليزيد من اتساع الفجوة الإستراتيجية والهوة في القدرات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الدولية الأخرى بما فيها الدول الحليفة.ناهيك عن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية مهيمنة على الحلف الأطلسي على اثر تراجع الوحدة السياسية داخل منطقة اليورو، لصالح التكامل الاقتصادي بحيث أن هذا التراجع ساهم بطريقة مباشرة في تأخير أوروبا كطرف فاعل في النظام الدولي وبالتالي هذا التراجع فسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتفرد بالقرارات الإستراتيجية.[2]

إذن على ضوء التحولات الدولية والتطورات السياسية الراهنة أضحى من الضروري مراجعة مدى استعداد الحلف الأطلسي، لبناء اطر إستراتيجية جديدة تمكنه من الحفاظ على توازن ثقله الاستراتيجي عبر مختلف التفاعلات والتوازنات الإقليمية في هرمية النظام الدولي تمهيدا للمرحلة الموالية، بمفاهيم جديدة وتوجهات جيواستراتيجية عميقة تؤسس لانطلاقة فعلية لرسم سياسات حلف شمال الأطلسي خلال سنة **2010**.

الفرع الثالث: المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010

هذه المرحلة جاءت معبرة عن ميلاد توجهات جديدة للحلف الأطلسي تحت شعار "**التزام فعال ودفاع حديث**"، حيث تضمنت تطور فعالية الأدوار الجديدة للحلف. من خلال ثلاث مهام أساسية منها: إدارة الأزمات، الدفاع الجماعي، الأمن التعاوني.

علاوة على ذلك يشير المفهوم الاستراتيجي الجديد إلى رؤية طويلة المدى تعكس تصور الحلف عن الأمن والتهديدات الإقليمية والدولية، حيث تضمن عدة أهداف أبرزها إمكانية بناء شراكة إستراتيجية مع الشركاء الجنوبيين **(دول المنطقة المغاربية)** نظرا لحجم التهديدات الامنية المتأتية من تلك المنطقة. [3]

المبحث الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بين التغير والاستمرارية

---

[1] قلي أحمد، حلف شمال الأطلسي من الدفاع الجماعي إلى الأمن الشامل، **المجلة النقدية**، عدد 24، ص ص 83_84

[2] عامر مصباح، **مرجع سابق** ، ص 237.

[3] Anthony Cordesman. The Need for a New NATO Force Planning Exercise. The Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2022. Available at: https://www.futureuae.com/market/Mainpage/Item/

أصبح الحلف أمام خيارات إستراتيجية واضحة المعالم تجسد حتمية التكيف مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وما يتعلق بأهمية الوصول إلى حسابات إستراتيجية دقيقة تخدم **الغاية**(الهدف المنشود) **الطريقة** (المفهوم الاستراتيجي) و**الوسيلة**(الموارد المتاحة).[1] محافظا على مبدأ التوازن الاستراتيجي داخل القارة الأوروبية، من خلال التركيز على الصبغة الدفاعية عن طريق **قوة الجذب The power of Attraction** في مجال بسط النفوذ، والتنافس الدولي.[2]

المطلب الأول: دور القمم الأطلسية في هندسة الأمن الأوروبي

شكلت القمم الأطلسية الثلاث(قمة واشنطن، قمة لندن، قمة روما) أحد أهم المنعرجات الهامة في مسار تحول الحلف، حيث حددت زوايا المحاور الكبرى لطبيعة توجهاته الجديدة تحت طائلة رسم الاستقطاب الدولي، وحماية الأمن الأوروبي بالتركيز على ميكانيزمات القوة بغية الوصول إلى رؤية شاملة، لصناع القرار السياسي، والتحكم في ميزان القوة بين الدول الأعضاء داخل القارة الأوروبية.

الفرع الأول: المفهوم الاستراتيجي الأول 1990

لقد كانت **قمة لندن جويلية 1990**عبارة على رد عن مجمل التساؤلات المطروحة حول مستقبلية الحلف خاصة في ظل تزايد التطورات الحاصلة على صعيد منظومة العلاقات الدولية.[3] حيث تضمنت الوثيقة الرسمية لقمة لندن(23) فقرة تنص على التوجهات الكبرى للحلف الأطلسي في الفترة القادمة،واهم ما جاءت به القمة مايلي:[4]

- بلورة إستراتيجية جديدة للحلف
- إعادة تحديث هيكلة القوات العسكرية للحلف
- ضرورة تخفيض حجم القوات التقليدية في القارة الأوروبية.

[1] هاري آر يارغر، **مرجع سابق**، ص 16 .

[2] Micheal Brown, minimalist Nato :a wise alliance Knows when to retrench, **Foreign Affairs**, Vol 78 ,N°03 ,june 1999 ,p 207 .

[3] Fadi Rajab, **The positions of Germany in Nato Towards The issues of The Arab World (intervention in Libya)** ,p 06 .

[4] Trine Flockhart,**after the strategic concept towards a nato version,**Danich institute for international studies,2011,p 41.

الفرع الثاني:المفهوم الاستراتيجي الجديد الثاني 1991

تعتبر **قمة روما1991** نقطة الانطلاق الفعلية لمسار التحول الاستراتيجي والوظيفي للحلف من خلال قبول دول أعضائه، وثيقتين بالغتين الأهمية تكرسان لمستقبلية الحلف ألا وهما:[1] "إعلان حول السلم والأمن" "والمفهوم الاستراتيجي للحلف"، وبالتالي رسم معالم أمنية أوروبية داخل دائرة مفهوم موسع للأمن (Extended concept of Security)،هذا الأخير له ثلاث أبعاد تتمثل في الحوار، التعاون، الدفاع الجماعي بما يتضمنه من اتفاقيات وشراكات عسكرية لتعزيز مبدأ التنسيق والتعاون من خلال إرساء علاقات جديدة مع دول المعسكر الشيوعي، من جهة ثانية دعم العلاقات السلمية مع دول جنوب المتوسط خاصة. وعليه قمة روما أوضحت الرؤية الاستراتيجية لحلف الناتو وحددت مهامه ضمن أربع نقاط تضمنها حرفيا **إعلان كوبنهاغن Copenhagen Declaration**. [2]

أ. المهمة الأولى: ضمان أمن واستقرار أوروبا

كان لابد من التأسيس للخطوة الأولى اللازمة لضمان بيئة أمنية مستقرة من خلال دعم المؤسسات الديمقراطية لترسيخ النمط الليبرالي الغربي، عبر تسوية مجمل قضايا الخلافات السياسية والمشاكل العالقة بين الدول الأوروبية،[3] فحلف شمال الأطلسي من هذا المنطلق يسعى لتوسيع دائرة مبادئه الديمقراطية لضمان تحقيق معالم إستراتيجية ناجحة على درجة عالية من الدقة والتركيز.

ضمن هذا الإطار أشار **تقرير هارمل 1967** إلى :" **يستحيل التعامل مع منظمة حلف الناتو كفضاء معزول عن بقية العالم.....فالحلف يتكيف بصورة مستمرة مع الأوضاع المتغيرة.**" مؤكدا في ذات السياق على أن الحلف يسعى باستمرار لضمان القوة والتعاون لدرء الاعتداءات المحتملة في المقابل، خلق أرضية سياسية مناسبة لاستتباب الأمن فيها.[4]

---

[1] Fadi Rajab, **op cit**, p 42.

[2]بوراس وفاء، منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مجلد 09،عدد 16، جانفي 2020 ، ص 315 .

[3]زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 263.

[4]حلف الناتو في عام 2020:ضمان الأمن والمشاركة الفعالة، تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطوير إستراتيجية أطلسية جديدة _التحليلات والتوصيات_، ماي 2010 ، ص 07 .

من جهة ثانية محاولة إقامة نظام أمن جماعي لكل أوروبا، هذا التوجه ساهم في تحديث نقطتين هامتين تمثلتا في: **إدارة الأزمات، والشراكة عبر التعاون** أعطت للحلف مرونة سياسية لتحديد نوعية التهديد الذي قد يمس بأمن القارة. وبالتالي ضرورة توفير بيئة سياسية مستقرة وتعزيز المشاورات فأمن الدول الأوروبية من أمن الحلف.[1]

ب. توفير إطار للمشاورات السياسية عبر الأطلسي

ضرورة توفير بيئة سياسية مستقرة لتعزيز المشاورات التي قد تمس بالمصالح الحيوية للدول الأعضاء مع خلق نظام بيني للتنسيق بينهم، يكون فيه الحلف الأطلسي دور القائد المحوري هذا ما نصت عليه المادة الرابعة من **اتفاقية واشنطن:**" **الدول الأعضاء تتشاور كل مرة يكون برأي إحداها،ان الوحدة الترابية،الاستقلال السياسي،أو امن احد الأعضاء معرض للتهديد....**"[2]

ج. **الدفاع الجماعي:**

ان تواصل العمليات الدفاعية لحلف شمال الأطلسي يستلزم صياغة مخطط استراتيجي يتماشى وطبيعة الأهداف المسطرة والمحددة مسبقا مع مواجهة أي تهديد قد يمس بأمن أي عضو فيه هذا ما أكدت عليه المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي:" **كل هجوم مسلح لقوة خارجية ضد أي عدو من الدول الموقعة على اتفاقية واشنطن،يعتبر هجوما ضد جميع الدول الأخرى، ويؤدي إلى التدخل وفقا لمبدأ الدفاع الجماعي المشروع لاستعادة السلم والأمن.**"[3]

وعليه فمساهمة حلف الناتو في استتباب الأمن وصد الهجوم والاعتداءات أمر بات يعزز من مصداقية وفعالية الردع الأمريكي بحد ذاته من جهة، فضلا عن السعي لإبقاء أوروبا تحت مظلة التبعية العسكرية بما يكفل تعزيز تبعات الهيمنة السياسية من جهة ثانية.

---

[1] زياد يوسف محمد، **مرجع سابق**، ص 134 .

[2] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 264 .

[3] نسرين محمد نمر عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، جويلية 2006 ،ص 113 .

تبعا لهذه المهمات الثلاث السابقة الذكر أصبح الحلف يعمل بإستراتيجية "**دفاع الأمام**" بعد تخليه عن تبني **إستراتيجية الأمام** أكثر قابلية للمرونة وضعتها لجنة خطط الدفاع للحلف الأطلسي سنة 1991 في إطار السعي للتكيف مع الواقع الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة الأمر الذي استوجب طرح بدائل سياسية وخيارات إستراتيجية تضمن تعزيز المصالح القومية.[1]

على اثر هذه التغيرات جاءت قمة مدريد جويلية 1997 التي نصت على:[2]

- ضرورة توسيع عضوية الناتو المحور الرئيسي لانعقاد القمة.
- تعزيز اسس برنامج الشراكة من اجل السلام وبناء نماذج جديدة للتعاون الامني .
- الحفاظ بوظيفة الحلف الاساسية وهي الدفاع الجماعي مع تحسين القدرات الدفاعية

وعليه من هذا المنطلق تأكدت الحاجة الى ضرورة تبني مفهوم استراتيجي جديد بمعطيات إستراتيجية جديدة تمخضت عنها ميلاد **قمة واشنطن**.

الفرع الثالث: المفهوم الاستراتيجي الثالث 1999

على اثر **قمة مدريد 1997** جاءت **قمة واشنطن** المنعقدة في **26/23 افريل 1999** لتحديد الأدوار الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو خلال القرن 21،القمة تناولت مهام جديدة منها حفظ السلام وإدارة الأزمات، خاصة وان البيئة الدولية باتت تشهد العديد من التحديات الأمنية التي تشكل عقبات جد عويصة للحلف الأطلسي، وعليه بات من الضروري انتهاج إستراتيجية جديدة تعرف بالعمل خارج المنطقة.[3]

[1] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 271 .

[2] Ryan C. Hendrickson, **Nato's operation Allied Force : Strategic concepts and institutional relationships**, p 82.

[3] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، رسالة ماجستير،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014 ،ص 125 .

وعليه أصبحت سياسات حلف الأطلسي في المفهوم الاستراتيجي الجديد تتماشى كثيرا مع المنظور الأمريكي لا الأوروبي على اعتبار أن صيغة المصالح الأمنية هي الحجر الأساس لتحقيق الغايات المنشودة من السياسات الدفاعية الأمنية لعمل الناتو.[1]

يمكن حصر أهم ما جاءت به **قمة واشنطن1999** في النقاط التالية: [2]

- دعم استقرار البيئة الأمنية في المنطقة الأورو_أطلسية.
- خلق مجال يسمح بالمشاورات السياسة عبر الأطلسية بين الدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم الحيوية.
- التوجه نحو ممارسات دفاعية جماعية تسمح بتطبيق آليات ردعية ضد مختلف الاعتداءات أو الأخطار الأمنية التي قد تمس بأمن الحلف .
- المشاركة بصفة مباشرة في إدارة الأزمات لحفظ السلام.
- دعم التحركات الجماعية داخل الدائرة الأطلسية عبر منطق الشفافية والاعتماد المتبادل لترقية الشراكات والحوارات الأمنية وغيرها مع دول تقبع خارج دائرة الأطلسي.

أ. **إدارة الأزمات:** Crisis Management

كانت النتائج التي حققها حلف شمال الأطلسي تواليا من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام في عدة مناطق من العالم، مؤشر ايجابي له من التأثير ما يدل على التطور الحاصل في المفاهيم الإستراتيجية من خلال إعطاء الحلف صبغة دفاعية جماعية جديدة، للوقاية من تأثير الأزمات والمشاركة في إدارتها، بفعالية ما يضمن للحلف التدخل العسكري في مناطق تتجاوز حدوده الأطلسية لحفظ السلام، محاولة منع الانتشار النووي، التدخل لأغراض إنسانية،[3] هذا ما يعني تعديل المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي التي لم تكن تجيز التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

[1] مشعل حبيب الفرج، **حلف شمال الأطلسي(الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من1991 إلى 2012** ، رسالة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ،2013 ،ص 33.

[2] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 281 .

[3] عبد السلام فرج الخزعلي، الدور الوظيفي وتشكيلة حلف الأطلسي(الناتو) بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة كلية التربية للبنات**، مجلد28، عدد05، 2017 ،ص 1543 .

من هذا المنطلق فان مجمل تحركات حلف شمال الأطلسي تتدرج ضمن دائرة المنظور الواقعي ومنظور أمننة القضايا والتهديدات، ناهيك على أن التكامل بين المنظورين يخلق نوع من الاستمرارية والتداخل في مواجهة طبيعة التهديد المحتمل، وفق ما تقتضيه القوة سواء عن طريق القوة المرنة أو الصلبة أو الذكية بغية الحفاظ على مبدأ التناسق الاستراتيجي الأطلسي.[1]

كما يحدد المفهوم الاستراتيجي للتحالف لعام 1999 **إدارة الأزمات** على أنها إحدى المهام الأمنية الأساسية لحلف شمال الأطلسي، بحيث يجب أن يكون الحلف على أهبة الاستعداد للمساهمة في منع نشوب النزاعات والصراعات، بصورة تضمن له المشاركة الفعالة والاستجابة المرنة للازمات من خلال السعي لتطوير عمليات **التخطيط الدفاعي**، المقترنة بالقدرات العسكرية اللازمة وضبط الترتيبات الأمنية ، وبالتالي القدرة على التعامل مع الدفاع الجماعي بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن.[2]

إدارة الأزمات الدولية وهيكل النظام الدولي: تأثير استراتيجي متبادل

في إطار تصور العلاقة الرابطة بين الأزمة الدولية والنسق العام للنظام الدولي أثبت الواقع الدولي إمكانية وجود علاقة تأثير، بيني متبادل نظرا لتأثير العامل الخارجي في عملية التفاعل ومخرجات الأزمة.[3]

إذن فدخول حلف الناتو على خط التفاعلات السياسية بشأن إدارة الأزمات في عالم ما بعد الحرب الباردة طرح عدة ديناميات إستراتيجية، مكنته من المشاركة بفعالية في عدة ترتيبات أمنية ضمن توافقات دولية من خلال الربط الوظيفي بين المقاربتين المدنية والعسكرية عبر مرتكز القوة والتعاون بين الدول الأعضاء.

بناءا على هذه المعطيات يشير **Michel Ligeois** إلى تيبولوجيا إستراتيجية إدارة الأزمات من خلال نقطتين هامتين:**الاستراتيجيات التعاونية، وإستراتيجية القوة**، أما إستراتيجية التعاون يكون فيها

---

[1] فني كنزة، غزلاني وداد، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير ما بين النظرية الواقعية ونظرية الامننة، **مجلة الدراسات القانونية والسياسة**، عدد 07 ،جانفي 2018 ، ص 122 .

[2] **Public Diplomacy Division Nato**, 1110 Brussels, p 43 .

[3] خليل عرنوس سليمان،الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل وهيكل النظام الدولي،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، نوفمبر 2011 ،ص 31 .

العمل في الإطار العام، لإيجاد حل للازمة عبر عدة أساليب منها:أسلوب الإقناع، المشاركة والاتصال، الوساطة، والإشراف على فعل إيجاد الحل، في حين إستراتيجية القوة ترتكز على ضرورة العمل لإدارة الأزمة عبر أسلوب إستراتيجية الردع، إستراتيجية القوة الدفاعية، إستراتيجية القوة الهجومية.[1]

كما يمكن حصر مستويات إدارة الأزمة في ثلاث مستويات كالتالي:[2]

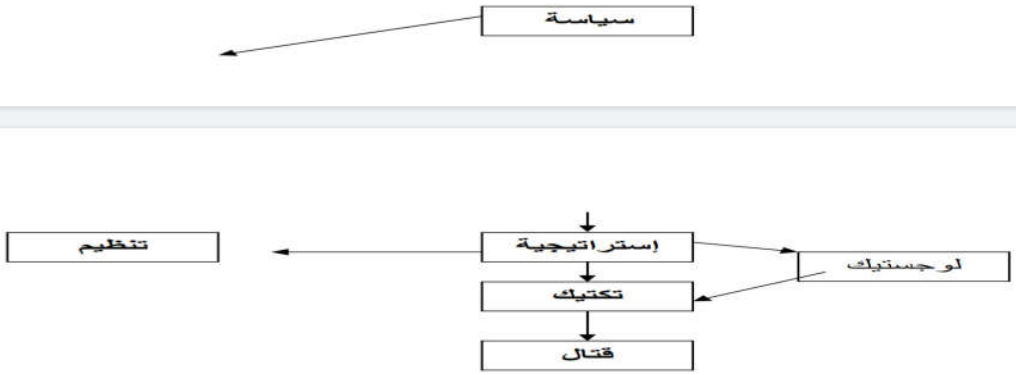
- ✓ **الأساس الاستراتيجي:** يقابله مبدأ الأولويات السياسية التي بدورها تحدد مسار أي إجراء عسكري يتخذ أثناء الأزمة.
- ✓ **التخطيط للطوارئ:**التركيز على وضع السيناريوهات اللازمة قيد التنفيذ.
- ✓ **نطاق العمليات:**التشديد على مدى أهمية الوقت لضمان نجاح إدارة الأزمة في هذا الصدد يقول الكاتب الأمريكي **تشارلز هيرمان**Charles Hermann:"الأزمة تتألف من ثلاث مكونات:عنصر المفاجأة، التهديد الخطير للقيام بالمهمة، الوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار."

وعليه من هذا المنطلق بات توجه حلف شمال الأطلسي قائم على اعتبارات عسكرية بحتة لإعادة ترتيب منظومة علاقاته الدولية وهيكلتها، خاصة وان سمات النظام الدولي الجديد أصبحت تعبر عن سياسة البقاء للأقوى، ليكون بعدها الحلف الأطلسي اللاعب الرئيس في تكريس نهج الأحادية القطبية مرتكزا في ذلك على منظومة القيم الجديدة في النظام الدولي، وبذلك يتراجع دور الأمم المتحدة كراعي رسمي لحفظ السلام، لصالح حلف شمال الاطلسي الذي بدوره ينطلق من مثلث استراتيجي دعامته الأساسية **معرفة الموقع** (أين أنت)**إدراك الاتجاه** (إلى أين تريد أن تذهب)**التأسيس لكيفية التحرك**(من والى أين تريد الوصول).وبالتالي نسج علاقة تراتبية هرمية تجمع بين المبادئ السياسة والأهداف المرجوة لتحقق في نهاية المطاف نوع من التوازن الاستراتيجي ضمن دائرة التوجهات الإستراتيجية الأطلسية.

[1] مسعود شوية، **إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي _فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث_**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018 ، ص ص 116_117 .

[2] رواد غالب سليقة، **إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص 72.

المخطط رقم 03: يمثل المفهوم الكلاسيكي لتسلسل هرم القيادة السياسية



المصدر: صلاح نيوف، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**، الأكاديمية العربية، الدانمارك، 1995، ص 18.

وفقا للمخطط الموضح أعلاه يمكن القول بان إستراتيجية القيادة العامة للعمليات العسكرية تتطلب مستوى معين من التنظيم والتكتيك الذي يعتبر أساس الفن العملياتي.

إجمالا يمكن القول أن إدارة الأزمات الدولية أضحت انعكاس لمجموعة من العوامل التي تكرس الطبيعة الفوضوية لسياسات الدول الخارجية من بينها:[1]

- انعدام سلطة مركزية تضبط سلوك الوحدات السياسية المستقلة والفاعلة في هذا النظام وبالتالي أصبح حل الأزمات أو إدارتها أكثر صعوبة.
- استخدام القوة العالمية لإدارة الأزمات الإقليمية على حساب القوة الإقليمية لإدارة الأزمة إذ أصبحت محكومة بتوجه قوى عالمية، على أهبة الاستعداد للتدخل في أي وقت وبالتالي اللاعبين الدوليين كل يلعب على شاكلته، بدرجات متفاوتة حسب طبيعة المصالح قوات متدخلة تقابلها قوات مراقبة.
- زيادة فعالية الشرعية الدولية التي أصبحت تطبق بشكل **انتقائي Selective** كذريعة للتدخل والتحكم في الصراعات سواء كانت منها الدولية أو الإقليمية. متجاوزة بذلك حرمة الشؤون الداخلية للدول تحت ستار الاعتبارات الإنسانية ومنع تعسف الحكومات المركزية، منافية بذلك مبدأ السيادة الوطنية والحدود السياسية.

[1] خليل عرنوس سليمان،**مرجع سابق**، ص ص 30_31

- مناطق النزاعات الساخنة باتت تشكل ملاذ آمن لترويج الأسلحة وبالتالي السعي لإدارة الأزمات أحيانا تجارة أكثر منه سياسة.

المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي والموجة الثانية من التجديد في المفاهيم الإستراتيجية

يشير المفهوم الاستراتيجي الجديد **2010** إلى أن حلف شمال الأطلسي سيواجه تحديات أمنية قد تلعب دور جد مهم في تقويض دوره، على الساحة السياسية الدولية لذا فقد تم صياغة تقرير يوضح إستراتيجية الحلف حتى **عام2020**.[1] وبالتالي خارطة طريق لاستمرار بقائه بمجموعة مبادئ توضح توجهاته على كافة الأصعدة، خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب الأمنية كالصراعات الإقليمية، الوطنية، العرقية، التنافس الطاقوي، الهجرة الغير شرعية، الأمن البيئي. [2]

طالما أن ديناميات البيئة الأمنية والإستراتيجية قد تغيرت، كان لزاما ان يتم العمل على إعادة هيكلة القدرات الدفاعية لحلف الأطلسي، والسعي لتعزيز عملياته في مجال التخطيط المدني لحالات الطوارئ والكوارث. [3]

الفرع الأول: قمة لشبونة Summit of Lisbon 2010

تم انعقادها خلال يومي **20/19 نوفمبر2020** بمدينة لشبونة البرتغالية حيث تم الاتفاق على التوجهات الأطلسية الجديدة لتأمين المنطقة الاورو_أطلسية خاصة وان البيئة الأمنية باتت تطرح معطيات تهدد الحلف منها: انتشار أسلحة الدمار الشامل، الانقسامات السياسية جراء تزايد الفوضى.[4]

---

[1] Jens Ringsmose and Sten Rynning, **Introduction Taking Stock Of NATO's New Strategic Concept ,** DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES,2011,p p 07_09 .

[2] وفاء بوراس، **مرجع سابق**، ص 238 .

[3] ماهي منظمة حلف شمال الأطلسي، على الرابط WWW.nato.int

[4] Peter Viggo Jakobsen, **NATO's Comprehensive Approach After Lisbon: Principal Problem Acknowledged Solution Elusive,** DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES,2011,p p 83.

الفرع الثاني: قمة شيكاغو Summit of chicago 2012

القمة نصت بوضوح على ضرورة توسيع الحلف وزيادة فعالية نشاطاته ليتعامل مع جملة التحديات الأمنية التي ستواجهه على مدار عشر سنوات وانتهاج إستراتيجية جديدة تستجيب لمعطيات البيئة الأمنية الدولية.[1]

الفرع الثالث:الأمن التعاوني في أجندة حلف شمال الأطلسي

أصبح مفهوم الأمن التعاوني من بين أبرز القضايا التي يركز عليها الحلف الأطلسي وتطرحها وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010، يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية البالغة تواليا بعد مفهوم إدارة الأزمات والدفاع الجماعي.

يحدد المفهوم الاستراتيجي 2010 ثلاث مهام رئيسية كالتالي:الدفاع الجماعي، إدارة الأزمات، الأمن التعاوني، كإستراتيجية ترتبط إلى حد بعيد بعالم ركيزته الأساسية الاعتمادية الدولية المتبادلة تولي أهمية أكثر للعلاقات الأمنية ذات الطابع التعاوني.[2]

فالأمن التعاوني حسب توجه حلف الأطلسي يعتبر آلية لإحداث التغيير السياسي والأمني مع القدرة على التأثير ضمن حدود النظام الدولي الجديد، وبالتالي محاولة ترسيخ أسس مقاربة مزدوجة تجمع بين التجديد في المفاهيم الإستراتيجية، وإعادة التأكيد عليها لضمان الخروج بصيغة مثلى تزاوج بين **الأسلوب والغاية.**[3]

والدليل على ذلك ما نصت عليه الفقرة**(04)** و**(25)** من المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 "**...الحلف الأطلسي متأثر بالأمن التعاوني ويمكن أن يؤثر في التطور السياسي والأمني فيما وراء حدوده...الحلف سيتدخل من اجل تعزيز الأمن الدولي، من خلال الشراكة مع دول ذات الصلة ومع**

[1]Peter Viggo Jakobsen, **Op.cit**, p 84.

[2] Trine Flockhart, cooperative security: NATO's partnership policy in a changing world, **Danish institute for international studies report**, 2014, page 47.

[3]فني كنزة، الأمن التعاوني لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط: مقاربة للواقع ورسم للآفاق، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 03،عدد02 ، جوان 2018، ص 509.

منظمات دولية أخرى...ومن خلال إبقاء أبواب الحلف مفتوحة للعضوية لكل الديمقراطيات الأوروبية التي تتوافق مع معايير حلف شمال الأطلسي." [1]

فضلا عن ذلك مقاربة **الأمن التعاوني*** أصبحت آلية لترسيخ الأمن والشفافية من جهة أخرى تجدد الالتزام الثابت حول **سياسة الباب المفتوح** أمام منطقة الديمقراطيات الأوروبية European Democracies،[2] وغيرها لزيادة العضوية داخل الحلف،وبالتالي زيادة العضوية تساهم بشكل طبيعي في ضمان الدفاع المشترك، وتحقيق الأمن الجماعيCollective Security لترفع بذلك وتيرة المشاورات السياسية الدورية.

نظرا لتداخل مفهوم الأمن التعاوني مع مصطلح **الدفاع والأمن الجماعي** يمكن القول أن الأمن التعاوني بات يركز على أربعة مرتكزات من شأنها تعزيز فكرة الروابط الأمنية وإجراءات الثقة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي من بين هذه المرتكزات نذكر مايلي:[3]

- الأمن الفردي Individuel peace
- الأمن الجماعيcollective Security

---

[1] Sten Rynning, Cooperative Security and NATO's Grand Alternatives, **Danish institute for international studies report**, 2014, page 132.

*حسب راي **غولد شتاين Goldstein** الدفاع الجماعي عبارة عن تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الاساسيين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل أخر بتوافر الشروط التالية: تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سياق محاولاتها لتغيير الوضع القائم، توسيع مقاربة الدول لمصالحها الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة، إخلال الثقة والنوايا الحسنة بين أعضاء الجماعة الدولية عوض الخوف والشك. رغم أن المعاهدة المنشئة للحلف أشارت إلى الدفاع الجماعي فان الحلف لم يهمل الدفاع الفردي بدليل أن المادة الثالثة تشير لتطوير القدرات الفردية للأعضاء وذلك يعني أن إجراءات الدفاع الجماعي قد تتأخر في حال تعرض احد الأعضاء للعدوان، وهذا قد يؤدي إلى سباق التسلح كأحد الأسباب الأولى لاندلاع الحروب في علاقات الدول وذلك ما يناقض نص المادة الأولى التي تتعهد بالالتزام بما ورد في المادة الثانية والرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، فالأمن الجماعي نظام يهدف قبل كل شيء الى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الاخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في خدمة مصالح دولة على حساب غيرها من الدولية.لمعلومات أكثر انظر: بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة:** مركز الخليج للدراسات والأبحاث، 2004 ، ص 428 .

[2] Sten Rynning, **Op cit**, p 133.

[3] فني كنزة، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير ما بين النظرية الواقعية ونظرية الامننة ، **مرجع سابق** ، ص 03 .

- الدفاع الجماعي collective defense
- تعزيز الاستقرار promoting stability

وعليه من هذا المنطلق حلف شمال الأطلسي أصبح يسعى لدعم أسس الشراكة الإستراتيجية مع دول أخرى، هذا الطرح يعزز فكرة كل من **تشارلز وكليفورد كوبشان** أن الوحدات الدولية ترضخ أحيانا للالتزام بمجموعة من القواعد بغية الحفاظ على التوازنات الأمنية ودعم خطط ومبادئ الاستقرار الدولي والتكاتف لصد أي عدوان دولي.[1]

من جهة ثانية توسيع مفهوم المصلحة الوطنية ليتعدى إلى مفهوم مصلحة الجماعة الدولية وبالتالي الانتقال من مبدأ المسؤولية الفردية، إلى مبدأ المسؤولية الجماعية مع تعزيز مبدأ إجراءات بناء الثقة الأمنية المتبادلة بين الدول الاعضاء. [2]

وفقا لهذا التصور فان توجهات حلف شمال الأطلسي باتت تخضع لترتيبات مفهوم **الجماعة الأمنية**(Security Community)الذي طرحه **كارل دويتش** من خلال اعتقاده بأن الجماعة الأمنية أضحت بديل مؤسسي لحالة **الفوضى الدولية** (International Chaos) الناتجة عن **المعضلة الأمنية** (Security Dilemma)، وعليه كان لابد أن ينتهج حلف شمال الأطلسي نهج سياسات الطمأنة وتحقيق السلام. [3] وخلق آليات عمل تتطلب اتخاذ قرارات بالإجماع وإجراء المشاورات تحت طائلة احترام سيادة الدول الأعضاء وبناء الأمن عبر الشراكة والتعاون البيني لصد جملة المخاطر الداخلية والخارجية.[4]

---

[1] مرغني حيزوم بدر الدين، دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 08، جانفي 2014، ص 102.

[2] عمار بالة، توجهات حلف شمال الأطلسي اتجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات الإستراتيجية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، عدد07 ، جانفي 2017، ص 424 .

[3] توفيق بوستي،**مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**،08 /أفريل/2019، تاريخ الدخول15/أكتوبر/2020، https://www.elsiyasa_online.com/2019/04/blog_

[4] عمار بالة، **مرجع سابق**، ص 425 .

ما يمكن قوله إجمالا إن الموجة الثانية من التجديد في المفاهيم الإستراتيجية لعام 2010 كانت تتمحور حول عدة قضايا رئيسية ومبادرات تتماشى مع طبيعة القضايا المحورية المطروحة المتمثلة في إدارة الأزمات، الدفاع الجماعي، الأمن التعاوني.

أما فيما يخص **مقاربة إدارة الأزمات** يمكن القول بأنها رغم نجاح حلف شمال الأطلسي في تطبيقها بشكل فعال إلا أنها تبقى رهن النقصان خاصة فيما يتعلق بالشق المدني من جهة ثانية يسعى الحلف للاتفاق حول تعزيز نظام الدفاع، والردع عن طريق تطوير القدرات الصاروخية وتعميم قرار مجلس الأمن رقم **1325** المتعلق ببناء السلم والأمن ضمن عمليات الناتو.[1]

محاولا بذلك حلف الأطلسي ربط **الأمن التعاوني بالدفاع الجماعي** لتحقيق ما يعرف **بالأمن الجماعي** بشكل تعاضدي لمواجهة التهديدات الأمنية التي أصبحت مع مرور الوقت تستلزم مبدأ **الأمن عبر الشراكة** لخلق نوع من الاعتماد الأمني المتبادل لمناقشة المتغيرات الجديدة الطارئة خاصة في ظل تعقد معطيات البيئة الأمنية، وعليه الانطلاق من **سياسة الدفاع** المركز وصولا إلى **إستراتيجية الدفاع الموسع.**

المطلب الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي: تناقض الرؤى الأمنية وتصعيد للهيمنة العسكرية

تعتبر قضية توسيع حلف شمال الأطلسي مكسب استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل السعي المتكرر لتوطيد العلاقات مع دول عديدة على وجه الخصوص، اذن هي عملية توسع جغرافي بمبررات أمنية وأخرى اقتصادية.[2]خاصة وان الحلف كان بحاجة ماسة لإعادة بناء الهيكلة الأمنية في المنطقة الأورو_أطلسية، في هذا الإطار يؤكد **زبيغنيو بريجنسكي** على أنه لإنشاء أوروبا الجديدة يستلزم الاستمرار في عملية التوسع شرقا وجنوبا للحلف.[3]

---

[1]كنزة فني، **منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة،** أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي، قالمة،2018 ،ص ص 156_ 158.

[2]نزار إسماعيل الحيالي، **مرجع سابق،** ص86.

[3]Marina caparini, **Security sector reform and Nato and EU enlargement** , p 241_243.

فعملية توسيع الحلف ماهي في نهاية المطاف إلا استجابة لتبني مفهوم استراتيجي جديد يتماشى مع متغيرات البيئة الدولية والنظام الدولي، وبالتالي يمكن الإشارة إلى أهم الانعكاسات التي خلفتها جملة المتغيرات الدولية على إستراتيجية توسع الحلف الأطلسي كالتالي:[1]

- منع الحلف من التآكل من خلال السعي بالبحث عن عدو استراتيجي(خطر المد الشيوعي، التنظيمات الإرهابية والجماعات المتشددة)حيث أضحت تمثل خطر على سياسات الحلف، وبالتالي انتهاج سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يضمن له صلاحية الاستمرار في التوسع وفق سياسات مرسومة ومخطط لها من قبل مؤسسات صنع القرارات الإستراتيجية.
- هذه الإستراتيجية وفرت على الحلف الأطلسي مكاسب عديدة أثبتت مدى قدرته على عدم التفكك والانهيار، التحكم بالتوازنات الإقليمية، محاولة السيطرة على مصادر الطاقة، السعي لخلق توازن قوى عالمي بما يضمن للحلف تقلد ادوار عالمية.

الفرع الأول:قرار توسيع الحلف الأطلسي

من هذا المنطلق يمكن اعتبار عملية التوسع الاستراتيجي للحلف على أنها مفهوم استراتيجي جديد تبناه الحلف بقدرة تأثير، تتجاوز الحدود الإقليمية إلى الدولية؛ الفكرة كانت أمريكية بحتة أولى خطواتها تجسدت خلال إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي لتكون قمة لندن ديسمبر 1991 البادرة الأولى له بمشاركة **25** دولة عضو لتتسع العضوية فيما بعد إلى **28** دولة عضو وحاليا تصل إلى **30** عضو.[2]

1. برنامج الشراكة من أجل السلام:

يعتبر برنامج الشراكة من أجل السلام وليد الاجتماع الوزاري لدول الحلف في ترافيدون Travidon **بألمانيا20/21/أكتوبر1993** ليتم طرح الموضوع من جديد من طرف حلف شمال الأطلسي في اجتماع له ببروكسل**10/11/جانفي1994**،[3] في إطار السعي منه لدعم أواصر الثقة ودعم جهود التعاون بين

---

[1] علي زياد عبد الله فتحي العلي،**القوة الامريكية في النظام الدولي الجديد_ تداعياتها وافاقها المستقبلية**_،القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015،ص 234.

[2] Marina caparini, Security sector reform and Nato and EU enlargement,p 243.

[3] راما العطار،**الإستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على الأمن القومي للشرق الأوسط**،الأكاديمية السورية للتدريب والتطوير، 2018، ص 13.

دول شرق أوروبا لتحقيق أمنها،وعليه يمكن حصر أهم المبادئ التي نص عليها برنامج الشراكة من اجل السلام كالتالي:[1]

- التأكيد على مبدأ العضوية المفتوحة ما يعرف **بسياسة الباب المفتوح للعضوية** مع الأخذ بعين الاعتبار جل التطورات السياسية والأمنية في البيئة الدولية والتي من شأنها تعزيز نشاط برنامج الشراكة من اجل السلام.
- عقد المشاورات السياسية وتعزيز التنسيقات الأمنية لتحقيق مبدأ الشفافية على الصعيدين العسكري والسياسي، منها شفافية الميزانية العسكرية التي بدورها تكرس نهج السيطرة الديمقراطية على وزارات الدفاع، أقسام التخطيط الاستراتيجي والمناورات العسكرية المشتركة، ليصب في نهاية المطاف ضمن الدوائر الجيوسياسية لحفظ السلم والأمن الدوليين.
- دعوة الدول الشريكة لتدريبات ميدانية خاصة بعمليات حفظ السلم والاشتراك في التخطيط العسكري اللازم لتطبيق أسس وقواعد برنامج الشراكة من اجل السلام.

الفرع الثاني: دوافع توسيع الحلف الأطلسي

إن فكرة التوسيع كانت محل اهتمام الحلف ومحور اهتماماته الرئيسية للعب أدوار قيادية في مجال السياسة الخارجية، والأمنية الدفاعية على اعتبار انه الرائد الأول في مجال الأمن والدفاع حسب توجه الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي خاصة، ومن ثم فان عملية توسع الحلف باتت تحكمها معايير تتوافق ومتطلبات توجه النظام الدولي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحلف عمد إلى اتخاذ جملة من الإجراءات عرفت **بالأسلوب التدريجي** في التوسع عبر عدة مراحل لتنص في نهاية المطاف على أن خطة التوسع هذه تحقق فوائد ومكاسب إستراتيجية، عسكرية، سياسية،[2] كما أن أسلوب التدرج في التوسع تعتبر فرصة لاختبار الحلف وتقييم نشاطاته التوسعية والحكم عليها بالفشل والاضمحلال أو النجاح والاستمرارية.

---

[1] محمد حسون،الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد26، عدد02، 2010، ص 343.

[2] نزار إسماعيل، **مرجع سابق**، ص104.

1. **دوافع عسكرية إستراتيجية:** حقيقة أن عملية التوسع جاءت انطلاقا من عدة خلفيات يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- توسيع الحلف سيعتبر بمثابة مبرر لبقاء القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا وبالتالي السعي لاحتواء كل من فرنسا وألمانيا على اعتبار أنهما دول قطبية مهيمنة داخل القارة الأوروبية في حد ذاتها.
- محاولة ضبط إيقاع تحركات الدول وإفشال جهودها الرامية للاستقلال عن المظلة العسكرية الأطلسية
- الوقوف في وجه التقارب الروسي الأوروبي وإحباط كل محاولات التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري، في المقابل إنشاء قواعد عسكرية على حدود دول القارة الأوروبية ليتمكن فيما بعد الحلف الأطلسي من فرض سيطرته، على مجموع هذه الدول وتقليص إمكانياتها النووية والصاروخية، خاصة منها تلك الدول التي من الممكن جدا أن تظهر في وقت لاحقا كفاعل منافس لسياسة الأطلسي.
- كبح جماح الصين وتطويقها بقواعد عسكرية.
- السيطرة على مصادر الطاقة وطرق الامدادت.
- تهميش دور الأمم المتحدة مع إعادة صياغة ميثاقها بما يتناسب والوضع، الجيوسياسي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

انطلاقا من جملة الأسباب السابقة الذكر لاستمرار توسع الحلف من المرجح جدا أن يستمر دور الولايات المتحدة الأمريكية، كمهندس رئيسي في الإدارة الأمنية فدوافعها قوية وعلى صلة جد وثيقة بالمصالح القومية للحلف،[2] ناهيك على ان توسع الحلف الأطلسي بات يلعب دور جد مهم في عمليات حفظ السلم متجاوزا بذلك صلاحيات التفويض الأممي في غالب الأحيان هذا التجاوز هو الأخر يطرح إشكالية **ازدواجية المعايير** المهيمنة على معالجة الصراعات وإدارة الأزمات الدولية، حيث يغلب على التدخلات الأطلسية طابع **الانتقائية** لتحقيق المصالح القومية.

[1] محمد حسون ، **مرجع سابق** ، ص ص 242_ 243.

[2] علي زياد عبد الله فتحي العلي، **مرجع سابق**، ص 117.

على اثر الخلفيات الإستراتيجية المراد تحقيقها أسفرت إشكالية التدخل عن جملة من القضايا التي قد تهدد السيادة المطلقة للدول، كتزايد انتشار القوة كما ونوعا،[1] تزايد الانكشافية، ليصبح بذلك الحلف الأطلسي أكثر جاهزية لنمط المشاركة المحسوبة، حيث يتخذ هذا النمط أشكال عديدة كلها تتدرج ضمن نوعين من أنواع **الردع** أولهما **تهديد عسكري مباشر** والثاني **الالتزام بالدفاع** عبر تعزيز أسلوب الأمن الجماعي [2].

ومنه محاولة حصر الدول الواقعة تحت حماية المظلة الأمنية الأطلسية في هذا الإطار يقر نابليون بونابرت بفكرة مفادها:"**إن معرفة جغرافيا الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية**"، وبالتالي هذه المقولة تثبت فكرة التوسع على حساب الحدود الجغرافية. لتلقى بذلك عملية توسع الحلف تطور كبير بعد انضمام دول من وسط وشرق أوروبا،[3] في المقابل التوسع العسكري الميداني في عديد الدول ذات الاهتمام البالغ بالنسبة للحلف؛ خطوة عززت من البحث عن مخارج إستراتيجية لضمان شرعية بقائه، مع السعي لضم دول كانت تعتبر سابقا بمثابة العدو، هذا ما يفسر فكرة الأحلاف القائمة على أساس المصلحة.

استنادا لفكرة التحالف على أساس المصلحة جاء تصريح السكرتير العام السابق للحلف الأطلسي **ياب دي هوب شيفر** مؤكدا على:" **أن مجال التوسع الاستراتيجي الجغرافي للحلف يشمل الدول الديمقراطية التي تمتد من البلقان إلى البلطيق ومن الأطلسي إلى البحر الأسود، ويتم الاتساع ليشمل تلك المجتمعات المشتركة في القيم ذات المصالح المشتركة.**" ليصبح بذلك الحلف له القدرة على مواجهة التحديات الأمنية في القرن 21.[4]

على هذا الأساس كان التضخم العددي علامة فارقة في التوسع الأطلسي سواء كان الجغرافي أو النوعي، بل وأكثر من ذلك حيث سعى الحلف لضبط مسيرة التوسع الاستراتيجي من خلال إنشاء ونسج

---

[1] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص 245.

[2] رغده البهى، ردع الفاعل الجماعي:دراسة في المفهوم والسمات والإشكاليات،**دراسات البهى**،المجلد 20 ،عدد 03، جويلية 2019، ص ص 10_17 .

[3] قلي أحمد، **مرجع سابق**، ص 64.

[4] طورشي ليلى، منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع الى التوسع، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مجلد 05، عدد 13، سبتمبر 2018 ، ص 144 .

مجموعة من العلاقات مع دول أخرى،[1] بما يتماشى والتطلعات الأطلسية للعب دور عالمي ريادي عبر أسس متوازنة قويمة.

2. دوافع اقتصادية:

ان قرار توسيع الحلف ساهم بشكل مباشر ساهم في تحقيق ارباح طائلة عادت بالمنفعة على الحلف جراء عمليات بيع الأسلحة، توزيع عقود التسليح لجيوش الدول التي يريد حلف الناتو التوسع فيها، وبالتالي الالتفاف على شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية خاصة وان الحلف يعمل على تطويق كل من روسيا والصين اقتصاديا،[2] وبالتالي تحقيق مزيد من السيطرة على الممرات البحرية الإستراتيجية خاصة منها تلك التي تربط قارات العالم ببعضها البعض.

أدت عملية توسيع الأطلسي نحو الشرق والجنوب إلى بروز عدة انقسامات وخلافات حول العديد من القضايا منها مدة وحدود توسيع الحلف، التفرد الأمريكي بالقرارات الإستراتيجية الدولية، كل هذه الأسباب فتحت المجال حول قضية التوسع لتكون محل نقاش بين المؤيد والمعارض.[3]

الفرع الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي بين جدلية المؤيد والمعارض

في محاولة منه لتحقيق نوع من التوازن في توجهاته السياسية والإستراتيجية ثار نوع من الجدل بين أعضاء الحلف بشأن قضية التوسع لتنقسم المواقف بين المؤيد والمعارض.

1. التوجه الأول: أنصار التوسع

يرى أنصار هذا التوجه أنه يجب توسيع الحلف لنطاق عملياته إلى خارج محيطه وبناء علاقات تعاون مع دول أخرى بما فيها روسيا العدو الاستراتيجي سابقا، دون التوقف على الاعتبارات الأمنية

[1] نبيل شبيب، حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي، ماي 2009، ص 47.

[2] يوسف محمود وآخرون، توسع حلف الناتو وأثره على الأمن القومي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، مجلد 29، عدد 03، 2007 ، ص 14 .

[3] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **مرجع سابق**، ص 240.

العسكرية التي تعتبر محل اهتماماته الرئيسية،[1] خاصة وان التهديدات الأمنية في القرن 21 باتت في تزايد مستمر وبالتالي على هذا الأساس وجب توسيع الحلف.

2. التوجه الثاني: معارضو التوسع

عارض أنصار هذا التوجه فكرة توسيع عضوية الحلف مستندين في ذلك على أنه لا يوجد أي تهديد أمني قد يمس بالمصالح القومية والإستراتيجية للحلف، فضلا عن ذلك عملية التوسع ستؤدي إلى إحداث نوع من الشرخ والانقسام السياسي داخل أوروبا.[2]

بالإضافة إلى أن التوسع الأطلسي سيؤثر على مصالح روسيا سواء منها الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية وحتى القومية، خاصة وان أعضاء الحلف الأطلسي من البداية كانوا على اتفاق كلي يقضي بضرورة استبعاد روسيا من برنامج الشراكة من اجل السلام على أساس أن روسيا غير مستقرة أمنيا،[3] وبالتالي استمرار الهيمنة الأمريكية على توجهات الحلف ماهي إلا انعكاس لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار الحلف الذراع العسكرية والأداة القيادية الأولى في مجال الأمن والدفاع.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتوجهات الإستراتيجية الأطلسية

إلى جانب استمرار أهمية **ميكانيزم القوة، المصلحة**، يسعى الحلف للتركيز على **إستراتيجية التأثير** كخطوة أولى لفرض الهيمنة في إدارة الأزمات التي باتت تزدهر أكثر في بيئة دولية تحكمها **الفوضى**، بالإضافة إلى أن مفهوم **الأمن** أصبح يتحدد من خلال الاعتماد على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية، من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط المؤسسات أمنية، والأحلاف العسكرية من خلال مفاهيم **الأمن الجماعي والسلم الديمقراطي**، حسب ما نصت عليه الليبرالية المؤسساتية، ناهيك عن أن قوة جاذبية المنظومة القيمية وتأثير مفعول الهوية والثقافة، أصبحت هي الأخرى لها فعالية في إرساء ديناميات دولية جديدة يسعى من ورائها الحلف لكسب مصالح إستراتيجية.

---

[1] هشام محمد آل سعيد برغش، **الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها_دراسة فقهية مقارنة_**، القاهرة: دار الكتب المصرية ،2012 ، ص 150 .

[2] Daniel Braun, **Nato Enlargement and the politics of identity, centre for international relations**, Queen's university Kingston, Ontario, Canada, 2007, p15.

[3] **ibid**, p 17.

المطلب الأول:النظرية الواقعية: أولوية القوة والمصلحة مقابل المكاسب الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي

أصبحت النظرية الواقعية من بين أهم البرادايمات المهيمنة على حقل العلاقات الدولية، برزت أكثر مع كتابات وأعمال **ثيوسيديدس** (Theocides)، **كينيث والتز** (Kenneth Waltz) مؤكدين على جملة من المثل العليا لإدارة الشؤون الخارجية بغية ضمان أمن الدولة لتنقسم بعد ذلك النظرية الواقعية إلى شقين الأولى **كلاسيكية** والثانية **بنيوية/جديدة.**

حسب توجه الواقعيين تنشأ **الأحلاف العسكرية** حسب طبيعة الحاجة الملحة لمواجهة التهديدات المشتركة سواء كانت مستمدة من الداخل أو الخارج، فالتحالفات تعتبر من أهم الركائز **لحفظ الأمن ودعم أسس توازن القوى**، فحسب **هانس مورغانتو**(Hans Morganto) السياسة صراع على القوة والمصالح الأحادية، لتكون بذلك القدرات العسكرية والتحالفات وسائل حماية في عالم العلاقات الدولية المضطرب والمتقلب.[1]

وعليه مثل هذه المبادئ تحفز الأحلاف العسكرية على الصمود أكثر والاستمرار في التأثير خارج حدود المنطقة الجغرافية المحددة لها، هذا ما انتهجه حلف شمال الأطلسي من خلال سعيه لفرض **إستراتيجية التأثير** خارج حدوده الإقليمية. في هذا الإطار يشير **جلين سنايدرGlenn Snyder** إلى فكرة أن الأحلاف العسكرية لا تعمل بمنأى عن سياق **النظام** تأخذ من **طبيعة الأنظمة** في النسق الدولي.[2]

ناهيك على ان سيادة حالة **الفوضى الدولية** ماهو إلا دليل واضح على غياب سلطة مركزية في المقابل الوحدات الدولية أضحت تتفاعل في بيئة فوضوية، الغرض من ذلك **الكفاح من اجل البقاء**؛ اي

[1] أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية:التخصص والتنوع، **سياسات عربية**، عدد20، ماي2016، ص126 .

[2] فني كنزة، **منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية: تخصص إدارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة 2018 ، ص 64 .

بمعنى أخر ان كل وحدة دولية تنظر لباقي الوحدات الدولية على أنهم أعداء محتملة ما يعبر عنه **هوبز بالقلق الدائم.**[1] وعليه فدراسة الأحلاف حسب أنصار الاتجاه الواقعي تمركزت حول عدة نقاط كالتالي:[2]

- نظام **الثنائية القطبية** يساعد على **استقرار الأحلاف** خاصة من ناحية التوضيح على صعيد السياسة الدولية، ومستوى الحسابات الأمنية، وبالتالي التقليل من احتمالية العداوة في المقابل محاولة رسم طريق للشراكة لمواجهة التهديدات الأمنية .
- نظام **متعدد الأقطاب** بدوره يساهم في التقليل من **الشك والريبة** بين الدول الأعضاء لكن لن يقضي عليه بصفة نهائية، هذا ما يفسر بقاء الدول الأعضاء متخوفة من تخلي **الحلف الأطلسي** على عضويتها، في المقابل الخوف من الدخول في **صراع** دون تحقيق **مصلحة معينة.**
- نظام **أحادي القطبية** يركز على أهمية وجود **قوة عظمى مهيمنة** على الساحة السياسية الدولية، إذ توحي هذه الهيمنة بالكثير من المعطيات أهمها فكرة **توان القوى** والتي تنقسم هي الأخرى إلى قسمين:[3]
- **التوازن الصلب(العسكري):** (Hard Balancing Military) وجود **قوة موازية** للقوة المهيمنة تضمن سيطرتها ما يعبر عنه **بالائتلاف المضاد** Counter _Coalition
- **التوازن الناعم(الدبلوماسي):**(Soft Diplomacy Balancing) إحباط قوة الطرف المهيمن عبر مختلف قنوات الاتصال والنشاطات الدبلوماسية، مع انضمام الطرف الأقوى إلى الطرف الأكثر خطورة ما يصطلح عليه بمسايرة الحركة Bandwagoning

على هذا الأساس يمكن القول بان **الحلف الأطلسي** بات يسعى لتكريس إستراتيجية **تعظيم القوة** عبر نقطتين هامتين هما: التوسع شرق أوروبا وضم الدول الشيوعية، في المقابل إدارة الأزمات الإقليمية

---

[1] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2015 ، ص 206.

[2] فني كنزة، **مرجع سابق**، ص 66.

[3] محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق** ، ص 207 .

عبر إعادة تحديث برامج الدفاع، هيكلة القوات العسكرية، إعادة توزيع القوة داخل القارة الأوروبية، لتصبح بذلك دول القارة متحررة تماما من فكرة الهواجس الأمنية خاصة في علاقاتها مع الحلف الأطلسي.[1]

فاستمرار بقاء الحلف الأطلسي مرتبط في النهاية **بالغاية والهدف** فهو أمام خيارات إستراتيجية واضحة المعالم تقتضي حتمية التكيف، مع مقتضيات المرحلة الجديدة. وبالتالي حركية اكبر في مجال بسط **النفوذ وفرض الهيمنة**، وخلق نوع من **التأثير** داخل دائرة **التفاعلات الأمنية**، خاصة وان الحلف بحاجة ماسة لإعادة بناء الهيكلة الأمنية من جهة ثانية عملية التوسع، كانت بمثابة **المكسب الاستراتيجي** له للعب أدوار قيادية في الساحة الدولية على اعتبار انه الرائد الأول في مجال **الأمن والدفاع**، من جهة اخرى عملية التوسع باتت تحكمها معايير تتماشى وفقا لمتطلبات **النظام الدولي**international system الذي يتسم هو الأخير بنوع من **الفوضى الدولية** (International chaos).

في هذا الصدد يؤكد **كينيث والتز** على أن:"**بنية النظام الدولي تجبر القوى العظمى على النظر بعناية لميزان القوى،لان الفوضى الدولية تجبر الدول الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة.**"[2]

فالقوة حسب أنصار **الواقعية الدفاعية** أفضل الأدوات للحفاظ على **البقاء** إذ يختلف كل من **هانس مورغانتو وكينيث والتز**، اختلاف شكلي في فكرة **البحث عن القوة** حيث يقر **مورغانتو** أن البحث عن القوة هو **أصيل في سلوك الدول** في حين **والتز** يراها بأنها **سلوك ناتج عن بنية النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى** صحيح أن المنهج التفكيري مختلف لكن النتيجة واحدة.[3]

وعليه من خلال ما تم طرحه الأمر يستدعي طرح جملة من التساؤلات حول فحوى التوجهات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي: لماذا يريد **الحلف** الحصول على **القوة** ؟ وماهو المنطق الذي يكمن

---

[1] دحو مصطفى، انتقال حلف شمال الاطلسي من مبدأ الدفاع الى مبدأ التدخل في النظام الدولي "الرؤية التوسعية"، **مجلة المعيار**، مجلد 26، عدد 63، 2022 ،ص ص 932_933.

[2] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية(دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، **مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية**، 2007، ص 78.

[3] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص 125.

وراء **التنافسية الدولية من اجل القوة.**؟ إذا ما سلمنا بفكرة أن الحلف الأطلسي هو الراعي الرسمي لحفظ السلم والأمن الدوليين، فما هو **حجم القوة** الذي يريد الوصول إليه ؟ ويجعله **آمن** إلى حد **تحقيق التوازن الاستراتيجي؟.**

اذن ما يمكن استنتاجه ان حسابات **المنافسة الدولية** من اجل **القوة** تطرح فكرة الجنوح نحو الحرب فحقيقة صناعة الأمن، تعتبر حسب تصور الواقعيين قلب السياسة المحلية والدولية، والمرجعية الشرعية لاستمرار حكومات ومؤسسات دولية، تسعى للحفاظ على بقائها، هذا ما يفسر سلسلة **التدخلات الأطلسية** في كل من العراق 2003، أفغانستان 2001، ليبيا 2011، فمثل هذه المنافسة الأمنية تعكس من وجهة نظر الواقعيين الجدد فكرة استمرار **علاقات القوة** في العلاقات الدولية والتنافس الشديد على المناطق الحيوية.

ناهيك على ان العلاقة الرابطة بين نمط **توزيع القوة ونشوب الحرب** في العلاقات الدولية ما هي في نهاية المطاف إلا نتاج، لطبيعة نمط توزيع القوى غير العادل، من جهة ثانية وجود طفرة اقتصادية وتراكمية القوة زاد من ثقل الدولة وبالتالي أصبح من الضروري التوجه نحو تغيير الوضع القائم عبر الحرب لحرمان الأعداء المحتملين من كسب القوة على حساب الفاعل ذات الثقل الاستراتيجي وقلب ميزان القوى لصالحه، فطبيعة التوازن العسكري له علاقة جد وطيدة باحتمالات الحرب.[1]

هذه الأخيرة تشجع على مبدأ المنافسة الدولية والمساعدة الذاتية لتوفير الأمن وسباق التسلح وعليه فالفواعل الدولية باتت تسعى لتبني هكذا خيارات بغية الوصول لأقصى حد من كسب القوة.[2]

بالعودة إلى سياسات **حلف شمال الأطلسي** يمكن القول أن تدخله في كل من أفغانستان والعراق **وليبيا** على وجه الخصوص كان له العديد، من الخلفيات والأهداف المسطرة مسبقا حيث تعتبر جملة التدخلات اختبار لمصداقية الحلف ومدى قدرته على العمل خارج منطقته الاورو_أطلسية؛[3] فرغم الخلاف والتناقض

[1] إيمان بولوساخ، استخدام القوة في القانون الدولي وانعكاساته على العلاقات الدولية، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد 31، عدد 04، ديسمبر 2020، ص 85.

[2] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص 127.

[3] طورشي ليلى، منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع إلى التوسع، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مجلد 05، عدد13، سبتمبر 2013، ص 144.

بين المصالح والسياسات الدولية استطاع الحلف أن يتخذ جملة من الإجراءات الأمنية عززت من فكرة تحقيق **المصلحة الجماعية**(Collective interest)، **فالقوة المادية** (Material Strength) هي المرتكز الرئيس لتحقيق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الفواعل الأخرى.[1]

وبما أن البحث عن **القوة النسبية** بدلا من **القوة المطلقة** يعزز من السياسات الأمنية التي تضعف الأعداء المحتملين، فان حظوظ نجاح تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا خاصة على غرار باقي الدول كانت في منحى تصاعدي نظرا لعدة أسباب أمنية وحسابات جيوستراتيجية كانت تصب في مصلحة الحلف يمكن إجمالها في :[2]

- توقعات أطلسية مشتركة حول مكاسب الربح.
- مهارة الحلف في التدخل وإدارة الأزمة في ليبيا أعطاه الفرصة بأن يغير مجريات الأحداث والوضع الأمني ومخرجات الأزمة لصالحه.
- سياسة تصعيد سلم الحرب من مستوى التدمير الأدنى إلى مستوى التدمير الشامل سمح لحلف شمال الأطلسي التحكم في ميزان القوى لصالحه .

في هذا الإطار يسلم **هانس مورغانتو** بأن:" الظرف المساعد في نشوب الحرب هو عندما يكون احد الأطراف واثقا في انه سيربح عسكريا ويكون الطرف الآخر في الحد الأدنى من عدم القدرة على الدفاع. [3]

حيث يعتقد أنصار الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية من قضايا **السياسة العليا** (Top Policy) والباقي من القضايا الاجتماعية والثقافية، تندرج ضمن قضايا **السياسة الدنيا** (Minimum Policy)، بناءا على هذا الاعتقاد جاءت الخطوة الأطلسية، مؤكدة على أن التهديدات الأمنية الخارجية باتت تقبع ضمن قائمة أولوياته الإستراتيجية؛ ليعكس بذلك إشكالية عدم الاستقرار القائم على ثلاثة

---

[1] سلمان العامري، مفاهيم الأمن:مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي، **المجلة السياسية والدولية**، عدد 13، ص05

[2] عامر مصباح، التحليل الاستراتيجي، **مرجع سابق**، ص126 .

[3] أحمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغانثو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية** ،القاهرة : كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ص 59.

عوامل:[1] مدى قوة التهديد وفعاليته**(طبيعة التهديد)**، نسبة الاستجابة لهذا التهديد سواء في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع على مدى خطورة هذا التهديد**(درجة التهديد)**، التحفيز لمواجهة التهديد**(تعبئة الموارد)**.

إذن فخيار **الدفاع الجماعي** من خلال الاستحواذ على **القوة** واستخدامها يعد جوهر **السياسة الأمنية** للحلف الأطلسي نتيجة الشعور المتزايد باللامن، الذي ادخله ضمن بوتقة الزيادة المستمرة للقوة، التكاليف الباهضة لميزانية الدفاع، النفقات العسكرية، جانب التسليح كل هذه الأمور ماهي إلا دليل على سعي الحلف لتحقيق التفوق العسكري. توجه يعكس فكرة **المأزق الأمني** الذي يعتبر أهم افتراض ركز عليه أنصار **الواقعية الهجومية**،[2] ويكمن جوهره في جملة الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها حرصا منها على ضمان بقائها وبالتالي هذا الإجراء سيقلص من امن الدول الأخرى. [3]

فالدول جد حريصة على تحقيق قدر عالي من القوة بغية تجنب تأثير قوة الآخرين في هذا الإطار يناقش **جون ميرشايمر** (John Mearsheimer) فكرة الفروق الجوهرية بين **القوة النسبية** (Relative Power) **والقوة المطلقة** (Absolute Power)، حيث تسعى القوة النسبية الى الاهتمام بتوزيع القدرات المادية داخل نظام ميزان القوى، لاكتساب أفضلية القوة بالنظر لممتلكات الخصوم المحتملين،[4]وكأن الدول الباحثة عن القوة النسبية تدخل في مجال المقارنة بين مكتسباتها من القوة مع مكتسبات الطرف الأخر.في حين القوة المطلقة تهتم فقط بحجم المكاسب بغض النظر عن ما يمتلكه الأطراف الأخرى وبالتالي السعي لتكديس القوة كمنطق بديل عن **ميزان القوى(Balance of power)** . [5]

---

[1] سليمان عبد الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص ص11_16.

[2] جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 120.

[3]بودن زكريا، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015، ص34.

[4]عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث: القاهرة ،2011، ص ص 57_59 .

[5]جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق** ، ص 122 .

من جهة ثانية أنصار الواقعية يرسمون رابطة مباشرة بين **الأمن والقوة** من اجل مضاعفة الدولة لقدراتها النسبية يشاطرهم الرأي **هارولد لازويل** في فكرة ضرورة بناء علاقات القوة الهادفة للحفاظ على الوضع القائم وأي محاولة لتغييره تثير ردة فعل مقاومة.[1]

وبالتالي الدخول في دائرة الفعل ورد الفعل انطلاقا من فكرة اللأمن نحو تعزيز القوة ثم العودة إلى اللأمن وهكذا دواليك تستمر العملية، التي تعرف هذه الحلقة **بالمعضلة الأمنية** (security Dilemma).

في هذا الإطار يرى **جون ميرشيمر** أن الفواعل الدولية لا يمكنها الشعور بالثقة إلا في حالة واحدة ان تكون على قدر عالي من التسلح(**القوة العسكرية**)، والوصول إلى هرم السلطة والهيمنة الدولية فمبدأ الحفاظ على الذات بات لا يطرح بدائل سياسية وخيارات إستراتيجية أخرى يمكن اللجوء إليها فهي تعطي **الأولوية للمصلحة الذاتية**،[2]عبر إتباع سياسات تعزز من قدرتها العسكرية أو على الأقل تكون على قدر مماثل لتحقيق توازن بين القوة والتنافس على بسط النفوذ، من خلال طرح معادلة أمنية تجمع بين الموازنة الداخلية(بناء القوة الذاتية) **والتوازن الخارجي**(القدرة المتراكمة من خلال العلاقات الخارجية).[3]

إذن هذه المؤشرات ماهي في نهاية المطاف إلا انعكاس لتوجهات الحلف الأطلسي يكمن التوجه الأول في: السعي للتربع على هرم الهيمنة الدولية، في حين التوجه الثاني يكمن في الحفاظ على الذات ضمن دائرة تحقيق المصلحة، وهنا يلعب مبدأ التأثير الأطلسي في الأطراف والفواعل الدولية دور جد مهم في نسج علاقات التعاون والشراكة لمواجهة جملة الصعوبات الأمنية، والتقليل من تعقيدات المأزق الأمني (إدراك صانع القرار لمتطلبات البيئة الخارجية) عبر تقوية البناء المؤسساتي الداخلي للحلف وتعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الأعضاء .

---

[1] حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي_النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 17.

[2] فادي عبد الغني الأحم، المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني_الهندي، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، عدد01، مجلد 04، ص 131.

[3] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 79.

حتى ان المعاهدة المنشأة للحلف04/افريل/1949 تبنت مبدأ المشاورات السياسية عبر الأطلسي في المقابل توفير نهج أوسع للأمن داخل الحلف، وخارجه فالوحدة السياسية أفضل رادع لضمان مخرج استراتيجي، يوحي بضرورة الموازنة بين المصلحة والمسؤولية مع العمل على تقوية القدرات العسكرية خاصة منها الدفاعية والهجومية، بمعزل عن باقي الدول هذا ما يطلق عليه بمصطلح المساعدة الذاتية أو ما يعرف **بالعون الذاتي(self-help)**.[1] فالأمن عند الواقعيين هو الهدف الأسمى للدولة، في المقابل طرح ما يصطلح عليه بالإستراتيجية التعاونية التي طرحها كل من **ستيفن وولت** (Stephen Walt) **وجاك سنايدر**(Snyder Jack).[2]

للخروج من **المعضلة الأمنية/المأزق الأمني (Security dilemma)**لا يكون إلا عبر مخرجين استراتيجيين الأول يتمثل في **العون الذاتي** أو **المساعدة الذاتية**، في حين المخرج الاستراتيجي الثاني يتمثل في تفعيل آلية ميزان القوى للتخفيف، من حدة آثار المعضلة الأمنية،التي لا تحدث بالضرورة بين الدول المتنازعة والمتصارعة، بل تحدث أيضا بين وحدات النظام الدولي الفوضوي، حسب **روبرت جيرفس (Robert Jervis)** أن الحالة التي فيها العديد التي فيها العديد من الوسائل التي تسعى من خلالها لزيادة أمنها في المقابل التقليل من أمن الدول الأخرى.[3]

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية:البناء المؤسساتي للحلف ودوره في تعزيز الأمن المشترك

برزت النظرية الليبرالية على يد **أكسلرود وكيوهان روبرت** يمكن حصر أهم ماجاءت به في مدى أهمية **المؤسسات الأمنية الدولية**(Security and International Institutions) ، في تحقيق الأمن مقابل التخفيف من حدة **النزاعات الدولية** مع ضرورة إعطاء الأولوية **للدولة** كممثل شرعي للمجتمع.[4]

---

[1] عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص ص 356_357.

[2] صاغور هشام، الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية، **مجلة القانون**، عدد07، ديسمبر2016، ص 235.

[3] صباح بالة، المعضلة الأمنية 2020/01/22، تاريخ الدخول 2020/12/13،انظر الرابط : https://political_encyclopedia,org/dictionary

[4] جمال حواسة، الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي _عرض وتقييم_، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، عدد 16،ديسمبر 2018، ص 311 .

إلى جانب استمرار أهمية **ميكانيزم القوة** في إدارة العلاقات الدولية يتحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية، من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط مؤسسات ضمن وعبر الدول من خلال مفاهيم الأمن الجماعي والسلم الديمقراطي.

غالبا ما يستخدم مصطلح الليبيرالية الجديدة **Neolibralism** كدلالة على الليبيرالية المؤسساتية الجديدة حيث تركز، على فعالية **الأدوار المركزية** التي تلعبها المؤسسات الدولية عبر إعطاء الأولوية في علاقة **المجتمع بالدولة** انطلاقا من السياق الداخلي الى السياق العبر القومي من أبرز أنصار هذا التوجه نجد كل من **روبرت كيوهان(Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye)**.[1]

من بين الافتراضات التي يؤسس عليها منظروا هذا الاتجاه أفكارهم نجد: البحث عن **المكاسب المطلقة** (Absolute gains) بدلا من **المكاسب النسبية**(Comparative gains) على افتراض أن كل الفواعل الدولاتية تكون عل قدر معين من الاستفادة من عملية التعاون البيني وحتى وان كان هناك تباين واختلاف في حجم الاستفادة.[2]

خطوات يترجمها تقليص مبدأ **المنافسة الأمنية**(Security impasse) عبر تشجيع الفواعل الدولية بالتنازل عن المصالح الحالية الآنية مقابل فوائد أكبر جراء سيرورة عملية التعاون الدائم.[3] ومع ذلك عملية تقليص حدة المنافسة الأمنية لا تتحقق إلا عبر ثلاث إجراءات: **التحالف الموسع، الأمن التعاوني، الاعتماد المتبادل المركب .**

التحالف الموسع: يسعى حلف شمال الأطلسي للعلب دور جد مهم في تحقيق ورسم معالم الأمن والاستقرار سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، تحت غطاء النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي وما انضمام كل من فنلندا والسويد للحلف **2022** الا دليل صارخ على سيرورة عملية التعاون الدائم لتحقيق جملة من المكاسب لصالح الحلف.في هذا الإطار يرى كل من **كيوهان ومارتن :" أنه بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من اجل**

---

[1] أمال محمد عبد الرحمان عوض،**النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية "دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر،غزة، 2016، ص 88 .

[2] عامر مصباح، الحوارات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص 100.

[3] توفيق بوستي، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، **دراسات إستراتيجية** ،22 فيفري 2019، ص 15 .

التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل فالمؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول."[1]

وعليه من هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى أن عمل وإستراتيجية **الحلف الأطلسي** انحصرت في الغالب ضمن دائرة التخفيف من حدة المخاوف الأمنية، والنزعة الأنانية.[2]

وتأكيدا على ذلك يرى **جون بايلز (John Baylis)** أن المؤسسات الدولية الأمنية تعمل وفقا لقاعدة تبادل الامتيازات، فمن غير المرجح أن تستأصل المؤسسات الدولية فكرة الحرب من النظام الدولي بصفة نهائية؛ مايعني ذلك ان **الحلف الاطلسي** بامكانه **التأثير** في حسابات الدول انطلاقا من مبدأ **التعاون والتشجيع على التبادلية** في المقابل زيادة احتمالية الأرباح، للتخفيف من حدة النزعة الأنانية للدول لصالح فوائد اكبر **للأمن التعاوني.**[3]

في حين يرى **أميتاف أشاريا (Amitav Acharya)** أن مفهوم الأمن التعاوني يتميز بثلاثة ركائز أساسية كالتالي:[4]

- تعميق مستوى الأجندة الأمنية وزيادة مشاركة الأطراف الفاعلة.
- انتهاج مبدأ التحاور والتفاوض كآلية من آليات حل النزاع الدولي.
- استمرارية العمل وفق نهج التعاون الدولي خاصة في ظل التغييرات الدولية التي مست بقضايا الأمن.

الاعتماد المتبادل المركب: يؤكد انصار الليبيرالية المؤسساتية على ان مبدأ الاعتماد المتبادل له من الاثر الايجابي ما يفوق أثر العلاقات الإستراتيجية، لصالح العلاقات العبر قومية وبالتالي الاعتماد المتبادل بين الدول، عوض الشبكة العنكبوتية المفسرة لطبيعة العلاقات الدولية الساعية لتعظيم المكاسب المطلقة، حيث

---

[1] صاغور هشام، **مرجع سابق**، ص 241 .

[2] وسام ميهوب،**أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية،جامعة محمد خيضر_بسكرة_،2014 ، ص 14.

[3] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 99.

[4] بوستي توفيق،**مرجع سابق**، ص 13.

طور **جوزيف ناي** مبدأ **الاعتماد المتبادل** ليصبح بمفهوم جديد مبدأ الاعتماد المتبادل المركب أي أن الدول تحقق أمنها على اثر قوة وعمق الترابط المتبادل بين العلاقات التجارية والاقتصادية.[1]

إذن فكرة **الاعتمادية المتبادلة** وسعت من دائرة التفاعل بين أعضاء **الحلف** وباقي **الأطراف الدولية الفاعلة**، وعليه الانتقال من مفهوم **التكامل** إلى مفهوم **الولاء والاندماج**، إذن خلق رابط قوي بين الفرصة المتاحة والقيود المفروضة؛[2] مايعني ذلك أن قوة الحلف الأطلسي من قوة تطبيقه لأطر التعاون وأسس التنافس السلمي، بين مختلف الأطراف في إطار احترامه لقواعد **القانون الدولي العام** طبعا، بذلك يساهم في تحجيم السلوكيات العدائية والنزاعية الدولية والتقليل من حالات الحرب.[3] ناهيك على أن طبيعة خياراته المستقبلية لصناعة قرارات السياسة الخارجية باتت تحدد انطلاقا من متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية طبعا حسب وجهة نظر **كرسنر Krasner**.[4]

هذا التوجه تعزز أكثر تحت شروط **نظرية الاقتصاد الجزئي**(Microeconomic Theor) التي تلتقي مع الليبيرالية المؤسساتية في نقطة دعم خيارات التعاون وخلق فرصة لردم **فجوة المنافسة** التقليدية بين الدول خاصة على الصعيد **الأمني**.[5]

---

[1] صاغور هشام، **مرجع سابق**، ص242 .

[2] بلخيرات حوسين، إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية: دراسة في المرجعيات والمظاهر، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، عدد 12، ص 372 .

[3] فاتح رحموني، إشكاليات تحديد مفهوم الأمن، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، عدد07، سنة، ص 174.

[4] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر، 2008، ص 175.

[5] جوانيتا إلياس، بيترستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة:محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،2001)، ص 101.

المطلب الثالث: النظرية البنائية: التفاعل الهوياتي كجسر لبناء التعاون بين دول حلف شمال الأطلسي

على غرار باقي النظريات المفسرة للواقع الدولي جاءت النظرية البنائية كجسر رابط بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية لتتمحور بذلك افتراضاتها حول ثلاث نقاط كالتالي:[1]

- ✓ تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم.
- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

تركز البنائية على عنصر **الهوية Identity** والتي بدورها تؤسس لفكرة كيفية تعامل الهويات مع المنهج الذي تستوعبه الوحدات السياسية، من جهة ثانية التأكيد على أهمية المؤسسات الدولية والبنيات الاجتماعية في التكوين والتأسيس للنظام العالمي .[2]

على هذا الأساس يطرح **حلف شمال الأطلسي** جملة من التفاعلات المتنوعة والمتداخلة التي تتراوح بين **النهج التعاوني** وتارة أخرى بين **النهج الصدامي**؛ يعني انه اذا اقتضت ضرورة **المصلحة العامة** سيتم التأسيس لآليات جديدة من شأنها ضبط مجمل التفاعلات **الثقافية السياسية والهوياتية** لترتيب علاقات ذات **طابع تعاوني** بأبعاد **جيو_أمنية** وأغراض **دفاعية**، فالمتغير **الثقافي والهوياتي** بالنسبة للحلف الأطلسي له أهمية بالغة من شأنها التأثير في طبيعة العلاقات الدولية، ومن ثم تكريس هيمنة وفاعلية الدور الأطلسي ضمن دائرة النظام الدولي (International system).[3] في هذا الإطار يشير **صاموئيل هنتغتون** الى أن مصالح وارتباطات الدول القومية باتت تتشكل وفقا للمبادئ الثقافية والركائز الحضارية.[4]

---

[1] جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)، ص 324.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان،تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 46، عدد 03، 2019، ص 125.

[3] السيد مصطفى أحمد أبو الخير،**النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2010 ، ص 233.

[4] عمار بن سلطان،**مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر:طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2011، ص334.

قيمة الأفكار والمعايير الثقافية لها من التأثير الايجابي في فهم التفاعلات الدولية فهي تعتبر محدد أخر لقوة الدول، ناهيك عن مزج القوة المادية بالقوة الخطابية تعتبران ركيزتان أساسيتان لفهم متطلبات الواقع الدولي، ثم محاولة الوصول إلى تصور معمق خاصة فيما يتعلق بمجمل تلك الصراعات الداخلية للدول؛ بمعنى اخر معرفة ما تحتويه كريات **البيليارد**و.[1]

تماشيا مع هذا الطرح أضحى **حلف شمال الأطلسي** يسعى لضرورة التشبث بالجذور الثقافية وتشكيل ثقافة إيديولوجية موحدة بين الدول الأعضاء، بالرغم من الخلافات البينية(الخلاف الألماني _الفرنسي، الخلاف الفرنسي_ الأمريكي) عبر ثلاث مستويات:الأول يركز على معيار **المواطنة** من طرف الدولة، الثاني يركز على نداء **المصلحة** من طرف **المستثمرين** ما **عبر الوطنيين،** في حين الثالث: يشدد على نداء **المستثمرين** في مجال **الهوية.**[2]

هذا ما يؤكد عليه **شارلز تايلور** (Taylor Charles) بقوله:"**سابقا كانت الهوية محددة وثابتة...لكن حاليا أصبحت في وضعية متدفقة وغير ثابتة**"، وبالتالي يمكن القول أن الهوية لم تعد كينونة جامدة بل أصبحت هجين من التمازجات، التدخلات والتفاعلات الثقافية المركبة تعبر عن مصلحة الدول.[3] يشاطره الرأي **ألكسندر واندت** في تأكيده على أن **الهويات** هي بالأساس **مصالح** .[4]

بالنسبة للعلاقة الرابطة بين **البنى** (Structures)، **والفواعل** (Actors) يعتبرها البنائيين علاقة **تبادلية التشكيل** (Mutual Constitution)؛ بمعنى آخر أن **البنية** تساهم في تشكيل **الفاعل** وهذا الأخير بدوره يساهم، في إعادة تشكيل **البنية** هذه العلاقة في حركة دائرية مستمرة ولدت ديناميكية ونوع

---

[1] جمال خالد الفاضي، مقاربة نظرية لمستقبل التحولات الإيديولوجية في بنية النظام الدولي، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، عدد16، 26 افريل 2018 ، ص 09.

[2] بليح عائشة، أزمة الهوية العربية وإعادة إنتاج الهوية الأوروبية في ظل العولمة، مجلة سوسيولوجيا، مجلد 2، عدد 1، جوان 2018، ص 75.

[3] محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، لبنان: **مركز دراسات الوحدة العربية**، جويلية 2006، ص ص 310_311.

[4] دهقاني أيوب، البعد الثقافي والهوياتي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية،**المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 03،عدد 06 ديسمبر 2018 ، ص 194.

من الاستبصارات السوسيولوجية،[1] التي تنطلق من فكرة **الأنا** مقابل تحقيق **الذات**، ومن ثم تحقيق **الهدف الاستراتيجي** أو **الغاية** المنشودة المخطط لها مسبقا (ماذا أريد أن افعل) وبالتالي شرعنة التطابق بين السلوك والمبرر الشرعي له.

هذا الطرح يطلق عليه عالم الاجتماع الفرنسي **إدغار موران** (Edgar Morin) **بالسيبيرنيتيكا**، اذ يركز هذا المصطلح على فكرة **الفعل الرجعي**؛ يعني تأثير السبب في المفعول، والنتيجة تؤثر بدورها في السبب. [2]

إذن فالنظرية البنائية تسعى لتحقيق جدل **الفاعل_البناء** (Agent structure debate) ؛ أي بمعنى ربط **البنية بالفاعل** من خلال نظرتها للواقع الدولي عبر علاقة دياليكتية(متعددة الاتجاهات)، ناهيك على ان الأنماط السلوكية الدولية ماهي إلا تعبير عن مجمل التوزيعات الاجتماعية، بحيث أنها تضمن نقطة التقاء بين التفاعلات الاجتماعية داخل الوحدة الدولية، حيث يعكس لنا هذا التفاعل ما يعرف بفكرة **تذاتانية البنى الاجتماعية**.[3]

إعادة النظر في سياسة مكافحة الإرهاب ماهو إلا دليل على تأكيد إعادة النظر في إستراتيجية الحلف الأطلسي وإعادة ترتيب أولوياته، خاصة فيما يتعلق بنشر القيم الثقافية والهوياتية الغربية التي تركز أكثر على ضرورة دعم، أسس الأنظمة الديمقراطية وفق الطراز الغربي احترام حقوق الإنسان.وبالتالي التمسك بجملة هذه المبادئ بات يعكس الجانب التطبيقي لسياسة الحلف التي تتوافق أكثر مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] عبداوي أميرة، الحرب غير النظامية: تحدي جديد للجيوش النظامية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 11، عدد 02، ص 459.

[2] عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات _حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت، مارس 2013، ص 31.

[3] خالد معمري جندلي،**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008، ص 115.

[4] لعرباوي نصير، **مفهوم الأمن بعد أحداث 11سبتمبر2001(من المفهوم العسكري الى المفهوم الحضاري)**، ص21.

وعليه وجب ضمان حصانة **الأمن الثقافي** حفاظا على **مبدأ الهوية،*** فالدفاع عن الهوية يأتي قبل الدفاع عن **الحدود،** خاصة في إطار ديناميات التعايش والاعتماد المتبادل.[1]على هذا الأساس يسعى الحلف الأطلسي لتعميق مبدأ الهوية بشكل تدريجي تعزز أكثر مع تزايد سياسات الهيمنة الأحادية الغربية.[2] من ناحية أخرى يؤكد **ألكسندر واندت** أن مبدأ الهوية المشتركة للفواعل الدولاتية يولد أربع مصالح أساسية يمكن حصرها فيما يلي:[3]

- **الأمن الفيزيقي:** يحدد بدوره شرط الاختلاف الهوياتي عن الفواعل الأخرى.
- **الأمن الانطولوجي:**طبيعة العلاقة مع العالم الخارجي يساهم في دعم الرغبات الجامحة في هويات اجتماعية مستقرة.
- **الاعتراف الدولي:** ضرورة اكتساب الشرعية الدولية يعزز من المحافظة على بقاء الفاعل الدولاتي.
- **التنمية والتطور:** يساهم في تلاشي الفواعل ذات المستوى الجماعي المشترك.

*في ذات السياق يؤكد **واندت** على ان هناك عدة أنواع من الهويات تلعب دور مهم في تحقيق المصالح العليا للدولة كالتالي: **الهوية التعاضدية:(Corporate identity)** تخلص إلى الاهتمام أكثر بالدولة ككيان اجتماعي نظرا لان دور الدولة يتزايد مع تزايد ديناميكية الفواعل الدولاتية الأخرى على الساحة الدولية.**الهوية النوعية: (Type identity)**هذا النوع يلقي بظلاله على نظام الحكم والنظام الاقتصادي للدولة. **هوية الدور: (Role identity)** ضرورة صب الاهتمام على طبيعة العلاقات بين الدول وعلى نيات الدول تجاه بعضها البعض انطلاقا من فكرة هل تسعى الدول بان تكون طرف مهيمن في العلاقات الدولية أم طرف(دولة) محوري أو كطرف يهدف إلى كسب المزيد من القوة وفق ما تقتضيه الضرورة. لمعلومات اكثر انظر دهقاني أيوب، البعد الثقافي والهوياتي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 03، عدد 06 ديسمبر 2018 ، ص 194 .

[1] عاصي حسين محمود، سهاد عادل أحمد، اثر الثقافة الموجهة على امن وهوية المجتمع العراقي، **مجلة الفراهيدي**، عدد 23، سبتمبر 2015، ص 371.

[2]نسيمة أمال حيفري، العولمة الثقافية وأثرها على هوية الشعوب العربية، أعمال المؤتمر الدولي الثامن:التنوع الثقافي، طرابلس،21_23 ماي 2015، **مركز جيل للبحث العلمي**، ص 02.

[3]أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية_دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2008)، ص 433.

تعتبر البنائية أن متغير الهوية والقيم الثقافية جزء مهم في بناء جوهر الأمن عبر خاصتي التعاون والتنافس استنادا لدرجة التأثير الهوياتي.[1]

ضمن هذا السياق يرى البنائيون أن كل من **القوة المادية والقوة الخطابية** ركيزتان أساسيتان يمكن الجمع بينهما، لفهم مسار الشؤون الدولية، فالثقافة والتجاذبات الإيديولوجية لها ارتباطات جد وثيقة **بالقوة السياسية**، وبالتالي مرونة أكثر في سوسيولوجيا التفاعلات ما بين الفواعل الدولاتية.[2]

[1] صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، **مجلة العلوم الإنسانية**،عدد 38، ديسمبر2012، ص 241.

[2] بلخيرات حوسين، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 13 فيفري 2017، ص 12.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التوصل للنتائج التالية:

- ❖ مما لاشك فيه أن فترة الحرب الباردة ألقت بظلالها على هيكلية النظام الدولي، عامة ونشاط الحلف الأطلسي خاصة، ليستمر بذلك الحلف في التطور والتكيف وبسط نفوذه عبر آليات واستراتيجيات جديدة تتماشى ومصالحه القومية خصوصا بعد زوال حلف وارسو التهديد الاستراتيجي رقم واحد .
- ❖ الغايات الإستراتيجية للحلف باتت تفرض عليه التوسع خارج حدود الدائرة الأطلسية في المقابل التحول إلى النهج الهجومي للدفاع عن هوية القيم وامن الدول الأعضاء ، ناهيك على الحلف له من القدرات العسكرية والإمكانيات المادية ما يؤهله بأن يلعب دور فعال ونشط في إدارة الأزمات الدولية.
- ❖ فضلا عن ذلك تزايدت اهتمامات حلف شمال الأطلسي بمجموعة من القضايا ذات البعد السياسي، الاقتصادي، العلمي، المعلوماتي، الايكولوجي على غرار باقي اهتمامات برنامج الشراكة من اجل السلام، الذي انصبت على مجمل القضايا العسكرية البحتة. وبالتالي هذه المبررات الأمنية، العسكرية، السياسية أصبحت تمهد الطريق لمبررات اقتصادية إستراتيجية من شأنها الدفع بقوة نحو استمرار توسع الحلف.

الفصل الثانـي

التوجهات الاستراتيجية الاطلسية تجاه الدول المغاربية:احتواء ام بناء نظام اقليمي شامل

في هذا الفصل تم تناول مجمل التطورات الجيو_امنية الحاصلة في المنطقة المغاربية باتت تطرح معطيات جديدة لها تأثيرات مختلفة، على طبيعة العلاقات بين حلف شمال الأطلسي والدول المغاربية، لتصبح مع مرور الوقت أكثر تعقيدا خاصة مع بروز تهديد **الإرهاب الدولي**، تنامي **نشاط عصابات الإجرام المنظم**، وعصابات **المافيا**، قضية **الهجرة غير النظامية**، ناهيك عن تصاعد حدة **النزاعات الإقليمية** والأخطار الاجتماعية.

كل هذه الأمور تستدعي ضرورة البحث عن إطار عام يعيد ترتيب أولويات الأدوار السياسية والإستراتيجية التي سيلعبها حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية، وبالتالي السعي لتعزيز مبدأ الثقة المتبادلة ودعم أسس **الحوارات الأمنية** بين الحلف والدول المغاربية، كمحاولة لخلق قوة جديدة تتطلع للاستقلالية في اتخاذ القرارات السياسية، في المقابل الخروج من دائرة الترقب مقابل الاندماج في إطار التعاون والشراكة الإستراتيجية بين الدول المغاربية والحلف الأطلسي؛ وبالتالي السعي لفك الارتباط القائم بين ثلاثية **الأمن، القوة، والفاعل المسيطر**.

وعليه الفصل يضم ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع الأمن في المنطقة المغاربية:استراتيجيات أطلسية جديدة لتهديدات أمنية متجددة

المبحث الثاني : العلاقات الأطلسية المغاربية: تقارب سياسي وتعاون عسكري

المبحث الثالث: أجندة الأمن الطاقوي في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التوجهات الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي

المبحث الأول: واقع الأمن في المنطقة المغاربية استراتيجيات أطلسية جديدة لتهديدات أمنية متجددة

تعتبر المنطقة المغاربية نقطة تماس جيوستراتيجية والتقاء تربط بين ضفتي المتوسط في نفس الوقت تشكل التهديدات الأمنية اللاتماثلية، السيبرانية تحدي حقيقي للدول المغاربية أولا والحلف الأطلسي ثانيا، ناهيك عن ارتفاع مستوى الهواجس والقلاقل الأمنية، جعل كلا الطرفين يتجه نحو ضرورة العمل المشترك لبناء إستراتيجية أمنية مشتركة، في المقابل إصلاح القطاع الأمني وفق مبدأ الشراكة في القطاعات الامنية والعسكرية .

ناهيك على ان **عولمة التهديدات الامنية** (Globalization of security threats) في السنوات الاخيرة تجاوزت القدرات العسكرية للدول محل التهديد، خاصة من ناحية ارتفاع التكاليف المالية، الدعم الوجستي، دعم جوانب استخباراتية كلها امور تشجع على اعادة ضبط فعالية الاجندات الامنية لتحقيق نوع من التوازنات الإستراتيجية وفق نهج **الأمن عبر التوازن** (Security through Balance) كآلية للنهوض بالمنطقة المغاربية وجعلها أكثر استقرارا وأمنا .

المطلب الأول : طبيعة التهديدات الامنية في المنطقة المغاربية

في اطار تعزيز ثلاثية **المصلحة،القوة، والمكاسب الإستراتيجية** أضحت الدول المغاربية مصنفة ضمن مصفوفة الدول الأكثر أهمية بالنسبة لحلف شمال الاطلسي، خاصة اذ ما تعلق الأمر بجملة الخيارات الأساسية التي تحدد مسار التفاعلات والتوجهات الإستراتيجية للحلف، ضمن هرم القيادة الدولية اضافة الى ان المنطقة تشهد العديد من **التهديدات الامنية**، التي تطرح تحديات خطيرة للكيانات السياسية يرتبط معظمها بهشاشة مؤسسات الدولة، انعدام الأمن والاستقرار.

الفرع الاول: التهديدات الأمنية الجديدة

تواجه دول المنطقة المغاربية مجموعة من التهديدات الامنية الجديدة منها تصاعد ديناميكية نشاط الجماعات الارهابية، استفحال الجريمة المنظمة بمختلف اذرعها من تبيض للاموال ال تهريب للاسلحة، ترويج المخدرات، الاتجار بالبشر....الخ، تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية وصولا الى تفشي ظاهرة الاستخدامات غير الشرعية للفضاءات الرقمية (التهديدات السيبرانية Cyber Threats) في ظل معادلة أمنية تزاوج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبالتالي جل هذه التحديات كانت نتيجة لغياب دور

المؤسسات الدفاعية في ادارة التفاعلات الداخلية والخارجية مستغلة بذلك هشاشة الوضع الامني وضعف التنسيق فيما يتعلق **بحماية امن الحدود** (border security).

أولا: الظاهرة الإرهابية كتهديد استراتيجي متنامي في المنطقة المغاربية

ان استفحال الظاهرة الارهابية في محيط المنطقة المغاربية بات يطرح العديد من علامات الاستفهام حول المفهوم والاسباب والظروف المؤدية، لبروزه بقوة على الساحة الدولية آخذا بذلك الصبغة العالمية ليصبح بذلك ارهاب عابر للقارات .[1]

1 / تعريف الإرهاب: (Terrorism)

يعرفه **ماليسون (Mallison)** على أنه :" استعمال منسق للعنف أو التهديد باستعماله من اجل بلوغ أهداف سياسية ".

في حين **بريان جنكيز (Brain Jenkins)** يعرف الإرهاب على انه :" استعمال او التهديد باستعمال القوة بهدف إحداث تغيير سياسي".[2]

الجمعية العامة للأمم المتحدة تعرف الإرهاب على أنه :" أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها اثارة الرعب في نفوس شخصيات أو نفوس العامة لأغراض سياسية غير مبررة تحت اي ظرف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات الدافعة لهذه الأفعال."[3]

اتفاقية جنيف 1973 من اجل الوقاية من الارهاب وقمعه(La convention pour la prévention et la répression du terrorism): خصت الاتفاقية حيزا معتبرا للتعريف بالارهاب فقد

[1] سامي بخوش، وفاء بوراس ، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الامنية الدائمة، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني** ، مجلد 05، عدد01، جانفي 2020 ، ص 203.

[2] جارش عادل، الإرهاب الجديد: دراسة في المفهوم،الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 09، عدد 03، ديسمبر 2018 ، ص 282

[3] قبي ادم، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد 30، سبتمبر 2017 ، ص 515 .

جاء في **المادة الاولى** من الفقرة الثانية :" **بان الارهاب عبارة عن افعال اجرامية ترتكب ضد دولة من الدول يكون الهدف منها او من طبيعتها نشر الرعب في نفوس الاخرين أو عامة الجمهور.**" [1]

الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب:" فعل من أفعال العنف أو التهديد اي كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذ المشروع اجرامي فردي او جماعي، ويهدف الى القاء الرعب بين الناس او ترويعهم بإيذاهم او تعريض حياتهم، وامنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او احد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة واحتلالها او الاستيلاء عليها او تعريض الموارد الوطنية للخطر." [2]

وعليه سمة **الفوضى الدولية** (International chaos) ساهمت بشكل كبير في ارتفاع حالات **العنف والعنف المضاد** والأعمال الإجرامية للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وبالتالي هذا الانتشار يفتح مجالات واسعة لزيادة القلاقل الأمنية وتهديد **كيان الدولة** (State entity) ، خاصة منها تلك تزداد فيها الاثنيات والعرقيات كما هو الحال في دول المنطقة المغاربية .[3]

اضافة الى ذلك تردي الأوضاع الأمنية ساهم هو الاخر في افراز بيئة ملائمة باتت تعتبر بمثابة القاعدة الحاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة ،كذلك جملة الانهيارات الشبه كلية للدول بمؤسساتها المدنية والعسكرية، عززت من الانفلاتات الأمنية مع عدم التحكم في دواليب الأمور السياسية .[4]

كنتيجة للتطورات الحاصلة في المنطقة المغاربية منذ سنة **2011** الى غاية اليوم زاد اتساع الفجوة الأمنية دون قيود مؤسسية في إدارة مختلف التفاعلات الجيوستراتيجية، سواء على الصعيد الداخلي

---

[1] فوزاري حسين، مفهوم الارهاب بين التأصيل بين التأصيل الأكاديمي والتأسيس القانوني والاعتراف الدولي المتصاعد، ص 252 .

[2] وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،(جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021)،ص 151 .

[3] محمد بن سعيد الفطيسي، مكافحة الإرهاب بين أنموذج العدالة الجنائية وأنموذج الحرب قراءة في العقلية العمانية والأمريكية لمكافحة الإرهاب قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية**، عدد 04، مارس 2020 ، ص ص 121 _ 122.

[4] الحواس تقية، مبادرات الأمن في المغرب العربي والساحل مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، **مركز الجزيرة للدراسات**، 22 جوان 2020 ، ص 06.

ام الخارجي، فمن بين ابرز الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة المغاربية، نجد **تنظيم القاعدة** في بلاد المغرب الإسلامي، **جماعة التوحيد والجهاد، تنظيم الدولة الإسلامية** الذي أسس له عدة فروع أخرى في كل من **ليبيا، تونس، موريتانيا،** بغية استمرار عملياته الإرهابية مستفيدا بذلك من هشاشة الوضع الأمني والفراغ السياسي الذي تشهده دول المنطقة، وخير دليل على ذلك الهجمات الإرهابية على **مجمع تيقنتورين** بالجنوب الجزائري، إضافة إلى التسلل الإرهابي الى **القاعدة الغازية** عبر الحدود الليبية، **هجوم مراكش بالمغرب** افريل **2011** ،**الاغتيالات السياسية**(شكري بلعيد) في كل من تونس وليبيا.[1]

من جهة اخرى تنامي خطر الظاهرة الارهابية في المنطقة المغاربية، بات يرتكز على ثلاث دعامات أساسية تربط بين **الغاية (الهدف)**،**الضرورة الاستراتيجية، والخيار الاستراتيجي**؛ اي فيما تكمن الغاية الاستراتيجية من تصعيد الهجمات الارهابية المتسلسلة **(تحقيق اغراض ذات طابع سياسي)** ،اما عن **الخيار الاستراتيجي** فيكمن في اختيار دول المنطقة المغاربية **(زيادة الهشاشة الامنية والامتدادات الجغرافية للمنطقة)** ، **كضرورة استراتيجية** لتأليب الانظمة السياسية القائمة في المنطقة خدمة للمصالح.[2]

خريطة رقم 01: مناطق انتشار الجماعات الارهابية في المنطقة المغاربية



المصدر: ايمان تمرابط، ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، **مدارات معرفية** ،عدد 11، جانفي 2019، ص 407.

[1] دالع وهيبة، دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011_ 2017 ، **مجلة الحقيقة**، مجلد 17، عدد 03، سبتمبر 2018 ، ص ص 81_82 .

[2] حازم موسى الجنابي، العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية دراسة في الابعاد الثلاثية(الغاية_الاختيار –الضرورة)، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 11، عدد01، جانفي 2019 ، ص ص 11_12 .

فالمتمعن لاوضاع دول المنطقة المغاربية يرى أن الثالوث الأسود **(فقر، جهل، أمية)** من الأسباب الأولى لزيادة نشاط الجماعات الإرهابية ،[1] وبالتالي قضايا أمنية متجددة تستلزم خطوات جديدة لمأسسة الامن عبر ثلاث مستويات كالتالي : [2]

- **المستوى الاستطرادي:** (Discursive level) يتضمن إعادة تأطير الأمن من صنف التهديد threat الى صنف المخاطر الأمنية security risks
- **مستوى الفواعل الامنية:** (security Actors level) السعي لتطبيق إجراءات أمنية موجهة للسيطرة على تصاعد حدة المضاعفات الأمنية والانزلاقات الإستراتيجية التي قد تحدث لاحقا.
- **المستوى الغير استطرادي:** (Non-discursive level) ضرورة تغيير مجرى التحركات الأمنية بالممارسات التطبيقية والتقنية للأمن، وبذلك تكون المحصلة النهائية إعادة إنتاج ومأسسة منطق الامننة.

ناهيك وان القضايا الأمنية(مخلفات الهجمات الإرهابية خاصة) باتت تطرح أبعاد جيوامنية ابعد من الدولة تعرف **بالقضايا الأمنية اللادولاتية** (non-state security issuess)،هذا الطرح ركزت عليه أكثر مدرسة كوبنهاغن في طرحها لمسألة **الأمننة** (securitization) .

على هذا الاساس زيادة المخاوف الامنية وضعف التنسيق الامني بين دول المنطقة المغاربية يعد أحد اهم الاسباب الحقيقية وراء تصاعد نشاط الجماعات الراديكالية المسلحة، والجماعات المتطرفة كتنظيم الدولة الاسلامية "**داعش**"، **تنظيم القاعدة** في المغرب العربي ، وبالتالي تنامي الهواجس الامنية ساهم في زيادة عدوى انتشار **الفوضى عبر الحدود**، ترتب عن ذلك انتهاج **سياسات امنية** لدعم الاستقرار وتعزيز فعالية المراقبة الامنية حفاظا على تأمين الحدود المشتركة، وخلق توازنات اقليمية في بيئة تعج بالمخاطر الامنية، وخير دليل على ذلك اعلان **تونس** عن مشروع بناء سور على طول الحدود الليبية التونسية سنة

---

[1] برابح حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، عدد 06، جوان 2017، ص267 .

[2] طارق محمد ذنون الطائي، **الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين**، الاردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2019 ، ص 133 .

2016 الهدف منه مراقبة تسلل الجماعات الارهابية والمهاجرين غير الشرعيين، تهريب الاسلحة وترويج المخدرات ،في سنة **2017** تخصيص كل من **الجزائر والمغرب** لإمكانيات ضخمة لمراقبة الحدود (تجهيز الحدود بالأسلاك الشائكة، كاميرات المراقبة) [1] .

فضلا عن ذلك تنامي التطلعات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بشأن القضايا الأمنية بالمنطقة المغاربية ليصبح بذلك الإرهاب ذات أولوية في الاجندة الأمنية للحلف الاطلسي ، واستخدامه كذريعة للتدخل في شؤون الدول الداخلية وخرق سيادتها تحت طائلة حماية حقوق الانسان ومكافحة الارهاب وخير دليل على ذلك التدخل في ليبيا **2011** .[2]

كما لا يفوتنا أن ننوه إلى أن المتغيرات الدولية ساهمت هي الاخرى في تغيير في **نمط التجنيد** الخاص بالجماعات الإرهابية، كالمستجدات الطارئة التي طرحتها **جائحة كورونا 19_ Covid** على صعيد العلاقات الدولية، ثم التأثير بشكل سلبي متزايد على **مبدأ الحوكمة** (Governance Principle) في العديد من الدول خاصة منها دول المنطقة المغاربية ،هذا التأثير كان السبب الأول في إحداث نوع من **الخلخلة الأمنية** وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي أوضاع أمنية جد متوترة لصالح الجماعات الإرهابية تستثمر فيها أعمالها الإجرامية.[3] والاستغلال الامثل لتمرير نشاطاتها والعمل في الظل، من خلال بث **خطابات الكراهية** والأفكار المتطرفة لتقويض وزعزعة مبدأ الثقة، في الحكومات ومنه السعي لتأليب الأنظمة السياسية بما يخدم مصالحها الشخصية كل هذه الامور تأتي يكون في اطار انشغال دول المنطقة بإجراءات مكافحة الفيروس. [4]

---

[1]Mohammed issam laaroussi, a renewed maghreb union can counter north africa's imminent threats , Fikra forum ,policy analysis ,3 april 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/

[2] سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 01، عدد 02، سبتمبر 2019، ص 1338.

[3] سجان غوهيل، بيتر فورستر، **المنهاج المرجعي لمكافحة الإرهاب**، ماي 2020، الرابط : https://www.nato.int

[4]ياسين احمد صالح، الإرهاب الالكتروني في ظل أزمة فيروس كورونا: الأنماط....التداعيات، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، عدد 09، جانفي 2021 ، ص 04.

لابد من الإشارة إلى أن جائحة **كورونا** ارتبطت بنوع جديد من **الارهاب البيولوجي** (Bioterrorism) فكلاهما يلتقيان عند خصائص مشتركة نذكر منها كالتالي : [1]

- ❖ صعوبة تحديد هوية الفاعل الذي مارس الإرهاب البيولوجي* ممكن جدا أن يصدر من دولة او منظمة إرهابية او مخبر بيولوجي ....الخ
- ❖ تداعيات الإرهاب البيولوجي من الممكن جدا أن تمس بقطاعات أخرى على غرار القطاع الصحي والاقتصادي والسياسي، نفس الشي بالنسبة لجائحة كورونا لها تقريبا نفس الانعكاسات وبالتالي ارتفاع كلفة الوقاية والتدابير الاحترازية .

من زاوية أخرى جل هذه التغييرات مكنت الجماعات الإرهابية من تطوير أساليبها على مختلف الأصعدة سواء كانت المحلية او الإقليمية او حتى الدولية ، لتتحول بذلك من مجموعات تقاتل بطريقة عشوائية الى كتائب نظامية بجغرافيا غير محددة وصلاحيات لا مركزية.[2] في هذا الإطار يقول منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي **جيل كيرشوف (Gille kerchove)** :"....**أن تكون الأموال الهائلة التي ستقف لمعالجة العواقب الاقتصادية والاجتماعية والصحية للفيروس على حساب الأمن ولهذا ينبغي منع الأزمة التي ربما تنتهي بإنتاج أزمة أخرى نحن في غنى عنها**"،إذن جائحة كورونا لم تكن عائق أمام النشاطات الإجرامية للجماعات الإرهابية.[3]

---

[1] سفيان صخري، جائحة كورونا: عولمة جديدة بارهاب جديد، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مجلد 12، عدد 16، جوان 2021، ص ص 39_40 .

*الارهاب البيولوجي هو الاطلاق المتعمد للفيروسات او البكتيريا او المواد السمية او عوامل بيولوجية عن قصد بغرض الحاق الاذى بالكائنات البشرية او الحيوانية او حتى النباتية لتحقيق اهداف سياسية او اجتماعية عبر ترهيب الحكومات او السكان المدنيين او اخضاعهم بالقوة.لمعلومات اكثر انظر: مكتب الامم المتحدة لمكافحة الارهاب، الارهاب الكيميائي والبيولوجي والاشعاعي والنووي،الرابط : https://www.un.org/counterterrorism/ar/chemical-biological-radiological-nuclear-terrorism

[2] مروة نظير، مسارات التوظيف: كيف تستغل الجماعات الإرهابية جائحة كورونا، 26 افريل 2020، تاريخ الدخول 21 أوت 2021، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، انظر الرابط: https://futureuae.com/ar/mainpage/Item/5534

[3] بلال ياسين الكساسبة، علاقة جائحة كورونا بالإرهاب الدولي: التداعيات والأسباب، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلد 3، عدد 1، جانفي 2022، ص 285.

ثانيا : الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية

نظرا لتغير هيكلية وخارطة التهديدات الأمنية من تهديدات لاتماثلية (Asymmetric threats) الى تهديدات هجينة (Hybrids threats) معولمة متأثرة، بجملة من التدفقات التكنولوجية ذات التركيز العالي أصبحت الجريمة المنظمة من بين ابرز الظواهر ،التي تهدد سيادة دول المنطقة المغاربية مخلفة ذلك نوع من التفتت في البنى السياسية والاجتماعية والأمنية ،فالوضع الأمني المتردي حتم على دول المنطقة ضرورة التكيف ،مع مجموع القلاقل والهواجس الأمنية التي أفضت في نهاية المطاف الى بروز مصطلح **الفشل الدولاتي** (Failure States)، وعليه هشاشة الوضع الأمني ضاعفت من حدة أنشطة الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية.[1]

1 / تعريف الجريمة المنظمة: (Organized crime)

تعددت تعاريف الجريمة المنظمة حسب **درجة التأثير** وفيما يلي نطرح أهم التعريفات كالتالي:

هيئة الأمم المتحدة تعرفها في المادة **(02)** من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة الغير الوطنية بأنها :" **جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة من أكثر الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى .**" [2]

مكتب التحقيقات الفيدرالية (Fedral Bireau Invistigation) يعرف الجريمة المنظمة على انها :" **استمرارية الإجرام بطريقة منظمة وناجحة لنشر الرعب والعنف .**"[3]

---

[1] بوشوشة سارة، مدوني علي، **انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري: دراسة في آليات المكافحة،** مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني بعنوان واقع الجريمة المنظمة في الجزائر بين التهديدات والتحديات، جامعة سكيكدة، يومي 27_28 اكتوبر 2020 ص 01 .

[2] رملي مخلوف، أحمد أسعد توفيق زيد، الأساس الموضوعي والقانوني للجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الدولي، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،** مجلد 02، عدد 02، افريل 2020 ، ص 69 .

[3] Sabrina Adamoli, organized crime around the world ,European institue for crime prevention and control, Helsinki ,N31 ,1998, p 05

اتفاقية باليرمو الدولية 2000 :" الجريمة التي ترتكبها جماعة محددة البنية، اي جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم ان يكون لأعضائها ادوار محددة رسميا أو ان تكون عضويتهم مستمرة، أو ان تكون بنيتها متطورة وهذه الجماعة مكونة من ثلاثة أشخاص فأكثر ومستمرة لفترة من الزمن وتقوم هذه الجماعة بالتخطيط، والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقا للاتفاقية من اجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية مادية أخرى ." [1]

من خلال التعاريف السابقة للجريمة المنظمة يمكن القول انها عبارة عن مجموعة من الأنشطة الإجرامية في الأسواق غير المشروعة تركز أكثر على تبيض الأموال، تجارة الأعضاء البشرية، ترويج المخدرات، تهريب الأسلحة، أنشطتها على درجة عالية من **الدقة، التنظيم والسرية** في انجاز المهمات والأعمال الإجرامية غايتها الأولى **الربح المادي** .

2/ تأثير تنامي الجريمة المنظمة على الأمن المغاربي:

تعمل الجريمة المنظمة على تغذية **النزاعات المسلحة**(Armed conflicts) خاصة فيما يتعلق بتجارة وتهريب الأسلحة وهو ما يعود بالسلب على الأمن القومي المغاربي، من جهة أخرى أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للقارات باتت تطرح العديد من التداعيات، التي من شأنها المساهمة في تعقيد وغموض الرؤية الشاملة الخاصة بوضع إستراتيجية عامة، تتناسب وحجم التأثيرات المتبادلة لمعطيات الأمن، خاصة اذ ما تعلق الامر بهشاشة الحدود واختراقها نتيجة لاستمرار النزاعات المسلحة، وما تعانيه دول المنطقة من فشل دولاتي وانهيار لمؤسساتها السياسية والأمنية .

فضلا عن ذلك تساهم الجريمة المنظمة العابرة للحدود في إلحاق الضرر **بالنظام السياسي** العام وتكريس الهشاشة والفساد السياسي، الذي بدوره يساهم في ضعف مؤسسات الدولة وتهديد كيانها بمساندة الأحزاب السياسية المعارضة، وبالتالي السعي لإعاقة دور الأجهزة الأمنية والقدرة على تجنيد السياسين لتأليب النظام السياسي القائم، وعليه انعدام الثقة **وفقدان الشرعية السياسية** .

[1] سبع زيان، سلمى المفتي، الجريمة المنظمة والجهود الدولية لمكافحتها، **مجلة أبحاث**، مجلد 06، عدد01 ، جوان 2021 ، ص 759.

اما الشق **الاقتصادي** فالجريمة المنظمة شكلت عقبات أمام **التنمية الاقتصادية**، من خلال ضعف الوتيرة التنموية وبالتالي اقتصاد محلي مشوه وهش، يقابله تراجع ملحوظ على صعيد الاستثمارات الاجنبية سواء منها الداخلية او الخارجية .

من ناحية وفي إطار عولمة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أصبحت عصابات مافيا الإجرام تعمل على نطاق عملياتي جد واسع في المنطقة المغاربية؛ من خلال السعي المتكرر لاستغلال حرية التبادلات التجارية التي كان لها دور بارز في توسيع نطاق نشاط التنظيمات الإجرامية خاصة في ظل تنامي الانفتاح الاقتصادي وحرية التدفقات الاستثمارية، إضافة إلى ذلك طفرة التقدم التكنولوجي ساهمت وبقوة في تدويل الجريمة المنظمة العابرة للحدود،[1] بفضل مؤهلات الروابط الالكترونية العالمية خاصة السرعة في إمكانية تحويل مبالغ مالية كبيرة جدا، وبالتالي السهولة في تبيض وغسل الأموال وهو الأمر نفسه الذي تسعى التنظيمات الإجرامية لتحقيقه وبقوة .

3/ ديناميكية التحالف الاستراتيجي بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة :

من الوهلة الأولى نرى ان الظاهرة الإرهابية لا تمت بصلة للجريمة المنظمة العابرة للحدود فهناك من يعتبرها تهديدات أمنية لاتماثلية، كل فئة تنشط بمعزل عن الفئة الأخرى، لكن نظرا لتضارب المصالح الإستراتيجية، بينهما بشكل يعزز من صلاحية التحالف زادت ديناميكية التقارب الجيوستراتيجي بين الجماعات الارهابية وعصابات الاجرام المنظم، الامر الذي بات يطرح مجموعة من التساؤلات والتصورات حول ما إذا كانت طبيعة العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة حقيقة تكاملية؟ أم تحالف يفرضه الواقع لأسباب براغماتية تتلخص في ثنائية القوة والتمويل .؟

على المستوى الاجرائي نلاحظ ان الربط بين **قضية تبيض الاموال وظاهرة الارهاب** حقيقة باتت تفرض نفسها على الواقع وبقوة، خاصة بعد سنة **2011** والسبب في ذلك يعود الى: تبييض الاموال تعد من اهم مصادر تمويل الجماعات الارهابية، هذه الاخيرة اصبحت تثير جدل واسع النطاق داخل الاوساط الامنية تطرح الكثير من الخطورة، وبالتالي **تمويل الجماعات الارهابية** يعني الاستمرار في القدرة على **التدمير** الذي يستهدف **امن الدولة والوحدة الوطنية** (State security and national unity).

[1] فتاش نورة، العولمة والجريمة اي علاقة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نموذجا ، **مجلة الدراسات القانونية**، مجلد 07 ، عدد 02 ، جوان 2021 ، ص ص 814_ 816 .

من جهة اخرى جريمة تبييض الاموال تركز اكثر على **اخفاء مصادرها الغير مشروعة** للحصول على العائدات المالية جراء الجرائم المرتكبة، في حين تمويل الجماعات الارهابية ينبع هو الاخير من **مصادر غير مشروعة** (illegal source)؛ وهنا يكمن **محور الالتقاء** بين الجريمتين. [1]

ولا مناص من القول ان عصابات الجريمة المنظمة باتت هي الأخرى تسعى لتهريب اكبر عدد ممكن من الأسلحة لتمويل الجماعات الإرهابية ،وبالتالي انتشار **فوضى السلاح** (Arms chaos) في المنطقة المغاربية تعززت أكثر بعد سقوط **نظام معمر القذافي 2011** وزيادة تعقيدات الأزمة الليبية، إذن معضلة أمنية حقيقية باتت تحتل فيها لغة السلاح مركز الصدارة.

طبعا على اثر التطورات الأمنية عمدت عصابات المافيا والإجرام المنظم لضمان استمرار تدفق الأسلحة لصالح الجماعات الإرهابية، بشكل يضمن لها أرباح طائلة، فخلال العام **2013** تم الكشف عن تورط أكثر من **1700 ميليشيا ليبية** مسلحة تنشط مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية عبر الحدود ،وبالتالي الجريمة المنظمة العابرة للحدود تضمن للجماعات الإرهابية **الدعم المالي والتمويل** بصفة مستمرة في المقابل الجماعات الارهابية تؤمن لها **الحماية** . وعليه تجارة الأسلحة تنعكس بشكل مباشر على **امن الدول** ليبرز في الأفق تهديد آخر انحصر في **عسكرة المجتمعات** (Militarization of societies) التي قد تؤدي الى إمكانية اندلاع **حروب أهلية**(Civil Wars) خاصة في ظل نشر ثقافة **التسليح الغير قانوني** (illegal armaments). [2]

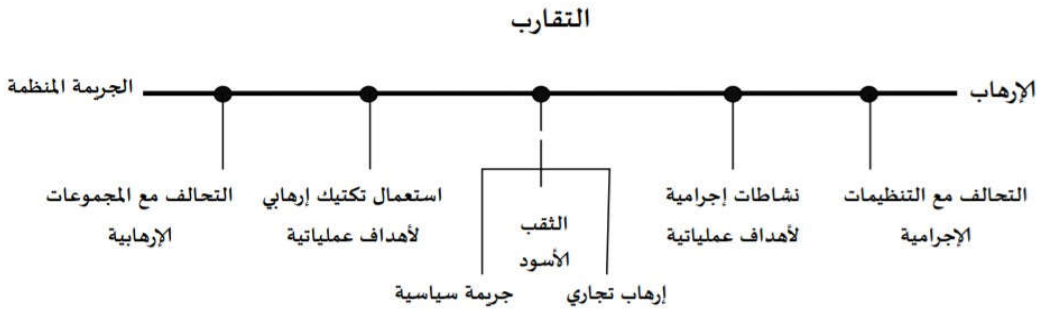
حسب **مجلة الجيش** الصادرة في جانفي **2012** حجزت القوات الجزائرية **123** قذيفة مضادة للدبابات ،**193** قذيفة صاروخية، **283** حشوة قذيفة صاروخية، **82** رشاش من نوع كلاشينكوف، **57** بندقية رشاشة ،**03** قاذفات صواريخ، بالإضافة إلى ضبط **1000** تاجر للسلاح ينشط في السوق

[1] دليلة جلايلة ،العلاقة القانونية بين جريمة تبييض الاموال وجريمة تمويل الارهاب، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية**، عدد04، جوان 2013، ص ص 140_ 141 .

[2] أميرة طاهر، مشكلة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية وآليات المواجهة، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد 05، عدد 01، مارس 2021 ، ص ص 598 _ 599.

السوداء، صفوة القول ان التحالف بين الارهاب وجماعات التهريب زاد من تعقيد الوضع وتأزمه في المنطقة المغاربية. [1]

فالطابع الذي تكتسيه جريمة تهريب السلاح عزز من استراتيجية التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر ظاهرة (Narcoterrorism) التي تسعى من خلالها التنظيمات الإرهابية للإطاحة بالنظام القائم، وإقامة معالم دولة جديدة تتماشى مع إيديولوجية معينة، وعليه فالعلاقة الرابطة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وفقا لهذا النموذج تعتبر **غير ثابتة** بل **قابلة للتطور** عبر سلسلة من التفاعلات في مسار متواصل يبين مدى انسجام وتوافق التنظيمات الإجرامية والإرهابية مع تطورات البيئة الأمنية .[2] كما هو موضح في **المخطط رقم 04: يمثل ديناميكية التحالف الاستراتيجي بين الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة**



المصدر: إيمان تمرابط، **مرجع سابق** ، ص 403.

يبدو أن التحالف وأعمال التعاون والتنسيق لم تعد تقتصر على مجموع الدول او الهيئات الدولية او المنظمات فقط، بل تعدت الى أكثر من ذلك الى جماعات إرهابية، بارونات تهريب، عصابات مافيا وإجرام منظم، أصبحت تتحالف فيما بينها مشكلة بذلك مخططات إستراتيجية تحمل في طياتها أهداف سياسية وأخرى مادية. علاوة على ذلك زيادة العائدات الغير مشروعة من تجارة المخدرات وترويجها عبر الحدود، باتت تأخذ منحى تصاعدي وزيادة في الارباح أضحت مقسمة بين الجماعات الارهابية لتمويل

[1] عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، عدد 05، اكتوبر 2014 ، ص 110

[2] إيمان تمرابط، ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، **مدارات معرفية** ، عدد 11، جانفي 2019، ص 403.

عملياتها الاجرامية حيث قدرت نسبة المخدرات القادمة من المغرب والمحجوزة في الجزائر خلال **2017** ب **800** طن . [1]

المسالك البرية لتهريب المخدرات في المنطقة المغاربية :

لا مناص من القول ان مسالك وممرات التهريب عبر المناطق الحدودية في المنطقة المغاربية عززت من التدفق المستمر لكميات معتبرة من المخدرات منها (الكوكايين، الافيون، الهروين، الكراك) والمؤثرات العقلية (**الأقراص والأدوية المهلوسة**)، فسوق تجارة المخدرات بالمنطقة تشهد رواجا كبيرا في الاونة الاخيرة، حيث تم مصادرة كميات جد ضخمة من الادوية المخدرة منها: ترامادول، ديازيبام، بوبرينوفين، سوبوكسون، سوبوتكس، سيلدينافيل(فياجرا)،[2]بالاضافة الى الاقراص المخدرة غير المشروعة منها: الاكستاسي، الكيتامين، الفينيثيلين(الكابتاغون)، فخلال العام **2019** صادرت السلطات الجزائرية ما يقارب **مليوني** قرص مهلوس؛ هذا ان دل على شئ فإنما يدل على تمركز عصابات ترويج المخدرات ونفوذها الذي بات يلعب دور جد فعال في **الاقتصاد الموازي (Parallel Economy)** من خلال تجنيدها لقدرات مالية ضخمة.[3] **جدول رقم 01: يمثل نوع الادوية المخدرة الاكثر انتشارا في المنطقة المغاربية**

TYPES OF PRESCRIPTION MEDICATION AND SYNTHETIC DRUGS CONFISCATED IN MOROCCO, ALGERIA, TUNISIA AND LIBYA				
Apettin	Arbinil	Artane	Aymoxat	Captagon
Dexon	Diazepam	Ecstasy	Equanil	Ilko
Imovane	Ketamine	Kietyl	Largactil	Lyrica
Lysanxia	Motival	Parkidyl	Parkinane	Pregabalin
Prelika	Regapen	Rivotril	Roxil	Sénestra
Subutex	Tanakan	Temesta	Tramadol	Tranxene
Valium	Valzepam	Viagra		

Source: Herbert matt and gallien max, a rising tide: trends in production, trafficking and consumption of drugs in North Africa, Geneva: global initiative against transnational organized crime, 2020, p21.

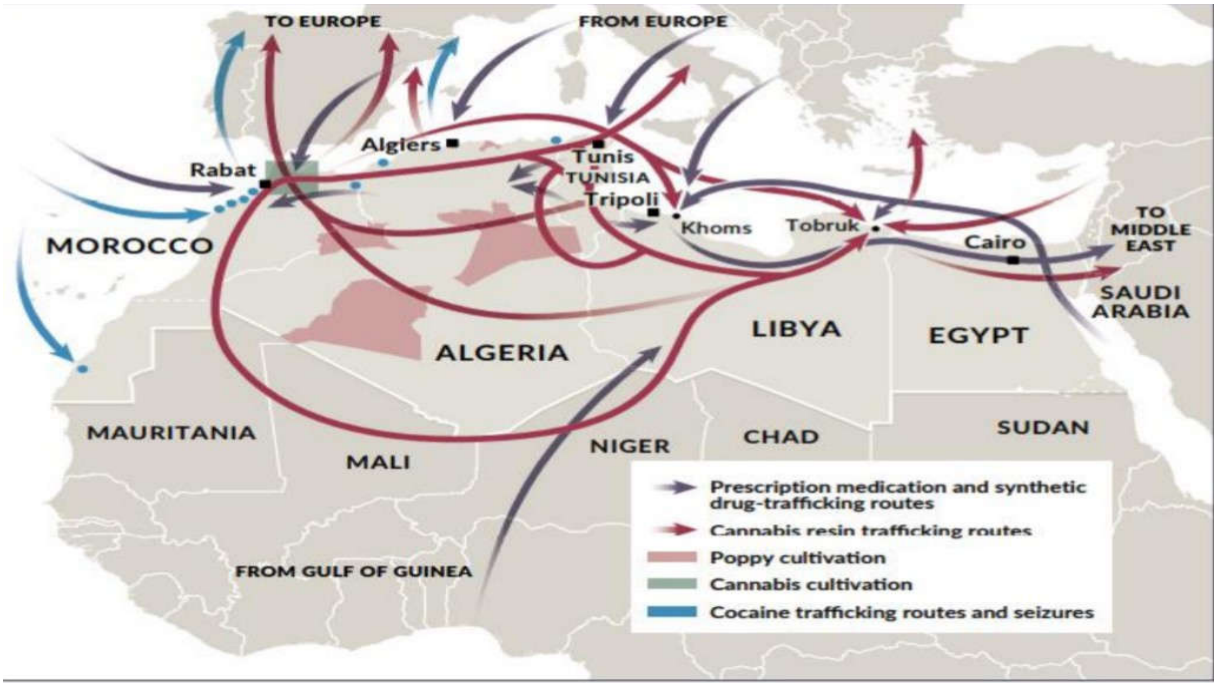
[1] دالع وهيبة ، **مرجع سابق**، ص 83 .

[2] شريفة كلاع، التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجا، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد 05، عدد1 ، ماي 2021 ، ص 36

[3] **المرجع نفسه**، ص 37.

علاوة على ذلك اصبحت المسالك الحدودية **الغربية** للجزائر اكثر حيوية حيث تروج بها مادة **القنب الهندي والماريغوانا**، تحتل **المغرب** مركز الصدارة في الترويج له عبر الشريط الحدودي لولاية **تلمسان والنعامة** مرورا بمنطقة **عين الصفراء ومغنية**، خاصة في ظل ضعف التنسيق الامني بين البلدين **الجزائر والمغرب**، في حين يتفاقم اكثر نشاط تهريب مادتي **الكوكايين والهروين** على الحدود **الشرقية** للدول المغاربية **محور تونس _ الجزائر** عبر الولايات الداخلية المتاخمة جغرافيا لبعضها البعض منها: **الوادي، تبسة، سوق أهراس، الطارف** مقابل **جندوبة، الكاف، تالة، القصرين، طبرقة** والسبب في ذلك يعود الى الاضطرابات الأمنية بتونس. [1]

كما لا يفوتنا التنويه الى ان تجارة **الكراك والكوكايين** تنشط أكثر عبر المسالك الحدودية **الجنوبية** محور **غرب إفريقيا _ليبيا_ الجزائر** ،ومن ثم إلى باقي دول المنطقة المغاربية عبر الولايات التالية: **ادرار، بشار،اليزي، عين امیناس.** [2] **خريطة رقم 02: تمثل اهم الممرات البرية للمخدرات عبر منطقتي الساحل والصحراء نحو المنطقة المغاربية**



Source: Herbert matt and gallien max**, op. cit,** p 3.

[1] عبد الوهاب عمروش، نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007_ 2011، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد 5، عدد02 ، جوان 2021، ص 65 .

[2] شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص 40 .

على هذا الاساس أصبحت **الجزائر** سوق استهلاكية لتجارة المخدرات ومنطقة عبور نحو مالي، النيجر، المغرب، واوروبا، ناهيك على باقي الدول المغاربية التي تلعب دور في ترويج المخدرات بعد **2011** على امتداد حدودها الجغرافية مع الشرق الاوسط وشمال افريقيا خاصة **ليبيا**، في سنة **2013** تم توقيف تسع مهربين للمخدرات منهم **04** ليبين و**05** مغربيين، إضافة إلى حجز **17.5 طن** من الحشيش كان من المفروض أن يروج لبيعه في المنطقة المغاربية ككل، لترتفع قيمة المحجوزات خلال عام **2014** حيث تم حجز **200 طن** من القنب الهندي مقارنة ب **157 طن** عام **2012** ،[1] أي بزيادة قدرها **34%** ناهيك عن **قضية البوشي** بميناء **وهران بالجزائر** هدفها الأول كان السعي لإغراق الجزائر ب **701 كلغ** من الكوكايين بتواطؤ من مسؤولين نافذين من السلطة. وبالتالي مثل هكذا قضايا تظهر مدى التنسيق المتبادل بين جماعات الإجرام المنظم، والجهات النافذة المسؤلة في الدولة (الإطارات والكوادر السياسية).

موريتانيا هي الأخرى لم تسلم من سطوة شبكات تهريب المخدرات حيث تم حجز نحو **12 طن** من الكوكايين و**5.4 طن** من القنب الهندي، في المقابل تم توقيف **400** شخص متورط في عمليات الترويج للمخدرات خلال العام **2011**، حسب تصريح السيد **أنطونيو كوستا** (Antonio Costa) المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة:"**الادلة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الاجرامية بما في ذلك الارهابية منها.**" تماشيا مع ما تم ذكره يوضح **مارك كليمان** (Mark Klieman) نقاط معينة من شأنها ان تسهل على الجماعات الارهابية اكمال عملياتها الاجرامية يمكن حصرها فيما يلي :[2]

- ❖ توفير السيولة النقدية لتمويل العمليات الارهابية .
- ❖ تعزيز انتشار الفوضى في الدول التي تعتبر منتجة، مستهلكة، مركز عبور للمخدرات وبالتالي خلق بيئة مناسبة وحاضنة للاجرام الارهابي.
- ❖ تكريس الفساد السياسي داخل مؤسسات الدولة سواء منها القانونية او العسكرية .
- ❖ تشتيت جهد الاجهزة الامنية والاستخباراتية.

---

[1] سامي بخوش، وفاء بوراس، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد 05، عدد 01، جانفي 2021 ، ص ص 2012 _ 2013.

[2] مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الاوروبية : الدوافع والانعكاسات، **سياسات عربية**، عدد 15، جويلية 2015، ص 63 .

من جهة اخرى الوضع الامني الذي بات يصطبغ بالهشاشة سمح للميليشيات المسلحة الراديكالية والجماعات الارهابية، من احكام السيطرة على منافذ وممرات عبور المخدرات خاصة المسالك البرية، وبالتالي منح جملة من الامتيازات، لصالح بارونات التهريب وعصابات المافيا، لتلبغ وجهتها النهائية انطلاقا من الصحراء الافريقية، مرورا بدول المنطقة المغاربية ،وصولا الى القارة الاوروبية ودول اخرى. هذا ما أكدته الصحيفة البريطانية **The daily Telegraph** :"ان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والجماعات الارهابية المتحالفة معه يجمع الملايين من الدولارات كل عام من وراء تأمين المرافقة المسلحة لمهربي الكوكايين عبر الصحراء الافريقية ."[1]

ففي ظل عالم يشهد اختراق للحدود وصعوبة السيطرة عليها زاد تناقض سيادة الدولة القومية خاصة في ظل تطور التقنيات التكنولوجية، لتعزيز امن الحدود وحفظها من الاخطار الامنية التي باتت تفرضها تلك الارتباطات البينية، بين مختلف الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة على الصعيد المحلي، الاقليمي أو حتى الدولي .

استنادا لما سبق يمكن القول بأن **جائحة كورونا** (Coronavirus pandemic) أفرزت هي الاخرى أساليب جديدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود مستغلة بذلك الظروف الصحية الصعبة، وانشغالات النخبة السياسية الحاكمة بمحاولات السيطرة على تداعيات الأزمة الصحية، وبالتالي الاستفادة من الاوضاع لصالحها خلال البدايات الاولى لانتشار الفيروس **Covid_19** والمتاجرة في المبيعات الغير مشروعة للأدوية والمنتجات الطبية المزيفة كالاقنعة الواقية، المعقمات، المحاليل .

على الصعيد الإجرائي وبعد مرور فترة من انتشار فيروس كورونا وتضرر مجموعة من الدول المغاربية اضطرت الى اتخاذ جملة من التدابير الاحترازية، والإجراءات الوقائية لمنع انتشار الفيروس منها: حظر التجوال، الحجر الصحي، حظر الطيران، وقف عمليات الاستيراد والتصدير، وبالتالي حالات إغلاق شبه تام أثرت بشكل مباشر على **نشاط عصابات الإجرام المنظم**، وكنتيجة لذلك تقلصت **إيرادات ومداخيل** وانخفاض في **سلاسل التوريد** لهذه العصابات، لتكون النتيجة **ابتزاز الشركات** الصغيرة والمتوسطة ، في هذا الإطار يصرح **سيرجيو نازارو** (Sergio Nazarro) المتحدث باسم **رئيس اللجنة**

[1] عبد القادر دندن، خطر التحالف بين الارهاب والجريمة المنظمة :العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجا، **سياسات عربية**، عدد 08، افريل 2014، ص ص 48 _ 96.

البرلمانية المناهضة للمافيا في ايطاليا بأن :" **المافيا مثل الكورونا ستحل معك أينما تكون** " هذا إن دل عل شي فإنما يدل على حجم التداخل بينهما. [1]

ثالثا: الهجرة غير الشرعية (Illegal Migration)

تشكل الهجرة الغير شرعية أحد اهم اخطر التهديدات الامنية اللاتماثلية بعد الارهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، باتت تسيطر على نقاشات اغلب الدوائر السياسية والامنية ؛فهي ظاهرة بالغة التعقيد تحظى باهتمام واسع من طرف المجتمع الدولي، ولعل مازاد من خطورتها هو ارتباطها بالجريمة المنظمة كشبكات تهريب المهاجرين وجماعات الاتجار بالبشر .

1/ تعريف الهجرة غير الشرعية:

يعرفها **القانون الجزائري** حسب الامر رقم **66_ 211** المؤرخ في **21 جويلية 1966** بأنها :" **دخول شخص اجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار او العمل** " .[2]

المكتب الدولي للعمل يعرف الهجرة غير الشرعية بأنها :" **كل شخص يدخل او يقيم او يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة ،لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي او سري او بدون وثائق او في وضعية غير قانونية**". [3]

المفوضية الاوروبية تعتبر الهجرة غير الشرعية :" **ظاهرة متنوعة تشمل من يدخلون الى اقليم الدولة عضو بطريقة غير قانونية عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الاجرام المنظم من مهربين وتجار وهناك**

---

[1] مها علام، فيروس كورونا...فرصة جديدة للجريمة المنظمة، 4 افريل 2021 ،**المرصد المصري**، تاريخ الدخول: 22 اوت2021 ، انظر الرابط: https://marsad.ecsstudies.com/25644/

[2] المرسوم الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 66_212 المؤرخ في **21 جويلية 1966 المتمضن تطبيق الامر رقم 66_ 211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الاجانب بالجزائر** .

[3] محمد غربي واخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، (لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص 297.

عدد من الاشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات".[1]

اذن يمكن القول ان مصطلح **الهجرة غير الشرعية** والذي يقابله مصطلح **الحرقة** في دول المنطقة المغاربية (تونس والجزائر) ويقصد بها التسلل غير القانوني عبر الحدود سواء البرية او البحرية لدولة ما والسعي للإقامة فيها بطريقة غير شرعية .

2/ تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي :

نظرا لسوء الأوضاع الأمنية، الاضطرابات السياسية، واختلال التوازن في المنطقة المغاربية زادت نسبة المهاجرين غير الشرعيين، منهم المتطرفين والمجرمين اذ باتوا يشكلون هاجس امني لدى دول المقصد **(دول الضفة الشمالية)**، وبالتالي بروز نوع من الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار في المجتمعات الأوروبية وتهديد مصالحهم ،خاصة وان معظم الدول الأوروبية هي دول أعضاء في الحلف الأطلسي الذي تعتبر اولى مهامه الأساسية تعزيز امن القارة الأوروبية.[2]

لتحتل بذلك قضية الهجرة غير الشرعية الصدارة في اجندة السياسات الخارجية للدول خاصة وانها باتت تنتهك القوانين الخاصة بدول **المصدر، والعبور، والاتجاه،** فمع زيادة تدفق المهاجريين غير الشرعيين تسارعت وتيرة حتمية البحث عن حلول لسن قوانين خاصة لمكافحتها .

ناهيك على ان شبكات التهريب بحد ذاتها تستغل المهاجرين غير الشرعيين بإشراكهم في عمليات ارهابية كالقيام بتفجيرات ارهابية في مناطق تنشب فيها حروب عرقية او اهلية**(الدول المستقبلة)**، او استخدامهم في شبكات تجارة المخدرات والدعارة، وبالتالي كل هذ الخطوات تمهد السبيل لزيادة معدلات الجريمة المنظمة في المقابل بروز العمالة غير المشروعة، ممارسة التجارة الوهمية عبر شركات وهمية اقتصادية التي تسعى للنصب والاحتيال.[3]

---

[1] مفتاح غزال، ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الافريقي، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة** ، مجلد 03، عدد1، جوان 2019، ص 177.

[2] مرسي مشري، **مرجع سابق**، ص 65 .

[3] سليم بلحماش، الجهود الاورومتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، مجلد 04، عدد 03، سبتمبر 2019، ص 144.

تماشيا مع ما تم ذكره أصبحت الأجندة الأمنية للدول المغاربية تطرح **ثنائية متناقضة** من جهة تسعى لمحاولة ترسيخ التكتل وتنفيذ سياسات موحدة مع دول الحلف الاطلسي، لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية، بالمقابل دول الحلف الاطلسي تسعى لتكريس **تهميش** دول المنطقة المغاربية. في هذا الإطار يقول المؤرخ الايطالي **براون وانتن (Brown Wantin)**:" **ان البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية** ".[1]

بناءا على ذلك يمكن القول أن بروز ديناميات متسارعة بفواعل جديدة في البيئة الأمنية المغاربية باتت تؤكد على سرعة التأثير الأمني ؛فمثلا الهجرة غير الشرعية تعتبر خزان بشري لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ،خاصة وان الجماعتين على تواصل مستمر وتحالف ديناميكي بفعل **أخطبوطية النشاطات** وتشابك المصالح بينهما.

وبالتالي هذا التداخل بينهما عزز من فكرة الاضطرابات الأمنية داخل بؤر التوتر والنزاعات ،وعمليات استقطاب التجنيد سواء التجنيد التقليدي **(الالتحاق بصفوف الإرهابيين، جهاد النكاح)**او التجنيد الالكتروني (الالتحاق بصفوف جماعات الاجرام السيبرانية، القرصنة الالكترونية، والإرهاب الالكتروني). مثل هكذا أخطار أمنية قد تمس بأبعاد **الأمن الهوياتي والمجتمعي**(Identity Security) في ان واحد من خلال الضغط على مختلف الانتماءات المنطوية، تحت لوائها وهذا الضغط بدوره يولد علاقات جد مضطربة تنعكس بشكل سلبي على الترتيبات الأمنية بين دول المنطقة.

فالعلاقة الوطيدة التي تربط الهجرة غير الشرعية بجماعات الاتجار بالبشر تنشط بصفة دائمة في المنطقة المغاربية، بالرغم من تفشي **جائحة كورونا** واتخاذ جملة من التدابير الاحترازية لغلق الحدود وشل حركة الطيران، الا ان كلاهما يركز على تهريب الأفراد كسبا **للربح** وتحقيقا **للمنفعة المادية** عن طريق عمليات الخطف، الإغراء، أو أسلوب الإكراه،[2] فمثلا المغرب يعتبر نقطة عبور نحو اسبانيا في حين

[1] محمد الصغير بوسبتة، التهديدات الأمنية في المتوسط واثرها في علاقات الامن والتعاون الأورو–جزائري، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، مجلد 2، عدد 1، أفريل 2017، ص 223 – 229 .

[2] لوني فريدة، تأثير جائحة كوفيد 19 على ظاهرتي الهجرة واللجوء في العالم، **مجلة التراث**، مجلد 11، عدد1، مارس 2021 ، ص 178.

تعتبر كل من الجزائر، تونس، ليبيا مراكز عبور نحو ايطاليا وباقي الدول الأوروبية عبر جزيرة صقلية، جزيرة مالاقا الاسبانية، وجزيرة لامبيدوزا.

اما على الصعيد العملي فقد صرحت **منظمة الهجرة الدولية** (International Organization for Migration) ان جزر الكناري الاسبانية أضحت واحدة من أهم محطات المهاجرين غير الشرعيين، ليقدر بذلك العدد بحوالي **30 ألف** مهاجر غير شرعي خلال العام **2014** ؛ حيث شهدت أوروبا ارتفاع غير مسبوق، لموجات الهجرة غير الشرعية لتصل النسبة الى **85 %** عبر المياه الإقليمية الليبية، بالإضافة إلى تأكيد وفاة **900** مهاجر غير شرعي خلال العام **2015**، مقارنة بالعام **2013** حيث وصل العدد الى **107365** مهاجر مقابل غرق **366** مهاجر من أصل **500** مهاجر سري.[1]

اذن فالمنطقة تعتبر محل استقطاب وجذب للمهاجرين في المقابل دول **المنشأ** او **العبور** اغلبها تعاني من تعثر وهشاشة في الاقتصاد والتنمية ضف الى ذلك غياب شبه تام لسياسة التكامل الداخلي بين المؤسسات الاقتصادية، السياسية، الأمنية.

ولعله من المفيد جدا ان نؤكد على ان قضية **إدماج المهاجرين غير الشرعيين** تطرح مشكل عويص لدى دول **المقصد**؛ اي صعوبة التكيف مع مجتمعات الدولة **المستقبلة** خاصة وان المهاجر غير الشرعي في مثل هذه الحالات غير محمي، نظرا لعدم وجود سند قانوني يحمي حقوقه ،ما يساهم في خلق **ازمة هوياتية**(Identity Crisis) تكرس تعميق **مشكلة الاندماج** (Integration Problem) وتهديد مسار الوحدة الثقافية، اضافة الى مشكلة **الزواج المختلط** الذي يسعى المهاجرين غير الشرعيين الوصول اليه مقابل الحصول على الجنسية **(زواج مصلحة بالدرجة الأولى)**.[2]

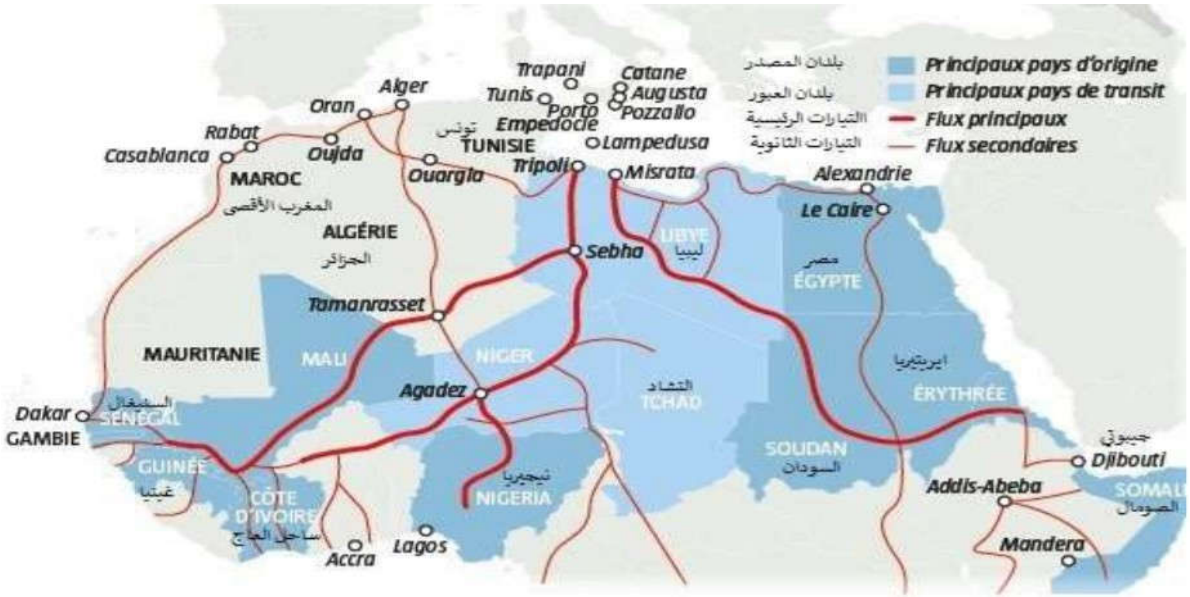
إذن يمكن القول أن العلاقة الرابطة بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية هي علاقة **طردية** فكلما زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين، كلما تصاعدت وتيرة أنشطة عصابات المافيا وبارونات التهريب

[1] دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:تداعياتها واليات مكافحتها،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،عدد 05، اكتوبر 2014، ص 134.

[2] **المرجع نفسه**، ص 144 .

بالإضافة إلى ذلك بروز خلايا إرهابية جديدة، ولما لا ان تنشط **الخلايا الإرهابية النائمة** لتخلق بذلك **شبكات هجينة**، إذن فالقضية باتت تثقل كاهل الدول المستقبلة وتمس بحدود دائرة الأمن القومي.[1]

حري بنا التطرق إلى أن المهاجرين غير الشرعيين يمكن استغلالهم في **التجسس** لصالح **دول** أو **منظمات معينة**، تتربص شرا بالأمن الداخلي لدولة **المقصد** ومحاولة زعزعة استقرارها، فمن المحتمل جدا ان يتسلل إرهابيين ضمن قوافل المهاجرين غير الشرعيين . [2] **الخريطة رقم03 : تمثل تدفق المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة المغاربية**



المصدر: سهام بوهالي، التهديدات اللاتماثلية وانعكاساتها على الامن الاقليمي لمنطقة شمال افريقيا، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عدد 09، ديسمبر 2017، ص 102.

استنادا لما سبق يعتبر **البعد الأمني** من أهم الأبعاد التي تمثل الحجر الأساس لدائرة الأمن القومي ونظرا لتزايد حجم التأثيرات التي تطرحها ظاهرة الهجرة غير الشرعية(القلاقل الأمنية لدى صناع القرار السياسي) خاصة في ظل تشعب علاقاتها مع جريمتي **الإرهاب والجريمة المنظمة** أضحى من الضروري جدا انتهاج مسار **لأمننة الهجرة غير الشرعية** (illegal immigration Security) انطلاقا من

[1] جندلي وريدة، جريمة تهريب الأشخاص وانعكاساتها على اللجوء والإرهاب، **مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية**، مجلد 02، عدد02، جويلية 2018، ص 213 .

[2] هباز توتة، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على امن الدول واستقرارها ،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، مجلد 04، عدد 03، سبتمبر 2019، ص 252.

اعتبارات أفرزتها معطيات البيئة الأمنية واستنادا لمجموعة من المعايير التي تحصر تداعيات الهجرة غير الشرعية كالتالي:[1]

- ❖ الهجرة غير الشرعية تهديد مباشر للأمن السوسيو_اقتصادي تولد أزمات تتعلق بالبطالة نتيجة سياسة الدولة الاحتكارية.
- ❖ تخلق نوع من الهواجس الأمنية تنعكس مباشرة على مبدأ سيادة الدول وأمنها القومي
- ❖ تهدد الأمن الهوياتي ووحدة الثقافة خاصة في ظل تنامي الهواجس الديمغرافية
- ❖ إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة جواسيس لزعزعة الأمن والاستقرار وبالتالي خلخلة التوازن .

الفرع الثاني: التهديدات السيبرانية (Cyber Threats)

على ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة وتنامي ظاهرة الاستخدام الغير شرعي للفضاءات الرقمية التي باتت تشكل خطر على الأمن القومي المغاربي، أصبحت الساحة الأمنية لهذه الدول تشهد نوع جديد من التهديدات الأمنية تعرف باسم التهديدات السيبرانية، منها ما يمس بمنشآت الطاقة، مواقع الخدمات الالكترونية، اختراق المؤسسات العسكرية والمواقع الحكومية الرسمية، التخطيط لعمليات إرهابية وإدارتها عن بعد .

على هذا الأساس تغير مفهوم **القوة، طبيعة الصراع، والحرب** لتأخذ بعدا **سيبرانيا** في المقابل تطرح مجموعة من التحديات التي تمس بالجانب الامني، اولا ثم عائق امام الاقتصاد الرقمي ثانيا، وسببا مباشرا في جعل السيادة الوطنية على المحك.[2]

1/ الإرهاب الالكتروني: (Cyberterrorism)

مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال برز نوع جديد من الإرهاب تحت مسميات عديدة منها: الإرهاب الالكتروني، الرقمي، الشبكي، السيبراني.

---

[1] توفيق بوستي، الاستراتيجية الاوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 06، عدد 1، جوان 2021، ص 24.

[2] لامية طالة، التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها عل الأمن القومي للدول واستراتيجيات مكافحتها، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد02، ديسمبر 2020، ص 58.

وزارة الدفاع الأمريكية تعرفه على انه:"**عمل إجرامي يتم الإعداد له باستخدام الحواسيب ووسائل الاتصال وينتج عنه عنف وتدمير أو بث الخوف لدى من يتلقون الخدمات لأغراض التأثير على الحكومات وأفراد المجتمع سياسيا واجتماعيا وفكريا** ".[1]

عرفه **باري كولين** (Barry collin) رجل القانون الأمريكي على انه :" **هجمة الكترونية غرضها تهديد الحكومات او العدوان عليها، سعيا لتحيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية وان الهجمة يجب ان تكون ذات اثر مدمر وتخريبي مكافئ للأفعال المادية للإرهاب** ."[2]

جيمس لويس (james lewiss) خبير في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة الأمريكية يعرف الإرهاب الالكتروني على انه :" **استخدام أدوات شبكات الحاسوب في تدمير او تعطيل البنى التختية الوطنية المهمة مثل الطاقة والنقل، او بهدف ترهيب الحكومة والمدنيين.**" [3]

تماشيا مع ما تم ذكره يمكن القول ان **العولمة** أتاحت فرص جديدة للتفاعل بين الجماعات الإرهابية ودمجها في العالم الافتراضي، لنشر ثقافة التطرف الديني، طمس الهوية، مقابل سياسة التجنيد الالكتروني في صفوف المنظمات الجهادية، وبالتالي عولمة النشاطات الإرهابية بفعل تطور ديناميكية التحالفات الإستراتيجية والتكتيكات بينهم.

في إطار تطبيق **سياسة التجنيد الالكتروني** تسهر الجماعات الإرهابية على محاولة استدراج شرائح من المجتمع من مختلف الأعمار والأجناس، عبر العديد من مواقع الالكترونية من خلال تكثيف الحملات الشرسة والخطابات الدينية مثلا نجد **موقع النداء:** ارضية رسمية تنشط منذ أحداث **9/11** لإصدار البيانات الإعلامية، بالإضافة الى **الصحيفة الالكترونية** بعنوان **ذروة السنام**؛الصحيفة والأرضية تتبعان لتنظيم القاعدة بالإضافة الى **مجلة صوت الجهاد** نصف شهرية وموقع **البتار مجلة عسكرية**

[1] عبد القادر جعيجع، تطور الإرهاب وانعكاسه على استقرار المجتمعات: قراءة في ظاهرة الإرهاب الالكتروني واستراتيجيات المواجهة، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 13، عدد 1، ص 546.

[2] بن مرزوق عنترة، البعد الالكتروني للسياسة الامنية الجزائرية في مكافحة الارهاب، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، عدد 38، جوان 2018، ص 32.

[3] بن مرزوق عنترة، **مرجع سابق**، ص 33.

الكترونية،[1] تهتم بالشؤون العسكرية والتجنيد، علاوة على ذلك يملك تنظيم الدولة الاسلامية **(داعش)**ما يقارب **53 الف** موقع الكتروني، **93 الف** صفحة الكترونية باللغة العربية ، **و13** الف صفحة بلغات اجنبية اخرى . [2]

كما لا يفوتنا التنويه الى ان هناك من يقسم الارهاب الالكتروني الى ارهاب سيبراني ضد **الافراد** واخر ضد **المؤسسات** واخر ضد **الدولة** في حد ذاتها، وبالتالي عندما يصل الامر الى الكيانات السياسية تتحقق فكرة امكانية النفاذ الى شبكات التحكم، في المرافق العامة هذا التحكم يقابله شلل تام للبنى التحتية الأساسية ومن الممكن جدا تدميرها بالكامل.

ناهيك على ان نشاط الشبكات الموازية او ما يعرف بالانترنت المظلم **(Dark Net)**أو الانترنت العميق **(Deep Web)** ساهمت وبقوة في انعدام الرقابة الالكترونية، وبالتالي حضور قوي لنشاط الجماعات الإرهابية عبر برامج الأنظمة الحاسوبية، وبواسطة تيار البيانات الرقمية في هذا الاطار يشير **الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبورغ (Jens Stoltenberg)** إلى ان اي هجوم سيبراني يستخدم او يستغل شبكات المعلوماتية، او شبكات الاتصال لإحداث تدمير، كاف لإثارة الرعب وإرهاب مجتمع لأهداف إيديولوجية .[3]

بغض النظر عن ذلك تستخدم الجماعات الارهابية تقنيات رقمية في غاية التعقيد وعالمية التطور بدءا من الذي يعتبر وسيلة **للمجهولية Anonymant** ، اضافة لامتلاك خاصية التعقب المستمر للاجهزة الامنية؛ اذن هي ميزة تمكن المختص في العمليات السيبرانية من امتلاك صفة المحترف في تكوين شبكة اتصال امنة وغير مرئية، تذلل عقبات ارسال معلومات للهجمات السرية، عبر تعزيز نظام تشفير البيانات؛ اي تأمين هجمات وعمليات عدائية ارهابية يكون عبر دهاليز الانترتنت المظلم، في حين

---

[1]وهيبة بشريف، اساليب الجريمة الالكترونية: مسار الانتقال من الارهاب التقليدي الى الارهاب الالكتروني في ظل المجتمع المعلوماتي، **الحوار الثقافي**، مجلد 8، عدد 1، ص 65.

[2]جمال بوازدية، الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية التحديات والافاق المستقبلية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد1، افريل 2019 ، ص ص 1270_ 1271 .

[3]Tina bouffet , online anonymity and the deep web:why we need a better approach to cyber_ crime, nato association of canada, 6 may 2014 , https:// natoassociation.ca/ online-anonymity-the-deep-web-why-we-need-a-better-approach-to-cyber-crime

نشر افكار متطرفة والترويج لها يكون عبر **الانترنت المفتوح**، اي عبر صفحات **الفيسبوك** ،او المتصفح للمواقع الالكترونية المكشوفة عبر نشطاء في قنوات **اليوتيوب** . [1]

بالاضافة الى ذلك نجد تطبيقات اخرى تعتمد عليها جماعات ارهابية في تنفيذ مخططاتها الاجرامية نذكر منها:تطبيق **التيليغرام (telegrame)**، الذي يعتبر من ابرز المنصات التي تتميز بصفة **التشفير (Encryption)**، تنشط فيه خلايا ارهابية بطرقة جد سريعة، خاصة فيما يتعلق بحماية الرسائل من **النهاية** الى **النهاية** (End to End encrypted Messanging Apps) لتجنب تعقب وانكشاف الاتصالات من طرف مختلف الاجهزة الامنية.[2]

2/ تأثير الارهاب السيبراني على الامن المغاربي:

لا مناص من القول ان طبيعة الأحداث السياسية المتتالية في المنطقة المغاربية، فتحت المجال لفكرة **التجنيد الالكتروني** (Electronic recruitment) عبر غرف الدردشة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وابرز مثال عن ذلك ما يحدث حاليا في **تونس وليبيا، الجزائر**؛ حيث تم تجنيد فئات مختلفة من الشباب للالتحاق بالجهاد في **سوريا** الى جانب **داعش وجبهة، النصرة** واستقطاب هذه الشرائح الشبانية، كان نتيجة لعدة أسباب منها محدودية المستوى العلمي، البطالة، الفقر، هشاشة الأسس القانونية لمراقبة المواقع الالكترونية الجهادية.[3]

ناهيك عن بروز نوع اخر من التهديدات السيبرانية يعرف بالحروب **الالكترونية السيبرانية** (cyber Warfare)، كنمط سيراني جديد اكثر فعالية، خاصة في ظل تسارع التطورات التكنولوجية وتحقيق قفزة نوعية في مجال استخدام **الطائرات بدون طيار**، لضمان سيرورة العمليات التكتيكية، وبالتالي التأثير في اسلوب **ونهج القيادات العسكرية** (Military Leadership Approach) داخل مسرح العمليات الالكترونية .

---

[1] منى جبور الاشقر، السيبرانية هاجس العصر، **مرجع سابق**، ص87 .

[2] العشعاش اسحاق، الارهاب السيبراني وتحديات الدول دراسة مقارنة مع اتفاقيات دولية، **مجلة بحوث**، عدد 12، 2018 ، ص ص 179 _181 .

[3] منى جبور الاشقر، **مرجع سابق**، ص 89.

من جهة اخرى يكمن الخطر الحقيقي من خلال عمليات التجسس، التي تقوم يها الاجهزة الاستخباراتية للحصول على اسرار ومعلومات تخص امن الدولة، واستغلالها مما يضر مصلحة الدولة وامنها القومي. [1]

على هذا الاساس استغلت التنظيمات الإرهابية مختلف تسهيلات عصر المعلوماتية، والرقمنة بوصفها ارضية خصبة ومنفذ لوجستي، وبيئة حاضنة لمختلف نشاطاتها على نطاقات واسعة، فالإرهاب الالكتروني يستخدم الفضاء الالكتروني كوسيط إعلامي من خلال أربعة عناصر كالتالي :[2]**جهاز الإرسال** متمثلا في **الإرهابي**، او**المتلقي المقصود(الهدف)**، **الرسالة (التفجير أو الكمين)**، **التغذية الاسترجاعية (رد فعل الجمهور المستهدف)**، وبالتالي تقويض سياسات ودور الدولة .

على هذا الأساس يمكن جدا ان تتطور آليات وطرق التجنيد الالكتروني من فكرة **الدعاية** والتجنيد الى **شن هجمات سيبرانية** على الأنظمة المعلوماتية، البنية التحتية، الاستراتيجيات العسكرية اذن خطورة الإرهاب السيبراني، باتت تنعكس بصفة مباشرة على الأمن القومي المغاربي على اعتبار ان المنطقة باتت تعتبر بيئة حاضنة له، تأتي في المقدمة الإيديولوجيات والمعتقدات المنتشرة بين مختلف الفئات التي تم تجنيدها للانضمام لداعش وتنظيم القاعدة، جبهة النصرة ، وباقي التنظيمات الإرهابية الأخرى؛ وعليه تزايد احتمالات الاعتداءات والجرائم السيبرانية.

فحسب **تقرير** صادر عن **ماكينزي** للمعلومات الرقمية أكد انه خلال السنوات الممتدة من **2009 _2020** توالت عمليات اختراق أنظمة البيانات، منشات الطاقة النووية، أسواق المال، القطاعات المصرفية، قطاعات النقل البري، البحري، الجوي، اعتداءات تحولت ضد امن الدولة ورجال السياسة.[3]

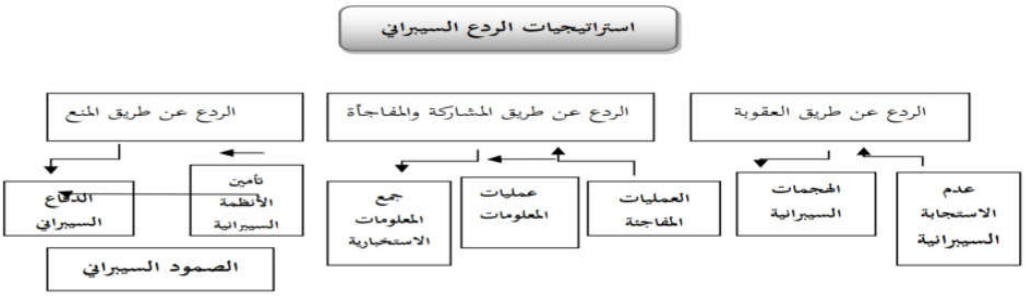
من جهة أخرى كلما تقدمت وسائل المواجهة السيبرانية خطوة نحو الأمام سبقتها وسائل التظليل والتأثير على مختلف الأبعاد الامنية ،ذات الارتباط الوثيق بأمن الدولة بخطوات، وبالتالي حالة من

[1] بشرى حسين حمداني، **مرجع سابق**، ص 149.

[2] غريب حكيم، الارهاب السيبراني والامن الدولي: التهديدات العالمية واساليب المواجهة، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 5،عدد 2، اكتوبر 2018، ص 108 .

[3] منى الأشقر جبور، **مرجع سابق**، ص 90.

الازدواجية التي تطرحها تأثيرات الذكاء الاصطناعي على الأمن المعلوماتي واستراتيجيات الأمن القومي ما يعرف بمبدأ **الردع السيبراني.**[1] **مخطط رقم 05: استراتيجيات الردع السيبراني**



المصدر: علاء الدين فرحات، من الردع النووي الى الردع السيبراني: دراسة لمدى تحقيق مبدأ الردع في الفضاء السيبراني، **مجلة المفكر**، مجلد 16، عدد 1، جوان 2021، ص 274.

لذلك وجب الأخذ بالحسبان ان البيئة الرقمية باتت مفتوحة على عدة جبهات ساهمت وبقوة في تعرض البنية التحتية للانكشاف المعلوماتي، لتنتقل بذلك مختلف الصراعات من أرضية التوازن الاستراتيجي العسكري الصلب، إلى حروب سيبرانية وصراعات رقمية، وبالتالي زيادة حدة التنافسية الدولية نحو **عسكرة الفضاء الالكتروني**(Militarization of cyberspace) جراء تزايد حدة الهجمات السيبرانية التي من شأنها التأثير على الأمن القومي للدول المغاربية، ضمن دائرة عمق التأثير الجيو–امني المتبادل، إضافة إلى الهواجس والقلاقل الأمنية.[2]

أ_التحول في طبيعة القوة والتهديد الأمني: من التوازن الاستراتيجي العسكري الى التوازن الاستراتيجي المعلوماتي:

ساهمت سرعة التدفقات التكنولوجية بالتأثير في طبيعة وشكل القوة من قوة عسكرية صلبة الى قوة سيبرانية ذكية سمحت هذه الأخيرة، بتعدد الفاعلين الممارسين لها سواء دول او أشخاص، ففي خضم

[1] بوشوشة سارة، **التهديدات السيبرانية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري:واقع وأفاق**، الملتقى الوطني حول: الأمن القومي الجزائري :التشريعات والسياسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، 2021 ، ص 09.

[2] شاطري كاهنة، **العلاقة التأثيرية بين الأمن المعلوماتي والأمن القومي للدول بين متطلبات التطور والتكامل ورهانات التهديدات**، الملتقى الوطني حول الأمن المعلوماتي: مهدداته وسبل الحماية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 202 .

التفاعلات الدولية زاد ارتباط القوة السيبرانية بامتلاك التكنولوجيا.[1] في هذا الصدد يشير **ألفن توفلر (Alvin Toffler)** الى ان :"**المعرفة هي القوة وان امتلاك المعرفة هو أساس لامتلاك الثروة والقوة العسكرية.**"[2]

ب_ واقع الأمن المعلوماتي وعلاقته بالأمن القومي للدول المغاربية :

في خضم الحديث عن حجم النفقات لإزالة أثار الهجمات السيرانية بلغت قيمة الفاتورة الإجمالية لجرائم المعلوماتية حوالي **388 مليار دولار** خلال **2011** على الصعيدين العالمي والعربي، فالقيمة المالية الإجمالية لجرائم المعلوماتية تفوق بكثير قيمة السوق السوداء للمخدرات بقيمة **288 مليار دولار** اذن فهي تقترب من السوق العالمية للمخدرات بنسبة **411** مليار دولار.[3]

على هذا الأساس اصبحت جرائم الامن المعلوماتي اداة جديدة في الصراعات السياسية والاقتصادية بحيث ان مخاطر **الامن المعلوماتي** (Information Security)، تنعكس بشكل مباشر على **الامن القومي** بدوره يؤثر على **الاقتصاد الرقمي** (Digital Economy) الذي يعتبر جزء من الاداء الفعال **للبنية التحتية الرقمية**، وبالتالي مواطن الضعف في الفضاء السيراني، يمكن استغلالها على النحو الذي يطرح افرازات جيو_امنية ضمن دائرة علاقات **التأثر والتأثير** المتبادل. من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى انه كلما تقدمت إجراءات المناورات لتعزيز حصن خط **الدفاعات السيبرانية**، زادت القدرة على شل **القوة السيبرانية المضادة** وإحداث الفرق عن طريق **التشويش** على المعلومة واستهداف **أنظمة الاتصالات الدفاعية.**

تأسيسا على ذلك يرى **جوزيف ناي (joseph S.Nye)** أن **القوة الالكترونية** (Electronic Power) فرضت تحديات على الأطراف الدولية وخاصة منها الكبرى، التي كانت تحتكر مصادر القوة

---

[1] لامية طالية، التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها على الأمن القومي للدول واستراتيجيات مكافحتها، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04،عدد 02، ديسمبر 2020، ص 59

[2] ألفن توفلر، **تحول السلطة** ،ترجمة: لبنى الريدي، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995)، ص 25.

[3] جمال محمد غيطاس، الأمن المعلوماتي والجرائم الالكترونية أدوات جديدة للصراع، **مركز الجزيرة للدراسات**، فيفري 2012، ص 03.

وقد حدد ثلاثة أنواع من الفاعليين الذين يمتلكون القوة الالكترونية كالتالي: **الدولة، الفاعلون من غير الدول**(شركات متعددة الجنسيات، منظمات إجرامية، جماعات إرهابية)، **أفراد** (قراصنة). [1]

بناءا على هذه القاعدة وجب مراعاة التطور في مجال التهديدات السيبرانية مع ضرورة خلق نوع من التوازن الاستراتيجي بين مختلف الفضاءات السيبرانية، حيث يشير **ديفيد كين (David Keen)** في كتابه "**حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**" إلى فكرة مفادها :"...**في ظل هذه الظروف تصبح محاولة تطبيق النموذج العسكري القديم أشبه بمحاولة دق الماء بمطرقة او قتل فيروس برصاصة.**" [2]

نتيجة لذلك اصبحت الدول تنتهج **إستراتيجية توظيف القوة الذكية(Smart Power)** في مجمل علاقاتها الدولية وأجندة سياستها الخارجية، بدرجات متفاوتة على صعيد حدود التفاعلات الرقمية وأنماط استخدام القوة في الفضاءات السيبرانية، من خلال نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي: [3]

- ❖ تأثير الفواعل الدولاتية على المجال السيبراني .
- ❖ القدرة على التحكم في أجندات الفواعل الدولاتية.
- ❖ إعادة ترتيب أولويات الفواعل الدولاتية.

على هذا الأساس أضحى النشاط السيبراني يقسم إلى ثلاث فئات انطلاقا من هجوم الانترنت Cyber Attack **(الحاق اضرار مادية بالممتلكات)** مرورا باضطراب وتشويش الانترنت Cyber disruption **(قطع نظام التدفق المعلوماتي)**، وصولا الى الذكاء الرقمي Digital intelligence **(عملية الوصول الى الهدف)** . [4]

---

[1] لامية طالة، **مرجع سابق**، ص ص 60_61.

[2] علاء الدين فرحات، الفضاء السيراني: تشكيل ساحة المعركة في القرن الحادي والعشرين، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، مجلد 10، عدد 03، ديسمبر 2019، ص 103.

[3] نصيرة صالحي، القوة الذكية: التنافس العالمي على قوة الفضاء الالكتروني والقدرات السيبرانية، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 13، عدد 01، 2021، ص ص 378_ 379 .

[4] نصيرة صالحي، **مرجع سابق**، ص 382.

صفوة القول ان الحصول على **القوة السيبرانية** مرهون **بثورة المعرفة والتطورات التكنولوجية** التي بدورها ساهمت في بروز فواعل جديدة في السياسات الدولية مقابل زيادة الانكشافات الأمنية التي وبالتالي معضلة أمنية سيبرانية. [1]

3/ الجريمة السيبرانية: Cyber Crime

تعتبر الجريمة السيبرانية هي الأخرى تهديد مباشر للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية تعرف **بجرائم أصحاب الياقات البيضاء (white collar crime)**، فهي تعبر عن مجمل الأفعال غير الشرعية بصفة عمدية لتقنية المعلومات، الغاية منها تحقيق مآرب شخصية أبرزها: التحويل الالكتروني غير المشروع للأموال، مع الاعتداء على خصوصيات الأفراد والمؤسسات سواء كانت اقتصادية، عسكرية، او حتى سياسية. فالمادة **(02)**من القانون رقم **04/09** المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها تعرف الجريمة السيبرانية على انها :" **جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات واي جريمة اخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية او نظم للاتصالات الالكترونية .**" [2]

أ_ علاقة الجريمة السيبرانية بالعمليات العسكرية في الفضاء السيبراني:

باتت الجريمة السيبرانية تفرز معطيات جديدة تمس بأمن الدولة نتيجة كثرة الصراعات والتجاذبات على كافة الأصعدة المحلية، الإقليمية، الدولية، ناهيك عن ذلك تعزيز حالة **الانكشاف الامني والقومي** ومحاولة زعزعة منطق إستراتيجية **تعظيم قوة الدولة**، في حد ذاتها ليسمح هذا الأخير بتراجع سياسة الدولة وامكانية تعرض مصالحها الاستراتيجية للخطر المتنامي، عن طريق بروز اشكال جديدة من الصراعات بين الفاعليين كالتالي: **المهاجم (عصابات الإجرام السيبراني) والمدافع (الفاعل الدولاتي**

[1] نصيرة صالحي، **مرجع سابق**، ص 382.

[2] كركوري مباركة حنان، خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، مجلد 02، عدد08، سبتمبر 2020، ص 13.

المعزز بأنظمة الدفاع المضادة) لتتسع بذلك دائرة الصراعات بينهم حول من يمتلك اكبر قدر ممكن من آليات الحماية والدفاع مع تطوير القدرات الهجومية والدفاعية.[1]

تأسيسا على ذلك يصنف كل من **ريتشارد كلارك Rithard Clarke وروبرت كناك Robert Knake** في كتابهما عن الحرب الالكترونية على ان الجريمة السيبرانية هي الخطر القادم الذي يهدد الأمن الوطني للدول .[2] فثغرات عدم حماية البيانات والأنظمة المعلوماتية توفر الأرضية المناسبة لتزايد عمليات الاختراق والقرصنة الالكترونية، واستراتيجيات التلاعب بالبيانات، فكلما زادت فعاليات التقنيات الرقمية زادت فعالية الجرائم السيبرانية، خاصة منها تلك التي تستهدف المؤسسات العسكرية، وزارات الدفاع والأمن، وبالتالي القدرة على فك ربط الوحدات العسكرية ببعضها البعض وشن هجمات سيبرانية مضادة على منشآت البيانات العسكرية، لتكون المحصلة النهائية تدمير كلي للبنية التحتية، مع تعطيل أنظمة الدفاع جو، بر، بحر، فضلا عن امكانية فقدان السيطرة على وحدات القيادات العسكرية.[3]

وعليه يمكن حصر انعكاسات الجريمة السيبرانية على الأمن القومي للدول المغاربية من خلال النقاط التالية:[4]

- ❖ فجوة السرعة الفائقة في تنامي معدلات المعاملات الالكترونية العالمية بين مختلف الدول.
- ❖ اللامحدودية وانهيار الحدود الجغرافية، وبالتالي عولمة الجريمة السيبرانية مخلفة بذلك ما يعرف بالفضاء اللامتناهي خاصة إذ ماتم إدراج عنصر اللازمنية .
- ❖ العمل على تحديث المواقع الالكترونية **24 ساعة /24 ساعة.**

اذن لقد كان لتلك التغيرات دور جد مهم من خلال إعادة التفكير في حركية الصراع والأمن وبروز ما يعرف بعصر"**القوة النسبية**"، التي تركز على عجز القوة العسكرية في تأمين المصالح الإستراتيجية العليا والسيطرة على سلوكيات الفواعل الدولاتية الأخرى، الأمر الذي يؤدي الى زيادة

---

[1] بلعسل بنت نبي سليمان، عمروش الحسين،التهديدات الالكترونية والأمن السيبراني في الوطن العربي، **مجلة نوميروس الأكاديمية**، مجلد 02، عدد02، جوان 2021 ،ص 170.

[2] إدريس عطية، مكانة الامن السيبراني في منظومة الامن الوطني الجزائري، **مجلة مصداقية**، ص 106

[3] جمال بوازدية، **مرجع سابق**، ص 08

[4] إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص 106.

التحديات السياسية في المقابل عدم القدرة على استيعاب، وإدراك حجم التهديدات المستقبلية بشكل قد لا يقوض المخاطر الأمنية، ويعظم من فرص التهديد المحتمل، وعليه اصبح المجال الالكتروني ضمن المحددات الجديدة للقوة حسب **جوزيف ناي (Joseph Nay)**:"**القوة الالكترونية هي فهم الدور الذي تلعبه الانترنت في تشكيل قدرة الأطراف المؤثرة لتحقيق أهدافها.**"[1]

فالحروب في الفضاءات الالكترونية لا تلغي أبدا **فكرة الحروب التقليدية** بل بالعكس، الحرب الالكترونية في نهاية المطاف ماهي الا انعكاس لمجمل المصالح المادية، بين الفواعل الدولاتية التي تسعى لتكريس نهج السيطرة على الفضاء الالكتروني، الذي بات يتسم بعدة سمات يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- ❖ الحرية النسبية وضعف السيطرة الحكومية .
- ❖ القدرة على التشابك وبناء روابط الكترونية .
- ❖ اللامحدودية في الزمان والمكان.
- ❖ الحرب الالكترونية تحمل صفة اللاتناظر إضافة إلى الهلامية.
- ❖ اضمحلال حدود الداخل والخارج.

بناءا على ذلك باتت السياسة الرقمية تلعب دور جد كبير في رسم العلاقات بين الدول خاصة في ظل عجز الأجهزة الاستخباراتية، على ضبط المنافذ وسد الثغرات، والفجوات الأمنية الرقمية التي فتحتها سرعة التدفقات التكنولوجية، من جهة أخرى الفضاء السيبراني أصبح متاح أمام الفرد الفاعل، الحركات الثورية الراديكالية، ذات البعد العالمي التي تركز أكثر على سياسات التجنيد وإستراتيجية الاستقطاب.[3]

---

[1] نورة شلوش، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني"التهديد المتصاعد لأمن الدول"، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية**، مجلد 08،عدد 06، 2018، ص ص 194_ 198 .

[2] علي عبد الرحيم العبودي، هاجس الحروب السيبرانية وتداعياتها على الأمن والسلم الدوليين ، **قضايا سياسية**، عدد57، اوت 2019، ص 97.

[3] سيف نصرت الهرمزي، رصف المقاربات لمنظورات الفاعل الرقمي والانكشاف الاستراتيجي في ظل الفضاء السيبراني، **مجلة آداب الفراهيدي**، عدد 37، مارس 2019، ص 436.

المطلب الثاني: نحو بناء إستراتيجية أمنية مشتركة(أطلسية _مغاربية)

على غرار تصاعد موجات **العنف والعنف المضاد**، وارتفاع نسبة الهواجس الامنية، استمرار الاجندات التي تغذي مختلف النزاعات، والانقسامات السياسية في المنطقة المغاربية، انصبت اهتمامات حلف شمال الاطلسي على التخفيف من حدة التهديدات الامنية ،خاصة وان جل هذه التهديدات يغلب عليها طابع التمدد والديناميكية والتشابك. وعليه جاءت الترتيبات الامنية والمبادرات الاطلسية كخطوة استباقية، داعمة لتعزيز اسس الامن والاستقرار في المنطقة المغاربية على اعتبار انها مصدر قلق متزايد، ومحاولة احداث جملة من التغيرات الهيكلية، لصناعة الأمن وإعادة مفهمته تماشيا مع التطورات الجارية على الساحة الدولية.

على هذا الأساس أضحت الدول المغاربية تتجه نحو مايعرف بسياسة التحالف سواء منها الإقليمية او الدولية بشكل فردي، خاصة في ظل غياب الإرادة الجماعية، تنامي حدة الخلافات السياسية بين دول المنطقة(**المغرب والجزائر**)، زد على ذلك التباين الواضح في أنظمة الحكم لدول المنطقة؛ أي أجندات سياسية متعددة بطموحات متناقضة ومتشابكة، تتقاطع في عديد القضايا والملفات التي بدورها تساهم في تعزيز فكرة الانقسامات السياسية، في هذا الاطار جاء دور حلف شمال الأطلسي لتعزيز **الشراكة عبر الأمن** (Trans-Security Partnership) مع الدول المغاربية لتحقيق نوع من التوازنات الأمنية بشروط تفضيلية تمليها اعتبارات وسياسات أطلسية متباينة، مستغلا بذلك عمق البيئة الانقسامية واختلالاتها البنيوية. [1]

الفرع الاول:التعاون الأطلسي_المغاربي لمكافحة الارهاب

في اطار السعي لتحقيق فكرة **الامن التعاوني (cooperative Security)** الذي حددته وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد لقمة **لشبونة 2010(Lisbon Summit 2010)**، ركز الحلف الاطلسي في علاقاته مع دول المنطقة المغاربية على مكافحة الارهاب مع وضع حزمة من الترتيبات الأمنية، والمبادرات التي تضمن تحقيق الأمن الإقليمي، خاصة مع بروز تنظيم الدولة الإسلامية **(داعش) 2014** اعاد الحلف الأطلسي تنشيط مبدأ التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، واكبر دليل على ذلك تبني

[1] Mohammed Issam Laaroussi, a Renewed Maghreb Union Can Counter North Africa's Imminent Threats, policy Analysis, april 2019 , https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/1804/en

الحلف لاستراتيجية تعزيز **الاستقرار في الجنوب (Projecting Stability Policy)** الذي نصت عليها **قمة وارسو 2016**،[1] لتلعب بذلك القوات العسكرية للحلف دور قيادي في تعزيز جهود التعاون لحماية امن الدول الأعضاء ناهيك على ان قمة وارسو ماهي الا امتداد فعلي لاهتمامات الحلف الاطلسي بشأن سياسات المكافحة ،استراتيجيات الردع، اجراءات الدفاع .

ولعله من المفيد التأكيد على **آلية الحوار** بين الطرفين من خلال فكرة **ثنائية الحوار (32 +1)** التي تجمع بين الحلف كفاعل أساسي في الحوار اضافة دولة وحيدة من دول المنطقة المغاربية، كطرف ثاني في الحوار وفق معادلتين، **الأولى:** ذات بعد سياسي دبلوماسي، تهدف لتعزيز المشاورات السياسية واللقاءات الدبلوماسية بين دول الحوار في حين المعادلة **الثانية:** ذات بعد عملي، تهدف لتعزيز ثقة الأطراف المشاركة في الحوار ببرنامج عمل الناتو خاصة فيما يتعلق بإرساء **أسس التعاون والثقة المتبادلة** في إطار تحقيق الأمن والاستقرار هذا ما يدعم فكرة مبدأ الشراكة في اتجاهين **(Two way engagement)**.[2]

علاوة على ذلك في اطار إعادة الهيكلة الداخلية استطاع الحلف الاطلسي القيام بجملة من الخطوات حيث مركزا على: [3]

- ❖ انشاء كيانات تركز على مكافحة الإرهاب مع تكوين وحدة للمكافحة داخل مقر الحلف ككيان يتبع إدارة التحديات الأمنية الناشئة **2016**.
- ❖ إنشاء خلية الاستخبارات الخاصة بالإرهاب **2017** ليصبح بذلك الحلف عضو كامل في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وبالتالي أصبح هذا الأخير يقع ضمن أولويات الحسابات الأمنية للحلف، من خلال التركيز على ثلاث ركائز: **التوعية** (Awarness)عبر اسلوبي التدريب والتعليم، **القدرات** (Capabilities)من خلال التنسيق الدائم للجهود العسكرية، **الانخراط**

[1] North Atlantic treaty organization, warsaw summit key decisions, feruary 2017 ,websit :www.nato.int

[2] خير سالم ذيابات، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990_ 2013 ، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 43، عدد 1، 2016، ص 40.

[3] Jens ringsmose and sten rynning, come home, NATO: the Atlantic alliance's new strategic, **Danish institute for international studies**, 2010, p 21.

(Engagement)من خلال تبادل المعلومات الاستخاراتية، وهو ما نصت عليه وثيقة التوجهات العامة لسياسة الحلف **في مكافحة الارهاب** عام **2012** .

- ❖ من زاوية اخرى تعزيز اتفاقية الشراكة والتعاون الثنائي بين الحلف الاطلسي والدول المغاربية **(32+1)** مع الرغبة في تفعيل اليات التعاون العسكري لتعزيز سبل المكافحة.

الا ان هذه الخطوات لا تزال تكشف عن فكرة **المحدودية** في مكافحة الارهاب والدليل على ذلك اربع متغيرات يمكن حصرها فيما يلي: [1]

- ❖ أنشطة التعليم والتدريب العسكري التابعة للحلف تتسم **بعدم الاستمرارية،** وبالتالي **انكماش** في القيمة المضافة للتعاون بين الحلف والدول الشريكة في المنطقة المغاربية .
- ❖ التركيز على إستراتيجية تعزيز **الشراكة الثنائية(32+1)** ما يقابله **اتفاق التعاون الفردي** للحلف، وبالتالي نقص استفادة الشركاء بصورة كلية من مميزات التعاون وما يوفره الحلف من فرص.
- ❖ غياب إستراتيجية تواصل خاصة بمكافحة الإرهاب يقابلها غموض داخل الدوائر العسكرية للدول الشريكة، خاصة فيما يخص ببعض المفاهيم التي يستخدمها الحلف منها: **محاربة الإرهاب**(Combating terrorism)، **الاستجابة للإرهاب**(Response to terrorism)، **التصدي للإرهاب** (Anti terrorism)، **الحرب ضد الإرهاب** (Fight against terrorism).
- ❖ تناقض شديد في التصورات الشخصية بين الحلف والدول المغاربية فيما يتعلق بالعلاقة بين الإرهاب المحلي والإقليمي والوضع في ليبيا ومدى تأثير هذه القضايا في الأمن الإقليمي.

علاوة على ذلك يمكن الاشارة الى مبادرة الحوار والشراكة الأطلسية مع الدول المغاربية ما هي في نهاية المطاف الا برنامج فرعي يدعم برنامج **الشراكة من اجل السلام**(partnership for peace)، في المقابل ردم الفجوات الامنية من خلال العملية المعروفة باسم **المسعى النشط 2006** (Active Endeavour)، [2] حيث استطاع من خلالها حلف شمال الأطلسي تفعيل المادة **(05)** حول **الأمن الجماعي والدفاع المشترك،** فالعملية قد تبدو للوهلة الأولى بأنها تحتوي على أهداف رقابية واستخباراتية

[1] رجب إيمان، حدود التعاون في مكافحة الإرهاب بين الناتو والشركاء في شمال إفريقيا....حالتا مصر وتونس، **مجلة السياسة الدولية،** مجلد 55، عدد 218، أكتوبر 2019، ص ص 27_ 31.

[2] كريم مصلوح،**التعاون والتنافس في المتوسط،**(قطر :الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)، ص ص 108_109 .

أكثر منها عسكرية، يعني **وقائية** أكثر منها **عملياتية**، بدورها أتاحت لحلف شمال الاطلسي التحكم في جاهزيته العسكرية المرنة، للقيام بعمليات ميدانية في المقابل تنشيط ادوار أمنية بخطة دفاع مشتركة تشجع الناتو والدول المغاربية على الانخراط في سياسات تعاونية، ومناورات عسكرية مماثلة. تبديد جملة المخاوف الأمنية حول سياسات الحلف ودعم أسس إمكانية التعاون العسكري.[1]

ليتبنى بذلك الحلف وثيقة بعنوان"**تعزيز الحوار المتوسطي**" مع ضرورة التشديد على التعاون العسكري ،ودعم أسس الشراكة من اجل السلام لمكافحة الإرهاب .[2] ثم التركيز على جملة من النقاط التالية: [3]

- ❖ التعاون في مجال وضع خطط لمواجهة حالات الطوارئ وإدارة الأزمات .
- ❖ التنسيق الأمني في مجال ضبط امن الحدود .
- ❖ إصلاحات تمس قطاع الدفاع .
- ❖ دعوة الدول الشريكة في الحوار الى المشاركة بصفة عضو مراقب او عضو في بعض التدريبات العسكرية والمناورات .
- ❖ زيارة مراقبي حلف الناتو لمنشآت الدول الشريكة بغية الوقوف على مدى التطور والجاهزية العسكرية التي تم الوصول اليها.

وعليه انتهاج مقاربة للشراكة والحوار زادت من قيمة الإجراءات الدفاعية لمواجهة مختلف الاشكالات التي تطرحهاالجماعات الارهابية، وبالتالي تعزيز مبدأ الثقة المتبادلة مقابل تبديد مخاوف الشك

---

[1] حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011، ص 99.

[2] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014، ص ص 163_ 164.

[3] لزهر عبد العزيز، محددات إستراتيجية حلف الناتو من الحوار المتوسطي مع الجزائر دراسة تقييمية، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، مجلد 04، عدد 02، نوفمبر 2020 ، ص 243.

والريبة الأمنية بدل اللجوء لسياسة التهديد، خاصة وان الأولوية الإستراتيجية للانشغالات الأمنية ذات الطابع الإقليمي سمحت بإعادة إعطاء مفهوم جديد للتهديد .[1]

من هذا المنطلق يحتاج حلف شمال إلى إيجاد **توازن** أفضل بين المهمات الداخلية والخارجية وبالتالي **المواءمة** بين **الوسيلة والمهمة،** لتولي ادوار ريادية انتقائية خاصة مع توالي تصاعد قضايا العنف من طرف الجماعات الراديكالية المتطرفة، الجماعات الارهابية، بصورة لافتة للانتباه من دول **الجناح الجنوبي** للاطلسي؛ وبالتالي تطوير منظومة الناتو الدفاعية لتلائم التحديات الامنية الجديدة .

فالتعاون بين قوات حلف شمال الأطلسي والدول المغاربية بات يعزز اكثر من فكرة **الاعتماد الأمني المتبادل** خلال أواخر **نوفمبر** من العام **2015** ،جسدتها اكثر **مناورة منعطف ترايدنت** (Trident Junc _) تم من خلالها تم إجراء عدد من المناورات العسكرية، عمليات الهبوط البرمائي والهجمات المحمولة جوا، لردع الأعداء المحتملين في إطار برامج التبادل والتدريب العسكري.[2]

وبالتالي إقرار سياسات واستراتيجيات **وقائية دفاعية** (Preventive Defence) مع تخصيص مبالغ مالية طائلة لدعم أسس الاستقرار في المنطقة المغاربية ما هو الا مؤشر ايجابي، دال على الاهتمامات الأطلسية لإرساء **أسس الثقة الامنية،** انطلاقا من قاعدة الرد والرد المضاد خاصة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب.

الفرع الثاني :التعاون الأطلسي_المغاربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

في اطار سعي حلف شمال الأطلسي لمكافحة تداعيات الهجرة الغير شرعية وعمليات التسلل الغير قانوني تم التركيز على تعزيز مراقبة وحماية عمليات الشحن البحرية في المتوسط، تفتيش السفن المشبوهة، في المقابل العمل على ضمان امن التجارة الدولية خاصة في المنطقة المغاربية، كل هذه الامور جاءت في اطار **عملية حارس البحر**(guardian operation sea) **جويلية 2016** نصت

[1] زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟_ دراسة حالة الحوار المتوسطي _الأطلسي،** مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011، ص 67 _70 .

[2] جيمس بلاك واخرون، مياه مضطربة :لمحة موجزة حول التحديات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط،25/جويلية/2013، تاريخ الدخول: 26/ فيفري/ 2023، انظر الرابط: www .randeurope .org

عليها قمة وارسو (warsaw summit) وهذه الاخيرة جاءت بطرح جديد لمكافحة الاتجار والارهاب في المقابل دعم حرية الملاحة والمساهمة في بناء القدرات الاقليمية في المتوسط.[1]

علاوة على ذلك تم إنشاء **مركز عمليات بحري** جديد **بأرشيفية نابولي** خلال العام **2017**؛ حيث يعتبر هذا المركز دائم النشاط لمختلف العمليات والمناورات العسكرية البحرية، في المقابل تولي إدارة مهمات الاستطلاع ليصبح بعدها مباشرة المركز هو الذراع العملياتي الاستراتيجي للحلف، بمنظومة قيادية اكثر عمقا تهدف للتقليل من حدة المخاوف الامنية المتأتية من الجناح الجنوبي للحلف الاطلسي .[2]

في هذا الاطار يشير الامين العام للحلف **ينس ستولتنبرغ** الى:"**ان مجموعة المهمات البحرية الدائمة للناتو ستجري عمليات الاستطلاع والمراقبة في المياه الاقليمية....ويكون الناتو في حالة تنسيق دائم مع وحدات خفر السواحل اليونانية والتركية فأزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية هي مأساة انسانية معقدة يجب مشاركة الجميع في حلها...ان الناتو يؤدي مايقع عليه من واجب.**"[3] وبالتالي سعي الحلف لفرض واقع أمني جديد في المنطقة المغاربية باجندة امنية شاملة تجعل من الهجرة الغير شرعية اولوية من اولويات القضايا الامنية .

الفرع الثالث : التعاون الاطلسي _ المغاربي في مكافحة التهديدات السيبرانية

لعل من الضروري ان يتم التأكيد على دور الحلف الاطلسي في تعزيز آليات الدفاع الالكتروني في الفضاء السيبراني بالمنطقة المغاربية، والتقليل من حدة المخاطر والمخاوف الأمنية، الانطلاقة ستكون من ثلاث خطوات رئيسية كالتالي: [4]

---

[1] جيمس بلاك، **مرجع سابق**.

[2] الناتو يقرر إنشاء مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة الغير شرعية والارهاب، 27/مارس/2019 ، تاريخ الدخول: 29/اكتوبر/ 2021 ،الرابط: https://www.masrawy.com/news/news-publicaffairs/details/2019/3/27

[3] الناتو يكشف تفاصيل خطته لمكافحة الهجرة الغير شرعية في بحر ايجه، 2016/02/25، تاريخ الدخول: 2021/10/30 ، انظر الرابط التالي : https://www.alsouria.net/arhive/content

[4] Colonel rizwan ali,on cyber defence, **the three swords magazine**, vol 26, n 2,2014, p p 32_33.

- **الكشف المبكر عن الأزمات:** لابد من التنبؤ بحدوث الأزمات من خلال استخدام حساسات (sensors)على مختلف البرامج والشبكات والتطبيقات، في المقابل محاولة توظيف جملة من المعلومات الاستخباراتية للتمكن من المراقبة والرصد للمجرم في الفضاء السيبراني .
- **استباقية الهجوم الالكتروني:** محاولة احباط مخطط الهجمات السيبرانية المحتملة مع ضرورة تحديد هوية ومصدر الهجوم في حد ذاته، في المقابل اطلاق هجوم الكتروني مضاد يعرف **بالاختراق العكسي** (hack_back)
- **التضليل والخداع:** ضرورة اخفاء هوية الاهداف الاستراتيجية المخطط لها مسبقا مع تضليل الخصم (**الهاكرز**) المخترق للبنية التحتية .

وعليه توجب حماية الامن القومي اولا ثم التقليل من حدة الهواجس الامنية في هذا الصدد يقر **ارنولد ولفيرز** (Arnold Willfars) بفكرة مفادها ان الامن القومي يعني **حماية القيم** التي سبق اكتسابها وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم او التغلب عليه، يشاطره في الرأي **فريديريك هارتمان** (Fredrich Hartman) في طرحه لفكرة الأمن الذي يعتبره محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة.[1] بهدف تعزيز الاستقرار وتكريس أسس الأمن انخرط الحلف الأطلسي في برامج تعاون على أساس المنفعة المتبادلة والاعتماد الأمني المتبادل.

فالفضاء السيبراني كميدان جديد في العمليات العسكرية بات يحتل مكانة جد مهمة في سياسات الحلف الأطلسي سيما وان المنطقة المغاربية تعتبر مصدر للتهديدات، التي خيمت بظلالها على معظم المؤسسات الامنية وبالتالي ضرورة تدخل الحلف الأطلسي، للحد من تنامي هذه التهديدات السيبرانية وذلك من خلال خطوات ردعية . في هذا الاطار يمكن ادراج ما نصت عليه **قمة وارسو جويلية 2016** على اعتبار ان قواعد القانون الدولي تنطبق حتى على الفضاء السيراني فيجوز لدول الحلف الاطلسي استخدام القوة لشن هجمات سيبرانية، في حالة الاعتداء وشن هجوم مضاد على دول الحلف .[2]

[1] جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن: من امن الوسائل الى امن الأهداف، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 1، جانفي 2009، ص 03.

[2] ايهاب خليفة، الميدان الخامس:الفضاء السيبراني في العقيدة العسكرية لحلف الناتو ،9/فيفري/ 2020، تاريخ الدخول :1/ اكتوبر/ 2020 ، الرابط: https://www.ecsstudies.com/author/ehab

يعني ذلك ان "**الحروب السيبرانية هي الاخرى نزاعات مسلحة تعطي الحق للدول، بامكانية استخدام القوة المسلحة لصد اي هجوم سيبراني تماشيا مع ما جاءت به المادة (51) من ميثاق الامم المتحدة**"، هذا ما نص عليه **دليل تالين 2008** الذي يعتبر بمثابة **المرجع القانوني للناتو** في الحروب السيبرانية يتكون من **(95)**مادة .[1]

ليصبح بذلك مفهوم **الدفاع السيبراني** جزء مهم من مفهوم **الدفاع الجماعي** يقع ضمن اولويات الناتو الاستراتيجية من خلال تعزيز جهوده الحثيثة الرامية لمراقبة تطورات الاوضاع الامنية وقياس نسبة الاستقرار، كل هذه الخطوات تم رسم معالمها خلال العام **2014** ، بتوقيع مجموع دول الاعضاء على **سياسة الناتو للدفاع السيبراني** (Nato Policy on cyber defence) ،وكضمان لحوكمة تطبيق هذه الخطوة تم اجراء مجموعة من التعديلات داخل المؤسسات الامنية الدفاعية التابعة للحلف الاطلسي خلال سنة **2017**، وبالتالي التوصل الى اتفاق يقضي بضرورة دمج مفهوم الدفاع السيبراني ضمن برامج عمليات التخطيط المدنية او العسكرية،[2] الغاية منها تحقيق مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي :[3]

- ❖ حماية الشبكات الخاصة بالدول الاعضاء من الهجمات السيبرانية .
- ❖ تعزيز نسق التفاعلات البينية لتحقيق نوع من التوازن الجيوستراتيجي خاصة فيما يتعلق بوتيرة مكافحة الهجمات السيبرانية وتحقيق الأمن، **فالتوازن الجيوستراتيجي** يفترض وجود ركيزتين الأولى تشير الى **توزيع القوة** بين الدول الأعضاء بالتساوي في حين الثانية تركز على أهمية **بناء علاقات القوة** التي تضمن شكل التوازنات الأمنية الدولية.

من هذا المنطلق تعزز مفهوم القوة السيبرانية في تنفيذ مهام العمليات العسكرية التابعة للحلف الأطلسي على أساس **مبدأ المرونة** (flexibility) **والسلامة السيبرانية** (cyber hygiene) ؛أمر لابد

---

[1] فاروق حمودة، الحروب الالكترونية واستراتيجية التصدي لها كتهديد جديد للسلم والامن الدولي "منظمة حلف شمال الاطلسي نموذجا " ،**مجلة صوت القانون**، عدد 05، افريل 2016، ص ص 121 _122 .

[2] ايهاب خليفة، **مرجع سابق**، انظر الرابط: https://www.ecsstudies.com/author/ehab

[3] خضر عطوان، **مرجع سابق**، ص 25.

منه لضمان تحقيق المكانة والنفوذ الجيوسياسي، من ناحية أخرى ساهم الحلف في تقديم كافة آليات الدعم اللوجستي للشركاء الجنوبيين .[1]

تجدر الاشارة الى انه تم استحداث **لجنة الدفاع ضد الهجمات الالكترونية** في افريل **2014** لتحل محل اللجنة السياسية للتخطيطات والدفاع ضد الهجمات الالكترونية، وبناء نظام دفاعي لدرء الانكشافات الأمنية والشلل الاستراتيجي الناتج عن الفراغ الامني،[2] في المقابل اعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية وبناء قدرات تتماشى مع طبيعة التطورات التكنولوجية العسكرية ،خاصة اذ ما تم الاخذ بعين الاعتبار بتقنيات القتال المعتمدة بشكل كبير على **الذكاء الاصطناعي** التي بدورها مهدت السبيل، لظهور ما يعرف باستراتيجية "**فعالية توجيه الضربات العسكرية الجوية الدقيقة ضد الاهداف المحتملة**"، بأقل الخسائر في اقل وقت ممكن هذا الامر توفره الطائرات بدون طيار والتي باتت تثير اهتمامات قوى دولية، قوات خاصة سرية، وكالات الاستخبارات، الجهات الفاعلة من غير الدول.[3]

كل هذه الامور تؤكد على فعالية الحروب الجوية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الحيوية بدل التدخل المباشر ناهيك على ان التقنيات العسكرية الحديثة، أصبحت محل اهتمام الحلف الأطلسي نظرا لازدواجية استخدامها تارة في الشق المدني، وتارة أخرى في الشق العسكري، **كطائرات الدرونز،الطابعات ثلاثية الأبعاد** التي يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة وتهريبها، وبالتالي تهديد السلم والأمن الدوليين هذا الأخير يضمن تهديد حصري للحلف الأطلسي . [4]

المطلب الثالث: هندسة المنظومة الأمنية الأطلسية وفق نموذج Swot

انطلاقا من جملة الاعتبارات الامنية أسس الحلف الاطلسي لإستراتيجية جديدة تعمل على تطوير ما يعرف **بمشروع الهندسة الأمنية** يسعى من خلاله لصد الخطر الروسي الصيني، اولا ثم محاولة

---

[1] إيهاب خليفة ، **مرجع سابق**.

[2] فاروق حمودة، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] صبرينة مزياني، الحرب اللاتماثلية والتقنيات القتالية المعتمدة "الطائرات بدون طيار انموذجا"، **المجلة الجزائرية للامن الانساني**، مجلد 06،عدد 1، جانفي 2021، ص ص 541_ 542 .

[4] ايهاب خليفة،الميدان الخامس:الفضاء السيبراني في العقيدة العسكرية لحلف الناتو، **مرجع سابق**، ص 120

تطبيق المشروع على الجناح الجنوبي للحلف(**المنطقة المغاربية**) تحت مسمى "**مبادرة جاهزية الناتو**" وفق **إستراتيجية 4x30**، كرؤية مستقبلية تحدد مسار توجه الحلف الأطلسي على المدى البعيد **2030** .

الفرع الاول : نموذج Swot دراسة في حدود المفهوم

تعتبر كلمة " Swot" اختصارا لنقاط **القوة أو التميز**(Strenghts)، نقاط **الضعف** أو جوانب **التقصير**(Weakness)، **الفرص المتاحة** التي يمكن الاستفادة منها أو الاستثمار فيها (Opportunities)، **التهديدات** التي تواجهها المنظمة (Threats) [1]. فعملية التحليل الاستراتيجي Swot لاقت اهتمام كبير من طرف الباحثين الأكاديميين، لما لها من دور في تحليل البيئة الداخلية والخارجية لأي منظمة سواء كانت أمنية، عسكرية، اقتصادية...الخ بالإضافة إلى محاولة معرفة نقاط القوة والضعف وتحليلها انطلاقا من الفرص المتاحة لمواجهة التهديدات الأمنية التي قد تمس بمصالح وامن المنظمة محل الدراسة .[2]

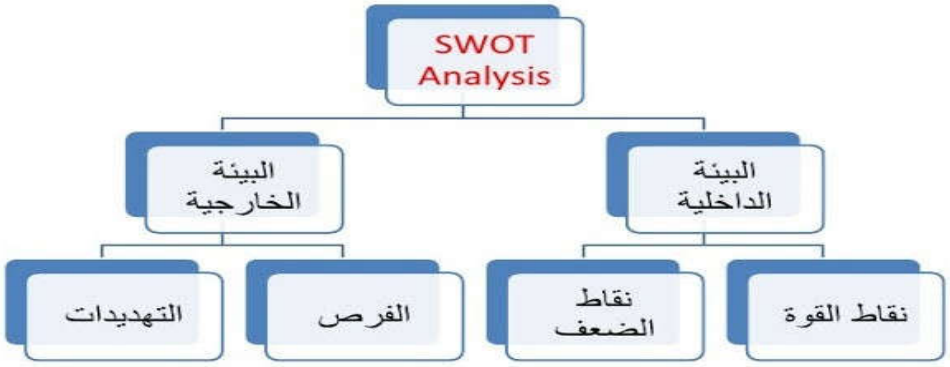
في خضم غياب الأطر القانونية والسياسات التشريعية الردعية أصبح الأمن المغاربي اكثر عرضة للاختراق السيبراني، نظرا لهشاشة الأنظمة الالكترونية، ضعف الرقابة كنتيجة لقلة الإنفاق على أنظمة الحماية والدفاع السيبراني كلها أمور ساهمت في خلخلة الاستقرار .[3]على خلفية هذه المعطيات يؤكد حلف شمال الأطلسي على تأمين المنطقة، ومن ثم تدارك نقاط **الضعف والقوة**، لتحجيم هذه التهديدات من خلال التركيز على **الإمكانات المطروحة، والفرص المتاحة** لمواجهة الأخطار الأمنية المحتملة، على هذا الأساس سيتم التركيز على مصفوفة التحليل الرباعي" Swot"كبعد جديد في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي .

[1] Artem Bratko and others , use of the swot analysis in the field of national security planning ,**Emerging Science journal** , vol 05 ,N°= 03 , june 2021 , p 332 .

[2] Heneri Coanda, Swot analysis of Baltica 07 mission from civil military cooperation perspective, **air force academy**, 2019, p 40.

[3] Nato 2030: Embrace the change, guard the values, **a report by the Nato 2030 yong leaders group** – for this generation and the next, p p 6_ 8 .

مخطط رقم 06 : يمثل نموذج التحليل الاستراتيجي SWOT



Source: Asghar Sabbaghi, Ganesh Vaidyanathan, SWOT Analysis and Theory of Constraint in Information Technology Projects, **Information Systems Education Journal**, 13 April, 2004, p6.

الفرع الثاني : تحليل الاستراتيجية الأطلسية وفق نموذج Swot انطلاقا من معطيات البيئة الداخلية والخارجية

كتأكيد على أهمية المتغيرات الإستراتيجية للبيئة الأمنية المغاربية يركز حلف شمال الأطلسي على الدقة في تطوير مستويات التخطيط الاستراتيجي، لدراسة مختلف التفاعلات الأمنية، وتسليط الضوء على عناصر التحليل الاستراتيجي للبيئة الأمنية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وعليه **كيف ستساهم مصفوفة التحليل الرباعي" Swot" في تطوير التخطيط الاستراتيجي للحلف الأطلسي** ؟ وهو ما سيتم تحليله من خلال الجدول الموالي رقم **02.**

	نقاط القوة Strenghts _____	نقاط الضعف Weaknesses _____
	1_ أقوى تحالف عسكري بمنظومة دفاعية مستحدثة بمعدات عسكرية ضخمة. **2** _ القدرة على الرد المرن والاستجابة لإدارة الأزمات الدولية وقابلية التشغيل البيني. **3** _ القدرة على العمل خارج حدود الدائرة الأطلسية.	**1_** خلافات سياسية داخلية دائمة بين دول أعضاء الحلف . **2_** إشكالية تمويل الميزانية العسكرية الناتو .
الفرص Opportunities _____ **1** _ السعي لخفض التوترات السياسية بين الدول الأعضاء. **2** _ رعاية المباحثات السياسية المتعلقة بقضية ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط. **3**_ السعي لإعادة تفعيل المادة 05 من ميثاق الدفاع المشترك. **4**_ تجديد عقود الشحن الجوي للحمولات الإستراتيجية والمعدات العسكرية للناتو.	الاستراتيجيات المرتبطة بنقاط القوة والفرص أي استخدام نقاط القوة للاستفادة من الفرص . _____ **نقطة القوة 1 _ الفرصة 3 _4** زيادة نشاط الحلف للقيام بمهمات سياسية وأدوار عسكرية . _____ **نقطة القوة 2 _ الفرصة 1** تعزيز آليات العمل المشترك . _____ **نقطة القوة 3 _ الفرصة 2** تعزيز النفوذ الجيوسياسي للحلف في إطار حماية المصالح الأمنية والمكاسب الجيوستراتيجية.	الاستراتيجيات المرتبطة بنقاط الضعف والفرص أي تخطي نقاط الضعف من خلال الاستفادة من الفرص . _____ **نقطة الضعف 1 _ الفرصة 1 _ 2** إعادة بناء التوازن داخل الحلف وتفعيل الأدوار الأمنية المشتركة . _____ **نقطة الضعف 2 _ الفرصة 4** تعزيز إصلاح المنظومة الدفاعية

التهديدات Threats ----------	الاستراتيجيات المرتبطة بنقاط القوة والتهديدات،أي استخدام نقاط القوة لتجنب التهديدات . _____	الاستراتيجيات المرتبطة بنقاط الضعف والتهديدات، اي تخفيف نقاط الضعف وتجنب التهديدات. _____
1 _ تبعات التدخل الأطلسي في ليبيا. **2** _ التقارب الجيوسياسي بين روسيا والصين . **3** _ بروز الصين كقوة إقليمية صاعدة. **4** _ استقطابات عسكرية مضادة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا .	**نقطة القوة 3 _ التهديد 1** تسوية النزاع في ليبيا والخروج بمعادلة إستراتيجية وفق منطق رابح _ رابح . _____ **نقطة القوة 2 _ التهديد 2** تطبيق **إستراتيجية 4x30** كخطة داعمة لتطوير قدرات الناتو الدفاعية بشأن الحد من تنامي التهديدات الأمنية . _____ **نقطة القوة 1 _ التهديد 3** احتواء النفوذ الجيوسياسي الروسي والتمدد الإقليمي للصين في المنطقة المغاربية. _____ **نقطة القوة 1 _ الفرصة 4** التلويح باستخدام القوة العسكرية كمبدأ لردع التحرك الروسي وفق إستراتيجية نهش الأطراف الخارجية.	**نقطة الضعف 1 _ التهديد 2_ 3** القضاء على التوترات الداخلية لضمان استمرار قوة الحلف الأطلسي _____ **نقطة الضعف 2 _ التهديد 1** زيادة ميزانية النفقات العسكرية لتمويل الحلف بغية مواجهة التهديدات الأمنية .

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: Alzbeta Bajerova, **Impact on Nato of Cyberspace as a Domain of Operation A SWOT Analysis**, p p 3_ 9.

انطلاقا من بيانات التحليل الاستراتيجي الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول بان مستجدات البيئة الأمنية الدولية انعكست على دور الحلف، لتكشف عن أبعاد الرؤية العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي **2030** حيث كانت الانطلاقة من **مبادرة جاهزية الناتو Rediness Action Plan**

وتطبيق **إستراتيجية 30 x 4** كخطوة أساسية لتعزيز امن المنطقة المغاربية، وإرساء أسس التعاون التي نصت عليها قمة الناتو ببروكسل **14 جوان 2021** .

ناهيك عن تزايد خطر الهجمات السيبرانية **الروسية _ الصينية**، التي على اثرها يحاول الحلف الأطلسي الحد من تنامي التمدد الإقليمي للصين وتطويق روسيا، موازاة مع ذلك الاخذ بإستراتيجية **نهش الأطراف الخارجية** كرد فعل على استمرار سياسات التصعيد الروسي، والتغلغل الصيني في مناطق النفوذ الجيوسياسي التابعة للحلف؛ وبالتالي استقطاب عسكري مضاد بين **الحلف الاطلسي وروسيا** زاد من التأهب العسكري بين الطرفين لتعزيز الدفاع الجوي في إطار توالي المناورات العسكرية في المنطقة الشرقية للمتوسط .

على خلفية الفعل ورد الفعل بات الحلف الأطلسي يسعى لإثبات وجوده من خلال دعمه المستمر لحيثيات المباحثات السياسية بين دول أعضائه **تركيا واليونان**، بشأن ترسيم الحدود البحرية المتعلقة بقضية غاز شرق المتوسط والخلافات في بحر ايجه. وبالتالي فرصة لنجاحه أولا ثم التخفيف من حدة التوترات الأمنية والصدامات العسكرية في المنطقة ثانيا التي من شأنها ان تنعكس على دول المنطقة المغاربية، ومن ثم إعادة ترميم العلاقات بين دول أعضائه، وتطوير التعاون الجوي والبري وما تحت البحر لحرب دفاع الغواصات كخطوة مهمة ركزت عليها المناورة العسكرية المعروفة بـ"**ديناميك مانتا** (Manta Dynamic) **أفريل 2021** في شرق المتوسط .

المبحث الثاني:العلاقات الأطلسية _ المغاربية:تقارب سياسي وتعاون عسكري

نتيجة للتحولات الجيوستراتيجية العالمية يسعى حلف شمال الأطلسي لتوطيد مجمل علاقاته الأمنية مع دول المنطقة المغاربية على أساس **قاعدة التمايز الذاتي** (Self-stitching rule)، ليصبح بذلك الحلف أكثر التزاما بتعزيز أسس الشراكة الأمنية، متجاوزا حدود دائرته لرسم ملامح خارطة طريق جديدة وتحقيق مكاسب إستراتيجية في إطار العمل التعاوني، تكثيف التعاون والتدريبات العسكرية، تبادل الخبرات في المجالات الاستخباراتية، تعزيز إمكانيات التعاون في مجال المراقبة والاستطلاعات البحرية، مكافحة الإرهاب الدولي، تطوير تكنولوجيا الصناعات العسكرية، المناورات العسكرية التكتيكية، وصفقات التسليح.

المطلب الأول:التفاعلات الأمنية الأطلسية_ الجزائرية من التعاون العسكري إلى الشراكة الإستراتيجية

تتوقف طبيعة العلاقة بين الحلف الاطلسي والجزائر على نوع من **المرونة** في سياسات التعامل خاصة فيما يتعلق بفاعلية **الأداء العسكري الميداني**، فالجزائر تعتبر المحور الأساسي في مجال **مكافحة الإرهاب**، لما لها من الخبرة العسكرية والأمنية، ما يؤهلها من احتلال مكانة خاصة في مجال المكافحة، هذا ما أكد عليه الأمين العام المساعد لحلف شمال الأطلسي للشؤون السياسية والأمنية **خافيير كولومينا** بقوله:" **الجزائر لاعب رئيسي في منطقة شمال إفريقيا والساحل ومحاور أساسي حول مسألة الأمن لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب...فالجزائر شريك استراتيجي وعضو فاعل في الحوار المتوسطي** ." [1]

الفرع الأول: طبيعة العقيدة العسكرية الجزائرية

مما لا شك فيه ان المنظومة الامنية الجزائرية باتت تتسم بخاصية الديناميكية التي لها قابلية التكيف والتغير في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، فالعقيدة العسكرية الجزائرية تتمركز حول **نهجين: النهج الاول** يركز على النهج الدفاعي (Defensive approach)؛ اي ان القوات العسكرية المسلحة لا تستخدم الا لغرضين إما للدفاع او لرد الهجوم (العدوان المسلح) [2]، من جهة ثانية وفي اطار دعم القدرات

[1] Nato chiefs of defence enhance military plans ,capabilities and resources, 18/09/2020, 12/06/2022, https://www.nato.int

[2] حوسين بلخيرات، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، **دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد 10، عدد 03، سبتمبر 2018، ص 199.

الدفاعية بات من الضروري الالتزام بالحدود السيادية، في المقابل تعزيز القدرة على الردع واحباط الهجوم الخارجي؛ كل هذه الخطوات تفتح المجال لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في المقابل الابتعاد عن مبدأ عسكرة الازمات الدولية .

من زاوية اخرى تنص المادة **(31)** من **دستور الجزائر** الصادر في مارس 2016 على:"...**تعمل الجزائر من اجل الدعم الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على اساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى ميثاق مبادئ الامم المتحدة واهدافه.**" [1]

اذن مايمكن قوله ان العقيدة الامنية باتت تستلزم عملية المزج بين ماهو **دفاعي** وماهو **هجومي** هذا ما اشار اليه باري بوزان (Barry Bozan) في طرحه لفكرة معضلة الدفاع (Defense dilemma) والتي تتلخص في النقاط التالية: [2]

- ان تكون تكاليف ميزانية الدفاع اكبر من الموارد المتاحة للدولة .
- تدمير العدو هو الوسيلة الاكثر فعالية لتحقيق الدفاع الوطني .
- الأسلحة الهجومية اكثر من الأسلحة الدفاعية يخلق نوع من عدم التوازن.
- عدم التوافق بين الدفاع ومتطلبات الأمن القومي؛ اي ما يقابلها الموارد المخصصة للدفاع هدفها دعم التوازنات الاقتصادية لا الأمن القومي .

في حين **النهج الثاني** من العقيدة العسكرية الجزائرية يركز على مبدأ النزعة الاستقلالية الذي يقوم على فكرة عدم الانضمام لاي شكل من اشكال التحالفات او التكتلات العسكرية وتبرز اكثر هذه السمات اكثر في علاقة الجزائر بحلف شمال الاطلسي واستقلالها عن المظلة الاطلسية.[3] وعليه هل باتت التحولات الجيوسياسية الراهنة تستدعي ضرورة تغيير مرتكزات العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ؟وهل من الضروري ان يتخلى الجيش الجزائري عن نهج النزعة الاستقلالية و المشاركة في الاحلاف والتكتلات العسكرية.؟

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ : القانون رقم 02_ 03 المؤرخ في 10 افريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 افريل 2002 .

[2] Mette eilstrup sangiovanni, europ's defence dilemma, **italian journal of international affairs**,vol 49,n 2, june 2014, pp 91_92 .

[3] حوسين بلخيرات ، **مرجع سابق** ، ص 201 .

تراهن الجزائر على ضرورة أقلمة سياساتها الأمنية، من خلال تشكيل اطر تنسيقية تضمن لها القدرة على تطبيق استراتيجيات **الردع** ضد اي **تهديد محتمل**، في المقابل انتقال امن حدودها الى ما وراء حدودها السياسية فمثلا من الناحية الشرقية تعتبر تونس **خط الدفاع الأول** بالنسبة للجزائر، في حين من **الجهة الجنوبية** تعتبر كل من **مالي والنيجر خط الدفاع الثاني**. ليتضح جليا ان العقيدة العسكرية الجزائرية تقوم على معادلة ثلاثية تمزج بين **البعد الاستراتيجي، التنفيذي، التكتيكي**، وبالتالي كفاءة ومرونة إستراتيجية بين الجوانب الثلاث .[1]

1/ العقيدة العسكرية الجزائرية قبل وبعد التعديل الدستوري :

تعريف العقيدة العسكرية: (Military Doctrine)

يعتبر مفهوم العقيدة العسكرية من المفاهيم المتداولة في الدراسات العسكرية فأصل كلمة عقيدة لاتيني يحمل معنى (doctrina) تعني عملية تعليم نظري ومنهجي، اذن فالعقيدة تعرف على انها مجموعة من الافكار والاراء التي تساعد على توجيه السلوكيات وتفسيرها خاصة منها تلك التي ترتبط بالوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية العلمية والعسكرية .[2] على غرار ذلك أصبحت العقيدة الأمنية تركز على مجموعة من الإجراءات لتعزيز الأمن القومي : [3]

- ❖ معرفة الدولة لتوجهاتها سواء منها الداخلية او الخارجية اي تحديد المكانة في المجتمع الدولي .
- ❖ تحديد مهمة الفاعليين الامنيين بغية تحقيق اهداف السياسة الامنية اي تحديد الهدف .
- ❖ وجوب تنفيذ السياسات الامنية اي تحديد اليات ووسائل التنفيذ .

اذن على هذا الأساس تجدر الإشارة الى ان العقيدة الأمنية الجزائرية أضحت تمثل محور الارتكاز بين السياسة الداخلية والخارجية، في اطار خلق نوع من الترابط والتكامل لتصبح بذلك السياسة الداخلية

---

[1] بهلول نسيم، مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 16، جانفي 2017، ص ص 325_ 326 .

[2] سليم بوسكين، العقيدة الامنية الجزائرية واشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد 02، سبتمبر 2019، ص 1330.

[3] فلاك نور الدين، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد 02، ص 1091.

امتداد للسياسة الخارجية بغية تعزيز حماية الامن القومي، والقيم الوطنية الحيوية في هذا الإطار تشير دوائر الأمن السيادية في الجزائر:"ان الأمن القومي يعني الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع."[1]

وعليه يمكن القول ان العقيدة الامنية تعتبر نهج يفسر توجهات الدولة على الصعيد الخارجي والداخلي لتحديد اولوياتها وضمان مصالحها، في المقابل الزامية التفاعل والتكيف، مع متغيرات البيئة الامنية التي تمس بحدود دائرة الامن القومي والوطني، باستخدام القوات المسلحة العسكرية، السياسية، الاقتصادية لتنفيذ مبادئ العقيدة.

أ_ قبل التعديل الدستوري :

تكمن اهمية العقيدة العسكرية الجزائرية في ضرورة الاعتماد على مقاربات شاملة من شأنها التكيف مع متغيرات البيئة الاقليمية والدولية، بترتيبات تكتيكية تمنح لها صفة المشروعية للعمليات العسكرية التابعة للقوات المسلحة، حيث تستمد مصدرها من بيان اول نوفمبر 1954 ، ويتضح ذلك جليا في مبادئ الدستور الجزائري فالعقيدة الجزائرية في الغالب تتميز بالثبات.[2]

فالبناء الهيكلي للجيش الشعبي الوطني ينحصر في القوات البرية، القوات الجوية، القوات البحرية، قوات الدفاع الجوي عن الاقليم، الحرس الجمهوري، قوات النخبة والدرك الوطني تحت اشراف قيادة هيئة الاركان. وعليه كما تم الذكر سابقا ان العقيدة العسكرية الجزائرية ذات بعد دفاعي بحت، حيث عززت فكرة سلامة وامن التراب الوطني من مبدأ الاندماج على الصعيد الداخلي، الذي بدوره يحكم سير العلاقات والانتماءات والولاءات الوطنية المجتمعية للدولة، ككيان سياسي مستقل بذاته(تتدرج ضمنها علاقة المواطن بالدولة). [3] من ناحية اخرى تعزيز الاندماج على الصعيد الخارجي وذلك من خلال التسيير الحسن لفاعلية المؤسسات الدفاعية والاجهزة الامنية الاستخباراتية بما يضمن الامن والاستقرار؛ خاصة

[1] عمر سعداوي، عقيدة الامن القومي الجزائري، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية**، عدد 04، سبتمبر 2004، ص 123.

[2] Abdelkrim dekhakhena, why is algeria considering changing its military doctrine?, **journal military and strategic studies**, vol 20 ,n 3, 2021, p 87.

[3] مزياني فيروز، العقيدة العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الاقليمية، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، مجلد 07، عدد02، 2020، ص ص 541_ 544 .

فيما يتعلق بالنعرات والنزعات الانفصالية، سياسات تأليب النظام السياسي من طرف قوى خارجية، ناهيك عن استراتيجيات التدخل خلال الازمات والكوارث الطبيعية.

مضمون العقيدة العسكرية الجزائرية :

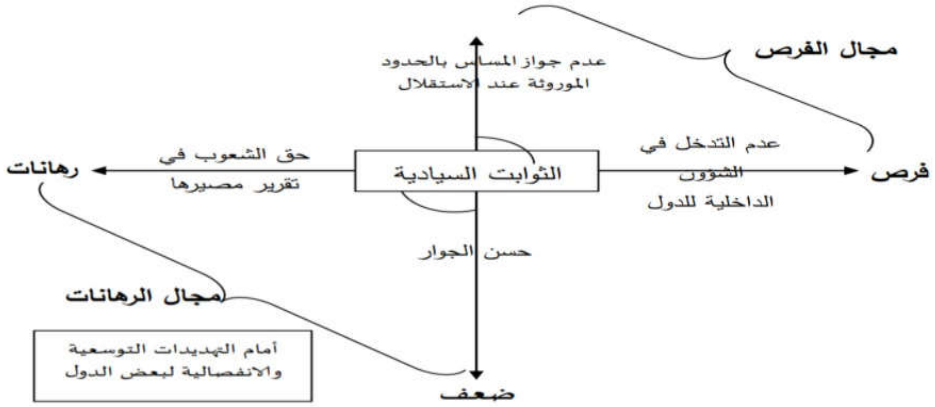
في اطار مواجهة التحديات الامنية تسعى الجزائر لتجديد التزاماتها السياسية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في المقابل محاولاتها الدائمة لحل الازمات والنزاعات الجوارية بالطرق السلمية، وتبني مساعي الوساطة الدبلوماسية، فمن الضروري جدا ان تلتزم الجزائر باستراتيجية التنسيق بين مختلف الفواعل الاقليمية والدولية لتشديد الرقابة الامنية، وتكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية، والدعم اللوجيستي لتأمين الشريط الحدودي.[1]

فالجزائر كدولة محورية تمتد على فضاءات جيوسياسية عديدة منها:الفضاء المتوسطي،المغاربي، العربي، الافريقي، هذا الامتداد يقابله نوع من التذبذب الامني، واشكاليات معقدة باتت تمس بالعمق الاستراتيجي للجزائر، ثم الامن القومي والاستقرار الداخلي، على هذا الاساس تتبنى الجزائر عقيدة عسكرية بترتيبات خاصة تتماشى ومدراكاتها الامنية خاصة فيما يتعلق بجملة التهديدات الامنية في البيئة الاقليمية المحلية، الاقليمية، وحتى الدولية.[2]

[1] محمد دردور، حسين بوقارة، المحيط الاقليمي الجزائري وتحديات الامن الوطني، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مجلد 09، عدد01، فيفري 2021، ص 81.

[2] لزهر عبد العزيز، تطور العقيدة الامنية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية 1962_2012، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية** ، مجلد 04، عدد 02، اكتوبر 2020، ص ص 86_87 .

مخطط رقم 07 : الثوابت السيادية للأمن القومي الجزائري



المصدر: بوزيد عائشة، الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الاقليمية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 4، عدد 1، جوان 2017 ، ص 110.

مشروع احترافية الجيش الوطني الشعبي :

بناءا على المرسوم الرئاسي رقم 12-21 المؤرخ في 22 صفر عام 1433 الموافق لـ 16 جانفي 2012 ، والذي يتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، تسهر الدولة الجزائرية على مواكبة اهم التغيرات الاقليمية والدولية، لتحقيق وضع استراتيجي أفضل يعكس مقدرات وتطلعات المؤسسة العسكرية التي تعمل على تحقيق اهداف الجيش الوطني الشعبي في مجالات البحث العلمي. [1]

وبالتالي تطوير المعارف العلمية لافراد الجيش الوطني الشعبي التي من شأنها ان تعزز من قدراته العسكرية ومن ثم سهولة التحكم في تقنيات التكنولوجيا، ضمن دائرتي الامن والدفاع في المقابل محاولة اشراك كل الكفاءات العلمية الجامعية، والخبرات المدنية لفتح المجال امام النقاشات العلمية العسكرية، التي تتعلق بقضايا الامن، مسائل الدفاع الوطني، التحولات الجيو_امنية كلها امور ساهمت في زيادة استقطاب الكوادر والكفاءات العلمية،[2] ونقل الخبرات العسكرية داخل المنابر الجامعية، من خلال فتح

[1] الجريدة الرسمية، العدد 07، 14 فيفري 2012. المؤرخ في **22 صفر عام 1433** الموافق لـ **16 جانفي 2012**

[2] نسيم بهلول ، الفكر الاستراتيجي والأمني في الجزائر :بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، مجلد 11، عدد 1، افريل 2020 ، ص ص 535_ 538.

مشاريع بحثية متخصصة، فرق بحث اكاديمية، فروع علمية في الدراسات الامنية والاستراتيجية، اقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

على غرار ذلك صدور **المرسوم الرئاسي رقم 17_ 145 المؤرخ** في **19 افريل 2017** والمتضمن ضرورة استحداث مؤسسات تكوين ذات طابع عسكري تتمتع بالاستقلالية، لكنها ملحقة برئاسة الجمهورية، يطلق عليها اسم **معهد الدراسات العليا** في **الدراسات الامنية** .[1]

يضمن هذا المعهد تكوين جامعي لفائدة اطارات الامن في علوم الامن الوطني، الدراسات الاستراتيجية الدولية، بالاضافة الى العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي، اعوان الدولة، اطارات الدول الاجنبية كلها امور تصب في مصلحة المؤسسة العسكرية التي تتقاطع نشاطاتها مع مجالات الاستراتيجية والعلاقات الدولية؛ اذن مبادرة استحداث مؤسسات التكوين العسكري، جاءت في ظل تزايد حدة التوترات الامنية على طول الشريط الحدودي للجزائر ليتم تفعيل، دور المراكز البحثية والدوائر العلمية كمنصات لرسم السياسات الامنية، والاستراتيجيات العسكرية واستشراف الوضع الامني .[2]

في هذا الاطار يشير **هارولد لازويل** في مقاله الشهير The Garrison State الى مفهوم **الدولة المعسكر** الذي يبرز مدى سيطرة الصفوة أو النخبة العسكرية على حل العقد التي تمس بالامن القومي، والتي من شأنها الاخلال بالتوازنات الأمنية داخل النظام السياسي.[3] ففي اطار تداعيات الارهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة بمختلف فروعها تمكنت الجزائر من اعادة ضبط توجهاتها ضمن دائرة ديناميكية التفاعلات الاقليمية.

[1] **المرسوم الرئاسي رقم 17-145** مؤرخ في 22 رجب 1438 الموافق ل 19 افريل 2017 ، والمتضمن احداث معهد الدراسات العليا في الامن الوطني ومهامه في تنظيمه وسيره.

[2] نسيم بهلول، **مرجع سابق** ، ص 536.

[3] Harold lasswell , the garrison state, American **journal of sociology** ,vol 46, n 04, p 24.

اذ يمكن حصر مبادئ العقيدة العسكرية الجزائرية في العناصر كالتالي :[1]

مبدأ عدم التدخل :

يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من اهم المبادئ التي تركز عليها العقيدة الامنية الجزائرية في المقابل الرفض بشكل قاطع، تدخل قوى خارجية في شؤونها الداخلية او اقامة قواعد عسكرية على اراضيها، وبالتالي هذا المبدأ منح للجزائر عدة مزايا سياسية وامنية، على المستوى المحلي الاقليمي والعالمي رغم سعي العديد من الاطراف في توريط الجزائر في عديد القضايا والمشكلات الاقليمية . علاوة على ذلك الجزائر كدولة محورية لها من الثقل الجيوستراتيجي ما يؤهلها للقيام بادوار اقليمية ،تحت طائلة التدخل لتحقيق السلم والامن في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي ،اذن الامتناع عن التدخل هو حل راجح قد يجنب الجزائر من التورط ، في نزاعات دامية وحروب اهلية كالوضع في مالي، وليبيا .

مبدأ الدفاع والردع بدل الهجوم:

يعتبر مبدأ الدفاع والردع عنصرين هامين تتضمنها العقيدة العسكرية الجزائرية خاصة في ظل سعيها لمواجهة التهديدات والتحديات الامنية، التي قد تمس بحدود امنها القومي ونطاقها الجغرافي، وابرز مثال ما حدث في حرب الرمال **1963** بين الجزائر والمغرب، ومع ذلك تبقى فعالية هذا المبدأ يشوبه نوع من التناقضات الداخلية خاصة اذ ما تم الاخذ بعين الاعتبار بطبيعة الامتداد الجغرافي للتهديدات الامنية ،التي باتت تتجاوز نطاق الحدود الجغرافية للجزائر من محلي، اقليمي الى عالمي، وابرز مثال تنظيم الدولة الاسلامية وتنظيم القاعدة في المنطقة المغاربية .[2]

مبدأ عدم مشاركة القوات العسكرية المسلحة خارج حدود الجزائر :

ان عدم مشاركة القوات المسلحة الجزائرية في عديد العمليات القتالية خارج الحدود أمر منصوص عليه دستوريا ومع ذلك هناك حالات استثنائية، شاركت فيها القوات الجزائرية، منها الحرب العربية الاسرائيلية **1973** . فكما هو معروف ان الجزائر تعتمد في سياستها الخارجية على مبدأ حسن الجوار

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص ص 1341.

[2] Tina bouffet, op.cit,

الاقليمي مايعني ذلك محاولة الابتعاد، عن نهج التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول امر لا محالة منه .

رفض إقامة القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي الجزائرية :

في اطار تطبيق مبادئ العقيدة الامنية ترفض الجزائر رفضا قاطعا فكرة التواجد الاجنبي على اراضيها لعدة اسباب منها:[1] نبذ الحماية الامنية الدولية الاجنبية، الاعتمادية الامنية المتبادلة فيما يتعلق بمواجهة المخاطر والتحديات الامنية مع دول الجوار، السعي للحل السلمي للنزاعات والازمات الدولية كالازمة في ليبيا، الوضع في مالي، الصحراء الغربية ومع ذلك لاقت المقاربة الامنية الجزائرية، نوع من التحدي الذي فرضه التدخل الفرنسي في مالي وحلف الناتو في ليبيا، كلها امور ساهمت في زيادة ثبات معالم العقيدة العسكرية الجزائرية تحت مظلة الاستقلالية الامنية لتعزيز حماية الامن الوطني والقومي .

ب – العقيدة الجزائرية بعد التعديل الدستوري نوفمبر 2020 :

على مدار عشر سنوات الاخيرة بدأت البيئة الامنية الاقليمية للجزائر تشهد نوعا من التحولات الجيوسياسية التي رسمت بدورها ملامح عالم جيوبوليتيكي جديد بابعاد سياسية وعسكرية، قابلة للتغيير، فعلى خلفية معطيات البيئة الامنية الدولية المضطربة، وتصاعد حدة التهديدات بالمنطقة المغاربية، بات الامر يستدعي بداية التوجه نحو التغيير ومراجعة السياسات الدفاعية، حيث عمدت الجزائر لمراجعة عقيدتها العسكرية من **خلال حظر عملية التدخل العسكري للقوات المسلحة**، خارج حدودها لتشهد التغيير في الفترة الاخيرة، حسب ما نصت عليه مسودة التعديل الدستوري التي تقترح رفع الحظر عن مشاركة الجيش الجزائري في عمليات خارج الحدود، والتصويت كان في الفاتح من نوفمبر 2020 .

على هذا الأساس أعادت الجزائر هندسة الجيش وعصرنة الأجهزة الأمنية بشكل تدريجي إذن إصلاحات وتعديلات دستورية تطرح العديد من التساؤلات، حول رهانات الدور الجزائري في المستقبل على الصعيدين الإقليمي والدولي بناءا على تقرير للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن تملك الجزائر

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 1344.

إمكانات تسمح لها بالمشاركة خارج الحدود حيث يبلغ العدد 467.200 عنصر منها 130 الف في القوات العاملة، 187 ألف في القوات شبه العسكرية ،150 الف في قوات الاحتياط.[1]

نظرا للتغيير الحاصل في سلوك القوى الدولية يعد تغيير الجزائر لإستراتيجيتها وعقيدتها الأمنية، رد فعل طبيعي وخطوة ايجابية تؤخذ في الحسبان، حيث يمكن حصر أهم ما جاءت به مسودة التعديل الدستوري في النقاط التالية :[2]

- ❖ الاحتفاظ بنص المادة **(28)** لتصبح المادة **(30)** هي المادة التي تحدد مهام قوات الجيش الوطني الشعبي وتعزيز مهام الاضطلاع بالسياسات الدفاعية عن سلامة الوحدة الترابية وحماية المجال الحيوي .
- ❖ استبدال المادة **(29)** بالمادة **(31)** التي تنص على امتناع الجزائر باللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية .
- ❖ يمكن للقوات المسلحة الجزائرية المشاركة خارج نطاق حدودها الجغرافية لتعزيز حماية السلم والأمن الدوليين طبعا بالامتثال التام لقوانين الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية. ناهيك على ان التعديل الدستوري كذلك شمل المادة **(95سابقا)** ،**(91 حاليا)** والتي تنص على منح كامل الصلاحيات لرئيس الجمهورية بتولي مسؤولية الدفاع الوطني والقرار يعود له في إرسال القوات المسلحة الى الخارج لكن بشرط مصادقة الأغلبية الساحقة من ثلثي البرلمان على هذا القرار

اذن على هذا الاساس فالموقع الجغرافي للجزائر يسمح لها بالتحرك في ثلاث فضاءات جيوسياسية منها: الفضاء المغاربي لتكريس مقاربة الجوار الاقليمي، الامتداد الافريقي لتحقيق مقاربة المكانة والتمثيل، البعد المتوسطي لابراز ثنائية الارتباط التاريخي والاقتضاء المصلحي، طبعا هذا التداخل قد يؤثر بشكل سلبي على الامن القومي الجزائري خاصة وان الدوائر الثلاث تشهد الكثير من الازمات السياسية

[1] إصلاح دستوري في الجزائر يطرح تساؤلات حول تغيير العقيدة العسكرية ،18 جويلية 2020، تاريخ الدخول 19 اكتوبر 2022، الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara/

[2] محمد يوسف خليل، إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، مجلد 02، عدد 09، ديسمبر 2020، ص 15.

والنزاعات المستمرة،[1] وقد تنتقل عدوى الاوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة الى الداخل الجزائري، لذا وجب على الجزائر ان تغير من نهج عقيدتها العسكرية لضرورات تقتضيها المصلحة العليا والقومية للبلاد.

في هذا الإطار يشير **كينيث والتز (Kenneth waltz)**إلى فكرة مفادها :" **ان الدولة لا يجب ان تكون المهيمنة لتكون أمنة فما يجعلها أمنة هو الحرص على بقاء ميزان القوى لصالحها لأنه كلما زادت هيمنة الدولة زاد عدد أعدائها ، وهذا ما يقلص من فرص التحالفات الإستراتيجية وزيادة فرص السقوط .** "[2]

في مقام موالي القوة العسكرية تضفي نوع من الحرية في العمل الدولي على الدولة المعنية ،هذا نصت عليه **افتتاحية مجلة الجيش** التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية **جويلية 2020:**" **ان مقترح مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج حدودنا الجغرافية يتماشى تماما مع السياسة الخارجية لبلادنا،...الامن القومي لبلادنا الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية الوطنية يقتضي في ظل الوضع السائد على الصعيد الاقليمي وما يتبعه من تحولات وتغييرات جديدة ،تعزز من حماية الامن والاستقرار الوطني والمشاركة في عمليات فرض حفظ الامن .**"[3]

في هذا الاطار يرى كل من لويس كنتوري (louis contori) وستيفن شبيغل (Steven speigel)من خلال دراستهما المتعلقة بالسياسة الدولية للاقاليم (The international politics of regions) ان تحليل العلاقات الدولية وضبط التفاعلات بين الوحدات السياسية تكون ضمن حدود اقليم معين.[4]

تماشيا مع ما تم طرحه يمكن القول ان التعديلات الدستورية الاخيرة، باتت ترتبط بالتحولات السياسية في الجزائر فمن الناحية العملية الدستور الجزائري المعدل لم يخول لرئيس الجمهورية، صلاحية نشر

---

[1] عبد العالي عبد القادر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الامنية، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، مجلد 4، عدد 2، جويلية 2014، ص 17.

[2] محمد يوسف خليل، **مرجع سابق**، ص 18.

[3] مجلة الجيش، **الجيش الوطني الشعبي حضور متميز** ، عدد714 ، جويلية 2022 .

[4] Louis Contori and steven speigel ,**the international politics of Regions :a comparative approach , englewood chiffs,n.j :prentice _hall** 1970 ,p 87

القوات المسلحة خارج الجزائر بل اتخذ خطوة نحو الامام، تاركا للبرلمان بغرفتيه قرار التصويت والتحكم فيه. وعليه وجهة نظر لها غاية سياسية بحتة الهدف منها تجنيب السلطة التنفيذية مبدأ مسايرة الضغوط الخارجية .[1]

التحول جاء كاستجابة واضحة من صناع القرار للتهديدات الأمنية الضاغطة في المحيط الاقليمي للبلاد ،في المقابل فتح المجال للتحرك وراء الحدود، مع ضرورة الإبقاء على أولوية بناء الأمن الداخلي في كل أبعاده، فالعلاقات الدولية أصبحت مبنية على المصلحة ومن مصلحة الجزائر دعم امن دول الجوار،طبعا في حدود تقديم الدعم اللوجستي والتنسيق الأمني مع الطرف الآخر، دون ان يكون لتحرك الجيش الجزائري أيادي خلفية تدعمه؛ أي فكرة التحرك بالوكالة من أطراف خارجية .[2]

الفرع الثاني: العلاقات الجزائرية الأطلسية: تعاون عملياتي ميداني

في الآونة الأخيرة يتطلع حلف شمال الأطلسي لتثمين جهود التعاون الامني مع الجزائر خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية؛ فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب يركز الحلف على ثلاث مجالات رئيسية: الوعي، القدرة العسكرية، المشاركة، وبالتالي إحداث نوع من التوازن لضمان وجود شريك استراتيجي في المنطقة المغاربية مثل الجزائر،أمر يساهم في تطوير القدرات التكنولوجية بين الطرفين خاصة اذ ما تم الاخذ بعين الاعتبار مكافحة الإرهاب الدولي من خلال تطوير **نظام تقنيات التصوير بموجات تيراهرتز**. [3]

خاصة وان المنطقة المغاربية تعتبر مفتاح للتوازنات الاقتصادية، الجيوستراتيجية، السياسية، يبقى التساؤول مطروح عن طبيعة العلاقة بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي، هل هي شراكة سياسية؟أم عسكرية أمنية؟ هل هي تعاون ام توظيف استراتيجي؟ هل هي تكامل ام هيمنة ؟.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **سيمينار التحول الديمقراطي يناقش العقيدة الامنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد** تاريخ الدخول: 21/جانفي/ 2022 ، الرابط: https://www.dohainstitue.org/ar/events/pages/democratic_transition-semminair-the-new-constitutional-amendment-and-algerian-seurity-ideology

[2] عثمان لحياني، **تغيير عقيدة الجيش الجزائري : ضوء اخضر لعمليات خارجية**، 9/ماي/ 2020، تاريخ الدخول : 26/اكتوبر /2022 ، https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/

[3] Countering terrorism, 14/09/2021, 12/06/2022, look websit : https://www.nato.int

1 _ التعاون في المجالات العلمية لأغراض أمنية:

تمثل الشراكة العلمية بين الحلف الاطلسي والجزائر في مجال التصوير **بتقنيات تيراهيرتز** علامة فارقة في التأثير العكسي على سياسة الانفتاح وتعزيز الثقة، عبر التعاون في مواضيع تتعلق بحفظ الاستقرار واستتباب الامن. وعليه الشراكة العلمية جاءت في اطار برنامج العلوم من اجل السلام والامن(Science for Peace Programme)، التابع لمنظمة حلف شمال الاطلسي؛ فتقنية التصوير بموجات تيراهيرتز تسمح بالكشف عن المواد الخطرة (الاسلحة النارية، المتفجرات) بالاضافة الى تطبيقات محتملة في حماية المواقع الضعيفة المهددة بالعمليات، والهجمات الارهابية عبر نظام المسح وفقا لتصريح نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى منظمة حلف شمال الاطلسي **ألكسندر اسكورسيا:**" **انجاز هذا المشروع يسلط الضوء على اهمية الشراكات التي تمثل احدى نقاط القوة الكبرى في حلفنا** ".[1]

لا مناص من القول ان استراتيجية التوجه نحو الخارج التي تعتمد عليها الجزائر في علاقتها مع الاطلسي باتت تترجم فعليا تطوير وعصرنة الترسانة العسكرية، للجيش الوطني الشعبي ثم ان الجزائر في اطار تعزيز مصالحها القومية، كثفت من مشاوراتها السياسية مع الحلف بشكل مستمر، بغية العمل على صياغة رؤية مشتركة في مجالات عديدة عسكرية–امنية، علمية–تقنية، وحتى انسانية، هذا ما اكد عليه سفير الجزائر لدى بلجيكا:" **من اولويات تعاوننا مع منظمة حلف شمال الاطلسي تعزيز، وتحديث جهاز الدفاع والامن الجزائري وتطوير الامكانات العلمية والتقنية والتكنولوجية، ولاسيما خلال التدريب، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والبحث العلمي.**" [2]

اذن تقنية التصوير **بموجات تيراهيرتز** ستكون بمثابة بوابة مفتوحة لباقي الانشطة العلمية التعاونية بين الحلف الاطلسي والشركاء الاقليمين الجنوبيين على رأسهم **الجزائر**، حتى انه من الممكن جدا دمج هذا البرنامج **(نظام المسح)** مع مختلف انظمة الامن التقليدية، وبالتالي ارساء اسس الامن الجماعي الاقليمي الذي من شأنه تحسين مستوى القدرات الامنية الدفاعية.[3] هذا ما اكد عليه **دينيز بيتين** كبير

[1] NATO and algeria strengthen scientific cooperation against terrorism,17/05/2021,13/06/2022,look websit :https://www.nato.int

[2] Nato and Algeria, Ibid

[3] l'algerie interlocuteur incontournable de l'otan dans la lutte antiterroriste,18/01/2022, 13/06/2022,look websit : https://www .aps.dz/algerie/120091-2022-01-18-19-13-46

مستشاري برنامج العلوم من اجل السلام والامن بقوله :" **ان برنامج الناتو للعلوم من اجل السلام والامن سيواصل استكشاف الفرص لمزيد من الدعم....بما في ذلك مشروع للبحث والتطوير في مجال الدفاع ضد العوامل الكيمائية والبيولوجية والاشعاعية النووية، فضلا عن دورات تدريبية متقدمة في مجال مكافحة الارهاب** ". [1]

على الصعيد الاستراتيجي يبدو ان التفاهم المتبادل بين الطرفين الجزائر والاطلسي بشأن القضايا الراهنة سيقلص حتما من حالات عدم الاستقرار، ودرء الانشقاقات سواء كانت سياسية، أمنية، هوياتية. أما على الصعيد الدولي فيمكن القول ان الجزائر، بالرغم من تقاربها الجيوستراتيجي مع الحلف إلا أنها تبقى تتبنى ثلاث ركائز أساسية من شأنها تعزيز دورها الإقليمي والحفاظ على مكانتها الدولية كالتالي :[2]

- ❖ تبني سياسة الحياد بعيدا عن منطق التجاذبات الجيوسياسية الدولية الحاصلة بين مختلف اطراف وفواعل المجتمع الدولي.
- ❖ التنديد بسياسة الكيل بمكيالين التي تميز حاليا المجتمع الدولي خاصة مع القضايا المصيرية للشعوب المقهورة.
- ❖ ومع ذلك تبقى الجزائر السباقة لتعزيز سبل التعاون وأسس الشراكة مع حلفائها وشركائها الاستراتيجيين لتسوية الأوضاع الأمنية الإقليمية خاصة .

2/ التعاون في المجالات العسكرية :

بالرغم من تراجع منحى العلاقات الاطلسية الجزائرية في الاونة الاخيرة بشأن اختلافات جوهرية تدور حول ملفات اقليمية شائكة؛ البداية كانت من تزكية الحلف الاطلسي لتدخله العسكري في **ليبيا 2011** ،ثم انضمام اسرائيل والمشاركة في مهام متوسطية بتبادل معلومات استخباراتية ،خرائط ومعطيات جد حساسة مع الناتو في اطار التعاون والتنسيق الامني ،كل هذه الامور شكلت علامة فارقة في علاقة الجزائر بالحلف الاطلسي ،اذ يحاول هذا الاخير الحفاظ على استمرارية تعاونه العسكري مع الجزائر التي

[1] Nato and Algeria, **op.cit**

[2] عبد الرزاق بن عبد الله،**مباحثات بين الجزائر والناتو حول التحديات الأمنية بالمنطقة** ،11/ماي/ 2022، تاريخ الدخول: 15/ماي/2022 ، الرابط : https://www.alquds.co.uk

بدورها، تحافظ على المعدل الطبيعي في مستوى التدريبات العسكرية التي تحدث بشكل سنوي في العمليات العسكرية، والمناورات البحرية المشتركة في البحر الابيض المتوسط. [1]

علاوة على ذلك التمارين والتدريبات العسكرية التي يقوم بها الناتو مع الجزائر ماهي الا دليل عل توثيق الروابط الامنية وتطوير قدرة القوات المسلحة، فعملية **باساكس Passex** خير دليل على تعزيز **الامن البحري** من اي تهديد محتمل في المقابل تعزيز المناورات بين الطرفين الجزائر واسبانيا بشأن المراقبة البحرية وعمليات الاستطلاع . [2]

ففي إطار التعقيدات الجيوسياسية والاقتصادية التي تفرضها قضية الصراع والتنافس على حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، زادت المناورات البحرية لحلف شمال الاطلسي بما يعزز تواجده العسكري، ونفوذه الجيوسياسي ضمن معادلة مضاعفة الجهود لتجنب الحوادث البحرية مستقبلا حول قضية ترسيم الحدود البحرية، وإشراك الجزائر كطرف فاعل في المناورات البحرية العسكرية بغية تحقيق نوع من التوازن الإقليمي . [3]

إجمالا يمكن القول إن علاقة حلف شمال الأطلسي بالجزائر كانت لها انعكاسات سياسية أمنية؛ ساهمت في تقريب وجهات النظر العسكرية بين الطرفين، الأمر الذي يسمح بإزالة الحواجز وبالتالي زيادة نفوذ الناتو في المنطقة. في حين الأبعاد الاقتصادية يسعى من خلالها الحلف الأطلسي، لتعزيز حماية مناطق النفوذ الحيوية الخاصة به ونخص بالذكر المسالك التجارية البحرية (الحفاظ على دوائر الأمن الطاقوي). في حين الأبعاد البيئية كانت تدور حول مواجهة الكوارث الطبيعة والبيئية لتعزيز الأمن البيئي.[4]

---

[1] عاطف قدادرة ، **لماذا فقدت الجزائر حماسها لحلف الناتو رغم الروابط العسكرية**،2020/09/13، تاريخ الدخول 2022/06/16، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/151346

[2] عبد الرزاق بن عبد الله ،**فرقاطة للناتو ترسو بميناء الجزائر لتنفيذ تدريب مشترك**، 2020/09/12 ،تاريخ الدخول: 2022/05/14 ، الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/

[3] NATO looks south: priorities, strategies and instruments, Cidob notes internacionals, September 2022, p p 2_6.

[4] Nato 2030: united for a new era, analysis and recommendations of the reflection group appointed by the nato secretary general, 25 november 2020, p 16.

الفرع الثالث : روسيا والجزائر : عمق استراتيجي متبادل

تعتبر الجزائر من ابرز الدول التي تستقطب اهتمامات روسيا على كافة الأصعدة تاريخيا، اقتصاديا وعسكريا، فقوة الاعتماد المتبادل بينهما يعود لقوة العلاقات التاريخية بينهما، نظرا لعدة اسباب منها الاعتبارات سياسية ثم الاقتصادية والعسكرية والامنية، فالجزائر لها من الوزن والثقل الجيوستراتيجي ما يؤهلها بان تكون دولة ذات حضور سياسي وامني في المنطقة المغاربية ، ناهيك على تسارع وتيرة التعاون العسكري والتنسيق الامني بين البلدين في إطار مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق المصلحة المشتركة.[1]

في هذا الاطار يشير سفير روسيا لدى الجزائر **ايغور بيليابيف** الى ان :"**الطلب الجزائري الكبير على الاسلحة الروسية يعود الى اسباب عديدة ابرزها الرابط التاريخي بين البلدين من خلال العلاقات الاقتصادية والتاريخية منذ استقلال الجزائر الذي لعبت فيه روسيا دورا هاما .**"[2]

1 /التعاون العسكري والأمني (صفقات التسليح):

تعد الجزائر حليف وشريك استراتيجي لروسيا منذ افريل **2001** علاقاتهم تتمركز حول العقود التجارية والصفقات الاستثمارية ذات البعد العسكري، بيع وشراء العتاد العسكري، نقل التكنولوجيا ، الصناعات العسكرية والحربية)لتتوسع حدود هذه الشراكة بعد **50** عاما ،من التعاون الروسي الجزائري وترسخت اكثر بفضل التوقيع على اتفاقيات عدة مست بجوانب عديدة منها: **الشق الدبلوماسي،** الاقتصادي، النقل البحري، الطاقة، خلال 2011 من خلال عقد قمم رفيعة المستوى، تحاكي فكرة **ثنائية** اللاعب الاستراتيجي ودولة الركيزة الجيوسياسية حسب رأي مستشار الامن القومي الامريكي سابقا **زبيغنيو بريجنسكي** .[3]

---

[1] لزهر مروك، العلاقات الجزائرية الروسية :المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة، **المجلة الجزائرية للامن الانساني،** مجلد06، عدد 01، اكتوبر 2020، ص 1249.

[2] Nato 2030 :united for a new era, op .cit , p 17

[3] شريفة كلاع، العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، **مجلة مدرارت سياسية،** مجلد 1، عدد 1، جوان 2017 ، ص 119 – 122 .

فالتصاعد المتزايد لحجم النفقات العسكرية يقابله بالضرورة ارتفاع في حجم المبادلات التجارية والمعدات العسكرية، على هذا الاساس يحتل التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا الصدارة، وفي مقدمة اجندة السياسة الدولية كل هذه الاعتبارات باتت تعكس حقيقة عودة العامل العسكري، وبقوة على اثر خلفية الاهتمامات الامنية والاعتبارات الاستراتيجية لكل طرف فاعل في العلاقات الدولية .[1] من جهة اخرى يعكس التقارب الروسي الجزائري تحول واسع في طبيعة الديناميات الاقليمية بالمنطقة المغاربية ، خاصة في فكرة تعزيز التعاون الثنائي العسكري منذ خمسينات القرن الماضي مع محاولة دعم النظام السياسي حيث يمكن اجمال ركائز هذا التعاون فيما يلي :[2]

- ❖ تحديث المنظومة الامنية الدفاعية .
- ❖ تعزيز مفهوم احترافية الجيش.
- ❖ مواجهة التحديات الامنية المتصاعدة في المنطقة .
- ❖ تنويع الشركاء لتمييع الضغوطات الغربية.

اذن من هذا المنطلق تسعى روسيا لاعادة ضبط قواعد التوازنات الاستراتيجية واكتساب شراكات جديدة من خلال **سياسة ملئ الفراغات** خاصة في ظل تراجع الغربي عن دعم بعض من دول المنطقة المغاربية .[3] حيث كشفت حجم المبادلات التجارية والصفقات الاستثمارية على عمق العلاقات بين الجزائر وروسيا ،خاصة وان إعلان الشراكة الإستراتيجية **2006** توج بأربع اتفاقيات للتعاون يمكن حصر فيما يلي:[4]

- ❖ اتفاقية حول شطب الديون الجزائرية التي وصلت قيمتها الى **4.7** مليار دولار مقابل تعهد الجزائر بشراء منتجات من روسيا بقيمة هذه الديون.
- ❖ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.
- ❖ اتفاقية لتشجيع الاستثمارات المتبادلة.

[1] New strategy center and centre for international studies,militarization of the black sea and eastern Mediterranean theatres a new challenge to nato, **policy paper**, 2019 ,p 21.

[2] شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص 120.

[3] Mohammed Issam laaroussi, Russia's searh fo strategic partnership in north Africa :balancing algeria and Morocco , **Polic analysis** ,Febrerary,2019,sitweb

[4] حسين بهاز، **مرجع سابق**، ص 387.

❖ اتفاقية لتعزيز التعاون بين الغرفتين التجارية والصناعية.

على هذا الاساس يمكن القول ان روسيا تنتهج نهج الواقعية في التخطيط الاستراتيجي وسياسة البراغماتية في التقارب مع دول المنطقة المغاربية، عموما والجزائر خصوصا دون المساس بالقضايا المصيرية، في المقابل محاولة الاستفادة من تذبذب الأوضاع السياسية والامنية بالمنطقة، لصالحها وبالتالي زيادة مبيعات الأسلحة الروسية.

جدير بالذكر ان الجزائر تعد ثالث مستورد للسلاح الروسي حيث تقدر نسبة مشتريات الاسلحة الروسية اكثر من **60%** فمنذ **2014** حصلت الجزائر على بطاريات الدفاع الجوي **400 –S** الروسية، وهي تسعى للحصول على مقاتلتين متقدمتين من طراز **سوخوي 57 (57–su)** وسوخوي **34–su) (34**،ومع ذلك يبقى الأمر خارج التنفيذ فروسيا تبيع النسخة التصديرية **سوخوي 32** بدل **سوخوي 34** [1].

في **14 ديسمبر 2016** تم تسليم الجزائر للنسخة الاخيرة من **دبابة T_90_SA** ،حيث تضم الصفقة الاولى **185** دبابة، الصفقة الثانية **187** دبابة ،في حين الصفقة الثالثة تضم أكثر من **200** دبابة ، في المقابل تلقت الجزائر 4 أفواج سلاح ذات طابع هجومي برؤوس نووية يبلغ مداه الأقصى **285 كلم** تعرف باسم **الصواريخ الباليستية (Iskander_E)** ،بالاضافة الى ذلك تملك الجزائر **50** نظاما من **راجمات الصواريخ المتعددة (2_BM_30 SMERCH)** تهدف لهزيمة الأهداف المدرعة ، ومراكز القيادة ومستودعات الذخيرة . [2]

في هذا السياق صرح وزير الدفاع الروسي **سيرغي شويغو (sergy shoigu)**:" **ان الجزائر من بين البلدان التي تحظى بالاولوية بالنسبة لروسيا في مجال التعاون العسكري التقني، فروسيا على استعداد لتلبية كل طلبات الجزائر من السلاح باستثناء السلاح النووي.**"[3]

---

[1] شريفة كلاع ، **مرجع سابق**، ص 121.

[2] May Barth, the algeria-russia strategic partnership: an assertive geopolitical move, **Brussels international center**, March 2019, p 3.

[3] مصطفى صايج، استراتيجية روسيا الجديدة :لاعب جيو–استراتيجي والوصول الى المياه الدافئة، **مركز الخليج للابحاث**، عدد 134، فيفري 2019، ص 5 .

اذن افرازات البيئة الامنية الاقليمية والدولية زادت من حرص الجزائر على الاعتماد بصفة شبه مباشرة على السلاح الروسي لسد احتياجاتها الامنية، وتطوير قدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية فالتعاون العسكري الروسي _ الجزائري، يعتبر حجر الاساس والقاعدة الصلبة لضمان سيرورة العلاقات بين البلدين في هذا الاطار صرح قائد الجيش الجزائري **السعيد شنقريحة** مؤكدا على:" **اهمية الدور المركزي الذي تلعبه الجزائر في البحر المتوسط وشمال افريقيا وفي جميع انحاء القارة الافريقية** " موضحا في ذات السياق ان الجزائر :" **تعمل على تقوية دائرتها بحيث يضمن هذا التفوق في جميع المجالات ويحمي البلاد من كل المخاطر.....فالجزائر تشاطر موقف روسيا على الساحة الدولية في اطار تسوية سلمية ....فالجزائر ستظل ممتنة لروسيا على الدعم الذي قدمته للجيش الوطني في تطوير القدرات والامكانات الدفاعية** ."[1]

اضافة الى ذلك انضمام الجزائر لقاعدة البيانات الدولية لمحاربة الارهاب(**انشأها جهاز الامن الروسي)** في مارس **2018** الغاية منه، تبادل معلومات استخباراتية، حقق علامة فارقة في تبادل الخبرات العسكرية، وبالتالي قفزة نوعية غير معهودة في منحى العلاقات الروسية الجزائرية ليأخذ البعد العسكري والامني اهمية بالغة واولوية خاصة في مجرى العلاقات البينية.[2]

فالجزائر كانت ولا تزال تمثل الزبون الأول للصناعات الحربية الروسية ،على اعتبار ان نوعية الاسلحة المستوردة من روسيا على قدر عالي من الجاهزية والدقة خاصة، منها أنظمة الدفاع الجوي **(S _300)**،**(S_400)** هذا ما جعل الجزائر تبرم **خمس** صفقات تسليح مع روسيا خلال الفترة الممتدة من **2018 _2019 الاولى** كانت خلال العام **2018** حيث تم إبرام **أربع** صفقات لشراء **18** طائرة من نوع سوخوي **(Su_35)** لتنتهي عملية الاستلام نهاية **2022**،[3] **الثانية** في **جويلية 2019** بقيمة **2 مليار دولار** تتضمن الحصول على **16مقاتلة** متعددة المهام من طراز **(MiG -29 M/M)**، **14مقاتلة** تفوق جوي ضاربة من طراز **(Su-30 MKA Flanker)**، **طائرات الشبح سوخوي (Su_57)**للتفوق

[1] يونس بورنان، **الجزائر وروسيا... اولوية دبلوماسية وعسكرية تدعمها اسلحة الردع**، 23/ جوان/2021، تاريخ الدخول: 22/فيفري/ 2022 ، الرابط: https://al-ain.com/article/algeria-russia-strategic-relationships

[2] لزهر مروك، **مرجع سابق**، ص ص 1256_ 1257.

[3] قريب بلال ،التعاون الأمني الجزائري الروسي في مجالي التسلح والطاقة الواقع والأفاق، **مجلة المفكر** ، مجلد 16، عدد 01، جوان 2021 ، ص 178.

الجوي من الجيل الخامس لها القدرة على سرعة المناورة تتميز بالتخفي على قدر عالي من التجهيز بأحدث المعدات الالكترونية اللاسلكية والأسلحة المتطورة لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الثالثة عربيا من حيث ارتفاع عدد الصفقات العسكرية .[1]

بالرغم من امتلاك الجزائر لمنظومات دفاعية جوية **S_400 Triumf** (نظام تسلح مضاد للطائرات)إلا أن منظومة S_500 الدفاعية ذات أهمية بالغة يبلغ مداها 800 كلم ،هي الأخرى تبقى خيار عسكري لا يمكن التفريط فيه خاصة بالنسبة لدولة مثل الجزائر. [2]

من جهة أخرى تعززت قدرات البلدين في مجال التعاون البحري، من خلال العمل المشترك لمواجهة الأخطار الأمنية المحتملة التي من شأنها المساس بدائرة الأمن البحري على هذا الأساس، تأتي المناورات العسكرية البحرية في المياه الإقليمية الجزائرية، كخطوة اولى لتطبيق برنامج التعاون الثنائي العسكري خلال 2019 المصادق عليه من طرف القيادة العليا للجيش .

اما فيما يخص الأسلحة البحرية فقد تم التوقيع بين الجزائر وروسيا على عقد يضم أربع غواصات اخر اصدار تعرف باسم **الثقب الأسود**، لها القدرة على مواجهة حاملات الطائرات وتدميرها، بصواريخ **بر**، **بحر** على مدى **2400 كلم**، والغوص تحت البحر بعمق يصل الى **600 متر** لا يمكن التقاطها عبر الرادار، من جهة اخرى تعتمد الجزائر على سياسة تنويع الزبون في ابرام صفقات التسليح من روسيا نحو الصين لتعزيز أكثر أسطولها البحري .[3]

كما يجب الاخذ بالحسبان ان المناورات العسكرية البحرية بين البلدين ركزت على ثلاث مراحل **الأولى:** تمركزت حول تنفيذ اجتماعات تقنية مرورا بإجراء مناورات تكتيكية وعمليات للمنع البحري، وصولا لتفعيل مركز العمليات البحرية المشترك لقيادة التمرين، كل هذه الخطوات تعززت من خلال التجربة في المياه الإقليمية التابع للجزائر، هذا التقدم الذي احرزته الجزائر ماهو الا قفزة نوعية حققته في مجال

---

[1] عائد عميرة، **الجزائر والمغرب....الميزانية تتوفر للتسلح وتغيب للتنمية**، 11/25/ 2020، تاريخ الدخول 2022/04/09 ، انظر الرابط: https://www.noonpost.com/content/39019

[2] قريب بلال ، **مرجع سابق** ، ص 179.

[3] طائرات وصواريخ ودفاعات جوية وغواصات....هل دخل المغرب والجزائر سباق تسلح؟، 2021/09/27، تاريخ الدخول: 2022/01/18، انظر الرابط: http://www.trtarabi.com/explainers-politics/6712998

عصرنة الجيش والتحكم بآخر التكنولوجيات العسكرية، فالجزائر تأتي في المرتبة الثانية تواليا بعد إسرائيل في امتلاك القدرات الحقيقية على إطلاق صواريخ **كروز** في منطقة البحر الأبيض المتوسط فقط.[1]

من خلالها استطاعت الجزائر ان ترفع من قدرات المنظومة الأمنية وإدخال نوع من الاستحداث والعصرنة للقوات البرية، البحرية، الجوية منتقلة بذلك من **الدفاع القريب** الى **المدى المتوسط** الى **المدى البعيد**، هذه التشكيلة باتت تطرح العديد من الأسئلة حول اقتناء الجزائر **لمنظومة دفاع S_400** ، رغم ان دول الجوار الاقليمي تملك اسلحة لا تشكل اي خطر على الجزائر؛ اذن ما يمكن استنتاجه ان الجزائر مجبرة على التسلح للحفاظ على قوتها كدولة مركزية محورية في المنطقة المغاربية، ناهيك على ان طبيعة المخاوف الأمنية واحتمال التعرض لهجوم مفاجئ من قوة عظمى او كبرى جعل من الجزائر جد حريصة، على اقتناء منظومات امنية دفاعية على قدر عالي من الدقة والجاهزية .

يمكن القول ان تصدير روسيا للمنظومات الدفاعية ماهي الا خطوة تؤكد على السعي الروسي المتكرر للانخراط في القضايا الاقليمية في المنطقة المغاربية، في المقابل ضرورة التنسيق مع الجزائر لمواجهة التحديات الامنية، ثم الوصول الى المياه الدافئة مع محاصرة وتطويق النفوذ **الامريكي _الاطلسي**. ناهيك على ان الجزائر تعد من بين اهم الدول الشريكة لروسيا من الناحية **الاقتصادية** خاصة فيما يتعلق **بالتبادل التجاري الطاقوي**. [2]

2/ البعد الطاقوي كمحدد استراتيجي لسياسة روسيا في الجزائر:

أحرز التبادل التجاري بين روسيا والجزائر في السنوات الأخيرة تقدم ملحوظ كشف عن عمق التحالف الاستراتيجي بينهما، المحكوم بأبعاد لها حسابات جيوسياسية، طاقوية، حيث شكل هذا العمق علامة فارقة في زيادة حجم المبادلات الاقتصادية التجارية، البداية كانت من **2009** الى غاية **2012** أين تم التوقيع على **مذكرات تفاهم** بشأن التعاون في قطاعي النفط والغاز، وإقرار خطة لتوسيع نطاق

[1] مناورات بحرية بين الجزائر وروسيا لمواجهة الاخطار والتهديدات،24/نوفمبر/2019، تاريخ الدخول: 06/افريل/ 2022، الرابط: https://www.google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/algerian-russian-naval-military-maneuvers

[2] Hakim darbouche, russian –algerian cooperation and the gas opec : what's in the pipeline, **centre for European policy studies,**n 123,march 2007, p 4.

الشراكة بين الشركات الطاقوية: شركة **غازبروم** الروسية، وشركة **سوناطراك** الجزائرية،[1] خلال العام **2013** ارتقت بعدها علاقات التعاون الثنائي التي توجت بالتوقيع على وثيقة "**التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري**" والتي بدورها فتحت المجال لتفعيل بنود **مذكرة تفاهم** في **مجال الطاقة النووية2017**، بين الهيئة الجزائرية للطاقة الذرية **Comena**، ومؤسسة الطاقة الذرية الروسية **Rostam** ، فالجزائر تخطط لبناء محطة للطاقة بمفاعل نووي مضغوط لإنتاج الكهرباء في الجزائر للعام **2025** والمشروع لايزال قيد الانجاز قد يسمح لروسيا تعزيز بصمتها الاقليمية وقدراتها العلمية على المدى البعيد .[2]

الجدول رقم 03: يمثل تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا من 2015_ 2017

السنة	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	ميزان تجاري
2015	842.550	8.696	833.854-
2016	588.615	8.081	580.534-
2017	783.216	1.119	779.097-

المصدر: بلال قريب، التعاون الامني الجزائري الروسي في مجالي التسلح والطاقة الواقع والافاق، **مجلة المفكر**، مجلد 16، عدد 01، جوان 2021 ، ص 180.

الفرع الرابع: العلاقات الأطلسية _ الجزائرية بين الفرصة والتحدي

في حقيقة الامر ان شراكة الناتو مع الجزائر برزت اكثر في **المجال الأمني** الذي يطغى على باقي المجالات ومع ذلك لا يمكن فصل القضايا **الأمنية العسكرية** على المجال **السياسي** ، لكن يبرز في الافق مجموعة من العوائق تساهم في عرقلة العلاقات الأطلسية الجزائرية من بينها: تنامي النزعة العسكرية بين الجزائر والمغرب، التقارب الاستراتيجي بين الناتو وإسرائيل ، التواجد الروسي _ الصيني بالجزائر .

[1] شريفة كلاع ، **مرجع سابق**، ص ص 117_ 119 .

[2] Hakim darbouche, **op.cit** .p 5.

1 / تنامي النزعة العسكرية بين الجزائر والمغرب:

في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية أصبحت المنطقة المغاربية تعيش نوع من التجاذبات، والاستقطابات الدولية المخلة بتوازنها الاقليمي، ومن ثم التأثير على البرامج الدفاعية للقوات المسلحة المتعلقة بدول المنطقة عموما **والجزائر** خصوصا؛ فصانع القرار الجزائري يدرك تماما ان تحركات **المغرب** تشكل تهديد على الأمن القومي اذن بات يستلزم تحديث وتطوير **القدرات الدفاعية** (Defence capabilities) كمحاولة لصد اي تحرك عدواني جوي، بري، بحري، ومنه عسكرة السياسة الخارجية الجزائرية (Militarization of foreign policy)، كخطوة اولى ضد اي اجراء عسكري من شأنه زعزعة استقرار الجزائر وخلخلة نظامها الداخلي .

وما اقتناء الجزائر لمنظومات امنية دفاعية وأخرى هجومية ماهو الا تعبير على انعكاس اعتبارات معينة من شأنها تهديد الأمن القومي الجزائري؛ **الاعتبار الأول:** تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية على رأسها ظاهرة الإرهاب الدولي، في حين **الاعتبار الثاني:** دخول الجزائر على **خط المنافسة** مع المغرب في إطار الحفاظ على المكانة الإقليمية، اما **الاعتبار الثالث:** يأتي ضمن دائرة سعي الجزائر لعصرنة واحترافية الجيش . [1]

فعندما يتعلق الأمر بحماية المصالح الإستراتيجية للدولة يصبح الأمن لصيق بسياسات الدفاع، نظرا لان الأمر لم يعد مقتصرا على استتباب الأمن وتوفير القوة المسلحة فقط، بل تعدى إلى ابعد من ذلك السعي لصيانة النظام السياسي، الاجتماعي وحتى الاقتصادي. وبالتالي ضمان السيادة الوطنية كخطوة أساسية لضمان بقاء الدولة.[2]

علاوة على ذلك **ميزانية النفقات الدفاعية** الجزائرية في حالة تصاعد مستمر مقارنة مع **المغرب،** لتصل بذلك حجم الموازنة العامة للدفاع **1230 مليار دينار جزائري**؛ أي ما يعادل قرابة **9.7 مليار**

[1] علي ياحي، **لماذا تتسلح الجزائر قطع حربية متطورة** ، 2021/09/10 ، تاريخ الدخول : 2022/04/14 ، انظر الرابط : https://www.independentarabia.com/noode/257981/

[2] اسماء حداد، الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية ، **المركز العربي الديمقراطي** ، 24/ماي/ 2017 ، تاريخ الدخول: 2022/03/19 ، انظر الرابط : http://democraticac.de/

دولار خلال الفترة الممتدة من **2019 _2020** ، في حين المغرب ارتفع **إنفاقه العسكري** من **2.4** مليار دولار الى **3** مليار دولار.[1]

هذا ما أكد عليه تصريح الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** في **فيفري 2021**:" **سنواصل تنفيذ برامج تطوير القوات، علاوة على مواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري وتجديده وتحديثه وعصرنته، لان ذلك سيضمن تأمين مناطق المنشآت الصناعية والاقتصادية والطاقوية الحيوية لاسيما في الجنوب الكبير**". [2]

بطبيعة الحال ان اي سياسة أمنية دفاعية بالضرورة هي ترتبط بنوعية **التهديد**، فهي مرآة عاكسة لطبيعة النظام السياسي، وعليه **انعدام التوازن الاستراتيجي** بين المغرب والجزائر، بات يعتبر من أهم تجليات استمرار**المأزق الأمني** داخل دوائر السياسات الأمنية والدفاعية نظرا لسببين؛ **الأول** يتمثل في الدعم الجزائري اللامشروط لقضية الصحراء الغربية سياسيا ودبلوماسيا، تحت مظلة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، في حين **الثاني** يتمثل في تحقيق طموح الزعامة الإقليمية.[3]

على غرار ذلك **الجزائر والمغرب** تتسابقان للحصول على أسلحة تقنية عسكرية عالية الدقة لتحقيق مرتبة القوة الإقليمية، فالمغرب احتل المرتبة الأولى في قائمة زبائن الأسلحة الأمريكية عام **2019** على صعيد المنطقة المغاربية بحوالي **10.3مليار دولار**، في حين احتلت الجزائر المرتبة الثالثة ضمن لائحة زبائن الأسلحة الروسية بـ **8%** ،على هذا الأساس تضاعفت عقود صفقات شراء الأسلحة، في إطار استراتيجية تنويع الزبون تارة تتعامل مع روسيا في المركز الاول ثم الصين في المركز الثاني ثم ألمانيا.[4]

لا مناص من القول ان تنامي النزعة العسكرية بين الجزائر والمغرب تصب في مصلحة حلف شمال الاطلسي، وبالتالي استمرار سيناريو الخلافات ما هو الا تأكيد واضح على تواصل التنافس على

---

[1] وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية ، **سياسات عربية** ، العدد 06 ، جانفي 2014 ، ص 40 .

[2] آمنة سماتي، رئيس الجمهورية: من الضروري تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي، **جريدة الحوار**، عدد 2، 28 جانفي 2020، الرابط: https://elhiwar.dz/national/164372/

[3] إبراهيم أسعيدي، واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2017/11/24، تاريخ الدخول : 2022/11/26 ، انظر الرابط: www.aljazeera.net/studies

[4] **المرجع نفسه** .

فكرة الدولة المركزية، اذن تأزم العلاقات بين الطرفين ترسم خطوة نحو التصعيد. ثم ان إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لا تتماشى مع إستراتيجية **الجزائر** فيما يخص قضية التراجع السلبي لمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحكم الراشد ،الإصلاحات السياسية، التدخل في الشؤون الداخلية للدول .[1]

فكلما تدهورت العلاقات بين الجزائر والمغرب زادت التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية في تمديد اذرعها العسكرية والأمنية، خاصة وان البلدين في حالة سياسية جد حرجة، البداية كانت من تصاعد وتيرة التسلح بينهما مرورا بالقطيعة الدبلوماسية التي أعلنتها الجزائر تجاه المغرب، في المقابل الرفض القاطع لإدراج الخلاف المغربي الجزائري على طاولة اجتماع وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية، ومنع تدخل أطراف خارجية بوساطة دبلوماسية على خط المنافسة، وبالتالي الوضع سيعمق من فجوة الخلاف بينهما من جهة ثانية رفع مستوى التصعيد والاستغلال الاستراتيجي للازمة، في المقابل تصاعد حدة الخطابات السياسية وتردي الانطباعات السلبية بينهما خاصة بعد توقيع **مذكرة التفاهم بين إسرائيل والمغرب ديسمبر 2020** .[2]

2/ التقارب الاستراتيجي بين حلف شمال الاطلسي وإسرائيل

تؤكد إسرائيل على توثيق مجمل علاقاتها العسكرية مع حلف شمال الأطلسي عبر إقامة تنسيق متبادل فيما يخص السياسات الأمنية والدفاعية، بالاضافة الى ذلك حصولها على **صفة عضو مراقب دائم** في الحلف، خطوة عززت من التقارب الجيوستراتيجي بينهما في إطار تبادل الخبرات العسكرية والمعلومات الأمنية، بشأن الحرب على الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، تعزيز المشاورات والمناورات العسكرية.[3]

حيث تعكس التطورات الأمنية حجم التوترات ما بين إسرائيل ودول المنطقة المغاربية والتطور الملحوظ في التوجهات الأمنية والسياسية تجاه دول المنطقة، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول

---

[1] عز الدين قطوش، **الناتو والجزائر من العداء الى الشراكة**، دار الكتاب الحديث: الجزائر ، 2015 ، ص 302 .

[2] محمد الشرقاوي، الجزائر والمغرب.... التصعيد وسباق التسلح وغياب الحوار، 29/ديسمبر/2021، تاريخ الدخول: 2022/04/11، انظر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinino

[3] عبد الحميد العيد الموساوي، التقارب الاستراتيجي بين إسرائيل وحلف الناتو ، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، عدد 12، جانفي 2010 ، ص 116 .

طبيعة العلاقة بين الاطلسي واسرائيل هل هو تحالف دفاعي؟ أم تنسيق امني؟وهل توجهات إسرائيل على الصعيد الدولي تصب في دائرة التحالف الدفاعي الاستراتيجي مع الاطلسي والمغرب ضد الجزائر؟ أم أن تحركاتها لا تعدو كونها محاولة للتنسيق والتعاون الأمني خدمة لأهدافها ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة .

تتبنى إسرائيل اليوم إستراتيجية أكثر انفتاحا على عديد الدول، تركز في جوهرها على التنسيق والتعاون الأمني وضمن هذا المسار تعول إسرائيل كثيرا على **موجة التطبيع** الأخيرة مع **المغرب**، ودول أخرى لضمان تكريس نفوذها الجيوسياسي في المنطقة المغاربية. [1]

في المقابل **توسيع** علاقاتها العسكرية مع الحلف الاطلسي وارتقائها من مستوى **الحوار الى العمل المشترك** خاصة في المجالات العسكرية والاستخباراتية والنووية، تأمين الفضاء السيبراني، التعاون في مجال مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، المناورات البحرية العسكرية في منطقة شرق البحر المتوسط؛ اي تعميق مستوى الشراكة بين الطرفين دون الوصول لترسيخ فكرة العضوية الرسمية لإسرائيل في الحلف(**انضمام شكلي**) لأنها بذلك تكون مقيدة بالتزامات مفروضة عليها هي في غنى عنها كما جاء في **بيان حلف شمال الأطلسي** ان :" **إسرائيل شريك فعال جدا في الحلف وعضو في الحوار المتوسطي منذ 1994**".[2]

يمكن القول ان التقارب الجيوستراتيجي بين اسرائيل والحلف الاطلسي يعد من ابرز التحديات التي قد تعرقل مسار العلاقات الاطلسية الجزائرية، خاصة اذ ما تم الاخذ بعين الاعتبار بمحاولات اسرائيل المتكررة لضمان تعاون المجتمع الدولي معها فيما يتعلق القضايا السياسية الكبرى.

[1] محمود جرابعة، منظور إسرائيل الأمني للشرق الأوسط: تحالفات دفاعية أم تنسيق امني ؟ 04/14/ 2021 ، **مركز الجزيرة للدراسات**، 14 افريل، 2021، ص 3.

[2] راؤول ووتليف، إسرائيل تؤكد رفع مستوى علاقاتها مع الناتو وانباء عن سحب تركيا لاعتراضها ، 4/ماي/2016، تاريخ الدخول: 2022/06/05 ، انظر الرابط:

المطلب الثاني: العلاقات الأطلسية المغربية: سياسة أم إستراتيجية

لفهم السياق العام لأي سياسة خارجية لأي بلد لابد من فهم طبيعة النظام السياسي أولا ثم سيرورة تفاعلاته مع الدول الخارجية، وعليه في إطار دعم أسس الاستقرار تسعى المملكة المغربية لضبط علاقاتها الخارجية، في المقابل ضرورة إحداث **مؤسسات أمنية مركزية** باختصاصات سيادية واسعة النطاق، تضمن وتحدد طبيعة العلاقات المغربية. ولعل ترقية الشراكة الامنية وتطوير التنسيق مع حلف شمال الأطلسي يعد من أهم الانجازات التي تسعى المغرب لتحقيقها.

الفرع الأول: طبيعة العقيدة العسكرية المغربية قبل وبعد دستور 2011

منذ تأسيس المملكة المغربية سجل **الجيش المغربي** حضور قوي وفاعل **غير مسيس** في مجالي **الأمن والدفاع**، حيث تم توسيع مهامه وصلاحياته، اذ أصبح يمتاز **بخصوصية الموقع** داخل **النظام السياسي**، نظرا لطبيعة الوظائف المسندة إليه من مكافحة تهريب وترويج المخدرات، التقليل من التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة الى حصر نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، ناهيك عن فاعلية الدور الذي يلعبه في حماية النظام الملكي.[1]

أولا: مرتكزات العقيدة العسكرية المغربية

وفقا لمجريات الاحداث السياسية في المنطقة المغاربية **(ثورات الربيع العربي 2011)** زادت فعالية الدور الاقليمي للمغرب، طبعا بما يتوافق وطبيعة توجهاته الاستراتيجية وسياساته الامنية، وما **التغيير الدستوري 2011** الا فرصة أمام النظام السياسي الملكي للاشتغال على توجه استراتيجي جديد، يضمن ثلاث خطوات من شأنها تعزيز الروابط بين الملكية لضمان الاستمرارية والمشروعية،[2] من خلال ضبط آليات التواصل الايجابي مع مختلف الفصائل السياسية المعارضة، وبالتالي التدرج في ادخال التعديلات والاصلاحات الدستورية، امر معبر عن مدى استجابة المؤسسة الملكية في التفاعل مع مطالب

[1] سعيد صديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد، مركز الجزيرة للدراسات، 23/مارس/2015، تاريخ الدخول: 2022/06/26، انظر الرابط: https://studies.aljazeera.net

[2] محمود معروف ، مرتكزات الاستراتيجية الامنية المغربية تغيرت بشكل كبير، 26/اكتوبر/2012، تاريخ الدخول 27/جوان/ 2022، انظر الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/

المعارضة والقاعدة الشعبية .إذن هل للمغرب استراتيجية امنية تطورت مع الوقت؟ أم انها مجرد سياسة أمنية عامة دون آفاق إستراتيجية محددة .؟

1/ تشخيص وتحديد المخاطر الأمنية:

تسعى المملكة المغربية لتبني عقيدة عسكرية **دفاعية استباقية** من أولوياتها **التدخل العسكري** في الشؤون الداخلية للدول دون اي حرج (كالانضمام للتحالف ضد الحوثيين في اليمن) فالتدخل خطوة من شأنها: تحقيق وصيانة موارد المملكة المغربية، الحد من التهديدات الأمنية التي قد تمس مباشرة بالمقدسات الوطنية . هذا الطرح الجديد والتحول في العقيدة العسكرية للمغرب يستلزم بدوره تكيف وتكتيك استراتيجي جديد يتماشى مع طبيعة المسارات التكوينية والتدريبات العسكرية للجيش المغربي، والتي من شأنها ان تعزز فكرة توسيع مهامه خارج حدوده الجغرافية. [1]

2/ الانسجام التام مع الاستراتيجيات الغربية

في حدود ما يسمى **بسياسة الجوار** يعتبر المغرب **عضو منخرط** في **منظمة الامن والتعاون الاوروبي** مجموعة **5+5** ناهيك على طبيعة **الشراكات الأمنية الثنائية** مع كل من **فرنسا واسبانيا،** والحضور بقوة في **معاهدة لشبونة** اذن هو يملك **قاعدة امتيازات** مع الشريك الاوروبي الذي معظم دوله اعضاء في الحلف الاطلسي، من جهة اخرى المغرب تربطه علاقات جد وطيدة مع الولايات المتحدة الامريكية(الدولة القائدة في الحلف الاطلسي) خاصة في مجال مكافحة الارهاب تعززت اكثر الروابط الامنية بينهما، بعد انتهاء لقاءات **الحوار الاستراتيجي** بين البلدين **سبتمبر 2012** والذي تمخض عنه توقيع **مذكرة تفاهم** تدعو لضرورة التنسيق والاهتمام بالقضايا الامنية بالمنطقة المغاربية خاصة والساحل الافريقي عامة.

على هذا الاساس الى اي مدى يمكن للاستراتيجية الامنية المغربية الانسجام مع التوجه الاستراتيجي الامريكي _الاطلسي؟ وهل فعلا اثرت التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على الاستراتيجية الامنية المغربية خاصة اذ ما تم الاخذ بعين الاعتبار بالتدخل الاطلسي في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي ناهيك عن امتناع الجزائر عن اشراك المغرب ضمن دائرة التنسيق الاقليمي .؟

[1] إدريس بن يعقوب، العقيدة العسكرية المغربية الجديدة :امن حماية الحدود الجغرافية الى حماية حدود مصالح المغرب ،19/جوان/2022 ، تاريخ الدخول 26/جوان/2022 ،الرابط: https://www.raialyoun.com/

وعليه يمكن حصر محددات الاستراتيجية الامنية المغربية في النقاط التالية:[1]

- **المحدد الأول** : التوتر القائم بين الجزائر والمغرب على خلفية القضية الصحراوية من شأنه عرقلة كل الشراكات الأمنية الممكنة جملة وتفصيلا، ومع ذلك يبقى الضغط الأمريكي الاطلسي له دور في تقريب وجهات النظر بين الجزائر والمغرب فقط بحجة أن **الأمن المغاربي** هو جزء من **الأمن الدولي**.
- **المحدد الثاني**: الاختلاف في وجهات النظر حول ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي بين الجزائر والمغرب **فالأولى** تصر على إبعاد وعزل **المغرب** عن جميع **القضايا الإقليمية** بحجة **الجغرافيا** في حين **الثانية** تواصل تأكيد حضورها في المنطقة بحجة **المخاوف الأمنية** (التخوف من شبح الأفغنة والصوملة في المنطقة المغاربية) .
- **المحدد الثالث**: القطيعة الدبلوماسية بين الطرفين اصبحت تعزز فكرة الانقسام والشرخ مع دحض كل سبل التعاون والشراكة، وبالتالي فتح المجال لتبادل الاتهامات بشأن الانشغالات الامنية، خاصة وان البيئة المحيطة تشهد نوع من الانفلات الامني بعد 2011 ،الامر الذي اكد على سعي كل دولة فاعلة في المنطقة المغاربية ،ان تعيد ضبط حساباتها وفق نهج **البراغماتية** بعيدا عن دعم اسس **الهوية الاقليمية المغاربية** فمثلا المغرب يتجه نحو دول الخليج لتحقيق الانفتاح الدبلوماسي والاستراتيجي، في حين الجزائر تعيد ترتيب اوراقها الاستراتيجية مع فرنسا وروسيا.

ثانيا: التحول الاستراتيجي للعقيدة العسكرية المغربية بعد دستور 2011

قبل التطرق لطبيعة العقيدة العسكرية المغربية لابد ان نعرج على السياقات العامة **لدستور 2011** وطبيعة المفارقات السياسية التي احدثتها حركة 20 فيفري 2011 الاحتجاجية .

1/ السياق العام لدستور 2011 :

في اطار المفارقات التي احدثتها الحركة الاحتجاجية **20 فيفري 2011** جاء التغيير الدستور المغربي ليشمل تشكيلة من الاصلاحات الحقوقية والامنية، ومع ذلك التعديل الدستوري ساهم بشكل واضح

[1] محمود معروف ، **مرجع سابق**.

في اضعاف الاحزاب السياسية وتصدع التحالفات الداخلية،[1] على هذا الاساس تسعى المملكة المغربية لاحتكار مبادرة التغيير الدستوري ومحاولة إصباغ نوع من الشرعية والتزكية السياسية والشعبية . ومع ذلك يبقى الدستور المغربي **2011** تشوبه بعض العيوب والنقائص يمكن حصرها فيما يلي : [2]

- الانتقال من **(108)** فصل في دستور **1996** الى **(180)**فصل في دستور **2011** وبالتالي هذه الخطوة توحي بالانتقال من دستور **القانون** الى دستور **البرنامج** .
- الاستجابة بشكل ملحوظ لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة 17 جانفي 2008 مكافحة الفساد بالإضافة الى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمنع تطور الفساد بمختلف أنواعه شرط إحداث هيئات رسمية تسهر على تطبيق ذلك .
- إعطاء الأولوية **للتمثيل السياسي** في عملية **الاختيار الديمقراطي** هذا ما نص عليه دستور الفاتح من جويلية **2011** في الفقرة الأولى من الفصل الثاني :" **ان السيادة للأمة تمارسها اما مباشرة او بصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها** "
- صيانة الحقوق المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والحريات العامة، حيث تعمل السلطات المغربية على دعمها وتطويرها وفق اسس ديمقراطية مستقلة .

2/ دستور 2011 والإصلاحات الأمنية :

تعد تركيبة المجلس الاعلى للامن المغربي ركنا اساسيا في تحديد المهام السياسية والامنية على الصعيدين الخارجي والداخلي، حيث اسندت له مهام تدبير وادارة الازمات الامنية خاصة، منها معدلات الاجرام المنظم العابر للقارات، ترويج المخدرات، ناهيك عن الوقوف على ضوابط الحكامة الأمنية للمؤسسات والاجهزة الامنية ودمقرطتها وفق مجموعة من المبادئ منها النزاهة، الشفافية، المشاركة، الرقابة البرلمانية على الأجهزة الامنية.[3]

---

[1] محمد باسك منار، دستور 2011 في المغرب : اي سياق؟ لاي مضمون؟ ،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، جانفي 2014، ص ص 12_15 .

[2] دستور المغرب لسنة 2011، المؤرخ في 23 جويلية 2011، **الجريدة الرسمية** رقم 5959 ، لسنة 2011 .

[3] Baudouin dupret, jean noel ferrie, the moroccan constitution of 29 july 2011, **centre jacques rabat,** 2014, p 133.

حيث ركزت **ديباجة** الدستور المغربي الجديد **2011** على جملة من الامور ذات الصلة بالعلاقات الدولية جاء الاعلان كالتالي:"**ان المملكة المغربية دولة اسلامية متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية...وادراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي...وبصفتها دولة افريقية فانها تجعل من اهدافها، تقوية علاقات التضامن والتعاون مع الشعوب والبلدان الافريقية لاسيما مع بلدان الساحل الافريقي مؤكدة في ذات السياق على عزمها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في العالم....**".[1]

علاوة على ذلك **الفصل (55)** من دستور **2011** شكل الترجمة الفعلية للمخطط التنفيذي لعمل الهيئات والمؤسسات التي تسهر على تطبيق القانون، وهندسة القرارات الدبلوماسية للسياسة الخارجية المغربية، خاصة وان صناعة القرارات السياسية الخارجية تتحدد من خلال التركيز على مسألة الخيارات الإستراتيجية.[2]

في اطار تحديث الترسانة القانونية ذات الصلة المباشرة بمؤسسات الدولة، ركز **دستور 2011** على قرار بالاجمال يقضي اعادة توزيع السلطات منها: منح اختصاصات واسعة للسلطة التنفيذية في مواجهة المؤسسة الملكية، ناهيك عن استصدار قانون يتعلق بالضمانات الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، اضافة الى القانون المنظم للقضاء العسكري خلال الفترة الممتدة من **2011 _2016** يقضي لتعزيز مبدأ الرقابة البرلمانية والسياسية على اعمال المؤسسة العسكرية طبعا دون الخروج عن طبيعة الدور المنوط لها.[3] وعليه تباين وتداخل العلاقة الرابطة بين أجهزة القطاع الأمني ساهم في بروز

[1] يونس وكور، النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات والوظائف، **الحوار المتمدن**، عدد 1807، جانفي 2007، ص 154.

[2] مجدوني حسين،الدبلوماسية المغربية بين الاحتكار الملكي والبحث عن التوازنات البراغماتية، **مجلة وجهة نظر**،عدد 48، 2011، ص 125.

[3] إحسان الحافظي، الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب : البنية والسلوك ،**سياسات عربية**، عدد 25، مارس 2017، ص ص 24_25.

نوع من التنافس لاستيفاء مصدر المعلومة الأمنية،وبالتالي تطوير القطاع الأمني لصالح الحفاظ على استتاب الأمن .[1]

الفرع الثاني : البعد الاستراتيجي للعقيدة العسكرية المغربية بعد 2011 :

ان التحول اللافت للعقيدة العسكرية المغربية في الفترة الاخيرة احدث نوع من التحرك الاستراتيجي المحكوم بالاساليب ذات الطابع الدفاعي اي ما يصطلح عليه **صامويل فاينر**(Samuel Feiner) **بالأنظمة المدعومة بالعسكر** (supportive Regimes Military) بمعنى هيمنة رئيس الدولة على السلطات التنفيذية، المؤسسة العسكرية والسبب في ذلك التخوف من تغول المؤسسة العسكرية، وسيطرتها على مقاليد الحكم .[2]

هذا مانص عليه الفصل **(53)** لدستور **2011** الذي حافظ على المضمون ذاته للفصل **(30)** لدستور **1996** :" **الملك هو القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف العسكرية**"، ومع ذلك **دستور 2011** عزز من فكرة انشاء مجلس اعلى للامن تحت رئاسة الملك بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل **(54)** التي تنص على :" **يضم المجلس الاعلى للامن في تركيبته رئيس الحكومة ومجلس النواب، الرئيس المنتدب للمجلس الاعلى للسلطة القضائية اضافة الى الوزراء المكلفين بالداخلية والشؤون الخارجية ادارة الدفاع الوطني، ضباط ساميين بالقوات المسلحة الملكية**".[3]

من جهة اخرى اعتمدت المملكة المغربية على سياسة **حوكمة القطاع الامني**(Security Sector Governance) لتعزيز مبادرات التعاون والتنسيق فيما يتعلق بمراقبة الحدود؛ اي الربط بين عمليات الدمقرطة والاستقرار، ومحاولة ايجاد آلية قيادة اقليمية مشتركة، فطبيعة التهديدات الامنية العابرة للحدود باتت تتطلب تنفيذ استراتيجية اقليمية شاملة .[4]

---

[1] عبد العزيز لعروسي، التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان : ملاءمات قانونية ودستورية ، **المجلة المغربية للتنمية والادارة المحلية**، عدد 87، 2014 ، ص 27.

[2] سعيد الصديقي ، **مرجع سابق.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] El Moussaoui el Ajlaoui, **Security challenges and issues in the sahelo_ Saharan region, the morocco perspective dialogues securitaires dans l'espace sahelo_saharien**, July 2016, p p 06_16.

أولا: تعزيز موقع الجيش وتعميم النظام الدفاعي:

في ظل تصاعد حدة التوترات الامنية بين المغرب والجزائر خاصة بعد القطيعة الدبلوماسية الاخيرة **2022** غيرت المغرب من نهج عقيدتها العسكرية، حيث تم **استحداث مناطق معينة** واقامة مجموعة من القواعد العسكرية على طول الحدود الشرقية والغربية للمغرب مع الجزائر (ثكنة دبابات عسكرية في منطقة **دبدو**، قاعدة عسكرية في منطقة **كرسيف** في شرق المغرب، قاعدة عسكرية في **افسو** شمال شرق المغرب)، اذن هذه الاجراءات الامنية ماهي الا خطوة لتعميم نموذج **النظام الدفاعي**؛ كمؤشر بارز على التحول الاستراتيجي في العقيدة العسكرية للمغرب خلال الفترة الممتدة **2019_ 2021** ، وابرز مثال عن ذلك اعادة احكام السيطرة على المعبر الحدودي(**ازمة الكركرات**)* في المنطقة الشرقية، ماهو الا تحرك استراتيجي الهدف منه محاولة خلق **توازن دفاعي** يربط المنطقة الشرقية بالجنوبية خاصة في ظل تزايد الاستفزازات الأمنية.[1]

على هذا الأساس ركزت العقيدة العسكرية المغربية الجديدة على طبيعة التوجه البراغماتي بالدرجة الاولى في المقابل الانتقال من مبدأ **حماية الحدود الجغرافية** الى حماية وتعزيز **المصالح الاستراتيجية**؛ يعني الخروج من دائرة الادوار التقليدية الثابتة الى ادوار جديدة ، تتماشى مع افرازات البيئة الدولية لحماية الموارد الهامة للمغرب من اي تهديد.[2] فالبيئة المحيطة بالمغرب تسمح لها بلعب دور رئيسي في المنطقة المغاربية، هذا التحول الجيوسياسي يعيق طموح **الجزائر** بأن تصبح الدولة **الرائدة** في المنطقة، وبالتالي

*الكركرات عبارة عن منطقة منزوعة السلاح في الصحراء استغرق فيها انحصار التوتر عدة اسابيع برزت تقارير تشير الى ان المغرب هدد بالتدخل عسكريا ضد جبهة الوليساريو، اذ لم يخل منطقة الكركرات المنزوعة السلاح .هي خطوة ان لم يتم تنفيذها فانه من المحتمل جدا ان تؤدي لمواجهة محتملة مع الجزائر في النهاية قرر الطرفين عدم التصعيد وانسحبت جبهة البوليساريو. ومع ذلك بعدها بوقت قصير جدا اندلع توتر جديد بين الجزائر والمغرب، خاصة وان الجزائر اصبحت جد قريبة من ايران التي تعتبر مصدر قلق وتوتر دائم للمغرب خاصة في ظل الاتهامات المغربية المتزايدة لحزب الله 2018 بتزويده لجبهة البوليساريو بصواريخ ارض جو حسب تصريحات المملكة المغربية، لمزيد من المعلومات انظر: Belkacem iratni, the strategic interests of the Maghreb states, NATO defense college, November 2008, p p 41_60

[1] عادل نجدي ، ابعاد تغيير المغرب لاستراتيجيته العسكرية على الحدود مع الجزائر، 23/فيفري/2022 ، تاريخ الدخول 2/جويلية/2022 ،انظر الرابط: https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/politics/

[2] ادريس بنيعقوب، العقيدة العسكرية المغربية الجديدة: من حماية الحدود الجغرافية الى حماية حدود مصالح المغرب، 1جوان2016 ، تاريخ الدخول: 1/جويلية/2022 ، الرابط: https://www.raialyoum.com/

يعتبر سبب وجيه في عدم الحفاظ على علاقات طبيعية، بين الجزائر والمغرب هذا الاخير يسعى للعب ادوار استراتيجية في مكافحة الارهاب الدولي، في حين الجزائر مضطرة للدفاع عن مصالحها العسكرية والأمنية، في الجنوب والجنوب الشرقي **(مالي،النيجر)** وفي الشرق **(ليبيا وتونس)** الجزائر امام جبهات امنية عديدة مفتوحة على كل الجهات . [1]

ناهيك على ان استجابات التنسيق جد ضعيفة بين الطرفين، القدرات الامنية والتجهيزات العسكرية غير متكافئة، كلها زادت من تردي الاوضاع الامنية لصالح الجماعات الارهابية، الفصائل السياسية المعارضة، الميليشيات الراديكالية المسلحة، لتكون بذلك المستفيد الاول ويحل ما يعرف باقتصاد التهريب، وثقافة الفساد المالي والسياسي، سهولة اختراق الحدود، مثل هكذا ممارسات دعمت فكرة الاخلال بالامن والاستقرار. وعليه ضبط الامن الحدودي لا يعتمد فقط على القدرات الوطنية، وانما يعتمد ايضا على فعالية التعاون الدولي الذي من شأنه أن يضيق من ثغرات الفجوة الأمنية. [2]

ثانيا: سياسات التسليح المغربي: نحو فرض التوازن العسكري

في خضم التنافس على شراء احدث المعدات العسكرية تصاعدت نسبة الانفاق العسكري المغربي لتقليص حجم التهديد، وتضييق الفجوات الامنية بينه وبين الجزائر ، ثم مواجهة التحديات الامنية، وبالتالي خطوة نحو الامام لفرض التوازن العسكري على الصعيد المحلي ،الاقليمي ثم الدولي.

1/ صفقات التسليح: إنفاق عسكري على حساب التنمية

يحتل المغرب المرتبة الرابعة والعشرون عالميا والمرتبة الثانية افريقيا في شراء الاسلحة والمعدات العسكرية، خلال الفترة الممتدة **2011_ 2013** انفق المغرب **3.7 مليار دولار** على اقتناء اسلحة من كبريات الدول المصنعة لها؛ اي ما يقابل **3.5** من **الناتج الاجمالي المحلي**، مستحوذا بذلك على **15%** من اجمالي مشتريات القارة الافريقية من السلاح خلال الفترة الممتدة من **2012_2016** حسب تصريح **المؤسسة الدولية للابحاث حول السلام** في ستوكهولم، من عام **2015_2017** انخفض حجم الانفاق

[1] Djallil lounnas and Nizar Messari, Algeria – Morocco relations and their impact on the Maghreb regional system, **working paper**, N 20, October 2018 , p p 2 _ 13.

[2] Querine Hanlon and Matthew Herbert, border security chalanges in the grand Maghreb, **institute of peace**, May 2015, N109, p 3_ 5.

العسكري المغربي من **3.8 مليار دولار** الى **3.4 مليار دولار**، لترتفع مباشرة ميزانية الانفاق الدفاعي خلال الفترة الممتدة من **2018_ 2022** من **3.5 % الى 3.9 % مليار دولار** اي مايقابلها زيادة نسبة لتصل بذلك مجموع قيمة مشتريات السلاح في المغرب الى **18.6مليار دولار**.[1] **2019** تم تسلم المغرب اسلحة ثقيلة بقيمة **425 مليار دولار** ومعدات الصيانة المرتبطة بها.

في اطار الحفاظ على التوازن العسكري بالمنطقة وتعزيز حماية الامن القومي تم عقد صفقة مع الولايات المتحدة الامريكية **مارس 2020** بكلفة مالية تقدر بـ **3 مليار دولار**، تم فيها شراء **24** طائرة حربية من طراز **(F_16)** شراء نظام الدفاع الجوي "**باتريوت**" **(Patriot MiM-104)**امريكي الصنع بدقة عالية مصمم لتحييد التهديدات بنظام صواريخ ارض جو متوسط المدى، في نفس العام **جويلية 2020** تسلم المغرب منظومة **رادارات** تتميز بتوفير صورة **(Ground Master 400)** بمعدل **تحديث** يبلغ **6** ثواني وزاوية **ارتفاع** تصل الى **40 درجة** له القدرة على مسح المجال الجوي باستمرار واكتشاف جميع انواع الاهداف في وقت واحد.[2]

خلال **جانفي 2021** تم التوقيع على مايعرف بصفقة التحسينات بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية شملت عقدين: **العقد الاول** يتعلق باعادة تحديث اسطول الطائرات الحربية المغربية التي تم شراؤوها عام **2011** من امريكا في حين **العقد الثاني** يتعلق بشراء اخر نسخة من طائرة و (F_16 و Block 72) بغلاف مالي يقدر بـ **3 مليار دولار** فعلى هذه الوتيرة اصبح المغرب يملك **48 طائرة** من الجيل الخامس، منها **25** طائرة مقاتلة من نوع (Viper)مع تعديل وتحسين اداء سرب الطائرات المقاتلة (Block23)، بالاضافة الى تحسين **26** نظام من طراز (ApG_3AESA) للملاحة **و26** نظام اخر من نوع**(Link _16)**يقوم توزيع المعلومات، **26**نظاما متقدما للتميز بدقة لادارة الحروب السيبرانية. .[3]

في نفس العام **جويلية 2021** تسلم المغرب اول دفعة من **مروحيات الاباتشي (AH_64)** الصفقة كانت بين القوات المسلحة المغربية وشركة **بوينغ** الامريكية لصناعة الطائرات، وعليه وفقا لتقارير ادارة التجارة الدولية التابعة لوزارة التجارة الامريكية فان المغرب اصبح الزبون الاول للولايات المتحدة

[1] المغرب ثاني اكبر مشتري للسلاح بإفريقيا، 21/فيفري/2017،تاريخ الدخول 12/جويلية/2022،الرابط: https://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/

[2] North atlantic treaty organization, patriot deployment , may 2015, https://www.nato.int/

[3] Morocco country commercial guide, Morocco–safety and security, https://www.privacyshield.gov/article?id=morocco-safety-and-security

الامريكية حيث بلغت قيمة صفقاته سنة **2020** اكثر من **6 مليار دولار** .[1] فالمغرب يملك قوات عسكرية قوامها **5000 الف** جندي منهم **150الف** جندي من **قوات الاحتياط** ، **249** طائرة مقاتلة منها **83** مقاتلة **اعتراضية** ،**29** طائرة **نقل عسكرية** ،**67** طائرة **تدريب** ، **4** طائرات **مهمة خاصة** ، **64** طائرة **هيلوكبتر**، ناهيك عن **3033** دبابة ، **8000** عربة مدرعة، **510** مدفع ذاتي الدفع ،**156** مدفع ميداني ،**144** قاذفة صواريخ .[2]

بالاضافة الى اسطول بحري بـــ**121**وحدة بحرية، **6** فرقطات وقوارب **كورفيت**، حيث تعد المناورات العسكرية الجزائرية في البحر الابيض المتوسط دافع محفز للغرب يسعى من خلالها لتعزيز الترسانة العسكرية، تحديث مستوى مراقبة الحدود البحرية ،[3] وبالتالي ضمان القدرة على المناورات العسكرية والدفاع اما بطائرات المراقبة البحرية،او بزوارق التمشيط،السفن المضادة للغواصات. حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الامريكية، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، تركيا من اهم الشركاء الاستراتيجين للمملكة المغربية تجمعهم صفقات تسليح متعددة.

الفرع الثالث: التوجهات الإستراتيجية الأطلسية _المغربية: خيارات أمنية مفتوحة

في اطار تجسيد المقاربة الأمنية وتعزيز الشراكة الإستراتيجية يحاول حلف شمال الاطلسي نسج علاقات تعاون عسكري جد وطيدة مع المغرب، تأتي في طليعة هذا التعاون الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الممول الرئيسي للحلف اولا ثم الشريك الاستراتيجي للمغرب ثانيا.[4]

---

[1] زينب مركز، في اكبر تحول تسلحي في المملكة ...كيف دخل الجيش المغربي الى الجيل الخامس من الأسلحة المتطورة ، 7ديسمبر 2021 ،تاريخ الدخول 13/جويلية/ 2022 ، الرابط: https://m.alayam24.com/article-349773.html

[2] مقارنة ببين الجيشين المغربي والجزائري...احتمالات المواجهة، 28/اوت/2021،تاريخ الدخول 13/جويلية/2022، الرابط: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/28

[3] وضع خطة جديدة لتجاوز النقص لديه مقارنة مع الجزائر ....تفاصيل صفقات المغرب لتعزي سلاحه البحري، 18/جانفي/2022، تاريخ الدخول 14/جويلية/ 2022 ، الرابط: httpss://arabicpost.Net/

[4] لكوشة عاشور ،خيدر محمد كريم ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد 11سبتمبر 2001 ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد 09، عدد 1، 2022 ،ص 431.

اولا: خصوصية الشراكة الأطلسية _ المغربية :

طبيعة العلاقات الأطلسية المغربية ترتكز على ركيزتين واحدة **أمنية عسكرية** والأخرى **اقتصادية**، اما بالنسبة للركيزة **الأولى:** فيمكن القول بأنها تشدد أكثر على أهمية **التعاون الأمني المؤسساتي** المنتظم من خلال مناورات الأسد الإفريقي ثم مناورات مصافحة البرق، لمواجهة الجريمة المنظمة بمختلف فروعها، نشاط التنظيمات الإرهابية، هذه المناورات غيرت تماما من التوجه الاستراتيجي للاطلسي وتبنى مقاربة امنية شاملة للمكافحة،[1] بحيث بات يعتبر ان المغرب قاعدة مركزية لمحاصرة نشاط الجماعات الإرهابية، وتجفيف منابعها بحكم القرب الجغرافي لدول الحلف الاطلسي. [2]

في حين الركيزة **الثانية** ذات الطابع الاقتصادي والثقافي ساهمتا وبقوة في زيادة ترسيخ العلاقات الأطلسية المغربية جسدتها اكثر اتفاقيات التبادل الحر، الاتفاق الثلاثي المغربي الإسرائيلي الأمريكي، مبادرة ازدهار إفريقيا .

جدول رقم 04: يوضح حجم المساعدات الأمريكية للمغرب خلال الفترة الممتدة 2010_ 2020

البلد	السنة	مساعدات مكافحة الإرهاب	مساعدات وزارة الدفاع
المغرب	2010	10 مليون دولار	15 مليون دولار
	2016	4.2 مليون دولار	50 مليون دولار
	2020	43 الف دولار	42 مليون دولار

Source: Usaid, Us.foreign aid by outry https://explorer.usaid.gov/cd/MAR

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان المساعدات الأمريكية للمغرب في حالة تصاعد مستمر نتيجة لعدة اسباب كالتالي: عمق العلاقات العسكرية والأمنية، انفتاح النظام السياسي المغربي على الغرب، التركيز على منطقة غرب المتوسط وشمال غرب إفريقيا لتحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الاولى، وعليه بات الامر يستلزم وضع رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تقتضي التعاون العسكري والامني.

[1] لكوشة عاشور، خيدر محمد كريم، **مرجع سابق** ، ص427 .

[2] لحسن العبسي، **مرجع سابق** .

كخطوة ايجابية تدعم تطوير العلاقات الاطلسية المغربية تم التوقيع على اتفاقية في مجال الدفاع والتعاون العسكري، صفقات التسليح والتدريب العسكري، التكوين الاستخباراتي لمدة **10** سنوات قادمة **2020 _2030**، في المقابل تبادل الزيارات الرسمية في اكتوبر 2020(زيارة وزير الدفاع الأمريكي مايك أسبر للمغرب) الهدف منها مكافحة الارهاب الدولي، محاربة الهشاشة الامنية، ودعم مخرجات الاستقرار الاقليمي في الدول المجاورة. [1]

وما اقامة القواعد العسكرية الامريكية في المغرب الا دليل على توثيق العلاقات بين الطرفين في اطار الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالحرب الاستباقية لمكافحة الارهاب، وفاعلية الدور المغربي تبرز بقوة ضمن الترتيبات الامنية _الاقتصادية الاطلسية في المنطقة المغاربية، فضلا عن ذلك حجم المساعدات الامريكية للمغرب بشأن **اعادة جدولة الديون** البالغة **20 مليار دولار**؛ اي مايقارب **500مليون** دولار سنويا،[2] اضافة الى سياسات التسليح والامدادات العسكرية لصالح المغرب، باتت تعبر عن مدى عمق العلاقات الاستراتيجية بين المغرب والحلف الاطلسي في اطار سياسات الانفتاح على القارة الافريقية، مع محاولة قطع الطريق امام كل هيمنة اقتصادية او امنية سواء كانت ثنائية او اقليمية قد تعرقل فعالية الدور الاطلسي في المنطقة .

يتخذ المغرب خطوات لاقامة علاقات وثيقة مع الحلف بغية الحفاظ على امنه وتعزيز سياساته الاقتصادية وفقا لمبادئ النهج الليبيرالي. اذن هو حليف للاطلسي بشكل عام لأسباب امنية عسكرية ايديولوجية، لكن مناهضة للامبريالية، فالتحديات التي تفرزها المنطقة المغاربية تدفع بدولها للبحث عن شريك استراتيجي، مهيمن في الساحة الدولية يضمن لكلا الطرفين الاستقرار والتنمية، من خلال تبني **طرح تعاوني وبناء نظام امني اقليمي**، من شأنه التخفيف من حدة التوترات الأمنية، وعليه اهتمام حلف شمال الاطلسي بتعزيز شراكاته مع المغرب يتمركز أساسا حول عدة نقاط يمكن اجمالها فيما يلي :[3]

- ❖ السعي لبناء قواعد عسكرية أمنية تساهم في تعزيز الامن القومي .

---

[1] لكوشة عاشور، **مرجع سابق** ، ص ص 435_ 436 .

[2] الحواس كعبوش،المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو_أمريكية بعد سنة 2010 ، **مجلة اتجاهات سياسية** ،عدد 05، اوت 2018، ص 20 .

[3] مجيد كامل حمزة، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول 2011 وآفاقها المستقبلية ،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد 36، ص ص 125_ 132 .

- ضمان امدادات الطاقة .
- ضمان السيطرة على الموقع الاستراتيجي لضمان التدخل السريع .

اذ يعد الجانب الأمني مدخل جد مهم بالنسبة للحلف الأطلسي لتعزيز تواجده في المنطقة، وبالتالي خلق نوع من **التنافسية الدولية** بين حلف شمال الاطلسي وباقي القوى الدولية الاخرى **روسيا والصين،** الهدف منها **الفوز بالشركاء المستثمريين** وكسب اسواق تجارية جديدة، وبالتالي النفوذ **الروسي والصيني** قد يحد من قدرة الحلف الاطلسي وتحجيم سعيه خاصة في المناورات العسكرية، والتحركات الدبلوماسية واحتمال كبير ان يؤدي ذلك لتقويض سياسة التحالفات الإستراتيجية بين الاطلسي والمغرب خصوصا والدول المغاربية عموما، على هذا الاساس يسعى حلف شمال الأطلسي لخلق إستراتيجية إقليمية جديدة الهدف منها **المواءمة** بين **الاستثمارات العسكرية والمساعدات الخارجية،**[1] مع إعطاء الأولوية للجهود التي تتماشى مع طبيعة هذه التوجهات الإستراتيجية على الصعيد الخارجي، فالاقتصاد المغربي هو الأكثر تنوعا في المنطقة المغاربية لكنه لايزال يعمل بإمكانات جد قليلة .

ومع ذلك تبقى التوجهات الاستراتيجية للحلف الاطلسي مرهونة بقضية **التوتر الحاد** بين المغرب والجزائر، بشأن قضية الصحراء الغربية ومحاولة ايجاد نوع من التوازن، بين طرفي النزاع وبالتالي التأخر في تسوية النزاع وعدم إدارة الأزمة بالشكل المطلوب يساهم في بقاء الوضع الراهن، وتمرير سياسات ومشاريع القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة، كما لا يفوتنا التنويه الى ان سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، في الآونة الأخيرة شكل مدخل رئيسي لتزايد النفوذ الجيوسياسي للقوى الكبرى الفاعلة في المنطقة روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا. [2]

يمكن رؤية العلاقات المغاربية مع الحلف الأطلسي من زاوية **الروابط التاريخية القديمة** في ضوء الحاجة لحليف استراتيجي وبأسباب أمنية، خاصة حالتي **المغرب وتونس،** لضمان مصدر للأسواق وتنويع التجارة **(حالة الجزائر)** في حين **ليبيا وموريتانيا** فلا تزال حالات محددة. حلف شمال الاطلسي يبحث عن **هوية جديدة** للتكيف مع السياق الامني الجديد من اجل تعزيز السلام والاستقرار، مع محاولة الوصول الى تفاهم أفضل ومتبادل مع تبديد المخاوف والشكوك الأمنية. ناهيك على ان أهداف الحلف الاطلسي

[1] Thomas Hill and Sarah Yerkes, a new strategy for us engagement in North Africa: **a report of the North Africa working group,** institute of peace, februrary 2021, p p 05_ 23 .

[2] Querine Hanlon and Matthew Herbert, Op .Cit, P35.

موجهة بشكل أساسي نحو **بناء الأمن** في حين ان القضايا التي تواجه دول المنطقة المغاربية، تبدو اكثر ارتباطا بمشاكل الاستقرار السياسي، مبدأ السيادة، النزاعات الحدودية، وتيرة التنمية الاقتصادية، التماسك الثقافي.[1]

المطلب الثالث: الحلف الاطلسي وليبيا: تدخل بالقوة وتكريس التفوق الاستراتيجي العسكري

تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا نتيجة لما يحدث من تطورات أمنية وسياسية وانفلاتات امنية حادة زادت من تأجيج الصراعات السياسية، وبالتالي تأخر عمليات السلام والبناء الديمقراطي إلى آجال غير معلومة خاصة في ظل التدخل العسكري الاطلسي.

الفرع الاول: طبيعة الأزمة في ليبيا (توصيف عام)

اولى ارهاصات الازمة في ليبيا كانت عبارة عن مواجهات بين المتظاهرين وفصائل المعارضة الليبية، قوات وكتائب معمر القذافي، ليتطور بعدها مباشرة الوضع من **مظاهرة** الى **نزاع مسلح داخلي،** تتزعمه مجموعة من الحركات السياسية، ميليشيات راديكالية تطالب باسقاط النظام السياسي القائم، يمكن حصر اهم الخلفيات التي كانت سببا مباشرا في ثورة **17 فيفري 2011** وتفاقم الاوضاع السياسية والامنية فيما يلي :[2]

- **عوامل تاريخية سياسية** : التنافس بين الشرق والغرب خلف نوع من **الصراع المناطقي** امتد الى غاية اليوم .
- **عوامل اقتصادية:** استئثار نظام معمر القذافي بالثروة الموجودة في الاراضي الليبية من غاز ونفط واحتكار العوائد الاستثمارية والمكاسب الاقتصادية، وعليه هذا الاحتكار للعوائد النفطية تستأثر بها دوائر جد ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، ساهم في تهميش شرائح واسعة من المجتمع الليبي، وبالتالي توزيع غير عادل للثروات .

[1] Belkacem iratni, **Op.Cit,** p 60.

[2] فرحاتي بلقاسم، رازي نادية، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة ، **مجلة المعيار**، مجلد 25، عدد 62 ، 2011 ، ص 872.

❖ **عوامل اجتماعية:** تدهور اوضاع حقوق الانسان والحريات العامة، داخل اوساط المجتمع الليبي جراء ديكتاتورية النظام الحاكم الذي مارس العديد من حالات التجريم، وحالات الاعدام والاختفاء القسري .

تشهد ليبيا أزمة سياسية حادة منذ **17 فيفيري 2011** حيث دخلت في حالة من **الفوضى الامنية** الناجمة عن تزايد حالات الهشاشة الامنية، وتآكل شرعية النظام السياسي القائم الذي يغلب عليه الطابع القبلي وانعدام التوافق السياسي بين الفرقاء الليبين في جل الممارسات السياسية، حالة عدم الاستقرار التي بدورها انعكست بشكل مباشر على دول الجوار،[1] وبالتالي تحديات أمنية متصاعدة زادت من تمدد التنظيمات الارهابية، نخص بالذكر تنظيم الدولة الإسلامية(**داعش**) على اثر هذا التمدد أصبحت ليبيا تحت رحمة الميليشيات الراديكالية المسلحة، وفصائل المعارضة السياسية ليعود من جديد مشهد التناحر والصراع .

27فيفري 2011 تشكل **المجلس الوطني الانتقالي المؤقت** (The National Transitional Council)لأساب عديدة نذكر منها: يعتبر واجهة للثورة الشعبية الليبية، الممثل الشرعي للشعب الليبي، عدم وجود دستور يحكم البلاد تشكل المجلس لسد الفراغ السياسي الذي خلفه نظام القذافي، توجيه أجندة السياسة الخارجية الليبية للتعامل مع الدول الخارجية، محاولة تشكيل حكومة انتقالية تمهد السبيل لاجراء انتخابات حرة ونزيهة. مباشرة في **07 جويلية 2012 انتخاب المؤتمر العام** الذي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في ليبيا انتهى دوره في **07 فيفري 2014** بتسليم مهامه السياسية لمجلس النواب الليبي (Council Libyan Deputies) .[2]

في **أكتوبر 2016** دعوة **حكومة الإنقاذ** التي ترأسها **خليفة الغويل** وسيطرت على أجزاء واسعة من جنوب وغرب ليبيا لتشكيل **حكومة وطنية** (National unity Government)مع **حكومة طبرق**(

[1] نور الهدى بن بتقة، تأثير التنظيمات المسلحة والارهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، **مجلة مدارات سياسية** ، عدد 05، جوان 2018 ، ص 71 .

[2] بوشوشة سارة، مدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها عل التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011 ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 06، عدد 02، ديسمبر 2021 ، ص ص 1687_ 1688 .

الحكومة المؤقتة) برئاسة عبد الله الثني والجلوس لطاولة المفاوضات الدبلوماسية، والحوار السياسي من دون وساطة خارجية. بموجب اتفاق **الصخيرات 17 ديسمبر 2015**، تم تشكيل **حكومة الوفاق الوطني 23 فيفري 2016** بقيادة فايز السراج حظت هذه الحكومة **بالشرعية الدولية** والرعاية **الأممية** راهن عليها المجتمع الدولي في تسوية الوضع السياسي الداخلي في ليبيا. [1]

أحداث متلاحقة في **2016** أدت للتناحر والتنافس الداخلي بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وبالتالي تكريس **أزمة الازدواجية** داخل المؤسسات الليبية **برلمانيين وجيشين وحكومتين**، إذن الحالة باتت تعبر عن تناحر داخلي وسط حالة من الاستنفار من قبل المجتمع الدولي . [2]

اولا : العوامل الداخلية والخارجية المحركة للصراع في ليبيا

تعاني ليبيا من أزمة داخلية عميقة ومعقدة والسبب يعود لتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وبالتالي خلل واضح في بنية الدولة وهيكلية النظام السياسي القائم فهشاشة الوضع الداخلي جعل منها محل إضعاف غير مباشر لدول الجوار. يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:[3]

- ❖ اهمية الموقع الجيوستراتيجي لليبيا جعل منها محل أطماع دول وأقطاب خارجية نخص بالذكر الحصول على مكاسب اقتصادية خاصة، وان ليبيا دولة غنية جدا بالنفط تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا، في إنتاج النفط صاحبة اكبر احتياطي في القارة الإفريقية. وبالتالي تكالب القوى الخارجية على ليبيا لضمان تدفق موارد الطاقة وتأمين مسارات إمداداتها وتمركز الثروة في كل من **فزان، طبرقة، طرابلس** .
- ❖ تعميق اختلال النظام السياسي وإضعاف المؤسسة العسكرية.
- ❖ **النظام الأمني الهجين** بعد سقوط القذافي خلف تركة ثقيلة من مخازن الأسلحة سواء منها ثقيلة، خفيفة، متوسطة ونظرا لسوء الأوضاع الأمنية في ليبيا، ازداد عدد الميليشيات الراديكالية المسلحة

---

[1] علاء فاروق، ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 فيفري 2016 ، تاريخ الدخول : 6/ جانفي/ 2023 ، انظر الرابط : www.eipss-eg.org

[2] بوشوشة سارة، مدوني علي، **مرجع سابق**، ص 1689.

[3] أمية سرير عبد الله، أمينة بوبصلة ، تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية _التأثير الإقليمي والدولي، **السياسة العالمية**، مجلد 04، عدد 03، مارس 2021 ، ص ص 50 _53 .

التي بدورها أثرت على سيرورة عمل السلطة الانتقالية التي لم تستطع إدماج جموع هذه الميليشيات داخل صفوف الجيش الليبي الجديد .

- ❖ تأثير الصراع الهوياتي على الأوضاع السياسية والأمنية، فالقوى المتنافسة في ليبيا باتت تتوزع بين تنظيمات سياسية ومجوعات مسلحة لها وجهات نظر إيديولوجية متباينة.
- ❖ وبالتالي وضع امني يصطبغ بالهشاشة انعكس مباشرة على فاعلية الأجهزة الأمنية في المقابل تأهب القوى **المعادية للثورة المضادة**، سهلت الأمر على الجماعات الإرهابية لتفعيل مخططاتها، وبالتالي سوء الوضع في ليبيا لصالح هذه الجماعات لتنمي نشاطاتها في المنطقة المغاربية ناهيك على أسباب وعوامل أخرى خارجية.
- ❖ التوتر في طبيعة العلاقات الليبية الأمريكية خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار المعارضة الليبية حول التوجهات الغربية بشأن القضية الليبية أولا ثم الاختلاف حول أسعار البترول.
- ❖ عدوى انتقال الثورة من تونس ومصر أثرت بشكل مباشر على الوضع الداخلي في ليبيا سقوط نظام القذافي.

اذن طبيعة الأزمة في ليبيا تشكل إحدى أهم بؤر عدم الاستقرار بحكم توافر متغيرات معينة (النظام السياسي، القبيلة، النفط، المناطقية، الميليشيا) باتت تؤجج حالات الانقسام في ليبيا ضمن حلقة التطورات المتسارعة في إطار الصراع المفتوح على السلطة،[1] ليتراوح بين **الإيديولوجي، الإسلامي، العلماني**، ومن هنا تكمن خصوصية الأزمة الليبية في التوازي والمزاوجة بين المسارين السياسي والعسكري.

الفرع الثاني : الفشل الدولاتي وإشكالية البعد القبلي في ليبيا

تعتبر ظاهرة الفشل الدولاتي من ابرز التحديات التي تعترض مشروع بناء الدولة في ليبيا خاصة وان انهيار نظام القذافي بعد **2011** خلف تركة مثقلة بتجاذبات قبلية، كان لها تأثير سلبي جد واضح على عرقلة جهود تحقيق التوافق بين الفرقاء السياسين الليبين في المرحلة الانتقالية والبناء الديمقراطي .

[1] فاطمة بقدي، مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 02، سبتمبر 2017، ص 09.

أولا : الفشل الدولاتي ومأزق عسكرة القبيلة في ليبيا

1/ تعريف الدولة الفاشلة:

ان مصطلح الفشل الدولاتي غالبا ما يتعلق بقضايا الأمن والاستقرار ويعتبر **كالفي هولستي** (Kalevi Holsti) أول من تحدث عن هذا المصطلح خلال فترة الحرب الباردة في كتابه "الدولة الحرب، دولة الحرب" (The state,war,The state of war) حيث اشار الى فكرة الحروب بين الدول والى الحروب داخل الدول، بحيث تعكس مؤشرات عديدة تتباين في مداها وتأثيراتها في فيروس قد يعطل سير الدولة او يشلها تماما ما يجعلها في مصاف الدول الفاشلة ".[1]

روبرت روتبرغ (Robert Roterg) يرى انها:" الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع الاساسية لسكانها ما يجعل الحكومة فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى في نظر الدول الاخرى ."

غراهام ايفانز (Graham Evas) **وجيفري نونيهام** (Jeffrey Newnham):"الفشل الدولاتي هو تطور جديد وخطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة يتمثل في انهيار القانون والنظام والخدمات الاساسية".[2]

عموما الفشل الدولاتي يمكن القول انه عبارة عن عجز الدولة عن فرض سيادتها، وسيطرتها المركزية لمواصلة مهامها جراء انهيار مؤسساتها وفقدانها للشرعية التامة، في المقابل شيوع الفوضى وانتشار الفساد السياسي والمالي مما يتيح الفرصة للتدخلات الخارجية، وبالتالي سقوط النظام السياسي في فخ أزمة الشرعية السياسية والقانونية .

2/ مؤشرات تحديد الفشل الدولاتي :

[1] عبد العزيز لزهر، الدولة الفاشلة: مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة، **مجلة المفكر للدراسات القانونية**، مجلد 3، عدد 3، سبتمبر 2020، ص 183.

[2] بونيف سامي محمد ، الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا مابعد 2011 ، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 12، عدد 01 ، جانفي 2020 ، ص 243 .

مؤشرات سياسية: تنحصر في غياب السلطة السياسية التي تفرض وجود دولة الحق والقانون وبالتالي المساس بمبدأ السيادة الوطنية والدخول في دائرة الشرعيات والسياسة المنقوصة.[1]

مؤشرات الفجوة الأمنية: غياب الكفاية الأمنية والمادية والمعنوية للمواطنين قد يزيد من احتمالية الاحتياجات الأمنية والإنسانية لهم وبالتالي غياب هذه العناصر يؤدي لتكريس الفشل الدولاتي.[2]

مؤشرات اقتصادية: عجز الدولة عن سد احتياجات مواطنيها الاقتصادية من سلع وخدمات في المقابل التوزيع الغير عادل للثروات والحرمان والاحتكار يخلق نوع من التهميش وضعف التنمية الاقتصادية.[3]

مؤشرات اجتماعية: ارتفاع معدلات الامية، الجهل، البطالة، ارتفاع نسبة الزيادات ونسبة الولادات نمو ديمغرافي غير متوازن، اشكالية التنوع الهوياتي، الولاء للقبيلة على حساب الولاء للدولة كل هذه الحالات تساهم في زيادة مؤشرات الفشل الدولاتي . [4]

عموما الوضع في ليبيا ما هو الا انعكاس **للفوضى الداخلية** ومخلفات التدخل الاجنبي، وبالتالي اصبحت المنطقة بؤرة لاستقطاب عصابات الجريمة المنظمة، الجماعات الارهابية، الميليشيات الراديكالية المسلحة امور كلها غيرت من مجريات الاحداث لتصبح على اثرها ليبيا تتخبط داخل دائرة **الشرعيات المنقوصة** أي من يملك الارض لا يملك الشرعية ومن يملك الشرعية لا يملك الجغرافيا .[5]

3/ مأزق عسكرة القبيلة في ليبيا :

---

[1] حادي إبراهيم ،الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الامنية على الامن الوطني الجزائري ، **مجلة الحوار المتوسطي**، مجلد 09، عدد 02، 2018 ، ص 436.

[2] بحري دلال ، شرايطية سميرة، رهانات الأمن الإنساني في الدولة الفاشلة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، عدد 09، 2016، ص 21 .

[3] بونيف سامي ، **مرجع سابق** ، ص 244 .

[4] Brookes, Rosa ehreneich, failed states or the State as failure, **law review,** vol 72, N1, 2005, pp 1184_1186.

[5] بوشوشة سارة، مدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011 ، **مرجع سابق**، ص 1696.

ان غياب الامن داخل ليبيا وعجز مؤسساتها عن تحقيق الاستقرار زاد من خطورة الوضع وتدهوره قابله فقدان الثقة في شرعية السلطة السياسية، تأجيج النزاعات، أزمة العنف والعنف المضاد، تقويض سيادة القانون وبالتالي بروز ما يعرف بفوضى انتشار السلاح التي أدت لعرقلة عمليات بناء السلام، هذا ما اكد عليه الامين العام السابق للأمم المتحدة للامم المتحدة **كوفي عنان:**"**من خطورة النتائج المترتبة عن انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة كونها تؤجج الصراعات وتهدد حفظ السلام وتمنع تقديم المعونة وتوقف التنمية الامر الذي دفعه بوصفها بالبلاء العالمي.**" [1] فالجدير بالذكر أن عسكرة القبائل الليبية مع الوقت ادى لعجز قوى الامن وترهلها في ليبيا ناهيك، عن عدم القدرة على التحكم في العنف المشروع وغياب اشكال التنظيم السياسي مع انتشار الفساد من شأنه عرقلة قدرة الدولة، على مكافحة اشكال الاجرام المنظم والارهاب الدولي .

علاوة على ذلك تمتلك القبائل الليبية سلطة عليا أشبه بسلطة الدولة الضعيفة فالبرغم من الحالات المتزايدة للانفلات الأمني، الا انه هناك ما يعرف **بمبدأ التدرج** في التحالفات القبلية المناطقية على أساس المصالح المشتركة كما هو الشأن بالنسبة لبرقة، مصراتة والزاوية.[2]

حيث تلعب ما بين **30** الى **40 قبيلة** من اصل **140 قبيلة** دور مهم في الشأن السياسي، مما ساهم في زيادة **المحاصصة القبيلية** والولاء لها على حساب **الولاء للنظام**؛ اي التخندق وراء ميليشيات ومجموعات مسلحة لتحقيق مآربها، إذن تشكل القبيلة رابطة راسخة تؤثر بشكل مباشر على النظام الحاكم.[3]

كما تجدر الاشارة الى ان معضلة انتشار الأسلحة وعسكرة القبيلة في ليبيا أدى إلى ما يعرف بأزمة العنف والعنف المضاد، **الانشطار الهوياتي** (تشتت مجتمعي) بدوره ساهم في عرقلة جملة من المساعي للحوار ومأسسة البناء الديمقراطي؛ تجييش قبلي بإيعاز من فواعل إقليمية ودولية، تسعى جاهدة

---

[1] فريدة حموم، التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**،عدد 02، 2019، ص ص 157_ 163 .

[2] بلال أوصيف، التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، مجلد 06، عدد 01 ، جانفي 2021 ، ص ص 1346_ 1347.

[3] البشير علي الكوت،الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 17، جانفي 2018 ، ص 102.

لبلقنة ليبيا بما يخدم أجندتها السياسية والاقتصادية الحيوية في المنطقة، وبالتالي دحض الهوية الوطنية وإعلاء الهوية القبلية(بروز إشكالية تشعب الولاءات وأزمة الانتماءات). [1]

ومما لاشك فيه ان تردي الأوضاع الأمنية والاستجابة للغة التهديد والتناحر بين مختلف القبائل الليبية يعزى الى تعاظم الانقسامات السياسية بين مختلف القوى الداخلية، خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار **بازدواجية** الصراعات بين مختلف التيارات **الإسلامية والليبرالية،**[2] التي تتناحر من اجل التحكم بزمام السلطة والصراع على تحديد هوية الدولة أمر أدى إلى بروز فكرة التناقض بين هذه التيارات، وبالتالي عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي على فرض السيطرة خاصة وان التيارات الإسلامية لها توجه خاص، من خلال سعيها **لأسلمة الدولة والمجتمع** على نفس نهج **جماعة الإخوان المسلمين بمصر،** ناهيك على أنها رافضة لموجات **المد العلماني،** وسياسة **فصل الدين عن الدولة** إضافة الى ذلك ان معظم الجماعات الإسلامية المتطرفة، تعتبر امتداد لتنظيم الدولة الإسلامية في حين التيارات الليبيرالية تسعى لتشكيل مؤتمرات عديدة للمعارضة الوطنية نذكر منها:الاتحاد الدستوري، التجمع الوطني الديمقراطي...الخ.[3]

وعليه مسألة الانخراط في دائرة **النفوذ والتأثير** ضمن حركة دواليب السلطة في ليبيا لا ينحصر فقط في توجهات تيار معين، بل بتوافر خمسة عناصر تعرف **بخماسية القوة** التي تركز على: السلاح، المال، التوجه، الدعم، التبعية الأجنبية.[4]

ولعل من المفيد ان نؤكد على ان الساحة السياسية والأمنية في ليبيا باتت تتميز بكثرة التشكيلات المسلحة جراء حالات **الفراغ الأمني،** الذي يوحي بعجز السلطة المركزية على بسط نفوذها وإحكام السيطرة على الأطراف المتناحرة والقبائل المتنافسة، علاوة على ذلك طبيعة التهديدات الأمنية (جماعات إرهابية، عصابات المافيا والإجرام المنظم) جراء فشل السلطة الانتقالية بالتحكم في الديناميكيات الأمنية سواء على الصعيد الداخلي الذي يهتم أكثر بمحاولة تفكيك الميليشيات ونزع أسلحتها، مقابل دمجها في

---

[1] بلال أوصيف ، **مرجع سابق،** ص ص 63_65 .

[2] مليكة بوضياف، إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية(الانتقال الى الدولة المدينة بالحفاظ على النسيج القبلي)، **مجلة أكاديميا**، عدد 05، جوان 2016، ص 218 .

[3] بوشوشة سارة، مدوني علي، **مرجع سابق،** ص 1691.

[4] مليكة بوضياف ، **مرجع سابق** ، ص 218 .

وحدات الجيش النظامي الليبي وهو أمر صعب التحكم فيه في حين الصعيد الخارجي يقضي بضرورة توحيد الجهود والرؤى، لحماية وضبط امن الحدود مع مختلف دول الجوار الإقليمي.[1]

ثانيا : الولاء القبلي وإشكالية الاندماج الهوياتي الوطني

من خلال ما تم ذكره يتبين ان الحكومة الليبية ركزت على ضرورة دمج الميليشيات واحتوائها عبر حلها وإعادة تأهيلها، للتمكن من إحكام السيطرة عليها، ونظرا لضعف وفشل المؤسسات في تلك الحقبة زادت فعالية كل من: الميليشيات التي تنشط خارج دائرة التشريعات القانونية، صعوبة الاندماج الهوياتي للقبائل، الذي يتوافق مع إشكالية الولاء القبلي، كل هذه العوامل ماهي إلا تفسير للانفلات الأمني الذي يشهده الواقع الليبي، الذي كرس فكرة **عدم التوافق السياسي** بين الفرقاء الليبين، **والفراغ الدستوري** الذي بدوره ساهم في تجذر الفكر المناطقي القبلي الجهوي ليتبين في نهاية الأمر ان ليبيا، دولة خاضعة لتفاعلات شبكة أمنية بأبعاد وأقطاب مختلفة في التوجه والولاء.[2]

بطبيعة الحال إشكالية **الولاء القبلي** أجهضت **مشروع بناء الدولة** ثم عرقلة **مسار الإصلاحات الأمنية** لبناء جهاز امني موحد يتكفل بضمان تحقيق استتباب الأمن في ليبيا، ولعل من المهم جدا الكشف عن حقيقة مفادها ان **المأزق المؤسساتي والمعضلة الأمنية** في ليبيا من شأنها المساهمة في إطالة أمد الصراع، الاختلالات الهيكلية والاضطرابات السياسية، وبالتالي إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي تحت طائلة مكافحة الإرهاب، حماية حقوق الإنسان.[3]

الفرع الثالث: إشكالية التدخل الأجنبي في ليبيا: من تسييس مبدأ الحماية إلى الانحراف بالشرعية الدولية

يثير موضوع التدخل العسكري الاجنبي للقوى الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الكثير من النقاشات والتساؤلات حول مدى شرعية هذا التدخل، نظرا لان هذه الخطوة تتنافى نهائيا مع

[1] عبد العزيز لزهر، صولي خالد، **مرجع سابق**، ص 1014.

[2] Ministry of foreign affairs and ministry of security and justice: **Libya: militias tribes and Islamists :(Sweden: land info**: 19 December 2014), p p 9_11.

[3] نور الهدى بن بتقة، **مرجع سابق** ، ص 86 .

مبادئ النظام الدولي الذي يقر بفكرة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، او حتى التلويح باستخدامها.

لكن ماحدث في ليبيا بات يعد مفارقة حقيقية في ممارسة **حق الدفاع الشرعي** بتفويض من مجلس الامن لترخيص استخدام القوة العسكرية كخيار امثل لحل الازمة في ليبيا وفق **القرار الاممي 1973**، وهو مايعد تجاوزا صارخا للشرعية الدولية واعراف المجتمع الدولي خاصة في ظل الاعتماد على أسس قانونية هشة ثم التجاوزات المسجلة اثناء العمليات العسكرية وانتهاكها لحرمة وقواعد القانون الدولي الإنساني .[1]

1/ مفهوم التدخل الأجنبي:

يعرفه **فريديريك بيرسون** بأنه:"تحريك جنود او قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة او مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى للضغط في حادثة سياسية او قضايا متعلقة بالدولة المتدخلة وتشمل مبررات التدخل العسكري حسبه مايلي: الاستحواذ على إقليم معين، الترويج لإيديولوجية او نظام عقائدي معين ." [2]

جوزيف ناي (Joseph Nay)يعرف التدخل الأجنبي:" بمعناه الواسع تلك الممارسات التي تؤثر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ذات سيادة أما التدخل بمعناه الضيق فهو التدخل باستخدام القوة العسكرية في الشؤون الداخلية الاخرى ." [3]

إسماعيل صبري مقلد بدوره قدم شكلين للتدخل الأجنبي: **تدخل دفاعي** الهدف منه منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة لأنه يضر بمصالح الدولة المتدخلة، **وتدخل هجومي** الغرض منه إحداث تغيير القوى الموجودة وإحداث تغيير في نظام حكم الدولة المستهدفة بطريقة تضمن اكبر قدر ممكن من النتائج الايجابية للدولة المتدخلة . [4]

---

[1] عمار عنان، التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا 2011 من هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية، **مجلة إدارة**، عدد 48، ص 21 .

[2] فرحاتي بلقاسم ،رازي نادية ، **مرجع سابق** . ص 870.

[3] وسيلة بومدين، **مرجع سابق**، ص 646.

[4] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية" النظرية والواقع"**،(مصر: المكتبة الأكاديمية، ط. 2)، 2018، ص 320.

اذن يمكن القول ان **التدخل الأجنبي** هو تمكن دولة او تحالف دولي او منظمة دولية من إحداث نوع من التغيير داخل دولة اخرى، وقد يكون الغرض من هذا التغيير هو تحقيق مصلحة اقتصادية بالدرجة الأولى، ثم الإطاحة بنظام الحكم في تلك الدولة، وبالتالي قلب موازين القوى الداخلية لصالحها. تأزم الوضع الداخلي أهم عنصر ودافع قوي للتدخل الاجنبي الذي في غالب الامر يتجاوز الحدود الشرعية ويهدد سيادة الدولة .

اولا: مشروعية العمليات العسكرية لحلف شمال الاطلسي في ليبيا : تدخل أم حماية ؟

اثار التدخل العسكري لحلف الاطلسي في ليبيا جدل واسع النطاق انحصر بين مؤيد ومعارض خاصة في مداولات مجلس الامن الدولي، فالتدخل الاطلسي شكل نوع من التجاوز لمبادئ القانون الدولي، هذا الامر اسفر عن تداعيات امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية. على هذا الاساس فيما تكمن ابرز دوافع حلف شمال الاطلسي للتدخل في ليبيا ؟وكيف تعامل مع الازمة الليبية بعد الاطاحة بنظام القذافي ..؟وماهي ابرز التداعيات والمآلات لهذا التدخل؟ في ظل انشطار رأي دول اعضائه بين المؤيد والمعارض والمتردد بشأن التدخل.؟ هل فعلا كانت الحرب في ليبيا انسانية الطابع. ؟ وما مدى توافق توافق هذا التدخل مع مبادئ القانون الدولي.

1 / الحلف الأطلسي وتسييس مبدأ الحماية في ليبيا:

نظرا لغياب مبدأ الحماية وتحمل المسؤولية لحماية المدنيين من اعمال جرائم الحرب، وجرائم ضد الانسانية اضافة الى تردي الاوضاع الداخلية، جاء تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا وفقا **للقرار 1973/1970** بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي ينص على: " **استخدام وسائل قهرية في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان.**"[1] فالقرار **1970** احال الحالة الليبية الى المحكمة **الجنائية الدولية** والقرار **1973** جاء مؤكدا على الاهداف الواردة في القرار **1970** واعطاء الاولوية القصوى لمفهوم حماية المدنيين في ديباجة القرار من جهة اخرى ساهم هذا التدخل في المزج بين الاهداف الانسانية والاعتبارات السياسية؛ اي الاتساع لنطاق يتجاوز الحدود المتفق عنها عند اتخاذ قرار مسؤولية الحماية الدولية فليبيا اكبر مناورة عسكرية للحلف الاطلسي.

[1] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 322.

استنادا الى ذلك وفي إطار الاعتماد على الفصل السابع لمعالجة المسألة الليبية استعان مجلس الأمن بسند إضافي وهو مسؤولية الحماية الذي بات أكثر عرضة لانتقادات المجتمع الدولي، ما يجعله أكثر هشاشة لتبرير استباحة استخدام القوة العسكرية وقلب موازين الأوضاع الداخلية في ليبيا 2011. وبالتالي استجابة الناتو لاعتبارات إستراتيجية أكثر منها احتياجات إنسانية . [1]

فالحجة الإنسانية باتت تعتبر ذريعة لتبرير اي نوع من التدخل في هذا الاطار يشير المساعد السابق للامين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 :"....**كانت حماية المدنيين الذريعة لتبرير اية عملية...ولم تعد المسألة بعد ذلك مسألة حماية ولكن مسألة تغيير نظام....واختفى في ليبيا مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية تماما كما اختفى التدخل الإنساني في الصومال 1992....**"[2]

بطبيعة الحال انقسمت الآراء بشأن تبرير التدخل العسكري للاطلسي بين اتجاهين مؤيد ومعارض، فأنصار **الاتجاه الأول(المناصرين)** يؤيدون تدخل الحلف في ليبيا لغرض تحقيق مبدأ مسؤولية الحماية، خاصة في ظل تواطئ المجتمع الدولي والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، في حين أنصار **الاتجاه الثاني(المعارضين)** يخالفون فكرة التدخل الأطلسي في ليبيا نظرا لأن مبدأ **مسؤولية الحماية،** سيبقى عرضة للاستخدام من قبل القوى الدولية الكبرى وخاصة منها تلك التي تملك **حق النقض،** بطبيعة الحال سيكون تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ماهو إلا انحراف بالشرعية الدولية خدمة لمصالحها، بالضبط كما فعل حلف شمال الأطلسي بتدخله في ليبيا لتحقيق جملة من المكاسب وفرض التواجد العسكري، بطريقة تسمح له بالتحرك بشكل اني وسريع لاحتواء الازمات الدولية المفاجئة. [3]

بناءا على ذلك يمكن القول ان تدخل حلف شمال الاطلسي لحماية المدنيين ماهي الا خطوة وضعت مبدأ مسؤولية الحماية على المحك في اول تطبيق فعلي لها، خاصة في ظل عدم احترام الالتزامات الجوهرية التي حددتها لائحة القرار **1973**:[4]

---

[1] بن عيسى احمد، **مرجع سابق،** ص 26.

[2] برونو بومييه، **مرجع سابق،** ص 17 .

[3] بن عيسى احمد ، **مرجع سابق،** ص 31 .

[4] مراد صافو، عطية ادريس، التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الأزمة الليبية ، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية،** مجلد 06، عدد 2، ديسمبر 2021، ص 518 .

- ❖ الانحراف بالتفويض؛ اي الانتقال من فكرة حماية المدنيين الى اسقاط نظام الحكم .
- ❖ مساعدة الفصائل السياسية المعارضة مع دعم الميليشيات الراديكالية .
- ❖ انتهاك حرمة القانون الدولي الإنساني وتجاهل حماية المدنيين.
- ❖ تغاضي مجلس الأمن عن الرقابة الدولية لتجاوزات الحلف الأطلسي.
- ❖ مبدأ الانتقائية وازدواجية المعايير في التدخل وترخيص استخدام القوة لحق ممارسة الدفاع الشرعي.

ولا مناص من القول ان **مؤتمر باريس 19 مارس 2011**، يعتبر الانطلاقة الفعلية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم **1973** والقاضي بضرورة اللجوء للقوة العسكرية، كخيار لحل الأزمة في ليبيا وبالتالي أصبحت القضية الليبية مفتوحة على كل الاحتمالات الى آجال غير مسماة، فالتدخل في ليبيا كان بمبادرة **فرنسية_بريطانية** ثم تدخل **أمريكي** جاء متأخرا طبعا في إطار التقيد بنص القرار الاممي (عمليات جوية دون غزو بري) لتصبح بذلك ليبيا **بؤرة صراع مركبة** يختلط فيها البعد الديني بالسياسي والبعد الجغرافي بالاقتصادي، والبعد الدولي بالإقليمي وعليه تعقيد الأوضاع وعرقلة مسار مشروع التسوية السلمية للازمة.[1]

فضلا عن ذلك **تسييس مبدأ مسؤولية الحماية** راجع لفوضوية العلاقات الدولية والتي عادة ما تقوم على فكرتين أساسيتين هما:**القوة والمصلحة**، فتضارب المصالح بين دول الحلف الاطلسي جعله يتحرك خارج نطاقه وفقا لما يتماشى ومتطلبات تلك المصلحة والعكس صحيح . اذن هذا الوضع يثبت فكرة الانتقائية في سياسات التدخل التي تعكس حق التدخل الانساني وفقا لحسابات سياسية واستراتيجية تتعلق بتحقيق المكاسب، خاصة وان موضوع حماية حقوق الانسان بات يشكل قضية جوهرية في جدول اعمال هيئة الامم المتحدة، ومع ذلك استمرار الصراع في ليبيا واتساع رقعته ماهو الادليل على فشل حلف الناتو في تحقيق مبدأ مسؤولية الحماية والدخول في دوامة العنف المضاد،[2] وبالتالي استنفاذ جميع الوسائل

[1] حنان دريسي، التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد 06، عدد 1 0، أفريل 2022 ، ص 649.

[2] علي بلعربي، التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (Rtop) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، مجلد 22، عدد 2، ديسمبر 2021 ، ص ص 366_ 380 .

السلمية يبرز مدى حرص حلف الناتو على اسقاط النظام الليبي خاصة وانه يتعارض مع مصالحه الخاصة.

2/ استباحة استعمال القوة العسكرية كخيار لحل الأزمة :

تكملة لما نصت عليه لائحة **القرار 1970** حدد مجلس الأمن في اللائحة **1973** إدانته للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في ليبيا والتي باتت تعتبر **جرائم ضد الإنسانية**، وبالتالي استمرار الوضع غير المستقر في ليبيا يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين، مشيرا بذلك إلى ضرورة مضاعفة الجهود الدولية والاقليمية، لتقديم حل للازمة يرضي المطالب الشرعية للشعب الليبي ومحاولة التخفيف من حدة الازمة.[1] وفقا للفقرة **السادسة** من لائحة القرار **1973**:" منع الطيران الليبي من التحليق في الفضاء الجوي للجماهيرية العربية الليبية لحماية المدنيين."[2]

لذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار ان ضرورة الاعتماد الخيار العسكري لحل الأزمة في ليبيا بات يطرح أكثر من نقاش ويشير الى جملة من الإشكالات؛ اي ان نص اللائحة **1973** الذي يقر بإلزامية تطبيق **مبدأ مسؤولية الحماية** والإجماع على اتخاذ قرار التدخل العسكري في ليبيا، يتناقض تماما مع منطق ميثاق الأمم المتحدة والتدرج في استخدام الوسائل القسرية لحل الأزمات الدولية،اذن على هذا الأساس اثبت الحلف الأطلسي تجاوزه لمبدأ الشرعية الدولية والانحراف بما تنص عليه قواعد القانون الدولي الإنساني.[3]

ثالثا : انعكاس التدخل العسكري للناتو على الأوضاع الداخلية في ليبيا

بسبب مآلات التدخل العسكري للحلف الأطلسي وتداعياته السياسية الأمنية وحتى الاقتصادية أصبح الوضع في ليبيا أكثر سوءا هذا إن دل على شئ فإنما يدل على انهيار الدولة، وتفكك أجهزتها العسكرية والأمنية ليصبح بذلك المجال مفتوح أمام مختلف التشكيلات، خارج إطارها الرسمي للتحكم في مسار الازمة، ناهيك عن جملة التداعيات التي مست بقطاع الاقتصاد الليبي في الجانب الاستثماري خاصة على الصعيد المحلي والدولي .

---

[1] مجلس الأمن، **القرار رقم 1973** لسنة 2011، بتاريخ 26 فيفري 2011.

[2] بن عيسى احمد، **مرجع سابق**، ص 45.

[3] برونو بوميه، **مرجع سابق** ، ص 5 .

1/ على الصعيد السياسي: تعثر مشروع بناء الدولة

تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ساهم في تكريس عامل الفشل الدولاتي، والتفكك الأمني والمؤسساتي حيث ان ليبيا لا تزال تشهد أزمة سياسية خانقة نتيجة كثرة الانقسامات السياسية والامنية التي باتت تخيم على الوضع الداخلي ومنه فشل الفرقاء السياسيين الليبين في الجلوس على طاولة المفاوضات ومحاولة إنشاء أرضية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية.[1]

وفقا لهذه المعطيات السائدة أضحت عملية الانتقال الديمقراطي جد صعبة تطرح نفس الإشكاليات المستعصية التي بدورها تساهم في عرقلة البناء الديمقراطي اولا ثم سياسات القوى الخارجية المتدخلة في الأزمة الليبية ثانيا.[2] ناهيك عن الخلافات الداخلية المحتدمة ادخلت البلاد في حالة من الفراغ الدستوري الذي يقر بوجود مرجعية قانونية من شأنها، إنشاء مؤسسات تحتكم لتنظيم سياسي وتشريعي يعزز من التراكمات للممارسات الغير ديمقراطية، وبالتالي خلق وضع في ليبيا وليد لتلك الفجوة بين مخرجات نظام القذافي ومدخلات البيئة الداخلية والخارجية ومع ذلك سقوط نظام معمر القذافي، كان بمثابة المنعرج الحاسم لاعادة رسم معالم دولة جديدة بمؤسسات سياسية وامنية جديدة، تضطلع بأدوار فعالة قائمة على مبدأ الديمقراطية التشاركية.[3]

لكن بالنظر الى خصوصية الوضع في ليبيا نجد ان مرحلة البناء السياسي وعمليات الاصلاح الديمقراطي باءت بالفشل نتيجة غياب شبه كلي لسلطة القانون، وتعزيز ازمة الشرعية السياسية التي باتت تتأرجح تارة بين التجاذب والتصادم وتارة اخرى بين الاعتراف والتوظيف، وبالتالي تكريس عامل

[1] عبد العزيز صولي خالد، **مرجع سابق**، ص 1007.

[2] محمد لبوخ،مدخل للديمقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ،**الحوار المتوسطي**، مجلد 10، جوان 2019، ص ص 66_67.

[3] عنان دنيا زاد ، بن جديد سلوى، الأزمة السياسية الأمنية في ليبيا 2011_ 2012 بمقاربة نسقية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 06، عدد 01، جوان 2021، ص 2029.

الازدواجية في سياسات التعامل عبر زيادة عمليات المحاصصة السياسية والمناطقية التي اطالت أمد الازمة في ليبيا .[1] اذن يمكن حصر اهم التداعيات لتدخل الحلف الأطلسي في جملة النقاط التالية:[2]

- ❖ لعب العامل الخارجي دور بارز في تغذية الصراعات الداخلية بين مختلف الأطياف السياسية المتناحرة وتأجيجها وفق إستراتيجية الحرب بالوكالة .
- ❖ العمل وفق منهج إدارة النخبة السياسية الحاكمة وحلفائها في الخارج من خلال مبدأ المحاصصة السياسية والمناطقية كبديل عن منطق العمل المشترك .
- ❖ ترهل شرعية المجتمع المدني والسياسي وضعف دوره مقابل تعزيز دور القوى المحلية والجهوية وجعلها لاعب أساسي ضمن حدود المعادلة السياسية .

وعليه حل الأزمة الليبية مرهون بتضييق الفجوة بين مخرجات الفواعل المتحكمة في الواقع الليبي وبين المدخلات الواردة الى الأنساق التي تتحرك ضمن نطاقها هذه الفواعل، فالسعي المتكرر لإصلاح الوضع الداخلي في ليبيا ماهو الا محاولات متواصلة أكدت على فشل الولاءات فوق القومية، لصالح القوى المحلية القبلية، في المقابل صعوبة تفعيل النظام القضائي لمكافحة جرائم الفساد، عدم نزع سلاح الميليشيات لاستتباب الأمن كلها أمور زادت من تعقيد الوضع الأمني .[3]

2/ على الصعيد الأمني: الكشف عن التناقضات الداخلية

ان التدهور الذي مس مؤسسات الدولة في ليبيا كان نتيجة للاستثمار في حالة الفراغ الأمني الذي بات يخدم أجندات إصلاحية معينة تنشط اكثر داخل الوسط الليبي، خاصة منها الامتدادات فوق القومية

---

[1] بوشوشة سارة، مدوني علي، **اشكالية التدخل العسكري في ليبيا وانعكاساته على السيادة الوطنية :دراسة في الاسباب والتداعيات**، الملتقى الدولي حول التدخل العسكري الانساني اثناء النزاعات المسلحة: نحو بناء مقاربة جزائرية جديدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2021 ، ص ص 10_11 .

[2] أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا مابعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد 6، عدد1 ، جانفي 2021 ، ص 289.

[3] محمد مرشان، الانتخابات الليبية : **اسباب فوز القوى الليبيرالية، صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية**،(دبي : مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 142 .

للجماعات الإرهابية لتكون بذلك المحصلة النهائية موجات عنف غير مسبوقة وضعف أداء المؤسسات الأمنية الرسمية . [1]

أ/ فوضى انتشار الأسلحة والفشل في ضبط امن الحدود :

يمكن القول ان معظم الميليشيات التي تم أدلجتها نشأت على أساس عرقي ومناطقي في حين النوع الاخر تأسس لأسباب إجرامية بحتة كالعصابات المسلحة منها :ميليشيات مصراتة التي تعد الأكبر من حيث العدد والنفوذ، ميليشيات الزاوية يطلق عليها اسم "**البحث الجنائي**"، ميليشيا **الأمازيغ** تعرف باسم "**القوة الوطنية المتحركة**". [2]

فمن بين الاسباب الرئيسية لتغول الميليشيات الراديكالية المسلحة في ليبيا هو زيادة الدعم اللوجستي لكل من فرنسا وبريطانيا والتنسيق الاستخباراتي بين مختلف الاجهزة الامنية، تأكيدا منهم على انجاح عملية اسقاط النظام ثم السيطرة على منابع النفط، وتطبيق أجندات امنية سياسية تخدم الطرفين في المقابل الانخراط في سلسلة من الجهود الدولية لافشال اي قرار يوقف العملية. وعليه غياب استراتيجية واضحة المعالم ادت الى اصطفاف جملة من العناصر من شأنها زيادة خلخلة الامن والاستقرار في ليبيا يمكن حصرها فيمايلي:[3]

- ❖ التدابير والحلول المرتجلة مع غياب الاطر القانونية التي تضبط أسس السيطرة عل طبيعة المشاكل الامنية المطروحة.
- ❖ الانقسامات الداخلية ضمن قطاع الامن وداخل دائرة الحكومات المؤقتة وفق منطق تغليب العادات والعرف في ممارسة السلطة.

---

[1] طارق تاحي، دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجا ،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 14، عدد 01 ، 2022، ص 267 .

[2] خريطة ميليشيا ليبيا...حلف الشيطان يعيد تموضعه،1/اوت/2021 ،تاريخ الدخول: 13/اكتوبر/2022 ، الرابط: https://www.google.com/amp/s/www.skynewsarabia.com/amp/middle-east

[3] يزيد صايغ، الدول المتداعية: اصلاح قطاع الامن في ليبيا واليمن، 18/جويلية/2015 ،مركز كارنيغي للشرق الاوسط، تاريخ الدخول: 2021/10/20 ، الرابط: https://carnegie-mec.org/2015/06/18ar-plus60455

- ❖ بروز مصطلح الأمن الهجين مقابل الأمن البديل وبالتالي عسكرة الوضع الداخلي في ليبيا وترجيح كفة الميزان لصالح الميليشيات.

ب/ بدائل لمعالجة الخلل الأمني في ليبيا:

رغم مبادرات الاصلاح الهيكلي وادماج بقايا نظام القذافي من نخب سياسية وجماعات مسلحة الا انها شهدت نوع من التراجع فكان لزاما على السلطات الليبية، العمل اكثر على بناء قطاع امني شامل بدعم دولي وفق اسس ديمقراطية لترسيخ عمليات التحول والاصلاح الديمقراطي وبناء هيكلية قطاع امني فعال كالتالي:[1]

- ❖ ضرورة ضبط المساعي لايجاد وفاق وطني كخطوة اولى لاحتواء الاختلالات الامنية .
- ❖ اشراك القبائل في معالجة الاختراق الامني،فالقبيلة تملك من القدرة ما يؤهلها للضغط على الجماعات المسلحة والميليشيات الراديكالية، لها سلطة اتخاذ القرار الذي من شأنه ان يوفر الدعم للحكومة الليبية لاستتباب الامن والاستقرار.
- ❖ وضع استراتيجية محكمة الضبط لاعادة دمج الكتائب المسلحة في الدولة .
- ❖ ضرورة ضبط مسألة الانتماءات والولاءات خاصة تلك الكتائب المنضمة حديثا للجيش او جهاز الشرطة ودمجها تحت لواء واحد يعرف بسلطة الدولة .
- ❖ توحيد الجهود السياسية والامنية لايجاد مخرج من المأزق المؤسساتي والامني الذي تعاني منه ليبيا بفضل التعدد المتزايد لمراكز صنع القرار، ثم تلك الصراعات الداخلية بين حكومتي الشرق والغرب، في المقابل ضبط تحركات الفصائل السياسية المعارضة،بغية الوصول لبيئة مستقرة تخلو من سياسات التنافس التي قد تساهم في فشل مخططات تحقيق الامن .
- ❖ تفعيل اجهزة الرقابة الرسمية بغية التقليص من دائرة الفساد المالي والإداري والسياسي ،تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة في التقصير عن تنفيذ المهام الامنية وعدم الالتزام بها اي ترشيد الحكامة الامنية .

[1] فريديريك ويري، بيتر كول، بناء قطاع الامن في ليبيا، **مركز كارنيغي للشرق الاوسط**، جويلية 2013، ص ص 01_02.

ج/ على الصعيد الاقتصادي: حيوية الموارد الطاقوية في ليبيا كمحرك لأجندات الفواعل الدولية(الناتو)

على اثر خلفية التدخل الأطلسي تراجع الاقتصاد الليبي على الصعيد الإقليمي والدولي ليشهد بذلك موجة من الاضطرابات المتكررة والتشوهات المعقدة في قطاعي النفط والغاز، التي باتت تحت رحمة اضطرابات البيئة الأمنية والسياسية.

1/ قطاع الإنتاج والنمو المحلي:

خلال السنوات الأخيرة زادت الخلخلة الداخلية للاستقرار الليبي والهشاشة الاقتصادية حيث وصل الدين العام لمعدل قياسي تجاوز **27%** من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي كارثة اقتصادية يعاني منها الشعب الليبي هذا ماعبر عنه **محافظ البنك المركزي** بمجلس النواب الليبي قائلا: "**ان هذا الوضع يؤدي إلى انهيار الاستقرار المالي والنقدي للدولة** ". إذن هذا الوضع ساهم في طرح عدة معطيات ساهمت في انكماش الاقتصاد الليبي؛ أي انخفاض في الناتج الداخلي الخام بنسبة **55%** في الوقت الذي أصبحت ميزانية الدولة تعتمد أكثر على عائدات البترول بنسبة **95%** هذا الاعتماد قابله عجز مزمن في الميزانية العامة للدولة.[1]

وفقا لتقارير الأمم المتحدة وإحصاءات البنك الدولي حول الوضع في ليبيا فان القطاع النفطي تعرض لعملية نهب ممنهج من طرف قوى محلية وأخرى دولية، خاصة منها تلك الأطراف المتدخلة بشكل مباشر في الأزمة والتي كانت جد حريصة على استغلال الوضع الداخلي لصالحها، من خلال ممارسة ضغوطات سياسية واقتصادية مكثفة على السلطة الحاكمة، وبالتالي تجاذبات دولية مستمرة جعلت من فكرة التنافس حول مصادر الطاقة أولوية ومحرك فعال لأجندات الفواعل الدولية، منها الدول الأعضاء لحلف الناتو تحديدا التي كانت تسعى للسيطرة على موانئ التصدير وتهريب براميل النفط من حقول الإنتاج مباشرة نحو الأسواق الأوروبية، بطرق جد ملتوية وشركات وهمية بالتنسيق مع ميليشيات راديكالية مدعومة خارجيا . [2]

[1] هل اصيب الاقتصاد برصاصة في الرأس فعلا،9/اكتوبر/ 2020، تاريخ الدخول: 15/اكتوبر/2022 ، الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

[2] Hakan Baspinar,libya politics and energy,**energy policy turkey**,August 2017,p 50.

إذن الوضع الأمني المتأزم في ليبيا انعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد ليشهد نوع من التشوهات خاصة بعد سيطرة ميليشيات المشير خليفة حفتر على موانئ وحقول إنتاج البترول،بدعم اماراتي مكثف للسيطرة على الهلال النفطي(منطقة بين بنغازي وسرت)،في المقابل انشاء مؤسسة نفطية موازية في بنغازي منفصلة عن المؤسسة الوطنية الليبية.[1]**المخطط رقم 08: انتاج النفط الخام في ليبيا من 2010 _ 2019**



المصدر: البنك الدولي، **مراجعة القطاع المالي في ليبيا**، فيفري 2020، ص 14.

من ناحية اخرى الدعم الفرنسي والسعودي لقوات حفتر ما هو دليل الا على الحصول على مكاسب ومصالح اقتصادية بالدرجة الاولى، ناهيك على محاولة اسقاط حكومة فايز السراج في ذلك الوقت لتسقط معها الاتفاقية المبرمة بين تركيا وليبيا بشأن قضية ترسيم الحدود البحرية، شرق البحر الابيض المتوسط وبالتالي حرص تركيا على تفعيل هذه الاتفاقية امر قد يعرقل مسار **خط ايست ميد** لنقل الغاز.[2] وعليه الوضع في ليبيا اصبح جد معقد نتيجة الصراعات الداخلية المدعومة من طرف قوى خارجية، من اجل السيطرة على موانئ وحقول انتاج النفط يقابله التنافس على بسط النفوذ الجيوسياسي، على الموقع الجغرافي المطل على ليبيا ومحاولة رسم معالم خارطة جيوستراتيجية للطاقة شرق المتوسط،

[1] Haftar Announces conditional lifting of Libya oil blockade,18 September 2020,Aljazeera, retrieved from https://www.aljazeera.com/economy/2020/9/18/haftar-announces-conditional-lifting-of-libya-oil-blockade

[2] Michael Tanchum, libya, energy, and the mediterranean's new great game, **elcano royal institute**, 23 September,p p 3_ 5.

إذن يمكن القول ان الصراع في ليبيا بات محصور بين دفتين الأولى داخلية صراع النفط والثانية خارجية صراع الغاز.

هذا ما يفسر العجز في الميزانية العامة للدولة بحيث قدرت نسبة **الإنفاق الاستهلاكي** بحوالي **99%** ، في حين نسبة الإنفاق على قطاعي التنمية والاستثمار تقدر بـ **1 %** من الميزانية العامة للبلاد، وبالتالي عجز الدولة عن تحقيق اكتفاء ذاتي محلي مع عدم قابلية التوجه نحو الاستثمار الخارجي.[1]

2/ القطاع النقدي والمصرفي:

أما عن القطاع النقدي والمصرفي فيمكن القول ان مخلفات التدخل العسكري انعكست بصفة مباشرة على الاقتصاد الليبي، وكشف عن خلل في الهيكلية العامة للاقتصاد الوطني القائم على عائدات البترول بنسبة **95 %** ، نقص حاد في **سلاسل التوريد** وإمدادات السلع الأساسية، **المضاربة** في السوق السوداء التي تزداد توسعا مع مرور الوقت وبالتالي انخفاض حاد في قيمة الدينار الليبي **بالأسواق الموازية** . [2]

ناهيك على ذلك زيادة الاضطرابات الاقتصادية التي كشفت عنها معدلات النمو الأخيرة زادت من عمق الأزمة النقدية خاصة وان ليبيا حاليا أصبحت لها مصرفين مركزيين الأول مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والثاني موازي له في الشرق هذا الأمر ساهم في عدم السيطرة على السياسة النقدية ،قابله نقص حاد في السيولة المالية الى جانب اتساع الفجوة في سعر الصرف. [3]

اذن عوامل احتواء الاضطرابات الامنية امر بالتأكيد زاد من صعوبة التحكم في الوضع ناهيك على التأثيرات السلبية على قطاع الاستثمار ،وتعثر الانتعاش الاقتصادي من **2014** الى غاية اليوم، كذلك الركود العميق الذي تعاني منه ليبيا من **2013 _2016** كان سببا في ذلك على اثرها ثم زيادة انتاج النفط خلال الفترة الممتدة **2017_2019** كمحاولة لتدارك حجم الخطر والتشوه الاقتصادي وعليه

[1] Hakan Baspinar ,Op.Cit, p 51.

[2] Amel bourhrous, rebuilding libya's economy on new and sustainable grounds, **Euro Mesco policy brief** , n 113, December 2021,p 2.

[3] ليبيا من الوفرة إلى الانهيار الاقتصادي بعد عشر سنوات من الحرب، 3/جويلية/2020 ،وكالة الصحافة الفرنسية،تاريخ الدخول: 2022/10/20 ،الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي **21%** ،[1] من خلال الفترة الممتدة **2017_2018** ، ليعاود الانخفاض بعدها مباشرة خلال العام **2019** نسبة **2.5%** ، على اثر ذلك تعطل توريد السلع وطلبها في ليبيا، لتكون النتيجة التأثير سلبا على تقديم الخدمات الأساسية مع زيادة معدلات الفقر. قد تزيد التدفقات المالية الغير مشروعة كذلك من عجز ميزانية الدولة والتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل من اجل التنمية بالإضافة إلى ذلك ضعف الأنظمة المالية مقابل إخفاء الأصول المسروقة ،التهرب الضريبي وبالتالي انعكاس مباشر على الميزانية العامة .[2]

اذن تعطل سلاسل التوريد والاسواق الموازية زادت من ارتفاع الرسوم على معاملات سعر الصرف الاجنبي وستبقى هذه الاختلالات الداخلية الخارجية مستمرة في التوسع، مفرزة بذلك عجز في ميزان المعاملات التجارية وبالتالي انكماش اقتصادي، وامتداد هذه التشوهات الاقتصادية الجد معقدة للدول الجوارية.[3]

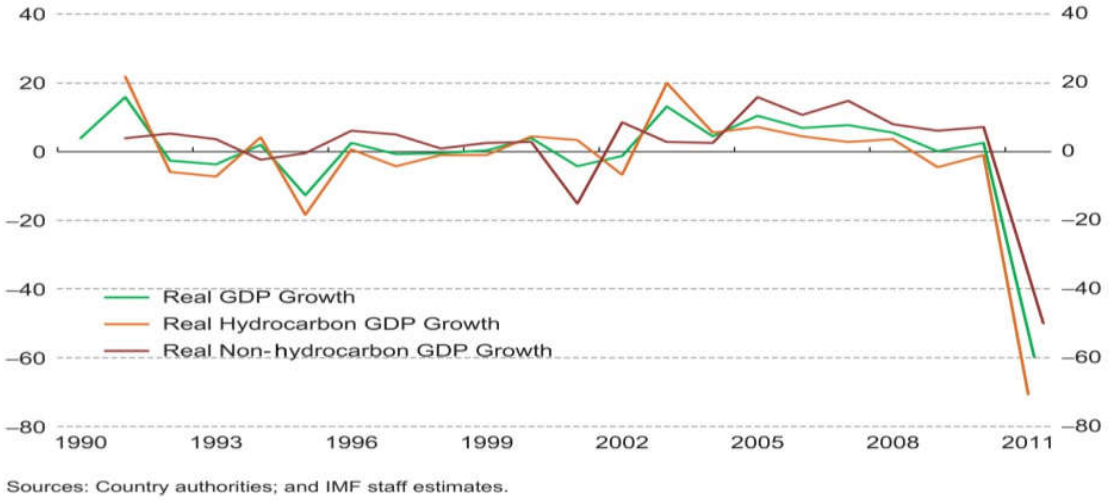
فبحلول العام **2018** زاد تقويض الثقة في القطاع المصرفي مع صعوبة الحصول على النقد الاجنبي بالسعر الرسمي، ناهيك على تأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الانتاج، واضطراب الانشطة المصرفية،رحيل العمالة. كلها امور ادت لتراجع قيمة الصادرات من **48.9**مليار دولار الى**19.2 مليار دولار عام2011** في حين قيمة الواردات هي الاخرى انخفضت من **24.6 مليار دولار** الى **14.2 مليار دولار**، ليتقلص مباشرة فائض الحساب الجاري من **21%** الى اقل من **4.5** من اجمالي الناتج المحلي [4]. **الشكل البياني رقم 01:يوضح فقدان دخل الهيدروكربونات التأثيرات السلبية % من اجمالي الناتج المحلي الليبي.**

[1] Morone Antonio, Libya in Transition: Human mobility, international conflict and state building, **Afriche Oriente**, N 03, 2018, p

[2] التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا،معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، **تقرير 25**، 2020، ص ص 15_ 26 .

[3] البنك الدولي، مؤثرات التنمية العالمية آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الكلي في ليبيا، **تقرير266** ، 2019، ص 2 .

[4] Khan Mohsin and Mezran Karim,**The Libyan Economy after the Revolution: Still no clear Vision**, Atlantic Council,2013,p p 4_6



Sources: Country authorities; and IMF staff estimates.

اسفر التدخل الاطلسي في ليبيا عن اضطرابات اقتصادية وتداعيات ملموسة على الصعيدين المحلي والإقليمي فالموقف الفرنسي الايطالي باتا يشهدان نوع من الازدواجية، خاصة في المواضيع التي تتعلق بالهجرة والهواجس الامنية، حيث تعد ايطاليا اهم شريك تجاري وسياسي لليبيا منذ عام **2008** فهي تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجي لروما نظرا لعدة اعتبارات اقتصادية امنية وبالتالي ايطاليا هي اكثر دول الحلف الاطلسي تضررا ومعنية باستقرار الاوضاع الامنية في ليبيا وباقي الدول الجوارية.[1] ناهيك على اغلب الشركات الاستثمارية الايطالية **(شركة ايني)** تعمل بصفة مستمرة وتعد اكبر منتج للنفط في ليبيا،مقارنة مع باقي الشركات الاوروبية والامريكية ،فايطاليا تحتل الصدارة في سياسات التعامل مع ليبيا على غرار باقي الدول بقيمة **17.6** مليار دولار امريكي.

هذا ما اكدت عليه موفدة وزارة الخارجية الفرنسية لشؤون المواطنين الفرنسيين في الخارج **هيلين كونوي موريه** الى طرابلس في **جانفي 2011** :" **ان القضايا الامنية تشكل هاجسا لشركاتنا....ولشركات كبيرة لديها بروتوكولات أمنية.**"[2] حيث تواجه ليبيا تحديات مزدوجة منها ما يتعلق باستقرار الاقتصاد، والشق الاخر يتعلق بعدم الاستقرار الامني الذي افرزته ثورة **17 فيفري 2011** وبالتالي تثبيط وتيرة

[1] Toald Mattia ,Libya :**Security,economic,developement and political reform,** Human Security Study Group, London,Februrary 2016,p 15

[2] محمد السبيطلي،الازمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية،**مجلة دراسات**، جويلية 2017 ، ص 39.

التنمية الاقتصادية واغراقها في فخ المديونية في المقابل تراجع قطاع الهيدروكربون والعجز في السيولة العامة.[1]

من اجل ضمان مستقبل واستدامة النمو على المدى البعيد ليبيا بحاجة لاعادة هيكلة القطاع الاقتصادي واصلاحه وفق ما يتماشى وضروريات بيئة الاعمال، من بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية لاصلاح القطاع تخفيف بعض القيود المفروضة على تحويل العملة وتوفير الفرص للقطاع الخاص. [2]

وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار ان مستقبل ليبيا الاقتصادي في ظل هذه التطورات بات يشوبه العديد من الغموض الذي بطبيعة الحال اثر في الدول الجوارية، وحتى تستقر الأوضاع الاقتصادية من الضروري جدا العمل بشكل توافقي بين كل القطاعات سواء منها الخاصة او العامة، في المقابل تفعيل ديناميكية المؤسسات الاقتصادية ضمن حدود دائرة القانون.[3]

فحسب تقديرات **المرصد الاقتصادي** فان الاقتصاد الليبي تعافى جزئيا خلال **2021** من حالة الركود والانكماش، الذي أصابته خلال **2020** فارتفاع أسعار النفط العالمية ساعدت على انتعاش القطاعات الأخرى، وبالتالي زيادة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين بدوره يساهم في تعافي الاستهلاك الخاص، فعلى سبيل المثال بفضل التحسينات المؤقتة في قطاع النفط بين المؤسسة الوطنية للنفط، وحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب تم اعادة فتح خط انابيب الشرارة واعادت الشركات الايطالية على راسها شركة ايني عملياتها واستثماراتها في هذا الحقل النفطي الذي ينتج **80 الف** برميل يوميا. [4] لكن مع مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية يبقى الوضع الاقتصادي متعثر، وضعيف مادامت الصراعات

[1] World bank group middle east and north africa region, **Libya economic monitor**, spring 2021, p 16.

[2] كريستوفرس شيفيس،جيفري مارتيني،ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل ، **مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي**، 2014، ص ص 60_61 .

[3] مليكة بوضياف،اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدينة (الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)، **مجلة أكاديميا**،عدد 5، جوان 2016، ص 222.

[4] The oxford institute for energy studies , Oil and Gaz in a new Libyan era: conflict and continuity,**report n22** ,February 2019, pp 17_25 .

الداخلية مستمرة إضافة إلى الآثار السلبية الممتدة **لجائحة كورونا Covid_19** . التي بدورها ادت تضاؤول الايرادات بسبب تراجع الصادرات وتدني اسعار الطاقة .[1]

المطلب الرابع : حلف شمال الاطلسي وتونس: تعاون عسكري ودعم ميداني

شهدت الاوضاع الداخلية في تونس العديد من التقلبات والتغيرات الجذرية التي كان لها الاثر البالغ في اسقاط نظام الحكم، وخلخلة استقرار القطاع الامني في تونس الذي يواجه نوع من التحديات ترتبط في حقيقة الامر بتمرد المتطرفين على الصعيد المحلي، من جهة ثانية انعكاس الازمات الجوارية والحروب الاهلية خاصة في ليبيا، كثرة الانشقاقات السياسية داخل الحزب الواحد، الاغتيالات السياسية، سياسات التجنيد داخل صفوف الشبكات الارهابية وبالتالي اضطرابات امنية دائمة، ادت لتعثر عمليات الانتقال الديمقراطي، والاصلاحات السياسية لولا تدخل اطراف خارجية (الحلف الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية، هيئة الامم المتحدة، ودول من الاتحاد الاوروبي) ،[2] لدعم ومرافقة عمليات الانتقال الديمقراطي السلس من خلال عقد العديد من الشراكات والاتفاقيات كان لها الدور البارز في تكريس عمليات التحول الديمقراطي .

الفرع الأول : الأوضاع الداخلية في تونس بعد ثورة الياسمين 14 جانفي 2011

ان تدهور الأوضاع الداخلية في تونس سواء كانت أمنية ام سياسية جعلها في حالة انفلات امني مستمر هذا الأخير يطرح جملة من التحديات العويصة، كان لها الأثر البالغ في زعزعة الاستقرار السياسي، في المقابل ألقت بظلالها على باقي المجالات الاخرى كالاقتصادية والاجتماعية، فقد حظيت النخبة السياسية الحاكمة في تونس في مرحلة ما بعد **بن علي** بنوع من الاهتمام الاكاديمي نظرا للدور الفعال الذي لعبته، في تسيير وادارة المرحلة الانتقالية والتأسيس لنظام سياسي مستقر ومؤسسات دولة فاعلة وقوية على الصعيدين المحلي والدولي.[3]

[1] International grisis group, the prize : fighting for libya's energy wealth, **report n165** ,December 2022, p 3.

[2] Foued Sabbagh, les situations économiques Tunisiennes après la révolution du printemps arabe 2011, **Revue des recherches managenales et economiques**, vol 3, N 7, 2019, p 64.

[3] زينب فريح، النخب التونسية في ظل تحولات المشهد السياسي التونسي بعد 2011، مجلد 06، عدد 2، جويلية 2021، ص 475.

أولا : المشهد السياسي التونسي قبل وبعد 2011

قبل **2011** كانت الطبيعة السائدة لنظام الحكم ذات بعد شمولي يتميز بالعدائية والمعارضة الشديدة مع ابسط قواعد النظم السياسية الحديثة، فلقد ساهم تفرد الحبيب بورقيبة بالسلطة السياسية سابقا بحدوث نوع من الانقسام الداخلي العميق بين صفوف الحزب الدستوري الواحد، الا ان نجاح بورقيبة في تحقيق الحكم الذاتي تحت غطاء القيادة الفرنسية المستحدثة، ولد تيار آخر ينادي بضرورة تحقيق الاستقلال التام بزعامة صالح بن يوسف، على اثر هذا التغيير برز في الافق انقسامات سياسية وايديولوجية انعكست بصورة مباشرة على نظام الحكم التونسي في تلك الفترة. [1]

وعليه كانت المحصلة النهائية صراع بين الاتجاه المناصر للحكم الذاتي الذي يمثله لحبيب بورقيبة والاتجاه المعارض للحكم الذاتي **(صالح بن يوسف)**، ساهمت في بناء تحالفات ونسج شرعيات متصادمة كانت فيها الغلبة لصالح الاتجاه المؤيد للحكم الذاتي بقيادة بورقيبة، ومن ثم تبني سياسات التحديث والعلمانية داخل النظام السياسي التونسي، لمواجهة تخلف المؤسسات واعادة تحديثها وفقا لما يتماشى والنظام الفرنسي في ذاك الوقت. [2]

بعد **ثورة الياسمين 2011** زاد تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس بسبب ديكتاتورية النظام السياسي القائم على فكرة تسلطية الحزب الواحد، جاء دور الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ليقوم هو الاخر بازاحة لحبيب بورقيبة من سدة الحكم في 7نوفمبر 1987 ويتربع على عرش السلطة في تونس محاولا تثبيت اركان سلطته الهشة، من خلال تأكيده على ضرورة اتباع النهج الليبيرالي والحداثة في المقابل ما يعرف بسياسات الانفتاح الاقتصادي، بعيدا عن سياسات التحديث التي تقودها الدولة وبالتالي اعادة تشكيل النخب وحل الاحزاب السياسية القديمة والتخلص من النخب الايديولوجية في المقابل عقد اتفاقيات مع قوى دولية كبرى، لتعزيز الجانب الاقتصادي ورأس المال وبالتالي بروز نخبة اقتصادية جديدة تمكنت في وقت وجيز جدا من السيطرة على باقي القطاعات الاقتصادية . [3]

---

[1] Foued Sabbagh , op.cit , p 65.

[2] زينب فريح، مرجع سابق، ص 478.

[3] Fadel kaboub, **the making of the Tunisian revolution development journal**,12 february 2014, websit:

أ/ المرحلة الانتقالية 2011_2014: استقطاب سياسي بين التيارات الإسلامية والعلمانية

مجمل التغيرات التي جاء بها نظام بن علي لم تغير شيئا في طبيعة النظام السياسي ولا التكوين الاجتماعي الثقافي السياسي للنخب، حتى ان سياسات الانفتاح الاقتصادي التونسي عمقت من الهوة الاجتماعية والثقافية داخل الاوساط المجتمعية، بالاضافة الى ذلك تم انتاج نظام سياسي تسلطي يهمش المعارضة تهميشا كاملا الامر الذي صعد من وتيرة الانفلاتات الأمنية لتكون المحصلة النهائية إسقاط نظام بن علي في **14 جانفي 2011** .[1]

في اطار الاصلاحات الانتخابية تشهد تونس ازمة امنية خانقة منذ الاطاحة بالنظام السابق ومحاولة تدشين اول عملية انتخابية ديمقراطية، بانتخاب **المجلس الوطني التأسيسي** في اكتوبر **2011** من خلال قانون انتخابي وفر الشروط اللازمة لانتخابات حرة ونزيهة، مع منع تغول اي حزب او تشكيلة سياسية تطغى في الانتخابات، تأتي مباشرة تجربة الحكم الديمقراطي التي اطل عليها اسم **الترويكا** في **16 ديسمبر 2011** المكونة من ثلاث ائتلافات حزبية **حزب حركة النهضة، حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، حزب التكتل من اجل العمل والحريات،**[2] ساهمت وبقوة في تسيير **المرحلة الانتقالية** وتجربة الحكم في تونس.

اذن تشكيل الحكومة الائتلافية جاء لسببين اولهما: قطع الطريق امام فوز حزب معين حتى وان كان بالاغلبية الساحقة ومحاولة تقليص هيمنته، في المقابل حزب حركة النهضة الفائز بـ**89 مقعد** اضطر للبحث عن احزاب علمانية اخرى حائزة على مقاعد انتخابية اكبر، بغية تشكيل هذا الائتلاف الحكومي وتقاسم السلطة بينهم.[3]

توالي الازمات السياسية والامنية **6 فيفري 2013** على اثرها تم اغتيال **شكري بلعيد** على خلفية هذا الحدث جاء تكتل قوى سياسية بايديولوجية، وتوجه علماني تندد **بحكومة الترويكا** وحاولت اسقاطها لتأتي على اثرها ردة فعل مباشرة من طرف **حمادي الجبالي،** بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية

[1] بطيب ناريمان، الإصلاح الانتخابي في تونس بعد 2011 ، **مجلة المفكر**، عدد 18، فيفري 2019، ص 86.

[2] Anna antonakis mashps, Tunisia's ligimitymacy and constitutional crisis: the troika has failed, Germen institute for international and security affaires, august 2013, p 8 .

[3] قادري نور السادات، بن حفاف سماعيل، انتقال تونس: من شرعية الانتخاب الى شرعية التوافق، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 06، عدد02 ، ديسمبر 2021 ، ص ص 1863_ 1864 .

الغرض منها محاولة تكملة اسس المرحلة الانتقالية، ليقابل اقتراح الجبالي بالرفض من طرف **حزب حركة النهضة**،على هذا الأساس جاءت استقالة **الجبالي 19فيفري 2013**. [1]

في **08مارس 2013** تم الإعلان عن **حكومة علي لعريض** وإدخال أحزاب أخرى خارج التحالف لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في المقابل البقاء على صيغة الحكم الثلاثي.**25 جويلية 2013** اندلاع الأزمة السياسية من جديد بعد اغتيال عضو في المجلس التأسيسي اليساري المعارض **محمد الإبراهيمي،** مباشرة تم تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني **26 جويلية 2013** تضم المعارضة الليبيرالية بزعامة حزب نداء تونس والحزب اليساري بزعامة حزب الجبهة الشعبية.[2]

ليتم على اثرها التوقيع على خارطة طريق 17 **ديسمبر 2013** تنص على ضرورة المصادقة على الدستور وتشكيل **حكومة التوافق** جاء هذا الاقتراح من طرف منظمات المجتمع المدني، بتشكيل هيئة مستقلة للاشراف على الانتخابات ليصادق على اثرها المجلس الوطني التأسيسي على الدستور التونسي بأغلبية ساحقة في **26 جانفي 2014** ليعود **حكم الترويكا** من جديد للواجهة السياسية **والمنصف المرزوقي** رئيسا للجمهورية، **علي لعريض** رئيسا للحكومة، **مصطفى بن جعفر** رئيس المجلس الوطني التأسيسي .[3]

اذن نجاح المرحلة الانتقالية في تونس دون اي انتكاسة ديمقراطية يعود الى عدة اسباب لعل من بينها :[4]

- ❖ حياد المؤسسة العسكرية وعدم تدخلها في الشؤون السياسية.
- ❖ فعالية المجتمع المدني.
- ❖ المرونة الإيديولوجية على الرغم من التباينات.
- ❖ طبيعة النخبة السياسية الحاكمة.

[1] Anna Antonakis mashps, tunisia's ligimitymacy and constitutional crisis : the troika has failed **,Germen institute for international and security affaires** ,august 2013 , p 23.

[2] بحري سعادة، الاستثناء الديمقراطي العربي بين نفي الربيع العربي وعودة الدولة، **مجلة الناقد للدراسات السياسية،** مجلد06، عدد 02، أكتوبر 2022، ص 178.

[3] Anna Antonakis mashps, op.cit .p 25.

[4] قادري نور السادات، بن حفاف سماعيل، **مرجع سابق،** ص ص 1867_ 1871 .

❖ الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية بعيدا عن المحاصصة الحزبية والتخفيف من حدة الاحتقان السياسي.

في اطار السعي لانجاح عمليات التحول والانتقال الديمقراطي مرت تونس بعد مرحلة 2011 بمنهج مختلف تماما عن باقي دول المنطقة المغاربية خاصة في اعادة تعريف مسار القوى السياسية، والتحالفات الحزبية حيث تم الخروج من دائرة **الائتلافية المعارضة** لنظام الرئيس بن علي **2011_ 2014** "**الترويكا**"، والدخول ضمن دائرة التحالف بين الاسلاميين والاحزاب المناهضة للاسلاميين على هذا الاساس وصل الاستقطاب السياسي الى الذروة بين التيارات الاسلامية والتيارات العلمانية، لتصبح على اثرها تونس امام خيارين لا ثالث لهما: اما التفاوض وايجاد حل وسط او الاضطرابات السياسية والفوضى الامنية وخوفا من تدحرج تونس نحو مآلات الفشل الدولاتي وانهيار مؤسساتها عمدت هذه الاخيرة الى ضرورة تبني دستور جديد **بحكومة تكنوقراط** الذي كان نتاجا للتوافق والتفاوض بين مختلف الشرائح السياسية.[1].

المرحلة الثانية 2014_ 2019 : تصدع في سياسات التوافق النخبوي

بعد انتخابات **2014** احرزت تونس بعض التقدم في انتقالها الديمقراطي السلس لكن بعد مرور فترة من الزمن حدث هناك انقطاع مفاجئ لجملة الاصلاحات السياسية، بسبب نقص الارادة السياسية لدى الحكومة الائتلافية التي بدأت تشهد نوع من فقدان **شرعية الثقة** لدى بعض المؤيدين لها، زد على ذلك تراجع **فعالية البرلمان التونسي** خلال الفترة الممتدة من **2015 _2017** في ارساء مؤسسات من شأنها ضمان الحقوق والحريات الفردية ،ازمة الهوية عايشت حزب النهضة وضعف دور الاحزاب اليسارية.

اذن كلها امور فتحت المجال امام انتخابات **2019**. ليتم على اثرها تعيين **قيس السعيد** رئيسا في تونس بعد وفاة الرئيس السابق **باجي قايد السبسي** .[2] لقد نقلت انتخابات المجلس التأسيسي تونس من مرحلة الشرعية الثورية لمرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية كخطوة اساسية لنجاح عملية التحول

[1] فريح زينب، **مرجع سابق**، ص 482 _484.

[2] الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، مركز كارتر، **تقرير 24**، 2020 ، ص ص 5_20 .

الديمقراطي خاصة وان مثل هكذا حالات من الازمات السياسية والامنية تتماشى معها فكرة الديمقراطية التوافقية ومبدأ المشاركة السياسية الواسعة.[1]

ثانيا: الوضع الأمني في تونس بعد 2011: الواقع والمآلات

تدهور الاوضاع الامنية في تونس بعد **2011** زاد من حالات الانفلات الامني التي تمخض عنها نشاط ارهابي متزايد ، اغتيالات لشخصيات بارزة على الصعيد السياسي، اجرام منظم كل هذه الامور ضيقت من دائرة الامن والاستقرار خاصة في المناطق الحدودية الشرقية بمحاذاة ليبيا، في المقابل صعوبة التحكم في تعقيدات الوضع زاد من ضعف المنظومة الامنية التونسية وتآكل شرعيتها .[2]

1/ التجنيد في الصفوف الإرهابية:ان المتتبع لكرونولوجيا الاحداث والعمليات الارهابية في تونس **2011** يلاحظ ان ظاهرة الارهاب قد استفحلت خاصة في ظل زيادة نسبة، التحاق الشباب التونسي بصفوف تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، الجماعات الراديكالية المتطرفة التي تمددت نشاطاتها الاجرامية انطلاقا من سوريا الى ليبيا ثم تونس ومحاولة التمركز والتموقع في كل من شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.[3] ناهيك عن حالة الفراغ في هرم السلطة السياسية أدى لترهل شرعية النظام، وضعف المؤسسات الأمنية للدولة مما ادى لتنامي نشاط الخلايا الإرهابية واستهداف فئات معينة بغية إدخالهم لدائرة الجهاد.

حيث يزيد عدد المنضمين التونسين لصفوف داعش ما يزيد عن**3000** مقاتل فالبيئة الحزبية المعقدة، الحالة السياسية والظروف الاجتماعية شكلت كلها حاضنة لتجاذبات امنية صعدت من حدة الولاءات والانتماءات لصفوف الشبكات الإرهابية التي بدورها أثرت على باقي القطاعات الأخرى، خاصة القطاع الاقتصادي وبالتالي تكبد الحكومة التونسية خسائر مالية فادحة على مستوى الاقتصاد والاستثمار الأجنبي

---

[1] عباش عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات، **المجلة الجزائرية، السياسات العامة** ، عدد 3، فيفري 2014 ، ص 58.

[2] بورزاق صغير، التحدي الإرهابي في تونس وانعكاسه على الأمن الوطني الجزائري، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 01، عدد 08، ديسمبر 2017، ص 327.

[3] مها زقاغ، طلال لموشي، مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر وتونس والمغرب، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، عدد 10، جانفي 2017 ، ص 303 .

المباشر، حيث وصلت تونس لذروة الخسائر المادية خلال الفترة الممتدة من **2013_ 2015** خسائر على الدخل القومي الخام، انخفاض نسبة النمو الاقتصادي، نقص في الإنتاجية من ناحية الكم والكيف. وعليه تضخم في نسبة البطالة ،وارتفاع في نسبة المهاجرين الغير شرعيين نحو غرب اوروبا .[1]

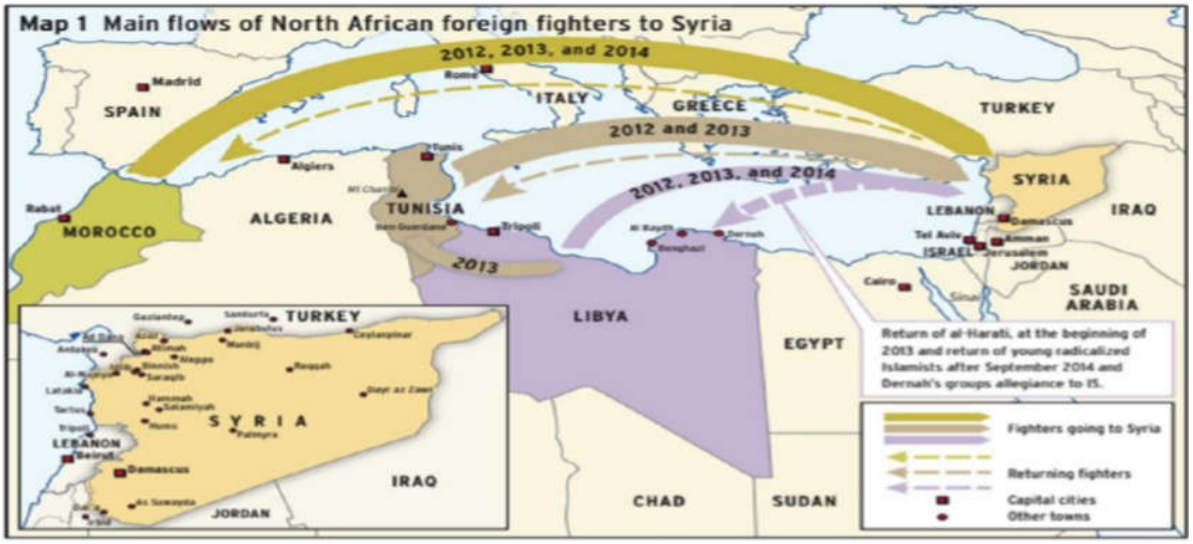
في حقيقة الأمر التنظيمات الإرهابية الناشطة داخل تونس ماهي الا امتداد لباقي الشبكات الإرهابية الأخرى نخص بالذكر تنظيم الدولة الإسلامية **(داعش)**، التي حاولت لعب ادوار إقليمية دولية من شأنها أحداث تغيير في التوجهات السياسية والأمنية على وجه الخصوص، حيث سارعت الحركات الإرهابية على اختلاف أنواعها بتأسيس شبكات تسفير منظمة لبؤر التوتر سوريا وليبيا العراق واستغلال فضاءات هذه الدول لتدريب المنضمين للصفوف الإرهابية خاصة ليبيا التي تحتوي على أشهر معسكرات للتدريب منها:[2] **معسكر درنة، معسكر مصراتة** .استقطاب شرائح عمرية شبابية بلغت الذروة خلال سنة **2012** لتتراجع خلال **2014** بشكل تدريجي فالولاء للجماعات الإرهابية يتم من خلال التأثر والولاء للأشخاص التي تحظى برمزية شرعية دينية تاريخية **(دعاة الفكر الجهادي التكفيري)** .

وبالتالي بروز مد جهادي عابر للحدود يتخذ من استراتيجية التمدد الجغرافي والتمركز في البؤر الاقليمية الجد مضطربة مركزا له في المقابل التركيز على اسلوب **الجذب والاستقطاب**، لمختلف شرائح المجتمع من جنسيات مختلفة وبالتالي استراتيجية التمدد هذه، جعلت من امن دول الجوار لتونس على المحك وغير **قابل للتجزئة**، فحسب **تقرير الصوفان** لعام **2015** قدر عدد المقاتلين التونسيين المسافرين نحو سوريا للجهاد حوالي **6000** مقاتل، فالقرب الجغرافي والتداخل بين الحدود **التونسية _الليبية _ الجزائرية** ساهم في بدوره في تهريب الاسلحة عبر الحدود من طرف الجماعات الارهابية، تسفير المقاتلين الراغبين

[1] فؤاد الصباغ ،الأوضاع الاقتصادية التونسية عد ثورة الربيع العربي 2011، **الافاق للدراسات الاقتصادية**، مجلد 03، عدد07، سبتمبر 2019، ص 65.

[2] الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية، **المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب**، أكتوبر 2016، ص ص 3_7 .

بالانضمام لصفوف داعش. [1] كما هو موضح في **الخريطة رقم 04: تمثل اتجاه التدفقات الرئيسية للمقاتلين الاجانب من داعش (سوريا) نحو تونس**



المصدر : شريفة كلاع، الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا ، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 04، عدد 01، افريل 2020، ص 08.

على اثر هذا الانتشار الواسع للجماعات والخلايا الارهابية زادت حالة الفوضى الامنية وعدم القدرة على ضبط امن الحدود في تونس، خاصة منها تلك التي تشهد **ولادة ديمقراطية وحالة اصلاح سياسي جديد** في اطار عمليات الاستقطاب جاءت استراتيجية اعلامية جاذبة، لاكبر عدد ممكن من الفئات الشبانية من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عبر عدة مراحل: مرحلة **الاستدراج**، مرحلة **التأثير**، مرحلة **التجنيد**، مرحلة **التغذية الفكرية المركزة**، مرحلة **التنفيذ**.[2] **فمواقع التواصل الاجتماعي** كان لها الدور الكبير في تبادل المعلومات بين القائمين بمختلف العمليات الإرهابية حيث تم استخدام هذه المواقع،

[1] شريفة كلاع، الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا ، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 04، عدد 01، افريل 2020، ص ص 64_ 69.

[2] شريفة كلاع، انعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف دراسة حالة منطقة شمال افريقيا، **مجلة العلوم القانونية** ، مجلد 10، عدد02، سبتمبر 2019، ص 532.

للتخطيط وجمع المعلومات نظرا لسهولة التواصل وسهولة الولوج والحصول على الخرائط التابعة للمواقع الحساسة، كالمؤسسات العسكرية ،المواقع الإستراتيجية والمنشآت الطاقوية.[1]

2/مشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعين من تونس نحو غرب أوروبا:

تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أهم المشكلات العويصة التي باتت تمس عديد القطاعات منها: القطاع الأمني ثم الاقتصادي ثم السياسي والاجتماعي، نظرا لما تخلفه من تداعيات وخيمة تتزايد من فترة لأخرى خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بطبيعة الظروف الدولية الراهنة التي ساهمت في تسهيل عمليات عبور المهاجرين غير الشرعيين من دول المصدر **(تونس)** نحو دول المقصد **(دول غرب أوروبا)** .

عادة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تعاني من أوضاع اجتماعية، سياسية، اقتصادية، أمنية جد حرجة منهاعلى سبيل المثال: الحرمان السياسي، غياب الديمقراطية، انعدام الاستقرار السياسي وخلخلة الأوضاع الأمنية، غياب التوازن الاقتصادي وتذبذب الوتيرة التنموية، التباين في المستوى الاجتماعي، وبالتالي تصبح الوجهة نحو دول غرب أوروبا أمر حتمي تدفعه كل هذه الأسباب، على اعتبار ان أوروبا تعرف نوع من الاستقرار والبذخ، وهذه الفوارق أدت الى اتساع الفجوة بين ضفتي المتوسط أولا، ثم خلق **تجارة موازية وسوق** يتحكم فيه السماسرة والوسطاء. [2]

ولن تتوقف نشاط هذه السوق بمجرد ان هناك تشديدات أمنية وقوانين صارمة، بالعكس أصبح نشاط **مافيا** تهريب المهاجرين غير الشرعيين متزايد بصفة مستمرة، على هذا الاساس اصبحت **دول المقصد** تتخوف كثيرا من تدفقات الموجات المتتالية للمهاجرين غير الشرعيين؛ نظرا لما تخلفه من اثار وخيمة **كمشكل الاندماج** خاصة مع غياب **السند القانوني** الذي يحمي المهاجر غير الشرعي خاصة قضية الزواج المختلط، تفشي المشاكل الامنية والاجرام في المجتمعات الاوروبية، ناهيك عن الخلل الاقتصادي الذي تخلفه اليد العاملة الرخيصة **(للمهاجرين غير الشرعيين)** في سوق العمل الاوروبية والتي تعتبر منافس قوي جدا لليد العاملة المحلية، لتكون بذلك دول المنطقة المغاربية محطة ترانزيت نحو اوروبا.

---

[1] شتوح سارة، شرقي صبرينة،دور شبكات التواصل الاجتماعية في التجنيد الإرهابي:منظمة داعش أنموذجا، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد 02، سبتمبر 2022 ، ص 92.

[2] محمد الصافي، اشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20 : المغرب انموذجا ،مجلد 01، عدد 03، جوان 2021، ص ص 16_23.

الفرع الثاني : خصوصية الشراكة الأمنية_ العسكرية بين الناتو وتونس

تشهد البيئة الامنية التونسية تدهور ملحوظ خاصة في ظل تزايد الهجمات الارهابية وانعدام الامن على طول الحدود الشرقية والغربية، والتأثير السلبي المتزايد للازمات الاقليمية المجاورة، وكاستجابة للوضع الامني المتدهور سارعت الحكومة التونسية لاعادة ضبط التنسيق، والتعاون الامني مع **حلف شمال الاطلسي**. حسب تصريح الرئيس التونسي السابق**الباجي قايد السبسي:**" **لقد حققت تونس خطوات لكننا نفتقر لنجاح اقتصادي....عسكري ونحن في حاجة ماسة الى مساندة اصدقائنا حتى نحقق انتصارا**". كل هذه الخطوات تجسدت اكثر في مبادرة **مشروع الاستقرار** (projecting stability) الذي ينصب تركيزه بشكل خاص على تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن اصلاح قطاع الدفاع،[1] وتحسين القدرات المتعلقة **بالامن** هذه العناصر تعتبر مفاتيح اساسية في النهج الامني **360 درجة**، الذي يستخدمه الحلف لتعزيز توجهاته الاستراتيجية نحو المنطقة المغاربية .

أولا: ترتيبات الامن والدفاع بين الناتو وتونس (تطوير القدرات الامنية)

منذ عام **2011** تصاعدت حدة التطرف في تونس بات يشكل تهديدا أمنيا متزايدا وبالتالي تداعيات سلبية واضحة على الاستقرار السياسي والاقتصادي، خاصة في السنوات الاخيرة الامر الذي ساهم في عجز قوى **الامن الداخلي** على التعامل مع المهام الموكلة اليها، لهذا السبب باتت **تونس** تسعى بشكل مستمر للحصول على **مساعدات دولية** لاعادة **هيكلة قواتها الدفاعية**، وبناء **شراكات امنية** بهدف **المعالجة والاصلاح** في القطاع الامني من خلال التركيز على عمليات نقل الاسلحة، الدعم اللوجستي، التعاون العسكري، الحوارات الامنية، ويمكن اعتبار هذه **الشراكات** جزء من **دبلوماسية الدفاع** التي تسعى من خلالها، للتأثير على الدول لتحقيق أهداف استراتيجية معينة.[2]

موازاة مع ذلك تعمل وزارة الدفاع التونسية على انجاز **مركز مشترك للتخطيط** وقيادة **العمليات العسكرية المشتركة** وتحليل المعلومات الأمنية، بين جيوش البر والبحر والجو في مجال **امن الحدود**، تأمين الشريط

[1] Onur Kara, **Tunisia's Security sector since 2011_ promoting international cooperation, Policy Briefs from the region and Europe** , N 1 , January 2020, p p 09 _ 12 .

[2] Nato , the Nato science for peace and security programme , August 2022 , www.nato.int/science

الساحلي ومحاربة الإرهاب في المقابل يقترح حلف شمال الاطلسي **دعم مشروط** للجيش التونسي لكن هذه الخطوة قوبلت برفض من الحكومة التونسية التي تراها **تدخلا بالسيادة الوطنية** .[1]

بالمقابل تسعى الحكومة التونسية لتعزيز العلاقات **البراغماتية** مع القوى الغربية على رأسها حلف شمال الأطلسي وبذلك تصبح تونس الدولة **السادسة عشر** التي تحصل على مكانة **الحليف الاستراتيجي** خارج حلف الناتو . اذن فما **الذي يعنيه منح تونس صفة الحليف الاستراتيجي خارج الناتو؟ وما دلالات ذلك في هذا التوقيت بالذات؟** .

يبدو انها اتفاقية ذات مضمون سياسي تدعم فكرة نعم **للتعاون** لكن شرط **احترام السيادة الوطنية،** في المقابل عدم اعتبار تونس جزء من اي **تحالف** أو تكتل **عسكري دولي،** فهي دولة ديمقراطية ناشئة جديدة وفي مرحلة اصلاح ديمقراطي سياسي لايزال ممتد، هذا ما اكد عليه وزير الخارجية التونسي السابق **رفيق عبد السلام:"حينما يتعلق الامر بالجانب العسكري فنحن حريصين على عدم الانضمام لاي حلف عسكري، ضمن اي اجندة دولية وتعزيز استقلاليتهم في المقابل حماية قرارنا الوطني، واذا كانت مسائل كبرى تتعلق بالخيارات العسكرية او الامنية فالاصل ان يتم ترتيب ذلك مع الدول الاقليمية الجوارية وفي اطار المنظومة المغاربية والجامعة العربية."** [2]

يتم تحديد الإطار العام للشراكة بين الحلف الاطلسي وتونس من خلال **برنامج الشراكة والتعاون الفردي** ركز البرنامج في الأصل على التعاون في مجالات التخطيط لحالات الطوارئ المدنية والإصلاح الدفاعي والتخطيط الاستراتيجي التكتيكي الدفاعي، التعاون العسكري، الدفاع السيبراني، برنامج الدبلوماسية من اجل السلام والأمن منذ **فيفري 2015** انضمت تونس لعملية **التخطيط والتعديل (PARA)** التابعة للحلف الاطلسي، حيث تعمل هذه الأخيرة على إعادة هيكلة القوات المسلحة، وتطوير القدرات الدفاعية في المقابل التركيز عل دور الاستجابة الفعلية للازمات الدولية الطارئة.

بالاضافة الى المشاركة في **عملية ترايدنت** Trident Juncture لمراقبة التدريبات العسكرية، على هذا الأساس قدم الاطلسي خبرته في بناء المؤسسات الدفاعية والإدارة التنظيمية، مما ساهم في

[1]Frances G Burwell and others, a transatlantic strategy for a democratic Tunisia, **Atlantic Council**, June 2016, p3 .

[2] Derek lutterbeck, after the fall: security sector reform in post ben_ali Tunisia, Mediterranean academy of diplomatic studies, September 2012, p p 5_7

تفعيل المشاركة التونسية في برامج عديدة منها: برنامج **تعزيز التعليم الدفاعي**، برنامج **تعزيز النزاهة** التابعين للحلف هذا ما تم التأكيد عليه في **قمة وارسو 2016** من طرف رئيس اللجنة العسكرية لحلف الناتو الجنرال **بيتر بافيل** بقوله:"**الناتو على استعداد لتعزيز وتنويع مجالات التعاون مع الجيش التونسي من حيث التدريب على زيادة قدرتها العملياتية في مكافحة الإرهاب**".[1]

في **نوفمبر 2019** انضمت تونس **لبرنامج الناتو للعلوم من اجل السلام** او ما يعرف **بتكنولوجيا النانو الحيوية**، هذا المشروع يعتبر مفتاح أساسي لتوطيد العلاقات الأطلسية التونسية، وتحسين خطط الطوارئ المدنية والعسكرية، من خلال تعزيز قدرة تونس على الدفاع ضد العوامل الكيميائية، البيولوجية، والإشعاعية النووية، وذلك ببناء مختبرات للكشف عن جملة التهديدات الكيميائية **(الحروب البيولوجية)**، ناهيك عن تركيز الحلف الاطلسي على مجمل الاولويات الرئيسية لهذا البرنامج منها مكافحة الإرهاب، امن الطاقة، الدفاع السيبراني، الأمن البيئي، التكنولوجيا المتقدمة المتعلقة بأمن الحدود والموانئ، تعزيز الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث والأزمات لتعزيز الامن الاقليمي .[2]

وبالتالي الاستفادة التونسية من الفرص المتاحة في إطار التبادل المعلومات العسكرية والاستخباراتية بين الطرفين، فاكتساب الموارد الكافية والارادة السياسية لزيادة فعالية الشراكة الأطلسية، في تونس قد يمثل تحديا صعبا في ضوء تصورات التهديد المختلفة، داخل الحلف من ناحية أخرى تفضل الحكومة التونسية احيانا التعاون الثنائي.[3]

ثانيا : المساعدات الامنية الاطلسية الموجهة نحو تونس

هناك بعض **الازدواجية** في جهود المساعدة الأطلسية التي تتباين من دولة لاخرى خاصة في اطار اجراء المناقشات المنتظمة وبصفة دورية حول الوضع في تونس، لتطوير وتنفيذ استراتيجية مشتركة وانسجام اراء الدول المانحة للمساعدات، اذن ستساعد هذه الالية الجديدة في جعل تونس **اولوية عليا** على ان تصبح اكثر ديمقراطية وامنا ومن الممكن جدا، ان تتخذ هذه الالية شكل فرقة عمل تونسية لكن **بقيادة أطلسية** نخص بالذكر كل من(فرنسا، المانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية). فحلف الناتو منذ

[1] frances G Burwell and others , a transatlantic strategy for a democratic tunisia ,Atlantic Council ,june 2016 , p p 3 _7

[2] Nato , the Nato science for peace and security programme , August 2022 , www.nato.int/science

[3]JIM GARAMONE, U.S.A, Tunisia Sign Road Map for Defense Cooperation, Oct, 2020

فترة طويلة يدعم تنفيذ عمليات اصلاح القطاع الامني في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية خاصة تونس، مع احترام المعايير المشتركة وتحقيق اصلاحات دفاعية ومبادرات امنية.[1]

الدعم الامريكي :

في اطار جهودها لتوسيع العلاقات الدفاعية في السنوات الأخيرة أعطت تونس اهمية بالغة لإقامة شراكة وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية، التي تدعم التحول الديمقراطي التونسي من اجل مصلحتها الإستراتيجية، نتيجة لذلك تعزز التعاون الأمني والدفاعي بين الطرفين خلال الفترة الممتدة **2015_2016** عبر برنامج **الزمالة لمكافحة الإرهاب**، فالبرامج التي تمولها الولايات المتحدة الامريكية مع وزارتي العدل والداخلية التونسية، هي اولى البرامج الغربية التي تم اطلاقها في تونس **2012** للتأكيد على متانة العلاقات السياسية، الاقتصادية، الامنية والثقافية. [2]

خصصت الولايات المتحدة اكثر من **142 مليون دولار** كمساعدات امنية لتونس ناهيك على انه تم تخصيص نسبة كبيرة من المساعدات العسكرية المتزايدة لتونس في الحصول على **12** مروحية عسكرية من طراز **بلاك هوك** مسلحة بصواريخ **هيلفاير** المتطورة يبلغ سعر الصفقة **700** مليون . في **ماي 2016** اقتنت تونس **24** طائرة هيلوكبتر هجومية من طراز (kiowa warrior)، مزودة بانظمة اسلحة متطورة ،**2013** تم نقل معدات عسكرية امريكية الصنع لتونس تضمنت **52** مركبة عسكرية، طائرة نقل، قوارب دورية، وانظمة اتصالات لتعزيز عمليات المراقبة والاستطلاع.[3]

زاد عمق العلاقات الامريكية التونسية بشكل اكبر في السنوات الاخيرة على الرغم من ان الاهمية الاستراتيجية للتعاون الدفاعي محدودة، ومع ذلك تعزز نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في تونس خاصة فيما يتعلق بسياستها الامنية وتغلغلها داخل القيادات القوات المسلحة التونسية، التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة كان حاسما في وقت ما يواجه فيه قطاع الدفاع التونسي تحديات خطيرة خاصة في ظل ادارة الازمة، وسد الفجوات الامنية التي يواجهها الجيش التونسي في ضوء المطالب العملياتية المتزايدة،

[1] Aleksander Olech, **Cooperation of the Maghreb countries with NATOfor security in the region , Instytut Nowej Europ , 2021 , pp 2_ 5**

[2] Umberto Profazio, Tunisia's reluctant partnership with NATO, 6th April 2018, 19/02/2023, websit, https://www.iiss.org/blogs/analysis/2018/04/tunisia-reluctant-partnership-nato

[3] Frances G Burwell and others, op.cit , p 10.

فالولايات المتحدة الامريكية من خلال علاقاتها مع تونس تركز على تعزيز الامن، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، تعزيز المشاركة الديمقراطية والحكم الراشد.[1]

اما فيما يخص انشاء قاعدة عسكرية امريكية في تونس بات الامر يشكل نوع من التهديد والهواجس الامنية بالنسة للجزائر، قد يسبب توتر حاد في طبيعة العلاقات الجزائرية التونسية، بات ينظر لتونس المستقرة نسبيا على انها منصة محتملة لمزيد من المشاركة الدفاعية الامريكية، لكن التعاون الامني بات له حدود ومن المرجح جدا ان تتبع تونس سياسة امنية محايدة في الشؤون الاقليمية، والتي قد لا تتوافق دائما تماما مع سياسات الولايات المتحدة الامريكية. [2]

الدعم الفرنسي:

فرنسا هي الأخرى تتمتع بعلاقات امنية وعسكرية جد وثيقة مع تونس فعلى مدار العقود الماضية ركزت فرنسا على الدعم اللوجستي خاصة فيما يتعلق قضايا **مكافحة الارهاب، والامن البحري**، حيث تم رفع التعاون بين البلدين الى مستوى جديد في السنوات الأخيرة، فمثلا عام **2014** باعت فرنسا لتونس **6** مروحيات نقل عسكرية من طراز (EC725 Caracal) بقيمة **300 مليون يورو**، من جهة أخرى تم الاتفاق على برنامج تعاون جديد **لمكافحة الإرهاب** بلغت حزمة المساعدات العسكرية نحو **20 مليون يورو** تضم التدريبات العسكرية المشتركة، تخطيط وتنفيذ عمليات القوات الخاصة، والمساعدة في تشكيل قوات خاصة تونسية جديدة، تبادل الاستخبارات العسكرية، وإنشاء مركز تدريب عسكري في **قفصة**، بصفة عامة تواصل **فرنسا** لعب دور مكمل للدور الأمريكي بدعم الشراكات الدفاعية التونسية .[3]

الدعم البريطاني:

بريطانيا هي الأخرى ساهمت في تقديم تدريبات عسكرية تخص الدوريات المتنقلة والاستطلاع والمراقبة العرض جاء من طرف شركة (Pemonnet) **2016**، ركز على تعزيز قدرات الحماية الحدودية في تونس، حيث تم إرسال عدة فيالق من القوات الخاصة البريطانية للمساعدة في جهود مكافحة الإرهاب،

[1] Aleksander Olech, **op.cit** , p 7.

[2] **Ibid**, p 10.

[3] Gergely Varga, Building Partnerships in Challenging Times: The Defence Arrangements of Tunisia, **European Institute of the Mediterranean**, May 2017, p 28.

حسب ما صرح به وزير الدفاع البريطاني **مايكل فالون** :" **ان بريطانيا ارسلت فريق تدريب مكون من عشرين جنديا الى تونس من اجل مساعدة السلطات في مكافحة الحركة غير القانونية عبر الحدود**". فبريطانيا هي الاخرى تسعى لضمان ثلاث اولويات في تونس: **ضمان امن البلاد** (تعزيز الامن الاقليمي والحدودي، مكافحة عودة المقاتلين التونسيين في سوريا والعراق الى اوروبا وتونس) **تعزيز الاصلاح الاقتصادي** (من خلال تحسين الاصلاحات في قطاعات الاستثمار والبنوك والدعم) **دعم التحول الديمقراطي** (من خلال التركيز على حرية التعبير ، الشفافية ، التكامل الاقليمي) .[1]

الدعم الالماني:

تساهم المانيا في دعم قوات الدفاع التونسية من خلال الموارد المالية والتقنية لمساعدة قوى الامن الداخلي في جهودها لزيادة تحصين امن الحدود، حيث قدمت المانيا **1.7 مليون يورو** من المعدات الامنية عام **2012**. ليصل بعدها اجمالي المساعدات الالمانية لتونس نحو **37,5 مليون يورو** في عام **2014**، في المقابل تم توقيع اتفاقيتين بمبلغ 999 مليون **جنيه استرليني** في شكل **منح وقروض** لمشاريع التمويل والطاقة بتونس، فهي تبقى وجهة مهمة للشركات الالمانية .[2]

الدعم الايطالي البلجيكي:

ايطاليا هي الاخرى سلمت للقوات البحرية التونسية **12** زورق دوري قادر على القيام بدوريات لمكافحة القرصنة ومكافحة التهريب والاتجار، على طول ساحل تونة وهي مستعدة ايضا لاتاحة تجربة مراكز التدريب العسكري لتونس **2016** ، وبلجيكا عززت مؤخرا علاقاتها الامنية مع تونس عام **2015** حيث حدد مسؤولي الدفاع لكلا الطرفين واللجنة العسكرية المشتركة، مجالين رئيسين للتعاون وبرامج التدريب بين الاكاديميات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وابرز مثال على ذلك **عملية غريفين** التي تتضمن تسليم الاجهزة المتفجرة وتعزيز الامن داخل المطارات . [3]

[1] Umberto Profazio, **op.cit** , p 12.

[2] Eleonora ardemagni and others, expanding NATO's partnerships in the southern region .why and how? **Policy centre for the new south**, May 2017, p 15.

[3] **ibid**, p 16 .

الفرع الثالث : الناتو وإصلاح القطاع الأمني في تونس بين الفعالية والمحدودية

ان نجاح اي انتقال ديمقراطي دستوري مرهون باصلاح مشاكل القطاع الامني، خاصة وان عمليات الاصلاح الامني كثيرا ما تتقاطع مع عمليات الاصلاح الدستوري في اطار الانتقال من دائرة النظام الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي.[1] فطبيعة الاحداث السياسية في تونس باتت تعتبر حدثا مفصليا طرح معطيات جديدة منها اعادة النظر في قطاع الامن من خلال احداث جملة من الاصلاحات الامنية، فالامن يعد عاملا اساسيا لحفظ السلام داخل الدول ومعالجة مشاكل التنمية، الامن والتنمية هما وجهان لعملة واحدة لتكريس دولة الحق والقانون.[2]

أ/ اهم الانجازات: في اطار تعزيز الاستقرار تسعى الاجهزة الحكومية التونسية اضفاء مزيد من الشفافية لدمقرطة مؤسساتها الامنية تماشيا مع جملة التوجهات الجديدة للسياسات العامة، التي بدورها تخضع لمعايير احترام حقوق الانسان، سيادة القانون، حوكمة القطاع الامني. فطبيعة الاحداث التي جرت في تونس ساهمت في انضمامها بشكل رسمي لمنظمة المراقبة الديمقراطية لقوات الامن، ناهيك على استكمال الاجراءات الرسمية في **فيفري 2011** بالانضمام لمركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بجنيف المعروف باسم **(دي كاف)** ،[3] هذه الخطوة تدل على وجود ارادة تونسية قوية لتكريس سياسة الإصلاحات ودمقرطة المؤسسات الامنية.[4]

---

[1] سوميت بيساريا،سوجيت شودري، اصلاح القطاع الامني في فترات الانتقال الدستوري، **المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**، عدد 23، 2021، ص 06.

[2] مدوني علي، اصلاح القطاع الامني في بلدان الربيع العربي: التجربة التونسية انموذجا، **مجلة دراسات وابحاث**، مجلد 13، عدد 05، اكتوبر 2021 ، ص ص 490_ 491 .

[3] مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة جنيف دي كاف عبارة عن مركز خبرات في مجالات الامن والتنمية ودولة القانون يدعم برامج الحكم الراشد والاصلاح الامني تقوم بابحاث ودراسات على التجارب النموذجية وتدعمها وطنيا وعالميا وتوفر برنامج للمساعدات والاصلاحات الامنية في الدول المتضررة على الصعيد الامني خاصة . لمزيد من المعلومات انظر صالح زياني، **مرجع سابق**، ص 19.

[4] صالح زياني، تحديات اصلاح القطاع الامني في البلدان المغاربية من الامنوقراطية الى احترام الخصوصية، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، عدد 03، جويلية 2012،ص 02.

تفعيل اجهزة الرقابة على نشاط قطاع الامن في تونس مع اعطاء الفرصة للقوى الخارجية، المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية للمساهمة، في عمليات الاصلاح الامني ومرافقة التدابير الامنية والاجراءات الاحترازية التي تبادر بها المؤسسات الامنية التونسية، ليتم برمجة التعديلات والاصلاحات اللازمة على ثلاث وزارات: [1] وزارة الداخلية (انشاء رقابة مدنية منتخبة ديمقراطيا على هذه الوزارة)، **وزارة العدل**(اصلاحات تمس النظام القضائي لتعزيز شفافية القانون)، **وزارة الدفاع**(التأقلم مع ديمقراطية النظام الحاكم) .

بالاضافة الى الاصلاح على صعيد قوات الامن شمل: [2] **قوات الامن الداخلي**(وضع خطة شاملة لاصلاح القطاع الامني التونسي تعرف" باسم **الورقة البيضاء**)، **القوات المسلحة** و**وكالات الاستخبارات:** (اعادة هيكلة جهاز الاستخبارات وفصله عن وزارة الداخلية). بالاضافة الى الزيادة المعتبرة في ميزانية الجيش خلال الفترة الممتدة من **2011_ 2016** بمعدل **21%** سنويا في المقابل زيادة التعاون العسكري مع القوى الاجنبية، وما رافق ذلك من محاولات جادة وقيمة لرفع مستوى الجاهزية والقدرة المؤسسية.[3]

يمكن القول ان المساعدات الامنية الاطلسية كان لها الدور الفعال في معالجة القضايا الامنية التونسية واصلاح القطاعات الامنية اكبر دليل على ذلك، وبالتالي انتقال تونس من نظام الاستبدادية الى النظام الديمقراطي، بالاضافة الى ترسيخ العلاقات المدنية _العسكرية الفعالة وتعزيز الاتجاه الديمقراطي.[4]

ب/ اهم التحديات التي تواجه عملية اصلاح القطاع الامني في تونس

على الرغم من السعي المتكرر للجان النيابية وضرورة تأكيدها على اجراء اصلاحات تمس قطاع الامن والدفاع والعملية عرفت نوع من السير الحسن والانتقال السلس لكن مع مرور الوقت برزت في الافق

[1]Querine Hanlon, Seurity sector Reform in Tunisia a year after the Jasmine revolution, the United States institute of peace, **report 304**, March 2012, p p 3_10.

[2] Alexandra Laban ,Cybercrime in Tunisia _ Tackling legal,structural, and financial challenges, **Policy Briefs from the region and Europe** , N 1 , January 2020, p p 13 _ 16

[3]منظمة الشفافية الدولية، التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس: الوضع الراهن، **تقرير206** ، 2019، ص ص .9_8

[4]جميلة علاق، اصلاح القطاع الامني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم ام محض تكيف ديمقراطي، **مجلة البحوث السياسية والادارية** ، مجلد 06، عدد 02، 2017، ص 120.

مجموعة من التحديات تعرقل سير عملية الاصلاح، وبالتالي هشاشة وتعقيد الجهود الايلة لاصلاح القطاع الامني. من ين هذه التحديات يمكن ذكرها كالتالي:[1]

- ❖ حدة الاستقطابات السياسية التي ادت بدورها لتسييس عملية اصلاح القطاع الامني .
- ❖ بروز تيارات قوية معارضة لعملية الاصلاح داخل المنظومة الامنية لاسباب عديدة عقائدية دينية، اجتماعية، أمنية، براغماتية .
- ❖ محدودية قدرة الحكومات المنتخبة حديثا لاسباب تكمن في الفساد المالي والاداري، محدودية الموارد وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار.
- ❖ محدودية الدعم الاقليمي من الدول الديمقراطية او المؤيدة للتحول الديمقراطي خاصة وان القوى المعادية للاصلاح ترى في عمليات الاصلاح الامني والعدالة الانتقالية سب مباشر لتهديدها .
- ❖ صعوبة اعادة دمج الكتائب الثورية المسلحة في مؤسسات الدولة أمر من شأنه عرقلة مسار دعم ارساء الاسس الديمقراطية وسياسات الاصلاح الامني .
- ❖ تصدع المنظومة الامنية، الصراعات المستمرة بين التيارات العلمانية والاسلامية، امر ساهم في اهتزاز شرعية سلطة الدولة.

المطلب الخامس: الناتو وموريتانيا: شراكة استراتيجية ؟ ام تعاون براغماتي

شهدت العلاقات بين موريتانيا وحلف شمال الاطلسي طفرة نوعية في الآونة الأخيرة خاصة بعد حصولها على **صفة الشريك الاستراتيجي والوحيد** للحلف في منطقة الصحراء والساحل، بما يعزز موقعها الاستراتيجي في شمال وغرب أفريقيا، ناهيك عن دخولها المرتقب لنادي البلدان المصدرة للغاز الطبيعي، امور تثير اهتمامات الناتو الاستراتيجية للسعي اكثر نحو ترقية سبل الشراكة مع موريتانيا.

الفرع الأول: الأوضاع الداخلية في موريتانيا

أولا : الاهمية الاستراتيجية لموريتانيا

تصاعدت مؤخرا الاهمية الاستراتيجية لموريتانيا خاصة بعد الاكتشافات الواعدة للغاز الطبيعي والموقع الجغرافي الواصل بين المنطقة المغاربية وغرب افريقيا، والاطلالة على المحيط الاطلسي كلها

[1] عمر عاشور، قطاع الامن بدول الربيع العربي ...لماذا تعذر الاصلاح، 1/ديسمبر/2014، تاريخ الدخول: 01/16/ 2023 ، الرابط: https://wwwaljazeera.net/opinions/

امور عززت مكانتها على الصعيد الاستراتيجي، مما جعلها محل تنافس لقوى دولية تسعى لاستقطابها ضمن جملة من المشاريع السياسية والامنية والاقتصادية،[1] ما يعني تدفق الاستثمارات ببشكل متزايد. خاصة وان موريتانيا في الاونة الاخيرة باتت تشهد نوع من الاستقرار السياسيي والامني بدايات العام **2019** ، ومع ذلك موريتانيا امام مفترق طرق مصيري لتحقيق قفزتها التنموية فاحتياطات الغاز المكتشفة هامة تبلغ **100** تريليون قدم مكعب تضعها في المرتبة الثالثة افريقيا بعد نيجيريا والجزائر ، في المقابل موريتانيا لاتملك رؤوس الاموال الكافية لاستخراج الغاز، وبناء مصانع لتسييله وتخزينه، وتصديره عبر موانئ وسفن خاصة لذلك، اذن فهي جد مضطرة للاعتماد على الاستثمارات الاجنبية للشركات المتعددة الجنسيات، خاصة منها البريطانية والامريكية وحتى الفرنسية. [2]

تستمد موريتانيا اهم عائداتها من الصيد البحري واحتياطي مناجم الحديد والذهب في حين قطاع الفلاحة فهو رغم تشيغله لنسبة هائلة من السكان، يبقى رهين العوامل المناخية خاصة الجفاف، حيث تم اكتشاف بعض الحقول النفطية في الاونة الاخيرة تصدر خام الحديد والذهب الذي تنتجه من مناجمها كما يعتبر الصيد من اهم ركائز الاقتصاد.[3]

ثانيا: الانقلابات ودورها في تسيس المؤسسة العسكرية

الانقلابات العسكرية وفق اسلوب ممنهج باتت تعتبر طريق اخر اكثر اختصارا لممارسة السلطة، فاستخدام العنف في موريتانيا اصيل ومتجذر حتى قبل نشوء الدولة المدنية، وقيام الجيش كمؤسسة امنية تتجاوز حدودها الدفاعية للتدخل ومزاحمة القوى المدنية في ادارة الشؤون السياسية، خاصة فيما يتعلق بمدأ سحب الثقة من النظام القائم وخير دليل على ذلك تدخل الجيش بمختلف ألويته(اللواء البري، اللواء البحري، الطيران العسكري) وتحكمه في مجرى العمليات الانتخابية في **23 نوفمبر2013**، من جهة اخرى تهميش الاقليات التابعة للمناطق الجنوبية، غياب ما يعرف بمبدأ الديمقراطية التشاركية والتداول

[1] Alain antil, Sylvain Touati, Mauritania: Security Threats on a Young Democracy - Interview with Alain antil L'Afrique en Questions, **institute francais des relations internationals**, n 2, 30 May 2008, p18.

[2] Ibid,p 20.

[3] بن عبد العزيز سفيان، التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الافريقية عبر المعابر الحدود _ المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا نموذجا، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد 09، عدد 02، جوان 2021، ص 39 .

السلمي للسلطة، تضخم مؤسسات الامن السياسي والاستخبارات لبناء جناحي الترغيب والترهيب وتفكيك القوى السياسية والاجتماعية المناوئة. [1]

من ناحية اخرى يمكن القول بان القوميون العرب والزنوج كانوا من بين ابرز القوى السياسية التي اثرت بشكل مباشر على مسار توجه الجيش الموريتاني في ادارته للشؤون السياسية عبر مسارين كالتالي:[2]

- **التجربة الديمقراطية الموريتانية** تعكس الاهتمام بمسار تطور الحكم وإمكان استمرار وتواصل هذه التجربة كأسلوب للحياة ونظام للإدارة وفق نهجين الاول يعكس مسار الترشيح والتنسيق داخل أنصار الأغلبية.
- الدعم المباشر من طرف كبار الضباط والقيادات العسكرية في الجيش للحزب الحاكم في حين النهج الثاني يركز على مسار التأثير على لائحة المصوتين: من خلال نقل الكتائب العسكرية للمناطق التي لا يتمتع فيها الحزب الحاكم باي شعبية بغية التصويت على هذا الحزب .

في اطار ما يسمى بتسييس المؤسسة العسكرية زاد حجم التداعيات السلبية على الوضع الداخلي في موريتانيا مما ادى لانحسار دورها وتراجع مكانتها السياسية وعليه يمكن حصر هذه التداعيات في النقاط التالية : [3]

- ضعف الوتيرة التنموية وغياب الخطط الاستراتيجية التنموية .
- الاستنزاف المستمر لطاقة الجيش نظرا لاستمرار الانقلابات العسكرية وعمليات التصفية الجسدية.
- انعدام الاستقرار السياسي والامني مع الانكفاء على الشأن الداخلي فقط .

---

[1] محمد سالم ولد محمد، الجيش الموريتاني: اصابع على الزناد وقدم بالسياسة، 29 اكتوبر 2013، **مركز الجزيرة للدراسات**، انظر الرابط: https://studies.aljazeera.net

[2] محمد الامين ولد سيدي باب، صديقي محمد لمين ،الاصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 03، عدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 10_16 .

[3] محمد الداه ولد الشيخ ،الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا ضعف في البنية وكثرة الانشقاقات، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد 08، عدد 05، سبتمبر 2019، ص 407.

- ❖ زعزعة التراتبية العسكرية من خلال الترقيات غير المعيارية لضباط الانقلاب وبالتالي خلافات داخل المؤسسة العسكرية .
- ❖ الفساد المالي وتداخل العلاقات بين الشق المدني والسياسي في المقابل تحول الشق العسكري الى مستثمر خاص ينافس المواطنين .
- ❖ من جهة اخرى تعد ظاهرة الانشقاق الحزبي السمة التي ترتبط بظاهرة شخصنة المؤسسة الحزبية، فطالما كان الشرخ السياسي واضح المعالم يرسم ملامح ايديولوجية معينة.

الفرع الثاني : الشراكة الأطلسية _الموريتانية وسياقات التقارب الاستراتيجي

بما ان موريتانيا طرف في الحوار المتوسطي فطبيعي جدا ان تتأثر العلاقات الاطلسية الموريتانية لترتقي بذلك من **التعاون** الى **الشراكة الاستراتيجية**، خاصة وان التعاون العسكري بين الطرفين منذ عام **1995** الى غاية اليوم في حالة تقدم مستمر، ناهيك على ان الموقع الاستراتيجي لموريتانيا عامل اخر يستقطب حلف شمال الاطلسي للتعامل بمرونة مع موريتانيا .

اولا : قمة مدريد 2022 واهمية التوجه الاطلسي الجديد نحو موريتانيا

ان الاطار الجديد للتوجه الاطلسي نحو موريتانيا يهدف اساسا للوقوف ضد **التمدد الاستراتيجي الروسي** في منطقة الساحل الافريقي، هذا التوجه تزامن مع خطوات مماثلة اضطلعت بها **فرنسا وايطاليا** بجهود دبلوماسية لحصر **روسيا والصين**؛ لذلك من المرجح جدا ان تتجاوز الشراكة بين حلف الناتو وموريتانيا **مبدأ التعاون** في مجالات الدعم المؤسسي والتكوين العسكري والامني والاستشارات الاستخباراتية والمعلوماتية،[1] فطبيعة التحولات الاستراتيجية اضحت تلزم الحلف الاطلسي بان يتجه اكثر نحو ضبط سيرورة العلاقات مع موريتانيا، والتركيز على دورها الاقليمي، خاصة ان موريتانيا لها انتماءات جيوسياسية مغاربية، متوسطية، افريقية، اذن تأمين المجال الحيوي الموالي للغرب، من خلال دعم دول الجناح الجنوبي للناتو التي تعتبر دول شريكة.

في اطار مواجهة التحديات الامنية التي ترتبط بالارهاب أو الهجرة السرية تعزز الاهتمام الاطلسي اكثر بموريتانيا، وما دعوتها **لقمة مدريد الاخيرة 29_ 30 جوان2022** ، الا تأكيد على ذلك

[1] عاصم الزعبي، بين المتغيرات والثوابت...شراكة جيوسياسية بين الناتو وموريتانيا ؟، 16/جانفي/ 2023 ، تاريخ الدخول: 22/جانفي/2023 ، الرابط : https://7al.net/2023/01/16/essam-z/

من خلال التركيز على فاعلية الدور الموريتاني ضمن دائرة الشراكة الاطلسية، وفي حدود المنطقة المغاربية، هذا ما صرح به نائب الأمين العام المساعد **خافيير كولومينا** (Javier Colomina) والخبير في الشؤون السياسية والأمنية للحلف:" **ان دور موريتانيا في منطقة الساحل كبير وضروري لسببين موضحا في ذات السياق انها الشريك الوحيد للحلف في منطقة الساحل....يمكنها النفاذ إلى بعض أدواتنا بطريقة منهجية لانها شريك استراتيجي....موريتانيا هي الدولة الوحيدة في منطقة الساحل التي تسيطر على اراضيها وحدودها، وهي دولة تتمتع باستقرار سياسي وأمني، لذا فإن التعاون معها أفضل بالنسبة إلى الحلف.**"[1]

من جهة اخرى يسعى الحلف الاطلسي لتقديم حزمة من المساعدات للشريك الموريتاني طبعا دون الكشف عن حجم ولا نوعية هذه المساعدات. حسب ما أفاد به الأمين العام للحلف **ينس ستولتنبرغ:**" **بأن هذه المساعدات تهدف إلى دعم جهود موريتانيا في التعامل مع أمن الحدود والهجرة غير النظامية والارهاب .**" [2]

فالتعاون بين الاطلسي وموريتانيا ليس وليد اليوم بل له خلفيات تنطلق من حقبة التسعينات الى غاية اليوم، ناهيك على ان موريتانيا انتقلت من مرتبة **الشريك الاساسي** مع الحلف الى مرتبة **الشريك الوحيد** في منطقة الساحل الافريقي التي تعرف باسم ثالوث الانفجار الامني، عدم الاستقرار السياسي، الاختراق العسكري الروسي.[3]

وعليه التقارب بين موريتانيا وحلف شمال الاطلسي لا يمكن ترجمته إلا في سياق ما يسميه الحلف الاطلسي **بالمفهوم الإستراتيجي الجديد، والصراع المحتدم** بين روسيا والغرب الذي فجرته تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا اولا ثم **التداخل الأمني والجغرافي** بين موريتانيا، والدول الاعضاء في الحلف الاطلسي خاصة **جزر الكناري الاسبانية**، وبالتالي موريتانيا دولة مرشحة بأن تصبح القاطرة الفاعلة في سياق هذه التحولات الإستراتيجية الجديدة التي بات يعززها اكثر **صراع النفوذ** على حيازة المناطق ذات

[1] Matthias Dembinskiand, Caroline fehl ,on the road to Nato 2030 : how the organization views the futue of nato , **Friedrich Ebert Stiftung** ,June 2021 , p 08 .

[2] محمد البكاي، هل تكون موريتانيا بوابة الناتو لغرب وشمال افريقيا، 2022/08/19 ، https://www.aa.com.tr/ar/

[3] مركز الإمارات للسياسات، معضلة الشريك الوحيد: حدود الشراكة بين موريتانيا وحلف الناتو وابعادها الجيوسياسية، 22/01/ 2023 ، تاريخ الدخول : 28/جانفي/2023،الرابط: https://epc.ae/ar/details/brief/hudud-alsharaka-bayn-mauritania-wa-hilf-al-nato-

البعد الاستراتيجي حسب تصريح الأمين العام للحلف **ينس ستولتنبرغ** :" ان **روسيا التهديد الأكثر أهمية ومباشرة لأمننا...في المقابل التأكيد على معالجة التحديات النظامية التي يشكلها سلوك الصين الحازم**."[1]

1/ فاعلية الدور الاسباني في تعزيز العلاقات الاطلسية _الموريتانية:

طبيعة العلاقة بين **موريتانيا واسبانيا** تتدرج ضمن حدود السياقات الأمنية والتي تتأسست على تراكمات كثيرة من التبادل الاستخباراتي، والأمني والعسكري، على هذا الاساس تحاول **إسبانيا** اتقان قواعد اللعبة الاستراتيجية من خلال دعم سياسات التقارب الاستراتيجي بين موريتانيا والحلف الاطلسي لعدة اسباب منها : [2]

- ❖ الحفاظ على المكانة الإستراتيجية لاسبانيا دون الخروج عن المظلة الأمنية الاطلسية، متجاوزة بذلك الطرح التقليدي للامن في سياق مكافحة الهجرة غير النظامية ليشمل بذلك مجالات اوسع ضمن دائرة الدفاع الاستراتيجي عن الجناح الجنوبي للحلف الاطلسي حسب ما نصت عليه **قمة مدريد 2022** .
- ❖ ناهيك على ان هذا التقارب بين موريتانيا والناتو يرتبط في حقيقة الامر **بالصراع** بين **روسيا والحلف** في إفريقيا؛ يعني ذلك تعزيز صراع النفوذ خصوصا على منافذ البحر، للحصول على موطئ قدم استراتيجي فموريتانيا تمتلك شواطئ ممتدة حتى الاتحاد الأوروبي، تتداخل مياهها الإقليمية مع **المياه الإقليمية الاسبانية** . [3]

على ضوء المستجدات الدولية فان فعالية الدور الإسباني في قمة الناتو **2022**، كان حاسما بالنسبة للحلف لرسم خارطة طريق جديدة، مع التركيز على **الجناح الجنوبي** وادراجه ضمن لائحة الاولويات الاستراتيجية للحلف وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة الاسبانية **بيدرو سانشيز**: "**ضمنا ألا يكون الجناح الجنوبي (للناتو) منسيا**". خاصة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة ذات الصلة **بالإرهاب** وعليه السعي لبناء

[1] Spanish institute for strategic studies, the future of NATO after the Madrid 2022 summit, April 2022, p p 47_49

[2] Nato 2022 Strategic concept, 29/JUNE/2022, 26/july/2022, the websit; WWW.nato.int/strategic-concept/

[3] Previewing NATO's Madrid Summit, Congressional Research Service, June 24, 2022, https://crsreports.congress.gov

اتفاقيات امنية عسكرية تضمن سيرورة العلاقات بشكل دائم، حيث ساهم **الحوار السياسي والتعاون** العملي مع الشركاء الجنوبيين خاصة **موريتانيا** على تعزيز الاستقرار خارج حدود الدائرة الأطلسية والحفاظ على الأمن القومي للدول الأعضاء، في المقابل دعم المهام الأساسية للحلف الاطلسي المتمثلة في:**الدفاع المشترك، الأمن التعاوني، إدارة الازمات.**[1]

وما تجديد المصادقة على اتفاقية التعاون وحسن الجوار والصداقة التي تم ابرامها سابقا 2008 الا دليل واضح على اعادة بناء اسس الثقة والاعتماد الامني المتبادل، خاصة وان علاقات **إسبانيا** بدول الجوار **الموريتاني** بدأت في الاهتزاز وعدم الاستقرار خاصة **الجزائر**، التي تشهد مؤخرا توترا متصاعدا مع اسبانيا بسبب **قضية الصحراء الغربية**، أولا ثم امتد هذا **التوتر** ليصل حد **تعثر مشاريع امدادات الغاز الطبيعي والنفط نحو الدول الاوروبية**، حيث تؤكد اسبانيا على أن "**الخطر يأتي من الجنوب كما يأتي من الشرق.**"[2]

ما اطلق عليه الامين العام للحلف ينس ستولتنبرغ **بالحروب الهجينة**(قضايا الهجرة غير الشرعية، نشاط الجماعات الارهابية، التهديد باستعمال الغاز والنفط كورقة ضغط ضد الحلف الاطلسي) التي باتت تلوح في الافق ان الجناح الجنوبي للاطلسي، هو مصدر قلق وتوتر دائم بالنسبة لدول الحلف، خاصة التواجد **الروسي والصيني** في المنطقة بات يحرز تقدم سياسي واقتصادي وعسكري، هذا الامر يستدعي اعادة ترتيب حلف شمال الاطلسي لاولوياته الاستراتيجية واتخاذ مواقف حاسمة مع شركائه الجنوبيين وفق مبدأ من **معنا ومن ضدنا.**[3]

حيث يسعى الحلف الأطلسي في شراكته مع موريتانيا لمواجهة التمدد الروسي في المنطقة المغاربية، على الرغم من ان موريتانيا هي الاخرى ترفض رفضا قاطعا فكرة الدخول في **سياسة الاستقطاب والمحاور الدولية**، ناهيك على انها تحاول الحرص على ضمان **علاقات جد طبيعية مع روسيا** ومجموع **الاطراف الاقليمية الحليفة** لها، اذ يمكن **لموريتانيا** ان تستفيد من الشراكة مع **الحلف**

[1] Nato 2022 Strategic concept ,29/JUNE/2022 , 26/july/2022 ,the websit ; WWW.nato.int/strategic-concept/

[2] عبد الحميد الجماهيري، روسيا والصين والناتو: امتدادات الحرب في شمال افريقيا، 05/جويلية/2022 ، تاريخ الدخول : 22/جانفي/2023 ، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion

[3]Sebastian Clapp, Outcome of the Madrid NATO Summit, June 2022 , **European Parliamentary Research Service ,** July 2022 , http://www.eprs.ep.parl.union.eu

الاطلسي وتحقيق هدفين **الاول**:دعم المنظومة الامنية في موريتانيا لمواجهة خطر تنامي نشاط الجماعات الارهابية التي لها حضور قوي على حدودها الجنوبية الشرقية، في حين الهدف **الثاني**: ضرورة دعم جهود موريتانيا في تأمين حدودها البحرية والبرية الشاسعة التي تمثل القاعدة الخلفية لأمن شمال أفريقيا وجنوب المتوسط. [1]

في تطور لافت يعكس تزايد الاهتمام الاطلسي بمصالح استراتيجية وحيوية في موريتانيا، صرح وزير خارجية إسبانيا **خوسيه مانويل ألباريس** بقوله:"**إن التهديدات التي تواجه دول الساحل الإفريقي قد تأتي إلينا...إذا لم نتحرك لمواجهتها.**" وهذه المخاطر غير مقتصرة فقط على نشاط التنظيمات الارهابية لكل من **داعش والقاعدة** فقط، وإنما **التواجد الروسي** على الحدود الموريتانية، امر يثير حفيظة الحلف الاطلسي ما جعله يخطو خطوة نحو الامام في اعلانه الحاسم بشأن ادراج **الجناح الجنوبي** ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي نصت عليه **قمة مدريد 2022**، وبالتالي التركيز على قضايا الأمن والدفاع في منطقة الساحل الأفريقي. [2] **خريطة رقم 05:انتشار تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الافريقي**



Source : http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372485916721308.html

[1] Javier Colomina, The Alliance and its 360° approach to security, Spanish institute for strategic studies, **April 2022 , pp 79 _87**

[2] خليل ولد اجدود ، لماذا دعا الناتو موريتانيا لقمة مدريد؟ نواكشوط عززت علاقاتها مع الحلف لمواجهة خطر تمدد داعش والقاعدة. وتوجسا من الوجود الروسي، 30/جويلية/ 2022 ، تاريخ الدخول: 18/جانفي/ 2023 ، الرابط: https://www.alarabiya.net/north-africa/

ثانيا :الناتو والجناح الجنوبي(المنطقة المغاربية): التوازن وافاق المستقبل

نظرا لعدم الاستقرار في الجناح الجنوبي للاطلسي أصبح من الضروري تعزيز مشاركته مع دول المنطقة من خلال بناء مؤسسات وقدرات امنية دفاعية، تعزز قابلية التشغيل البيني والمساعدة في مكافحة الارهاب دون الخروج عن طبيعة مهماته الاساسية: **ادارة الازمات الدولية، الامن التعاوني.**[1]

فالبيئة الامنية المغاربية تدهورت بشكل لامثيل له الامر الذي ساهم في تغير بوصلة اتجاه **الموقف الدفاعي للحلف** ليكون قادرا على تلبية متطلبات **الحماية والامن،** داخل وخارج حدود نطاقه الجغرافي(تداعيات مرتبطة بالتهديدات السيبرانية الروسية، واخرى مرتبطة بتوسع تنظيم الدولة الاسلامية، وزيادة عدد االمقاتلين المنضمين سابقا للتحالفات الإرهابية الملتمسين اللجوء الى اوروبا) وبالتالي الاستقرار النسبي الذي تشهده **موريتانيا** شجع الحلف على بناء تحالف استراتيجي معها لتعتبر بذلك موريتانيا الشريك الاستراتيجي رقم واحد في منطقة الساحل الافريقي.[2]

وعليه **قمة مدريد 2022** تعد فرصة جديدة لزيادة مستوى التزام الحلف باستراتيجية تحقيق **الامن** عبر نهج **360 درجة** في المنطقة المغاربية، التي باتت تعكس دلالات جيوسياسية وتاريخية للحلف الاطلسي؛ ناهيك على ان المنطقة اصبحت مدرجة ضمن دائرة المحددات الامنية للحلف(أحادي النهج **تنسيق الاطلسي+ 1)**، في المقابل تجديد مهام **الردع والدفاع،** هذا ما اكدت عليه قمة وزراء دفاع الحلف في **جويلية 2015،** والحاجة لتوفير رؤية شاملة لمواجهة التحديات الامنية، ثم تقديم الحلف الاطلسي لمفهوم توقع الاستقرار في الجناح الجنوبي الذي أكد عليه بيان **قمة وارسو 2016** فالمفهوم عبارة عن مزيج من **ادارة الازمات** ومهام **الامن التعاوني** المنصوص عليه في **المفهوم الاستراتيجي 2010.** [3]

علاوة على ذلك طبيعة الصعوبات التي يواجهها الحلف الاطلسي في المنطقة ماهي الا تفسير عن الانتشار الواسع للتهديدات والمخاطر الامنية، يجعل من الصعب جدا التوصل الى **استجابة متماسكة**

[1] Ian Lesser, **The Future of NATO's mediterranean dialogue**, german Marshall Fund of the United States, 2018, p. 25.

[2] Aleksander Olech, **Cooperation of the Maghreb countries with NATO for security in the region , Instytut Nowej Europ , 12.0.2021 , pp 2_ 5**

[3] Instituto espanol de estudios estrategicos, NATO and the Southern Flank Balance and future prospects in light of the Madrid Summit 2022 **, Analysis paper** , 06 july 2022, p p 8 _ 14.

لمواجهة مثل هكذا تهديدات، نظرا لتباين أجندات الدول الأعضاء بشأن القضايا الأمنية في المنطقة المغاربية والتي قد تعرقل فعالية الدور الاطلسي.[1]

وعليه استلزم ذلك اعادة النظر في ترتيب اولويات شراكات الحلف الاطلسي مع شركائه الجنوبيين، فعندما يتعلق الامر **بالشراكة الاستراتيجية** يستلزم اجماع واسع يدعو لاجراء اصلاح شامل، بحيث يعكس بشكل افضل مصالح الحلف وتحسين دوره السياسي ضمن مجموع الحوارات والمبادرات الامنية، التي تكون اكثر مرونة واستراتيجية وبالتالي تعزيز بناء الثقة مع دول المنطقة المغاربية. [2]

فأي تفاهم امني أطلسي مع دول الجنوب يستند الى برامج اقل طموحا واكثر ملاءمة لاحتياجات الشركاء في هذا السياق يعمل حلف شمال الاطلسي، على تصميم حزمة مخصصة لتطوير القدرات الدفاعية، تم اطلاق هذه المبادرة في **قمة ويلز سبتمبر 2014**، وتهدف لمساعدة الشركاء على تحسين قدراتهم **الدفاعية والامنية** من خلال انواع مختلفة من الدعم بدءا بالمشورة الاستراتيجية، بشأن اصلاح قطاع الدفاع والامن والتنمية المؤسسية، تطوير القدرات المحلية من خلال التعليم والتدريب لتقديم المشورة، والمساعدة في مجالات متخصصة مثل اللوجيستيات او الدفاع الالكتروني.[3]

قمة مدريد 2022 تعد علامة فارقة في الدور الاطلسي حيث اصبح يتبنى الشركاء رؤية اكثر عالمية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الكبيرة في العالم منذ **2014**، لاسيما العلاقات مع **روسيا والصين**، والمنافسة المتزايدة التي تمثل تحديا مباشرا للحلف، الذي يعطي الاولوية للدفاع الاقليمي ضد روسيا والتهديدات الامنية المتصاعدة في **موريتانيا** خاصة والدول المغاربية عامة، على هذا الاساس اصبح **الاتحاد الاوروبي** يدعم التوجهات الامنية للناتو بطريقة تكميلية للابقاء على اساس الدفاع الجماعي، هذه الرؤية المشتركة بين الطرفين تلعب ادوار متكاملة ومتماسكة ومتداعمة من خلال التعاون،[4] لكن متابعة مبادرات التعاون العسكري سيتطلب من الاوروبين زيادة الانفاق الدفاعي وتطوير القدرات التي تعزز

---

[1] Thierry Tardy, **NATO's Sub-strategic Role in the Middle East and North Africa** ,Strengthening Transatlantic cooperation , February 2022 , p p 2 _ 3

[2] Thierry Tardy, **op.cit**, p 4 .

[3] Instituto Espanol de Estudios Estrategico, NATO and the 'Southern Flank' Balance and future prospects in light of the Madrid Summit 2022, **analysis paper**, N 49 , july 2022 , p 14 .

[4] NATO, Secretary General calls for NATO to make training a core task for the Alliance in the fight against extremism, 07 April 2016, 10/1/ 2023 . https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_129756.htm.

قدرات الحلف، كما ان تركيز الناتو في الوقت الحالي ينصب اكثر على القوة العسكرية للتعامل مع القوى الكبرى المنافسة له، يجعل من الصعب تخيل عمليات واسعة النطاق لمنع الازمات وادارتها ضمن حدود دول الجناح الجنوبي .

ولتجديد التركيز الاطلسي على الحوار والتعاون مع الشركاء الجنوبيين تعتبر **قمة بروكسل 14جويلية 2021** القمة المثالية للتركيز على المنطقة، خاصة وان المنطقة تضم العديد من ممرات الشحن لموارد الطاقة ونقاط التبادل التجاري الاكثر حيوية في العالم، فالشراكة التي تعزز قابلية **التشغيل البيني** تساعد على **تعزيز الأمن** وهذا سبب أخر يعزز من أهمية **التعاون** بين الحلف الاطلسي والدول المغاربية.[1]

كما جاء في البيان الختامي **لقمة مدريد جويلية 2022** :"يحتاج الحلف لتعزيز مشاركتنا طويلة الأمد في منطقة شمال إفريقيا وبناء مؤسسات وقدرات أمنية ودفاعية أقوى وتعزيز قابلية التشغيل البيني تساعد في مكافحة الإرهاب". على هذا الأساس يحتاج حلف شمال الاطلسي لدمج دول المنطقة المغاربية ضمن نطاق أولوياته الإستراتيجية والأمنية وعليه ينبغي فهم المفهوم الاستراتيجي الجديد على انه فرصة فريدة من نوعها لزيادة مستوى المشاركة في تحقيق أسس **الأمن التعاوني** بزاوية **360 درجة**، باختصار مهما كان دور الناتو معقد سياسيا وعمليا في الجناح الجنوبي الا انه لا غنى عنه. [2]

فالتعاون بين الناتو وموريتانيا يعكس مدى اهمية اشراك الشركاء الإقليمين الجنوبيين في أنشطة الحلف بالمنطقة، بحيث ترى موريتانيا ان التعاون **فرصة** لتعزيز قدراتها العسكرية خاصة في ظل الاستفادة من استراتيجية **التشغيل البيني**، وعليه نهج الحلف الاطلسي لتوسيع شراكاته مع دول المنطقة المغاربية كان مقصودا عبر تصميم **برامج عمل سنوية** موجهة حسب الطلب، ومن ثم التركيز على تقييم تأثير برامج العمل السنوية على استراتيجياته بالمنطقة [3].

[1] Luke Coffey and Daniel Kochis, Nato Summit 2021:U.S must lead focus on Middle East and North Africa **,The Heritage Foundation** , N 6089 , 11June 2021 , p 7

[2] Nato,bruccel summit,14/july/2021 , https://www.nato.int/cps/en/natohg/news185000.html

[3] Rachid el Houdaigui, changes in the Southern Mediterranean: challenges and opportunities for the NATO Partnership, **Nato Defense College Foundation and Policy Center for the New South**, N 2, vol 24, p 21.

من جهة اخرى يظل **الأمن السيبراني والامن البحري وامن الحدود** على رأس قائمة أولويات الدول الشريكة لحلف شمال الاطلسي لاسيما ما يتعلق بمكافحة الارهاب، ويظل الحلف يركز على استخدام اليات جديدة لمواجهة التحديات التي تطرحها مشكلات الامن الطاقوي وتغييرات المناخ، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها تأجيج صراعات جديدة .[1]

فالمنطقة المغاربية من ابرز المناطق المتأثرة بمجموعة من التحديات الامنية مثل التوترات الجيوسياسية، وتحولات الطاقة، تغير المناخ، التنمية الاقتصادية، اذن يتوجب على الحلف الاطلسي الاستثمار في علاقاته مع هذه الدول واتباع نهج متسق وواضح متماسك تجاه جناحه الجنوبي، خاصة وان المنطقة باتت تشكل تحدي واضح للدفاع الجماعي للحلف وادارة الازمات، ومهام الامن التعاوني، هذا ما نصت عليه **استراتيجية الناتو 2030** وتحقيقا لهذه الغاية يسعى الناتو لتعزيز قدراته الاستخباراتية، والمراقبة والاستطلاع، قدراته الدفاعية البحرية والصاروخية في الجنوب. [2]

ولتعزيز التعاون مع الشركاء الجنوبيين يمكن للحلف الارتكاز على الياته التعاونية الحالية (مبادرة اسطنبول، مبادرة الشراكة المشتركة، الحوار المتوسطي، مبادرة بناء القدرات الامنية والدفاعية ذات الصلة)، في المقابل انشاء مجموعة عمل تابعة للحلف بشأن الجناح الجنوبي لتبادل معلومات اكبر من خلال هيئات مثل:المحور الجنوبي للتوجيه الاستراتيجي لحلف الناتو، المقر الاعلى للقوات المتحالفة في اوروبا، تحويل القيادة المتحالفة، تعاون اكثر كثافة بين الناتو والاتحاد الاوروبي في الجنوب وبناء قدرات الناتو وتدريب الشركاء الجنوبيين على حماية البنية التحتية الحيوية، والاغاثة في حالات الكوارث والامن السيبراني وامن الطاقة، ووباقي التهديدات الاخرى فيما يتعلق بالدفاع والردع .[3]

وعليه سعي الناتو لاصلاح القطاع الامني في غالبية دول المنطقة المغاربية ماهو الا دليل على حاجته للتعاون وتوسيع مبادرات الشراكة، واعادة تقييم شامل لوضعه العسكري في المنطقة، خاصة وان الحلف يسعى لتحدي نظام **أواكس** الخاص به في عام **2035** نظرا للمتطلبات الأمنية المشتركة في

[1]Kalev Stoicescu, NATO's Southern Neighborhood The Alliance Needs a Strategy for the Regions to its South**, Policy Paper,** February 2021, p p 7 _15.

[2] Luke Coffey and Daniel Kochis, **op.cit**, p8.

[3] Luis Simon, Nato and the south: a tale of three futures, **Real Instituto Elcano**, May 2021, p p 9 _ 12 .

الجناح الجنوبي، حيث يشغل الناتو **14 طائرة** من طراز **اواكس** لكن الوضع الامني بات يتطلب أسطول اكبر من ذلك، امر مشجع للحلف الذي يسعى لتعزيز أسطول أنظمة الطائرات الموجهة عن بعد .[1]

المبحث الثالث : أجندة الأمن الطاقوي في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التوجهات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي

واقع الأمن الطاقوي في المنطقة المغاربية احد أهم القضايا البارزة ذات الأبعاد المشتركة نظرا لكثرة الاستقطابات الدولية الحادة بالمنطقة، سيما بعد دخول روسيا على خط المنافسة الدولية، الأمر الذي جعل منها محط أنظار لمختلف الأقطاب الدولية الكبرى(**حلف شمال الأطلسي** على وجه الخصوص) والذي يسعى جاهدا للاستفادة من الموارد الطاقوية، بطريقة يضمن من خلالها مكانته في الأسواق العالمية للطاقة عبر تأمين احتياجات دول أعضائه وضمان استمرارية تدفق الغاز والنفط، خطوات تترجم المحاولات المتكررة للتخلص من التبعية والاستقلال عن المظلة الطاقوية الروسية، في المقابل البحث عن بدائل إستراتيجية ممكنة لتعويض الغاز الروسي، فكانت الجزائر المرشح الاول لتمرير الغاز نحو القارة الأوروبية.

المطلب الأول:المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها على توجهات حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية

ان التعامل مع قضايا الأمن الطاقوي يحدد معدل تأثير وقوة الدولة، ولعل سياسات البحث عن بدائل سريعة ومضمونة (**الجزائر**) لمواجهة التحديات الدولية التي تخلفها (**الأزمة الأوكرانية** على وجه الخصوص)، جعلت من حلف شمال الأطلسي يعيد تعديل البوصلة الإستراتيجية للحفاظ على تأمين إمدادات الطاقة، وضمان تدفق الضخ بطريقة مستمرة لدول أعضائه، فالتنافس على موارد الطاقة الموارد الهيدروكربونية بشكل خاص (**النفط والغاز الطبيعي**) لم يعد يقتصر فقط على الدول المنتجة والمصدرة له، وإنما برزت قوى دولية أخرى تسعى لبسط النفوذ وإعادة توجيه مسارات إمدادات الطاقة بما يتماشى ومصالحها (**روسيا** على سبيل المثال لا الحصر).

اذن في إطار استعداد الجزائر لتزويد دول حلف شمال الأطلسي بكميات إضافية من الغاز الطبيعي، أصبحت هذه الأخيرة أمام خيارات صعبة إما اغتنام الفرصة من عائدات بيع الغاز وتحقيق

[1] Giovanni Faleg, FRAGILITY IN TUNISIA: A TEST CASE FOR INTEGRATED SECURITY AND DEVELOPMENT ASSISTANCE**, EUROMESCO BRIEF**, N 72, 12 March 2017, p p 2 _ 10.

مكاسب ومصالح إستراتيجية تعود عليها بالنفع؟ او الاصطفاف في مضمار الحليف والشريك الاستراتيجي الروسي .؟

الفرع الأول: الناتو وتأمين إمدادات الطاقة: الغاز كقضية محورية في الفضاء المغاربي

بحكم الاضطرابات التي تتعرض لها المنشآت الطاقوية أصبح الأمر جد معتاد، فأي انقطاع طويل المدى لتدفق مستمر للطاقة من شأنه إلحاق الضرر بجانب التنمية الاقتصادية، لأي دولة عضو في الحلف الأطلسي، إذن تعطيل تدفق الموارد الطاقوية يعتبر تهديدا محتملا للحلف، إلا أن السؤال المطروح لماذا يعتبر امن الطاقة قضية **أمنية بحتة.؟**

يمكن القول أن امن الطاقة* بات يمس العديد من الأبعاد: منها بعد السياسة الداخلية، البعد الاقتصادي، البعد الجيوسياسي، البعد الأمني. وأي خلل في هذه الأبعاد سيؤثر على قضية الأمن الطاقوي والتوجهات الإستراتيجية للناتو خاصة وان الأجندة السياسية الأمنية التابعة للحلف، تركز هي الأخرى على أهمية الطاقة كمكون أساسي في دعم العلاقات الخارجية للحلف، ومن ثم السعي للتكيف مع متغيرات البيئة الأمنية الجديدة التي قد تؤثر على سلاسل توريد الطاقة للحلف .[1]

هذا ما نصت عليه **المادة 19** من وثيقة المفهوم الاستراتيجي لعام **2010**:" **سوف يطور الحلف الاطلسي من قدراته للمساهمة في امن الطاقة بما في ذلك حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة، ومناطق العبور والتعاون مع الشركاء، والتشاور بين الحلفاء على أساس التقييمات الإستراتيجية**

*الأمن الطاقوي يطرح جملة من الإشكالات والتعقيدات خاصة إذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بالآراء المختلفة في طرح تعريف معين له فهناك من يركز في تعريفه الأمن الطاقوي على نطاق مصالح الدولة في حين هناك شق آخر يركز على الهدف من امن الطاقة في حين الشق الثالث يركز على مدى توافر الموارد الطاقوية مع النقل الآمن لها والقدرة على تحمل تكاليفها ومقبوليتها . الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في تعريفها للأمن الطاقوي تركز على ضرورة التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار معقولة مع إمكانية توفر نظام طاقوي يستجيب بسرعة للتغيرات الطارئة في توازن قانوني العرض والطلب .إذن تأمين العرض بأسعار منخفضة وكميات مستقرة هذا الشق يخدم أكثر الدول المستوردة ،في حين تأمين الطلب بدخل مالي مستقر من مبيعات الطاقة ودعم كفاءة قطاع النفط والغاز يخدم الدول المصدرة ، أما النوع الثالث يركز على تأمين مرور إمدادات الطاقة وتعظيم المكاسب والأرباح يخدم الدول التي تسمح بتمرير إمدادات الطاقة عبر أراضيها . لمزيد من المعلومات انظر: سوزي رشاد ، امن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي ، 9 أكتوبر 5016، تاريخ الدخول: 3 جانفي 2023 ، الرابط : https://jocu.journals.ekb.eg/article-212829html

[1] Kenza fenni, widad ghouzlani, North Atlantic treaty organization and the world energy seurity , **algerian review of security and development**, N°11, july 2017 ,p p 176_ 181

والتخطيط للطوارئ ." في حين **المادة 15** من نفس الوثيقة تنص على:" **أن الاحتياجات المتزايدة للطاقة ستشكل البيئة الأمنية المستقبلية في المجالات التي تهم الناتو، وستؤثر بشكل كبير على تخطيط وعمليات الناتو** ."[1]

اذن فالتطورات الأخيرة أظهرت أن قضايا الطاقة أضحت تكتسب أهمية جيوستراتيجية متزايدة لدى الحلف الاطلسي، فمن المتوقع جدا في السنوات القادمة أن يزداد استهلاك الحلف للغاز الطبيعي من **520 مليار متر مكعب** سنويا إلى ما يقارب **800 مليار متر مكعب** في عام **2030** .[2] فخلال عام **2020** استهلكت دول الحلف **حوالي 400مليار متر مكعب** من الغاز الطبيعي، حيث استوردت من روسيا أكثر من **150مليار متر مكعب** أي بنسبة **40 %** هذا يعني ان روسيا لها القدرة في بسط نفوذها الطاقوي بشكل يضمن لها التحكم في مسار إمدادات الطاقة، وإعادة رسم ملامح خارطة جيوسياسية جديدة تحكمها لغة المصلحة . [3]

أولا : الجزائر كخيار استراتيجي بديل عن الغاز الروسي

مع استمرار الحرب في أوكرانيا وقطع روسيا للإمدادات الطاقوية أضحت دول حلف شمال الأطلسي تبحث عن بديل استراتيجي للغاز الروسي، فكانت الجزائر البديل الأول المطروح الذي من شأنه ان يساهم في تعزيز الإمدادات الطاقوية لدول الحلف، هذا الأمر تأكد أكثر بعد الاكتشافات الأخيرة والمتتالية لحقول الغاز بالجزائر والاحتياطات الغازية القابلة للزيادة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الاحتياطات تبلغ **6000** مليار متر مكعب وهو ما يمثل **14%** من مجموع **43400 مليار متر مكعب،** تتوزع على مناطق مختلفة أهمها **حقل حاسي الرمل** تفوق احتياطاته **2000 مليار متر مكعب** ، منطقة

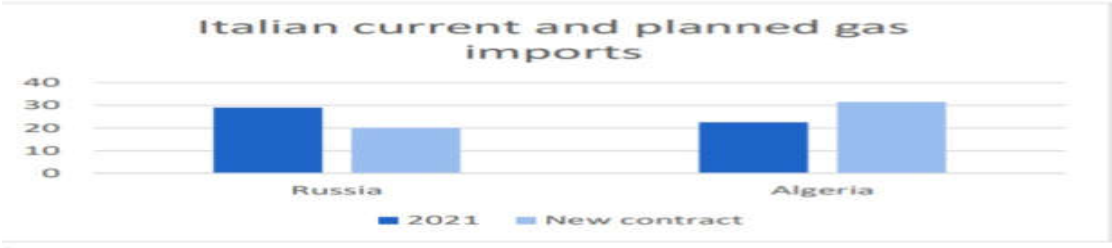
Kenza fenni, **op.cit,** p179.

[2] Alexandra Maria bocse, Nato energy security and institional change, **European security**, vol 29, n°4, 2020, p 445 .

[3] محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الاوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، عدد 29، جانفي 2022 ، ص 18

أدرار التي تحتوي على تجهيزات قادرة على استقبال إنتاج يقدر بـ **18.5 مليون متر مكعب** في اليوم وفي الفترة الأخيرة تم اكتشاف حقول غازية في **عين صالح، عين امیناس).**[1]

خلال الأشهر الأولى من الفترة الممتدة ما بين **2021 _ 2022** دعمت الجزائر دول الحلف الأطلسي بحوالي **12.6 %** من احتياجاته للغاز الطبيعي فهي ثالث اكبر مورد له لسنوات عديدة ، بنسبة **34%** تذهب الى **اسبانيا** لتوزع الى باقي دول الحلف و **21 %** إلى **ايطاليا**، حيث بلغ إجمالي صادرات خطوط الأنابيب **26 مليار متر مكعب**، فمن المحتمل جدا أن يقوم مجمع **سوناطراك** بتوريد كميات اكبر تدريجيا من الغاز، حيث سترتفع الى **9 مليارات متر مكعب** من الغاز اذ يمكنها إعادة توجيه الغاز الى **ايطاليا** على المدى القصير خاصة في ظل التوتر الجاري مع **اسبانيا والمغرب** .[2] كما هو موضح في الشكل البياني الموالي.**الشكل البياني رقم 02: يمثل الواردات الايطالية من الغاز الطبيعي الحالية والمخطط لها مستقبلا**



Source: Reinhilde bouckaert and Claire Dupont, turning to Algeria to replace Russian gas: a false solution**, centre for environment economy and energy**, n°2, 2022, p 03.

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه يمكن القول أن **ايطاليا** تعول كثيرا على **الجزائر** في تزويدها بالغاز الطبيعي قد تصل النسبة إلى نحو ما يقارب **30%** مقارنة بـ **20%** خلال عام **2021** ، والسبب يعود لتداعيات الأزمة الأوكرانية وما ترتب عنها من نتائج عكسية، زادت من الضغط الروسي على دول الحلف الاطلسي واستخدام ورقة الغاز الطبيعي كورقة ضغط؛ اذن تذبذبات حادة في **سياسات**

[1] بن عيشوبة رفيقة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، **مجلة أبحاث**، مجلد 7، عدد 2، ديسمبر 2022 ، ص ص 456 –461 .

[2] Reinhilde bouckaert and Claire Dupont, turning to Algeria to replace Russian gas: a false solution, **centre for environment economy and energy**, n°2, 2022, p p 1_4

التسعير(Pricing Policies)، نتيجة الطلب المتزايد على الغاز ونقص في العرض مشكلة بذلك اختلال في الفجوة الناتجة عن قانوني العرض والطلب.

فلطالما كانت الجزائر دولة رائدة في المجال الطاقوي وثالث اكبر مورد للغاز الطبيعي بعد **روسيا والنرويج** نحو دول حلف شمال الأطلسي بنسبة **11.9 %** سنة **2020**، ناهيك على ان عامل **القرب الجغرافي** ساهم في كثافة المبادلات التجارية والاعتماد المتبادل بين الطرفين، في المقابل عزز اكثر من استراتيجيات التقارب الاقتصادي ككل وليس الطاقوي فقط، بالاضافة الى ذلك اعتماد الجزائر **لسياسة الأسعار التفضيلية** في تعاقداتها مع الكثير من شركائها الاستراتيجيين، خاصة دول الحلف الأطلسي بالاعتماد على طريقتين للنقل هما الشحن **البري**(عن طريق **الناقلات**)، **والبحري**(عن طريق **الأنابيب**).[1]

هذه الخطوة يقابلها تصريح الأمين العام للحلف الأطلسي سابقا **اندريس فوغ راسموسين** في مارس **2014** :"**علينا أن نجعل تنوع مصادر الطاقة أولوية إستراتيجية عبر الأطلسي وان نقلل اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية....لقد أصبح امن الطاقة قضية إستراتيجية حقيقية تحمل العديد من الاعتبارات بالنسبة لأمن الحلف**". [2]

على هذا الأساس تسعى بعض من دول الحلف الأطلسي منها: **بولونيا، إيطاليا، اسبانيا،ألمانيا،** باسم **المفوضية الأوروبية** للتخلص من التبعية للغاز الروسي، والسعي لشراء كميات إضافية من الغاز الطبيعي تقدر بـ**7 مليار متر مكعب،** وبالتالي هذا الأمر سيساهم في رفع صادرات الغاز الجزائرى بنحو**32,7مليار متر مكعب** عن طريق الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا عبر **اسبانيا، وايطاليا.** في هذا الإطار يؤكد الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** :" أن الجزائر تعلن استعدادها للمساهمة في إمداد الدول الحليفة بالمحروقات خاصة الغاز الطبيعي" .[3]

[1] بن أحمد أحمد، الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها، **مجلة رؤى اقتصادية**، عدد 11، ديسمبر 2016، ص ص 186_ 187 .

[2] Alexandra Maria bocse, **Op cit** , p p 439_441.

[3] عبد العزيز الدوسري، مستقبل أسواق الغاز الطبيعي: دراسة إستراتيجية، **مجلة دراسات**، نوفمبر 2019، ص 14 .

إذن هل سيلجأ حلف شمال الأطلسي لتغيير إستراتيجيته كرد فعل على القطع الروسي لإمدادات الغاز الطبيعي ؟ وهل فعلا أثرت الأزمة الأوكرانية في السوق العالمية للغاز الطبيعي خاصة في ظل حدة التنافسية الدولية بين مختلف الموردين الجدد للغاز الطبيعي ؟

ثانيا : إمدادات الغاز الطبيعي الجزائري نحو دول حلف شمال الأطلسي(خطوط وأنابيب التصدير)

من بين خطوط الغاز التي تمر من الجزائر نحو دول حلف شمال الأطلسي يمكن ذكرها في النقاط التالية :

1/ **خط ترانسميد:** يبلغ طول الخط **2485 كم** ويمر من حقل **حاسي الرمل بالجزائر** عبر **تونس** إلى **صقلية** ومنها الى البر **الايطالي** ليصل شمالا إلى **سلوفينيا**، الخط دخل دائرة التشغيل **1982** بسعة **8 مليار متر مكعب** في السنة لترتفع بذلك السعة التقديرية لخط ترانسميد نحو **33 مليار متر مكعب**، ولا يزال الخط في الخدمة. [1]

خريطة رقم 06 : أنابيب الغاز الجزائرية نحو دول حلف شمال الأطلسي



Source : https:// www.google.com/search?q

2/ خط ميدغاز MidCaz : بيلغ طوله **760 كم** يربط **الجزائر** مباشرة **باسبانيا** عبر البحر بسعة **8 مليار متر مكعب** وقد دخل حيز الخدمة في **مارس 2011**، ليتوقف في عام **2019** ومع ذلك تسعى

[1] عصام عبد الشافي، أزمة الغاز الروسي: البدائل الإستراتيجية الأوروبية، 2022/10/2، تاريخ الدخول: 2023/1/30 الرابط: https://mubasher.aljazeera.net/opinionS/

كل من **فرنسا، اسبانيا، ألمانيا** لإحياء هذا المشروع ودعم استكماله وبقوة لنقل الغاز الجزائري من **إسبانيا** نحو **فرنسا،** هذا المشروع يمكن أن يساهم في تعزيز احتياجات دول حلف شمال الأطلسي من الغاز وربما الاستقلال عن المظلة الطاقوية الروسية.[1]

3/ الخط المغاربي _ الأوروبي: يمكنه نقل كميات غاز سنوية قد تصل إلى **12 مليار متر مكعب،** رسميا انتهت الآجال التعاقدية لهذا الأنبوب في أكتوبر الماضي ولم يجدد عقده بعد، يربط بين حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالمغرب وصولا الى قرطبة جنوب اسبانيا .[2]

4/ مشروع خط غالسي: يزيد طوله على **4000** كلم يربط بين الجزائر وايطاليا عبر جزيرة سردينيا بسعة **8 مليار متر مكعب** وهو المشروع الذي تم تأجيله مرات عديدة، ثم الغي بسبب تراجع الطلب الايطالي على الغاز الجزائري، اولا خاصة في ظل الاتفاق بين الشركة الوطنية **سوناطراك** والشركات الايطالية **إيني، إينيل، إديسون** على فك الارتباط بين أسعار النفط والغاز، وتقليص الكميات المستوردة ليبلغ حجم التخفيضات في الاستيراد من الجزائر حوالي **10ملايير** متر مكعب،[3] أي ما يعادل تقريبا نصف ما تم استيراده في **2012** و**13%** من الاستهلاك الداخلي في إيطاليا التي استوردت السنة الماضية **70مليار** متر مكعب .

5/ مشروع خط نيجيريا _النيجر_الجزائر: يبلغ طول خط الغاز العابر للصحراء **4000 كيلومترا** وسعته السنوية **30 مليار متر مكعب،** يبدأ من **واري** في **نيجيريا** مرورا **بالنيجر** وصولا **لحاسي الرمل بالجزائر** ومن ثم نحو **دول الحلف الأطلسي،** الذي معظم أعضائه تؤيد إنشاء هذا الخط حيث ترى فيه منبع أخر لتنويع مصادر توريد الغاز الطبيعي، على هذا الأساس تم التوقيع على **مذكرة تفاهم** في **جويلية 2022** بين **الجزائر** و**النيجر،** لتزكية مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء الذي يسمح بتدفق **30 مليار متر مكعب** من الغاز النيجيري لدول الحلف الأطلسي عبر الجزائر، التي تتفق مع **ايطاليا** لزيادة صادرات الغاز بنسبة **20%** إلى **25 مليار متر مكعب.** إذن في إطار عقد الاتفاق لبدء وضع اللبنات الأولى لتسريع مشروع أنابيب **الغاز العابر للصحراء** يمكن القول انه مشروع امتياز للجزائر ، وسيوفر فرصة لكل

---

[1] محمد حسن سويدان، **مرجع سابق،** ص 42

[2] **المرجع نفسه** ، ص 43.

[3] عبد العزيز الدوسري، مستقبل أسواق الغاز الطبيعي: دراسة إستراتيجية، **دراسات،** نوفمبر 2019، ص 14 .

الأطراف في الأسواق الدولية.[1] **خريطة رقم 07: توضح مشروع خط الغاز العابر للصحراء المحتمل عبوره عبر الجزائر**



Source : https://arabicpost.net/

من جهة ثانية استثمار الجزائر في هذا الخط يعد بمثابة الصفقة التاريخية التي ستعزز من مكانتها ودورها على الصعيد المحلي، ثم الإقليمي، وصولا للدولي كشريك طاقوي موثوق للحلف الأطلسي والتحرك وفق منطق **رابح_ رابح** لكل الأطراف، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية الأخيرة على الساحة الدولية التي ضاعفت من الطلب على موارد الطاقة. ناهيك على ان رسوم العبور التي ستحققها الجزائر من وراء هذا المشروع خاصة في ظل وجود شركاء اقل يعني **خلافات اقل** في المستقبل، بالإضافة إلى امتلاك الجزائر **لبنى تحتية جاهزة، كفاءات تسويقية بمهارات عالية، عقود استثمارية قديمة** مع العديد من دول الحلف الأطلسي، كل هذه الأمور من شأنها تسريع إنهاء المشروع ليصب بذلك في مصلحة **الجزائر** ودول **الحلف** معا في وقت لاحق .[2]

بالنسبة **لنيجيريا** تسعى هي الأخرى للاستفادة من هذا المشروع من خلال التوقيع على عقود غاز طويلة الأجل وهذا لا يمكن إلا بالتفاوض مع **الجزائر**، التي تملك عقود مبرمة مع **اسبانيا، ايطاليا** واليوم هي في مفاوضات مع **ألمانيا**. إذن ما تريده **نيجيريا** وما تسعى إليه **دول حلف شمال الأطلسي** يمكن

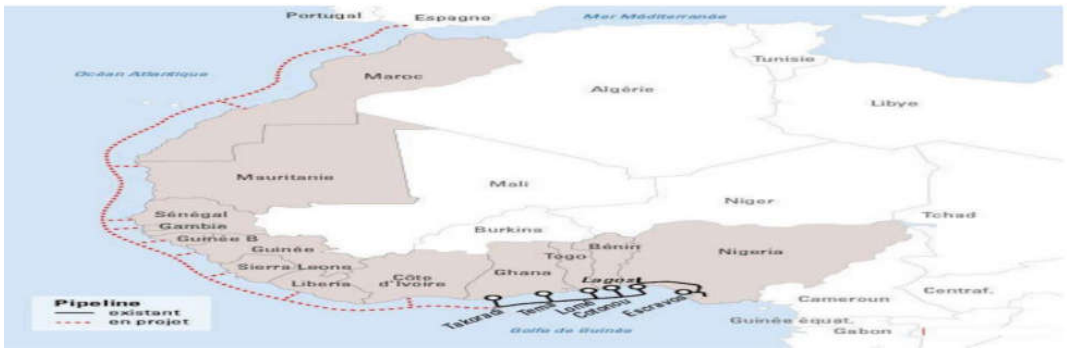
[1] الجزائر تعبر عن استعداداها لتزويد اوروبا بكميات اضافية من الغاز في حال تقلص الامدادات الروسية،27/02/2022 ، تاريخ الدخول: 27/04/2023 ، الرابط: https://amp.france24.com/ar/

[2] Mostefa ouki, Algerian gas in transition: domestic transformation and changing gas export potential, the oxford institute for energy studies, October 2019, p p 19_ 20 .

تحقيقه عبر **الجزائر**، التي لربما مع مرور الوقت ستصبح **محطة ترانزيت** او **موزع رئيسي** لهذه الدول، وبالتالي ستصبح **الجزائر** مع الوقت في منأى عن التقلبات الحادة لأسعار الغاز في الأسواق الدولية .[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الجزائري في تضاعف مستمر في مجال الطاقة، ليتعزز بذلك دور الجزائر في السوق العالمية والإقليمية للغاز. في ذات السياق صرح الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون:" الجزائر اكتسبت قدرات هائلة فيما يتعلق بتثمين المحروقات...تتوفر على منشآت صناعية كبيرة في مجال النقل بالأنابيب وكذا التصدير...لاسيما قدرات تمييع الغاز الطبيعي وكذلك ناقلات الغاز الطبيعي المميع."**[2]

بالنظر لأهمية هذا الخط **العابر للصحراء** والمكاسب الاقتصادية التي سيحويها يسعى **المغرب** لمنافسة **الجزائر** ومحاولة نقل **الغاز النيجيري** عبر أراضيه مرورا بإحدى عشرة دولة مقارنة بمروره عبر الجزائر ،إذن الخط سيبلغ طوله **4000 كم** في حال ما إذا تم الاتفاق بشكل نهائي مروره عبر الأراضي الجزائرية، في حين لو يمر عبر **المغرب** سيبلغ الطول **5660 كم** فالفارق شاسع بين الخطين ناهيك على إطالة **أمد المفاوضات** ودفع **الامتيازات** الممنوحة لكل **دولة عبور** وتكلفة مالية تفوق **25 مليار دولار** .[3]
كما هو موضح في الخريطة الموالية. **خريطة رقم08: تمثل مشروع خط الغاز العابر للصحراء المحتمل عبوره عبر المغرب**



Source: Jamal machrouh, Europe's strategic interest in completing the Nigeria-morocco Gas pipeline, policy center for the new south, October 2022, p 02.

[1] Mark hayes, Algerian gas to Europe: the transmed pipeline and early Spanish gas import projects, institute for public policy energy forum, may 2004, p p 10_ 13

[2] الغاز الجزائري مرشح لدور هام في معركة الطاقة العالمية، 2022/02/24 ، تاريخ الدخول: 2023/01/30 ، الرابط : https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5289

[3] Jamal machrouh, Europe's strategic interest in completing the Nigeria-morocco Gas pipeline, policy center for the new south, October 2022, pp 1_ 5

وعليه تسعى **نيجيريا** لترجيح الكفة لصالح **الجزائر** نظرا لعدة أسباب منها :

- ❖ دول اقل يعني خلافات اقل ورسوم عبور اقل لدولتين فقط **النيجر والجزائر**، ناهيك على أن الجزائر بدورها دولة منتجة ومصدرة للغاز إذن هي ليست بحاجة للغاز النيجيري، وبالتالي ارتفاع كمية الغاز المصدر فضلا عن امتلاك الجزائر لبنية تحتية لابأس بها (محطات ضخ، مصانع لتسييل الغاز، موانئ للتصدير، ناقلات بحرية للغاز) وشبكة أنابيب ممتدة نحو دول الحلف الأطلسي، مما يعني تقليص كلفة الحسابات المالية ومدة التنفيذ .[1]
- ❖ من جهة أخرى الجزائر تشهد وضعية أمنية مستقرة نسبيا على الصعيد الداخلي، في المقابل هي تدعو كل دولة على حدى(**النيجر، نيجيريا**) لضرورة تأمين حماية الأنابيب الغازية من الهجمات الإرهابية لكل من تنظيم الدولة الإسلامية، وجماعة بوكو حرام داخل حدودهما أولا ثم التنسيق الأمني المتبادل بين الأطراف الثلاث ما قد يرجح إمكانية تشكيل تحالف أمني اقتصادي ثلاثي يركز على محور **الجزائر_النيجر_ نيجيريا**.
- ❖ وعليه السعي لتوسيع دائرة الحلفاء الاستراتيجيين من خلال تفعيل الطابع العسكري والأمني للعلاقات البينية، في المقابل السعي **لموازنة الضغط** الذي تتعرض له **الجزائر** بشأن موقفها من الأحداث الجارية في أوكرانيا وتداعياتها على قضية **توريد الغاز الطبيعي** لدول حلف شمال الأطلسي، مع محاولة رسم ملامح لجغرافيا سياسية دولية جديدة لسببين :[2] أولهما ان كل من روسيا والحلف الأطلسي ينظران للجزائر على أنها مورد مهم للطاقة، وبالتالي بإمكانها لعب دور فاعل على **خارطة الاقتصاد العالمي للمحروقات** حاضرا ومستقبلا واهم مؤشر يدل على ذلك هو حجم احتياطاتها المؤكدة من الغاز الطبيعي، ثم أنها نموذج يحتذى به في حلحلة الأزمات الدولية وتسوية القضايا عن طريق الوساطات الدبلوماسية .
- ❖ من جهة ثانية **مركزية الدور الجزائري** في عملية التصدير لدول الحلف وأهمية موقعها الجغرافي يؤهلانها بأن تكون قطب متميز لتطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال، والسبب يعود لعقود الشراكة المبرمة مؤخرا مع شركة (Isle of graime) التي استطاعت من خلالها الجزائر العودة للسوق **البريطانية، الألمانية**، ودعم مكانتها في الدائرة الأطلسية، ناهيك على أن الجزائر حاليا

[1] Mostefa ouki, **op cit**, p 20.

[2] علي ياحي، **ماذا وراء زيارة مسؤول عسكري روسي للجزائر بعد وفد الناتو**، 2022/05/18 ، تاريخ الدخول: 2023/04/27 ، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/332456/

دخلت في مرحلة **تكامل إقليمي للطاقة** بفضل المشاريع الغازية الجديدة كخطوط الأنابيب أهمها خط **غالسي وميدغاز** لتلبية الطلب الأطلسي المتنامي. [1]

وعليه بات من الضروري زيادة التنسيق بين الدول الأعضاء والشركاء الاستراتيجيين لوضع حد لاضطرابات الطاقة وزيادة الاعتماد المتبادل، حتى أن بعض من أعضاء الحلف الأطلسي شاركت في تأمين موارد الطاقة المعرضة للتهديد المباشر خاصة في مناطق النفوذ التابعة لها. وعليه نستنتج أن الناتو قد يمارس دور سياسي للحفاظ على امنه الطاقوي الذي يبدو مرجحا في المستقبل القريب .[2]

فزيادة الاستثمار في التدابير الأمنية بشأن تعزيز حماية إمدادات الطاقة وممرات الشحن البحري والبري لتعزيز القدرات المؤسسية التي تلعب دورا حيويا في تعزيز كفاءة الطاقة وإتباع سياسات التنويع ، خلق مناخ استثماري ملائم في البلدان المنتجة للطاقة كلها خطوات نحو توفير المزيد من الاحتياطات الأمنية التي من شأنها التخفيف من حدة تعطيل تدفق الموارد الحيوية. هذا ما أكد عليه بيان **قمة ريغا 2012** بشأن الاهتمامات الأطلسية المتزايدة لتأمين تدفقات الطاقة وحماية البنية التحتية، وبالتالي تطوير شراكات قوية مع دول المنطقة المغاربية باعتبارها ممول رئيس له فمن مصلحته تعزيز هذه الشراكات ودعم القضايا التي تتعلق بأمن الطاقة.[3]

حتى ان المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي يدرج **امن الطاقة** بصورة بارزة في توجهاته الإستراتيجية على الرغم من انه حلف عسكري في المقام الأول، إلا ان تركيزه على موثوقية إمدادات الغاز الطبيعي واستقرار الأسواق العالمية للطاقة أمر بات يحتم عليه لعب دور جد حيوي في الحفاظ على أمنه الطاقوي من خلال حماية منشآت الطاقة، مناطق العبور، مكافحة عمليات القرصنة البحرية في مجال حماية البنية التحتية للطاقة.[4]

---

[1] كنوش عاشور، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد 2، ص ص 161-168.

[2] Paul gallis, nato and energy security, **report congressional research service**, 28 December 2007, pp 1_5

[3] Alexandra Maria bocse, **op cit**, p 445.

[4] COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE COUNCIL AND THE EUROPEAN PARLIAMENT Critical Infrastructure Protection in the fight against terrorism, **COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES**, 2010, p p 4_9 .

خاصة وان معظم إمدادات الطاقة تمر عبر البحر فقد يؤدي هجوم واحد على منشآت الطاقة، وتفجير خطوط أنابيب الغاز إلى عواقب وخيمة من شأنها ان تساهم في ارتفاع الأسعار العالمية للغاز، ناهيك على التقلبات الحادة التي ستشهدها أسواق الطاقة وبالتالي الاستفادة من خبرة الحلف الأطلسي في إدارة الأزمات والتخطيط لحالات الطوارئ، وهو الدور الذي يتبناه **المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010** (New Strategic Concept) للحلف بوضوح في الوقت الراهن. إذن هي خطوة ايجابية ودافع محفز على تكريس التعاون بين الحلف والدول الشريكة **(دول المنطقة المغاربية بصفة خاصة)** فيما يتعلق بأمن الطاقة .[1]

تحقيقا لهذا الغرض تبنى الحلف الأطلسي فكرة العمل ضمن **منظومة الدفاع الصديقة للبيئة** (Environmentally friendly defence system) وتم تخصيص مجموعة من الخبراء مع الدول الشريكة التي أصبحت جزء من **مشروع فريق الطاقة** للتقليل من حجم المخاطر، بالإضافة تسخير **برنامج العلم من اجل السلام** لدعم **فريق الطاقة الذكية** (Smart Power Team) في الجامعات والمؤسسات البحثية لضمان تحقيق الكفاءة باستخدام الطاقة في النواحي العسكرية، وتطبيقها لدى القوات العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي .[2]

من جهة ثانية العمل على تعزيز كفاءة الطاقة داخل الحلف تحت شعار **الطاقة الذكية** التي نصت عليها **قمة شيكاغو** في **ماي 2012** وتم التأكيد وبقوة على هذا الالتزام في **قمة ويلز سبتمبر 2014**، منذ ذلك الحين أصبح الناتو يدعم المشاريع التي تهدف للتقليل من الاعتماد على الوقود الاحفوري في المعسكرات العسكرية، وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة مع دمج التقنيات والأساليب المبتكرة في القدرات العسكرية، مباشرة بعد إعلان **قمة شيكاغو** تم إنشاء فريق **الطاقة الذكية** في عام **2012** .[3]

[1] Arnold duouy and others, Energy security in the era of hybrid warfare, **nato review**,13/January/2021,p 10 .

[2] Sorin ducaru, **nato energy enhancing our military effectiveness, the nato science for peace and security programme**,19 jun 2015 , pp 2_3 .

[3] Katrina Kertysova, the world climate and security report 2022: decarbonizes defense-need for clean military power in the age of climate, **institute of the council on strategic risks**, June 2022 p 1_8 .

ثالثا: الأزمة بين اسبانيا والجزائر (مدى فعالية دبلوماسية الطاقة)

مع توجه الأنظار الأطلسية نحو الجزائر هددت هذه الأخيرة بقطع العلاقات وتعليق معاهدة الصداقة مع **اسبانيا** في **جويلية 2022** وفسخ عقد توريد الغاز لها، إذن هو موقف ذو أبعاد سياسية واقتصادية اتخذته الجزائر إزاء اسبانيا خاصة في ظل المخالفة الاسبانية و**الإخلال بالشروط التعاقدية** بشأن توريد الغاز الجزائري، وإعادة ضخه نحو **المغرب** الأمر الذي أثار حفيظة الجزائر.[1] وعليه الأزمة بين **اسبانيا والجزائر** أضحت تمثل منعرج أساسي في عمليات تدفق الغاز الطبيعي، نحو باقي دول الحلف الأطلسي التي تسعى جاهدة لتحقيق أمنها الطاقوي. **فحسب تصريح وزارة الطاقة الجزائرية:" قد تنهي الجزائر عقود توريد الغاز إلى اسبانيا في حال إرسال اسبانيا أي غاز جزائري لدول أخرى."**[2]

من جهة أخرى يجب الأخذ بالحسبان أن **المغرب** سيسعى لوضع خطة بديلة لتوفير احتياجاته الخاصة من الغاز عبر البوابة **الاسبانية**، ليتوصل بذلك إلى اتفاق مع **مدريد**، يقضي بضرورة تفعيل **إستراتيجية التدفق العكسي للغاز الطبيعي**، فالمغرب يقر بأحقية استفادته من الغاز عبر الخط **المغربي الاسباني** الذي تملكه شركات **اسبانية مغربية برتغالية** وليس فقط **جزائرية**، في المقابل تحاول **اسبانيا** خلق توازن في علاقاتها مع كل من **الجزائر والمغرب**،[3] **فالجزائر** تعتمد عليها لتوريد الغاز الطبيعي في حين *المغرب* تجمعها بها علاقات تعاون وتنسيق امني بشأن قضايا الهجرة الغير شرعية .

فحسب ما نشرت النسخة الألمانية من الموقع الإخباري الأمريكي **بيزنس إنسايدر:"إن أمن الطاقة كان ينظر إليه منذ سنوات عديدة على أنه عامل مهم في السياسة الخارجية والأمنية بما في ذلك داخل الناتو."** [4] تماشيا مع ذلك يعد العامل الاقتصادي من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، ناهيك

---

[1] ستيفن لارابي وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، **مؤسسة راند** ، 2017 ، ص ص 33 _ 38 .

[2] بن عيشوبة رفيقة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، **مجلة أبحاث**، مجلد 7، عدد 2، ديسمبر 2022 ، ص ص 456 -461 .

[3] Algeria natural gas: exports 1960-2021, organization of the petroleum exporting countries, 22/03/2021, 25/03/2023, website: https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/natural-gas-eexports

[4] بن محاد سمير شيحي محمد، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، عدد1 ، 2016 ، ص 118 .

على ان القدرة الاقتصادية باتت هي المحدد الرئيسي للقدرات السياسية والعسكرية، وأضحت مرتكزا أساسيا لقدرة كل دولة على الفعل الاستراتيجي الهادف والمؤثر.[1]

في إطار الفعل ورد الفعل هل يمكن للجزائر أن تضغط سياسيا واقتصاديا على اسبانيا؟ أم أنها ستضغط نحو عدم تنفيذ إستراتيجية الضخ العكسي بين اسبانيا والمغرب، عبر خط أنابيب الغاز الرابط بين الجزائر واسبانيا ؟ هل نحن أمام مشكلة سياسية دبلوماسية، أم مشكلة تعاقدية ؟ من شأنها التأثير على سياسات تموين دول حلف شمال الأطلسي ؟ وهل سيؤدي هذا الضغط إلى التأثير على سياسات التعاقد وعقود التفاوض التي قد تنعكس لاحقا على تسعير الغاز في الأسواق العالمية . ؟

يمكن القول ان الجزائر تملك الغاز كورقة ضغط ضد اسبانيا خاصة فيما يتعلق بترخيص **إستراتيجية التدفق العكسي** فقد يكون الضغط، من خلال فرض زيادة على أسعار الغاز المورد لها، و مراجعة الأسعار لدول حلف شمال الأطلسي عموما واسبانيا خصوصا، هذا الأمر زاد من طرح جملة من التعقيدات السياسية والدبلوماسية المتعلقة بموقف اسبانيا الداعم للمغرب، بشان قضية الصحراء الغربية والذي يثير حفيظة الجزائر خوفا من حشد الدعم الدولي للمغرب، وبالتالي اي مشكلة تواجه اي دولة عضو في الحلف فهي بالضرورة تواجه الحلف بأكمله والقارة الاوروبية. [2]

فمن المحتمل جدا أن تتضاعف قدرة الجزائر التصديرية نحو دول الحلف الأطلسي شرط الاستغلال الأمثل لمشاريع خطوط الأنابيب المبرمج تنفيذها بالتوازي مع الخطين الحاليين، وهما خط **ميدغاز**، وخط أنابيب **غالسي**، بالإضافة إلى مشروع **خط أنابيب العابر للصحراء**، وقد تصل النسبة الى **625مليار متر مكعب** سنة **2030**.[3]

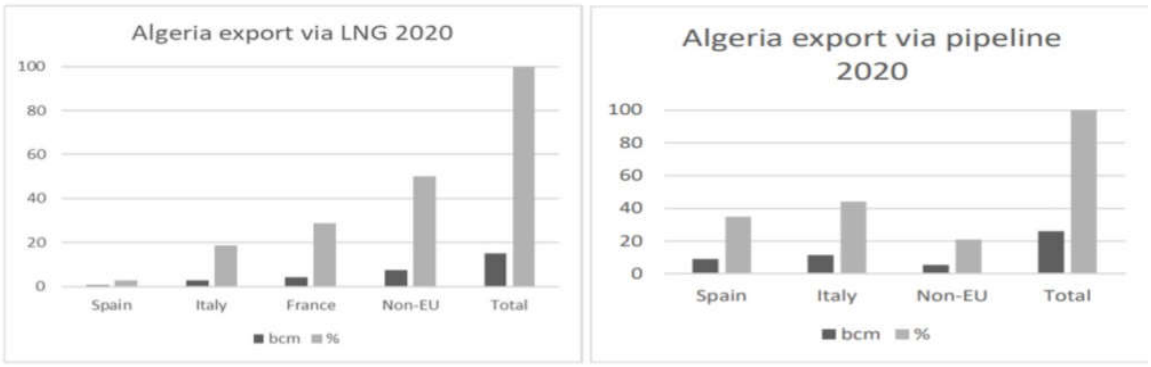
---

[1] أمل نجم محمد، تأثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية بعد عام 2001 ، **مجلة دراسات دولية**، عدد 85 ، 2021 ، ص 243 .

[2] Josep borrell, A strategic compass for security and defence for a european union that protects its citizens, values and interests and contributes to international peace and security, **strategic compass**, june 2021, p 22.

[3] عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، **مرجع سابق** ، ص 166

الشكل البياني رقم 03 : يمثل صادرات الجزائر للغاز الطبيعي المسال خلال سنة 2020



Source: Reinhilde bouckaert and Claire Dupont, op cit, p 02 .

جدير بالذكر ان احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي من شأنها أن يضعها في مقدمة الدول التي لها حظ أوفر في سوق الغاز الواعدة مهما كانت الظروف الدولية الراهنة، خاصة اذ ما تعلق الأمر بالنقل عبر الخطوط او بفرع التمييع فان السوق الغازية العالمية، سوف تحتوي في طياتها رهانات إستراتيجية تستلزم إعداد خطط من شأنها دعم المصالح المشتركة بين المستهلكين خاصة المسيطرين على شبكات التوزيع والإنتاج. [1]

استنادا لما سبق ماهي الخيارات الإستراتيجية أمام اسبانيا في حال تفاقم الأزمة مع الجزائر على خلفية تصاعد حدة القطيعة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب ؟ مقابل تعقيدات استيراد الغاز الروسي والتهديدات الروسية تجاه دول الحلف الأطلسي بإيقاف إمدادات الغاز شريطة الدفع بالعملة الروسية الروبل.؟

من الممكن جدا أن تعيد الجزائر النظر في **سياسات تسعير الغاز الطبيعي** المصدر لدول حلف شمال الأطلسي هذه الخطوة تكون في حالة ما إذا سعت اسبانيا لإعادة تطبيع العلاقات مع الجزائر، تلبية للاحتياجات الطاقوية المتزايدة فمن مصلحة الجزائر القيام بهكذا خطوة، خاصة وان مؤشرات الواقع الطاقوي الجزائري تضع الجزائر في موقع قوة ومفاوض متحكم في سير العملية التفاوضية،[2] زد على ذلك

[1] سوزي رشاد، امن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، عدد 3، جانفي 2022 ، ص 148.

[2] Ali Aissaoui, Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, **Oxford Institute for Energy Studies**, May 2016 , p p 9 -16.

اسبانيا هي الأخرى من مصلحتها إعادة ضخ الغاز الجزائري لها بغية تموين باقي الدول الأعضاء في الحلف، فاسبانيا باتت تعتبر **محطة ترانزيت** (Transit Station) لتدفق الغاز من الجزائر نحو باقي دول الحلف الأطلسي، من جهة ثانية تراهن الجزائر اليوم على الحاجة المتزايدة من الطاقة لدول الحلف التي تستورد كميات لابأس بها من الغاز الجزائري .

وذلك عبر ثلاث خطوط أنابيب تصل منها:[1] **60 %** لايطاليا، **20 %** لاسبانيا ،**12%** لفرنسا ، **7%** للبرتغال، **1%** لسلوفينيا، والتي أضحت تشهد ضغطا روسيا مستمرا، وانقطاع دائم لإمدادات الطاقة هذا الرهان يجعل الجزائر أكثر تحكما بأسعار الغاز والقرارات المتخذة في أوقات لاحقة. وعليه فمستقبل الغاز في الجزائر سيمر في ظروف اقل ما يقال عنها أنها حسنة خاصة، إذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بان الجزائر مجبرة أن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بالعقود طويلة الأجل، والأسعار لتتمكن من الحصول على حصص جديدة في الأسواق الدولية للغاز.[2]

فمن المتوقع جدا أن يزداد الطلب على الغاز مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال العشر سنوات القادمة نظرا لسهولة وتطور تقنيات تحويل الغاز الطبيعي الى غاز مسال، علاوة على ذلك الغاز أصبح تدريجيا يمثل وسيلة أساسية في تنظيم الأسواق الإقليمية والدولية والتحكيم بينها، ومن هنا تظهر جليا الوضعية الحالية في التمييز بين أقلمة وعولمة أسواق الغاز الطبيعي .[3]

علاوة على ذلك لا تزال إمدادات الطاقة مكونا أساسيا في عمليات **التخطيط الدفاعي للحلف**، وما اهتمام الحلف الأطلسي بأمن الطاقة إلا لأسباب معينة ترتبط **بالمخاوف الأمنية** له وتصوراته المختلفة عن التهديدات التي تمس بالبنية التحتية لمنشآت الطاقة الحيوية، خاصة الهجمات السيبرانية والإرهابية ما يعني ذلك أن الحلف أصبح تدريجيا مزود للأمن، من خلال استجابته للتحديات الاقتصادية المرتبطة

[1] Intisar fakir, given capacity constraints, Algeria is no quick fix for Europe's Russian gas concerns, 8/03/2022, 1/06/2023, website: https://www.mei.edu/publications/given-capacity-constaints-algeria-no-quick-fix-europes-russian

[2] عبد الحميد رولامي،" مستقبل تنافسية الغاز الطبيعي الجزائري في الأسواق الدولية على ضوء إستراتيجية سوناطراك آفاق 2030"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، المجلد 10العدد 01، 2020 ، ص 23.

[3] ناصر التميمي، الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية، **مركز بروكنجز**، تقرير رقم 15 ، جويلية 2015 ، ص30 .

بالسوق، والاحتكار السياسي والتهديدات العسكرية لإمدادات الطاقة، اذ من الممكن جدا أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف من خلال تعطيل تدفق الموارد الحيوية، وعليه الحلف الأطلسي يؤيد الجهود الدولية المنسقة، لتقييم المخاطر على البنى التحتية للطاقة وتعزيز أمنها، إذن بالنسبة للحلف تأمين تدفقات الطاقة يعني اكتساب قدرات جديدة .[1]

تماشيا مع هذا الوضع أضحت اختيارات الحلف الاطلسي وتوجهاته في مجال الطاقة تحت تأثير الحسابات الاقتصادية والإيديولوجية والجيوسياسية، خاصة وانه يسعى لضمان توفير المواد الطاقوية بكميات كافية وأسعار جد معقولة(**تأمين الإيرادات من أسواق الطاقة)**، ففي غالب الأحيان أصبح يعد من القضايا المعقدة بالنظر لطبيعة التحولات الدولية الراهنة، التي قد تساهم في مضاعفة استهلاك دول الحلف للغاز الطبيعي بحلول **2030** نظرا لأسباب عديدة منها: أهمية الغاز في تزايد مستمر، التغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية للغاز، وبالتالي التأثير على العلاقات الدولية من جهة أخرى فرصة لجعل هذه الأسواق أكثر مرونة،[2] في المقابل تكريس أسس تعاون دولي اشمل بمزيد من الثقة المتبادلة والتخلص من التوتر بين مختلف اللاعبين الاستراتيجيين ليتم على اثرها رفع سقف التحدي وباب التعاونية الاقتصادية .

الفرع الثاني: التوجه الأطلسي نحو مصادر الطاقات النظيفة

تعتبر الطاقات المتجددة من أهم المصادر الطاقوية المستقبلية وبديلا استراتيجيا مكملا للطاقات الهيدروكربونية **(غاز ونفط)**، ناهيك عن فاعليتها في مستقبل السوق العالمي للطاقة، أمور جعلت من دول حلف شمال الأطلسي تسعى لاستهلاك هذا النوع من الطاقات، والتوجه نحو المنطقة المغاربية **(الجزائر خصوصا)** لتأمين احتياجاتها من هذه الطاقات النظيفة وضخ المزيد منها، بالمقابل هذه الخطوة قابلها

[1] Thierry Legendre, the north Atlantic treaty organization's future role in energy security, the whitebead journal of diplomacy and international relations, 2007, p p 31_ 35.

[2] Kamila proninska, **energy and security: regional and global dimensions, armaments disarmaments and international security,** 2013, p p 220_ 239.

حرص الجزائر على نجاح البرنامج الوطني للطاقات المتجددة2030،(National Renewable Energy Programme 2030) والتعامل مع الشركاء الاستراتيجيين كفرنسا، تركيا، ايطاليا،ألمانيا.[1]

فالجزائر اليوم تعتبر سوقا رائدة في مجال الطاقات المتجددة خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بجملة الاكتشافات الأخيرة والمشاريع الطاقوية الواعدة التي تسهر الجزائر على دخولها حيز التنفيذ، اذ يبدو جليا أن اهتمام الحلف الأطلسي بالطاقات المتجددة كمصدر للطاقة النظيفة والآمنة نابع عن رؤية مستقبلية تمس بالأمن الطاقوي وفق ثنائية تلبية احتياجات الحاضر وتوسيع خيارات المستقبل، وتعزيز الشراكة مع الجزائر ما يعني هذا أن الطاقات المتجددة ستمكن الجزائر كبلد منتج ومصدر من زيادة إيراداتها المالية في أسواق الطاقة مستقبلا.[2]

حيث تسعى شركة النفط الوطنية سوناطراك لاستخدام الطاقة الشمسية كبديل عن الغاز في تشغيل عمليات التنقيب والإنتاج بحلول عام **2030** ، في **ديسمبر 2020** أعلن وزير الطاقة والطاقات المتجددة **شمس الدين شيتور** عن التطلع لتحقيق مستوى **15 جيغاواط** من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحلول **2035** مع وتيرة تبلغ **1 جيغاواط** سنويا.[3] في إطار التطبيق التدريجي للطاقات البديلة وخاصة الطاقة الشمسية والفولتية الضوئية في إنتاج الكهرباء على مدار العشرين عام القادمة أقامت الشركات **الاسبانية** محطة هجينة لإنتاج الكهرباء في **حاسي مسعود،** هذه المحطة تجمع بين الشمس والغاز في التجربة الرائدة لفرع الجزائر للطاقة الجديدة قدرت قيمة المشروع بـ **315.8 مليون يورو** لإنتاج حوالي **15 جيغاواط** .[4]

بالنظر لطبيعة التحولات الدولية المتسارعة يمكن القول أنها ساهمت في إعادة هيكلة أسواق الطاقة العالمية بالرغم من أنها أفضت إلى اعتماد متزايد لدول الحلف الأطلسي على الوقود الاحفوري في

[1] عائشة بن النوي، الأمن الطاقوي في الجزائر:رؤية تحليلية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة مابين 2011_2030، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، مجلد 4، عدد 02، ماي 2021 ص300

[2] منال مرزاق، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيوستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021 ، ص 218 .

[3] Algeria solar investment opportunities, solar power europe, **report n 25,** novembre 2021, p p 6_19.

[4] Nadjem bailek and others, **updated status of renewable and sustainable energy projects in Algeria**, economics of variable renewable sources for electric power production, May 2017, p 524

المدى القصير، إلا أن خطط التحول نحو الطاقات النظيفة المتجددة على المدى البعيد أصبحت اليوم أكثر إلحاحا وضرورة بالنسبة لدول حلف شمال الأطلسي هذا الأمر يستلزم إيجاد شركاء داعمة له على رأسهم **الجزائر**، التي تجد نفسها اليوم احد الرابحين جراء التطورات الجيوسياسية الأخيرة والتداعيات التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية بحكم القرب الجغرافي اولا ثم زيادة طلب دول الحلف على مواردها الطاقوية. [1]

لابد من التأكيد على أن دول حلف شمال الأطلسي قررت خلال العام **الجاري ماي 2023** وضع خطة إستراتيجية بديلة الغاية منها استيراد ما يقارب 10 ملايين طن سنويا من **الهيدروجين الأخضر*** (Green Hydrogen) هذا الأمر سيشكل فرصة واعدة للجزائر للعمل مع دول الحلف الأطلسي على تطوير، إنتاج، استهلاك، وتجارة الهيدروجين الأخضر، فمصادر الطاقة المتجددة باتت تمثل مصدر أساسي يعول عليه أكثر في المجال **العملياتي والعسكري**، على هذا الأساس اتخذ الحلف الأطلسي خطوات مهمة لدمج **فكرة الأمن الطاقوي** ضمن **استراتيجيات التخطيط العسكري** والعمل الميداني، اذن المساهمة في إعادة رسم مستقبل الطاقة على الأمد البعيد مع **شركاء الجناح الجنوبي**، خاصة **الجزائر** التي تدعم سيرورة الخطى الثابتة لتحفيز الاستثمار الأجنبي بالطاقات التقليدية والمتجددة. [2]

فبحلول **2035** تخطط الجزائر لإنتاج **الهيدروجين الأخضر والأزرق** بنسبة **15 جيغاواط** في إطار البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، إذن هي فرصة واعدة أمام دول حلف شمال الأطلسي لتعزيز

[1] Carol e avans and others, enabling nato's collective defense : critical infrastructure security and resiliency, centre of excellence deffence against terrorism, November 2022, p p 103-105.

*الهيدروجين هو العنصر الأكثر وفرة في الكون يكون عادة في شكل مركبات مثل الماء (**H2O**) والامونيا (**NH3**) والميثان (**CH4**) يعد ناقلا للطاقة يتطلب نوع أخر من الطاقة ليتم إنتاجه للاستخدام بشكل حر، يتم تصنيف إنتاج الهيدروجين إلى ألوان مختلفة بناءا على طرق الإنتاج وكمية انبعاث الكربون الناتجة عن عملية الإنتاج ،الهيدروجين الأخضر ينتج بالتحليل الكهربائي للماء المعتمد على الطاقة المتجددة المخصصة لذلك.غير ضار بالبيئة ولاينتج أي انبعاثات ضارة بالبيئة، في حين الهيدروجين الأزرق يشتق من الفحم او الغاز الطبيعي في استخراجه يتطلب الكربون وتخزينه لاستخدامات أخرى. لمعلومات اكثر راجع: راضية سداوي، مصطفى أوكي، الهيدروجين الأزرق والأخضر: تطورات محتملة في المنطقة العربية، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)** ، ديسمبر 2021 ، ص 14.

[2] Carol e avans and others, **op.cit**, p 105.

أسس الشراكة الإستراتيجية مع الجزائر في مجال الطاقة، الهيدروجين الأخضر، الربط الكهربائي، والطاقات المتجددة.[1]

أولا: مشروع سولار (Solar Project)

المشروع عبارة عن اكبر حقل شمسي موجود في الجزائر بمؤهلات كبيرة وضخمة في حال استغلالها بطريقة صحيحة يمكن للجزائر ان تزود دول الحلف الأطلسي، بالطاقة الشمسية الحقل به ما يزيد عن **2000 ساعة** في السنة حسب ما أكد عليه تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون.:" **الجزائر ستكون من المزودين لأوروبا بالطاقة الشمسية** ".[2] وعليه مشروع الطاقة الشمسية **1000 جيغاواط** سينتج مبدئيا ما يقارب **2200 جيغاواط** من الطاقة الكهربائية سنويا بمعدل لا يقل عن **30%** حسب تصريح وزير الطاقة والطاقات المتجددة **بن عتو زيان**. وبالتالي تدابير احترازية من شأنها إتاحة الفرصة للاعبين الدوليين وتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية، فالهدف هو تحقيق **1000 جيغاواط** لكن بيقى سقف الطموح عالي السعي لتحقيق **15000 جيغاواط** .[3]

إذن على هذا الأساس اتخذت الجزائر مجموعة من الخطوات والإجراءات الميدانية في مجال الطاقات المتجددة كاستحداث وزارة كاملة للطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي، وقانون جديد لمباشرة مشاريع استغلال الطاقات المتجددة أبرزها **الطاقة الشمسية**، افتتاح **4** مصانع لتصنيع الألواح الشمسية في الجزائر منها مصنع zergoum بولاية **ورقلة** قدرته **200 ميغاواط**، مصنع Aurès Solaire بعين ياقوت بولاية باتنة **30 ميغاواط** .[4]

وعليه الانتقال الطاقوي يمثل خيارا جوهريا في برنامج عمل الحكومة، حسب تصريح وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة **بن عتو زيان** :"**مشروع سولار اكبر مشروع طاقوي تسهر الجزائر على إنجاحه يهدف إلى توليد 1000 ميغاواط سنويا من الطاقة الشمسية...**"، حيث حددت الشركة

[1] Giulia Signorelli, **Military aspects of energy security** with emphasis on interdependencies between the civil energy sector as a supplier and military as a consumer, NATO energy security centre of excellence, pp 21_29.

[2] Tahar Kaidi, projet solar 1.000 MW le temps est à l'action, 20/may/2022, 3/april/ 2023, websit : https://www.elmoudjahid.dz/fr/economie/projet-solar-1-000-mw

[3] **Ibid** .

[4] الجزائر تفتح رابع مصنع للألواح الشمسية الكهروضوئية ليكون الأكبر في البلاد، الأكاديمية العربية للطاقة المتجددة، 11جويلية 2022، تاريخ الدخول: 2023/05/31 ، الرابط : https//algeriemaintenant.dz/2023/03/

الجزائرية للطاقات المتجددة خمس محطات توليد الكهرباء في الولايات الجنوبية منها: **محطة كهرباء الاغواط** بقدرة 300 ميغاواط بحاسي دلاعة ومحطة فرعية من 220 الى 400 كيلو فولت، محطة كهرباء الوادي بقدرة 300 ميغاواط بالفولية، محطة كهرباء تقرت بقدرة 250 ميغاواط بتماسين، محطة كهرباء ورقلة 100 ميغاواط بعين البيضاء، محطة كهرباء بولاية بشار بقدرة 50 ميغاواط .[1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي وانعكاساتها على إستراتيجية الناتو العسكرية في المنطقة المغاربية

جملة من المتغيرات الإقليمية في المنطقة المغاربية تثير حفيظة الحلف الاطلسي، منها التوتر الشديد على **محور المغرب–الجزائر**، الأزمة اقتصادية الخانقة في **تونس** والتي ألقت بظلالها على الأمن الاقتصادي الجزائري، انعدام الاستقرار بفضل تمدد الشبكات الإجرامية والإرهابية في **ليبيا**، اما **موريتانيا:** تواجد المرتزقة الروسية **فاغنر** . كل هذه الأمور تعتبر مصدر قلق وتهديد بالنسبة للحلف الاطلسي ، ومن مصلحته الخاصة الاستناد لصداقات وإقامة شراكات مع دول المنطقة، خاصة وان بعض من دول المنطقة المغاربية اصبحت تميل نحو روسيا على حساب الحلف الاطلسي ويعد متغير الطاقة هو المفسر لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية.

الفرع الأول: التقارب الجيوستراتيجي الروسي الجزائري في المنطقة المغاربية

من الواضح جدا ان طبيعة العلاقات الجزائرية الروسية الجد متقاربة في الشق العسكري والأمني والاقتصادي باتت تطرح العديد من المعطيات من شأنها أن تزيد من حساسية موقف الحلف الاطلسي تجاه الدول المغاربية عموما **والجزائر خصوصا**، فالجزائر تعتبر شريك استراتيجي بامتياز بالنسبة لروسيا، وبالتالي التقارب الجزائري الروسي مع الوقت سيمثل عقبة في العلاقات الأطلسية الجزائرية.

من جهة ثانية تنسيق الجزائر مع روسيا في المنتدى الدولي للدول المصدرة للغاز ومجموعة الدول المصدرة للنفط اوبك، ماهو الا خطوة ايجابية تقتضي وجود شراكة حقيقية بين الطرفين خاصة وان حجم المبادلات التجارية تفوق **3 مليار دولار**.[2] اذن فالعلاقات البينية تعززت اكثر بعد زيارة الرئيس الجزائري

[1] بن حمزة نبيل، **الامن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2022 ، ص ص 186–192.

[2] سوزي رشاد، **مرجع سابق**، ص 149.

عبد المجيد تبون لروسيا والمشاركة في منتدى الأعمال الاقتصادي الدولي **بسان بطرسبورغ جوان 2023**، حيث تم هندسة هذه الزيارة وفق أسس اقتصادية بامتياز أكثر منها إستراتيجية او سياسية. [1]

في حدود ما ينص عليه **قانون الاستثمار الجديد*** **18/22** (New Investment Law) لجذب المستثمر الأجنبي تسعى الجزائر لفتح المجال أمام دعم الاقتصاد الوطني والتحرر من تبعات الاقتصاد الريعي، من خلال التركيز على **مبدأ تنويع الشركاء الاستراتيجيين** الذي كان مغيبا تماما في فترات معينة سابقا.[2]

من الناحية الاخرى روسيا تعتبر الجزائر البوابة الرئيسية لافريقيا، وبالتالي سيتعزز الدور الروسي اكثر من ذي قبل في سوق الطاقة العالمية على حساب الدور الاطلسي، هذا ما أكد عليه تصريح الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** :"**علاقاتنا السياسية ممتازة وهي لم تتغير منذ نحو 60 عاما اما العلاقات الاقتصادية فما زالت بعيدة ونتمنى الارتقاء بها الى مستوى الشراكة الإستراتيجية** ". بهذا التصريح تؤكد الجزائر على رغبتها في دعم التقارب مع روسيا خلال اللقاء الأخير رغم ان علاقاتها مع الشركاء الاطلسيين تتراوح بين الشد والجذب سياسيا .[3]

ناهيك على ان روسيا مستثمر مهم للجزائر التي أصبحت لها رغبة في زيادة الاستثمارات والاستفادة من شركات الغاز الروسية فكما هو معروف ان الجزائر أصبحت مطالبة بضخ مزيد من الغاز نحو دول الحلف الاطلسي، وبطبيعة الحال روسيا مرشحة بان تقوم بذلك في إطار **سياسة تنويع الشركاء**

---

[1] لطرش ذهبية، عرامة دلال، **مرجع سابق**، ص 258.

*لقد تضمن قانون الاستثمار الجديد 22-18 ضمانة جديدة لم تنص عليها القوانين السابقة المنظمة للاستثمار وتتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين وهذا بصريح مضمون **المادة 9** من خلال تكفل الدولة بتلك الحماية بنوعيها التقليدية المتمثلة في الملكية العينية للعقارات والمنقولات والمكية الفكرية والحقوق المعنوية على غرار براءات الاختراع والعلامات التجارية . لمعلومات اكثر راجع:ارزيل الكاهنة نظرة نقدية حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022 ، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، مجلد 17، عدد 02، ص 35.

[2] ارزيل الكاهنة، نظرة نقدية حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022 ، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، مجلد 17، عدد 02، ص 35.

[3] **المرجع نفسه**، ص 36.

الاستراتيجيين. هذا حسب ما تم التصريح به من قبل الرئيس الجزائري:" **الأوضاع الدولية لن تؤثر في علاقتنا مع روسيا.**"[1]

فروسيا تتعامل **بنهج براغماتي** يخدم **قواعد التعاون او المنافسة؛** أي أنها تتبع إستراتيجية متعددة الأبعاد لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها في السوق العالمية، وإحكام سيطرتها على شبكات النقل والتوزيع للطاقة، مع محاولة تقليص نفوذ الدول المصدرة للطاقة، على عكس **حلف شمال الأطلسي** يحاول التعامل **بنهج متباين** مع الدول المغاربية .[2]

اذن صياغة رؤية جديدة تحاكي معطيات الوضع الدولي الجديد والمتغيرات الاقليمية، هذه الرؤية تتمحور حول إعادة ترتيب اولويات الداخل ومن ثم الانتقال الى الخارج من خلال استغلال مصادر الطاقة وتوظيفها كقوة إستراتيجية تتطلع من خلالها روسيا للعب دور عالمي مهيمن.[3] فالطاقة تلعب دور أساسي في القوة العسكرية حيث تعتبر الأداة المحركة للصناعات العسكرية ووسيلة من وسائل الدعم حسب رأي **هنري كيسنجر** أن:" **العالم يشهد عمليات إعادة تركيب للخارطة الجيوسياسية وان هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عنيفة على الموارد الطاقوية** ". [4]

الفرع الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة بين دول حلف شمال الأطلسي

على الرغم من الجهود الاطلسية المبذولة لتأمين إمدادات كافية من الطاقة بات سوق الطاقة العالمي يفرض مجموعة من المعطيات منها: التباطؤ الحاد في قطاع الصناعة، خاصة إذ ما تم الأخذ

[1] Mariusz ruszel, **Nato and energy security in the European union**, bibliotega Benjamin Franklin, July 2018 , p 174

[2] نهلة اسماعيل ابراهيم، اثر متغير الطاقة على التنافس الامريكي الروسي في اوروبا ، **مجلة العلوم السياسية**، ديسمبر 2021 ص ص 414 – 419 .

[3] محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الادوار والاستراتيجيات**، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن، 2019 ، ص 79 .

[4] احمد ابراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170، 2007، ص 61.

بعين الاعتبار بفشل الحلف الأطلسي في تأمين الطلب المتنامي لموارد الطاقة (الغاز على وجه الخصوص)، وبالتالي الخفض في الصناعة يقابله ضرر مباشر في نسبة الاستهلاك والطلب. [1]

بالاضافة الى السعي المتكرر لدول الحلف الأطلسي بشكل فردي لتأمين جملة من المكاسب الاقتصادية أمر بات يعرقل إستراتيجية الحلف في المنطقة المغاربية؛ فكل من **ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا** تتفاوض مع الجزائر خاصة **بشكل فردي** لضمان المصالح الخاصة، لا لضمان مصالح الحلف الأطلسي خاصة في الفترة الأخيرة ما بعد الأزمة الأوكرانية.

هذا ما أكد عليه تصريح وزير الاقتصاد الألماني **روبرت هابيك** (Robert Harbeck) أن :" **ألمانيا تنوي تقليل اعتمادها على موسكو وتخطط لإبرام صفقات جديدة لاستيراد الغاز من دول أخرى مقترحا بأن تصبح الجزائر في صدارة هذه الدول...**"،[2] في ذات السياق يأتي تصريح رئيس الجمهورية السيد **عبد المجيد تبون** مؤكدا على:" **الجزائر حريصة على موقعها كشريك طاقوي استراتيجي لايطاليا.**"[3]

فالمستجدات التي تعرفها أسواق الطاقة الدولية باتت تطرح مجموعة من المزايا التنافسية المتاحة في مجال الطاقة وتثمين الفرص المتوفرة، وهو ما يظهره مؤشر جاذبية الدول للطاقات المتجددة Renewable Energy Country Attractiveness Index هذا الأمر يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الحلف الأطلسي خاصة وان غالبية الدول الأعضاء تتجه نحو زيادة **الاستثمار** في هذا المجال.[4]

ببساطة أصبحت الطاقة قضية تتشابك فيها المصالح العامة والخاصة بشكل وثيق خاصة إذ ما تعلق الأمر بسياسة التحالفات والشراكات الإستراتيجية، منها ما يتعلق بعمليات الشحن البحري، وشراكات أخرى تتعلق بتكاليف الحماية، وأخرى تتعلق بهياكل القيادة والمسؤولية.[5] لينتقل بذلك الحلف الأطلسي من

---

[1] الاضطراب المرتقب: الافاق المحتملة لازمة الطاقة في اوروبا عام 2023، **مجلة تقديرات**، عدد 129، ديسمبر 2022، ص 4

[2] Michael Ruhle and julijus Grubliauskas , **op.cit**, p p 69 -70 .

[3] Michael Ruhle and Julius Grubliauskas, Nato and energy security :infrastructure protection and beyond ,**Turkish policy quarterly**, volume 11, number 3 , p p 65- 71.

[4] لطرش ذهبية، عرامة دلال، **مرجع سابق**، 257 ص.

[5] Jaap de hoop scheffer, Nato and challenge of energy security, **the rusi journal**,vol 153, no 6, p 41.

تحالف امني إلى **تحالف تأمين** خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والتحديات الأمنية المستقبلية، التي ساهمت في زيادة عدم الاعتماد على الأسواق المرنة التي من شأنها التقليل من الأضرار الاقتصادية، ناهيك الابتعاد عن أهمية الترابط المتبادل بين الشركات والحكومات، على جميع المستويات لتخلق في نهاية المطاف مشكل عدم تعزيز العلاقات بين الموردين والمستهلكين، مع عدم تشكيل فرق إصلاح دفاعية وتدريب متنقلة لحماية البنية التحتية الحيوية، لتحقيق دور أكثر تماسك للناتو في مجال امن الطاقة.[1]

جائحة كورونا هي الأخرى كانت تعتبر ابرز تحدي واجهه الحلف الأطلسي بشأن تأمين موارد الطاقة لدول أعضائه خاصة فيما يتعلق بالارتفاع الحاد في أسعار الغاز، حيث بلغت الذروة خلال الفترة الممتدة من **2020-2022** ناهيك عن تأجيل مشاريع البينية التحتية للطاقة بسبب الانكماشات الاقتصادية الناتجة عن الوباء .[2]

استنادا لما سبق يمكن القول ان مجمل التحديات الطاقوية التي تواجه الحلف الأطلسي في المنطلقة المغاربية باتت تنحصر في النقاط التالية :[3]

- ❖ التقلبات المناخية وحدة الهجمات السيبرانية على منشآت الطاقة تساهم في عرقلة اداء الحلف الاطلسي لمهامه ما يطلق عليه بصعوبة **الاستمرارية.**
- ❖ وجود العديد من القوى الدولية كروسيا والصين، بالإضافة لتذبذب أسعار المواد الطاقوية أمر يصعب على الحلف الأطلسي استقطاب الدول المغاربية خاصة منها المنتجة للطاقة؛ ما يطلق عليه بمبدأ **التنافسية.**
- ❖ صعوبة التوفيق بين قانوني العرض والطلب الطاقوي المحلي لدول الحلف الأطلسي خاصة في ظل تحدي خطوط أنابيب الطاقة المنافسة؛ ما يطلق عليه **بصعوبة تأمين الإمدادات.**

---

[1] . Giovanni ercolani, **op cit**, p p 113- 120

[2] Josep borrell, **a strategic compass to make Europe a security provider**, p 03 .

[3] بمراح محمد جواد، تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، عدد 1، مجلد8 ، جوان 2021، ص 42 .

تماشيا مع هذا الطرح تشير المادة **41** من إعلان **قمة لشبونة 2010** إلى أن " **الحلف سيواصل التشاور بشأن المخاطر الأكثر إلحاحا في مجال الطاقة وفقا للقرارات الصادرة عن القمم السابقة وبما يتماشى مع مفهومنا الاستراتيجي الجديد سنعمل على تطوير القدرة على المساهمة في امن الطاقة مع التركيز على المجالات المتفق عليها في قمة بوخارست2008....سنعزز المشاورات والتعاون مع الشركاء والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على النحو المتفق عليه ومحاولة دمج الاعتبارات الطاقوية مع سياسات وأنشطة الناتو**".[1] وقد تم الإبقاء على نفس النهج في **قمة شيكاغو 2012** إذن مشاركة الحلف موجهة في المقام الأول نحو تقديم المشورة والمساعدة والدعم اللوجيستي لتعزيز الحماية.[2]

الفرع الثالث: الوضع السياسي في ليبيا وتوالي الائتلافات الحكومية

دخول ليبيا في حالة من التجاذب والاستقطاب السياسي من شأنه اعاقة عمل الحلف الاطلسي في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل عدم إرساء أسس نظام سياسي ديمقراطي، يضمن علاقات وطيدة مع حلف شمال الأطلسي؛ فظهور هيئتين **سياسيتين تشريعيتين**، وهيئتين **تنفيذيتين حكومتين** كان لهما الأثر البالغ في تكريس اتجاهات سياسية وعلمانية ودينية، من شأنها تفتيت وحدة الدولة وتقاسم سيادتها؛ وبالتالي زيادة التأثيرات السلبية المزعزعة للسلم والاستقرار دون الانخراط في الصراعات المفتوحة اذن هي وضعيات سياسية مختلفة يعتبرها الحلف الاطلسي سببا وجيها في عرقلة دوره في المنطقة المغاربية خصوصا بتواجد الشركات العسكرية الامنية **(فاغنر الروسية)** ودخولها على خط المنافسة.[3]

فعودة **الحكومات الموازية** أتاحت فرصا واعدة لمجموعة **فاغنر** لزعزعة الاستقرار؛ يعني وكأن هذا التواجد هو قضية مسيسة في حد ذاته يساهم في تعزيز استقطاب الانقسامات السياسية، بين الشرق والغرب واستغلال الثغرات الأمنية التي خلفها الحلف الأطلسي بعد التدخل .[4]

[1] Michael ruhle, Nato and energy security; from philosophy to implementation, **journal of transatlantic studies**, vol 10,No 4, 2012, p 391

[2] Toni Mileski, **NATO energy security discourse, security dialogues**, December 2014, p p 26 _34.

[3] Thomas D.Arnold, Exploiting Choas: Russian in Libya, Center for Strategic & International Studies (CSIS), 23 september 2020, view in the site: https://bit.ly/3Lg4yNi

[4] Robert Uniack, Libya could Be Putin"s Trump Card, in Foreign Policy, 08 july 2022, view in the site: https://bit.ly/3U2vQfF

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل الى النتائج التالية:

- واقع الامن في المنطقة المغاربية اصبح مرتبط الى حد ما بفكرة التهديدات الامنية المعولمة التي تجاوزت في السنوات الاخيرة القدرات العسكرية للدول محل التهديد، خاصة من ناحية ارتفاع التكاليف المالية، الدعم الوجستي، دعم جوانب استخباراتية كلها امور تشجع على اعادة ضبط فعالية الاجندات الامنية لتحقيق نوع من التوازنات الإستراتيجية وفق نهج الأمن عبر التوازن.
- اضحت الدول المغاربية مصنفة ضمن مصفوفة الدول الأكثر أهمية بالنسبة لحلف شمال الاطلسي، خاصة اذ ما تعلق الأمر بجملة الخيارات الأساسية التي تحدد مسار التفاعلات والتوجهات الإستراتيجية للحلف، جاءت الترتيبات الامنية والمبادرات الاطلسية كخطوة استباقية، داعمة لتعزيز اسس الامن والاستقرار في المنطقة المغاربية على اعتبار انها مصدر قلق متزايد، ومحاولة احداث جملة من التغيرات الهيكلية، لصناعة الأمن وإعادة مفهمته تماشيا مع التطورات الجارية على الساحة الدولية.
- التأكيد على **آلية الحوار** بين الطرفين من خلال فكرة **ثنائية الحوار (32 +1)** وفق معادلتين، **الأولى:** ذات بعد سياسي دبلوماسي، تهدف لتعزيز المشاورات السياسية واللقاءات الدبلوماسية بين دول الحوار في حين المعادلة **الثانية:** ذات بعد عملي، تهدف لتعزيز ثقة الأطراف المشاركة في الحوار ببرنامج عمل الناتو خاصة فيما يتعلق بإرساء **أسس التعاون والثقة المتبادلة** في إطار تحقيق الأمن والاستقرار هذا ما يدعم فكرة مبدأ الشراكة.
- مع استمرار الحرب في أوكرانيا وقطع روسيا للإمدادات الطاقوية أضحت دول حلف شمال الأطلسي تبحث عن بديل استراتيجي للغاز الروسي، فكانت الجزائر البديل الأول المطروح الذي من شأنه ان يساهم في تعزيز الإمدادات الطاقوية لدول الحلف، هذا الأمر تأكد أكثر بعد الاكتشافات الأخيرة والمتتالية لحقول الغاز بالجزائر والاحتياطات الغازية القابلة للزيادة.

الفصل الثالث

الاستراتيجية الأطلسية بين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل في المنطقة المغاربية

لعل التباين على مستوى أجندات السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الحلف الأطلسي تجاه قضايا الإنفاق العسكري ورفع ميزانية الدفاع، بات من ابرز القضايا التي تشغل اهتمامات الحلف، حيث بات يستلزم تعزيز القدرات الدفاعية للحلف، وزيادة أعضائه من إنفاقها الدفاعي لضمان تأكيد عتبة الإنفاق العسكري بنسبة **2%** ناهيك عن الخلافات الأخرى بين الدول الأعضاء من شأنها التأثير على الدور الأطلسي على الصعيد العالمي خاصة منها الخلاف الألماني الفرنسي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إنشاء جيش وقوة عسكرية منفصلة تماما عن المظلة العسكرية الأمنية للحلف، إضافة إلى الاستفزازات العسكرية اليونانية ضد تركيا بشأن قضية ترسيم الحدود البحرية، وصولا للتقارب الصيني الروسي وتأثيره على إستراتيجية الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية .

وعليه هذا الفصل يتناول مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: الإستراتيجية الأطلسية بين التحدي والرهان

المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: الإستراتيجية الأطلسية بين التحدي والرهان

ان مجمل الخلافات الداخلية بين الدول الأعضاء ليست وليدة الساعة، بل لها أبعاد متعددة ساهمت في تعميق هذه الخلافات، وعرقلة بناء سياسة أمنية أطلسية موحدة، الأمر الذي زاد من حساسية الوضع وإعادة ضبط الحسابات بسبب زيادة الاستقطابات الدولية الراهنة. على هذا الأساس يمكن حصر نطاق هذه الاختلافات في عدة نقاط أبرزها: **التوتر التركي–اليوناني، الخلاف الفرنسي الألماني الأمريكي، المعارضة التركية لعضوية فنلندا والسويد** داخل الحلف، **الضغط الأمريكي** المستمر بشأن ميزانية الحلف الدفاعية.

المطلب الأول: الاختلافات الداخلية للحلف ودورها في عرقلة بناء سياسة أمنية موحدة

يبدو ان الخلافات بين الدول الأعضاء وصلت حد التصعيد خاصة في الفترة الأخيرة، على اثر توقيع الاتفاق الحدودي بين **اليونان ومصر** في **16 أوت 2019** ، بشأن احتياطات الغاز الطبيعي في **شرق المتوسط**، حيث ترى **تركيا** ان هذا الاتفاق هو انتهاكا صارخا **لجرفها القاري**، الأمر الذي دفعها للعودة بقوة والتنقيب في مياه شرق البحر المتوسط الذي كانت قد أوقفته مؤقتا، بعد وساطة **ألمانية وأوروبية**. ناهيك عن الأحداث التي شهدتها **ليبيا** وجملة الاصطفافات الدولية والإقليمية التي انعكست على مسار الخلاف **التركي اليوناني** لتؤثر لاحقا على استراتيجيات الحلف الأطلسي،[1] بالإضافة الى خلافات بينية أخرى سيتم التطرق لها لاحقا .

الفرع الأول: التوتر التركي اليوناني: احتمالية المواجهة والصدام العسكري

تتناقض رؤية البلدين وتتصادم حول عدد من الملفات الخلافية في مقدمتها **القضية القبرصية، وجزر بحر إيجه** بما يشمل مسألة تسليحها، تداخل المجال الجوي مع تركيا، **الفيتو** اليوناني على دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، **وقضية ترسيم الحدود البحرية** في شرق البحر الأبيض المتوسط.

[1] أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي، خريطة الصراع بشرق المتوسط، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 2015، ص 15 .

أولا: قضية ترسيم الحدود البحرية وحدود التصعيد بين تركيا واليونان

ان الاحتكاك بين البلدين خاصة في عمليات التنقيب جعل من حلقات التوتر تتكرر بصفة دائمة من بين القضايا نذكر: ملف قضية ترسيم الحدود البحرية، الصراع على الغاز والنفط في البحر المتوسط، مشاكل تتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية، تسليح عسكري مخالف لقواعد القانون الدولي، خلافات حول إمدادات الغاز الطبيعي عبر خط **ايست ميد**،[1] الذي يربط كل من قبرص، اليونان، وإسرائيل، ناهيك عن التوقيع التركي الليبي على مذكرة تفاهم بشأن **الغاز** وهذا يتعارض مع إستراتيجية اليونان، تخريب اليونان لصفقة السلاح بين تركيا والولايات المتحدة **(طائرات f-16)** .

خريطة رقم 09 : تمثل خط الغاز الطبيعي ايست ميد المتنازع عليه بين تركيا، قبرص اليونان وإسرائيل



المصدر: أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي، خريطة الصراع بشرق المتوسط، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، ص 10 .

في حقيقة الأمر إن الخلاف التركي اليوناني أسس لتوترات أخرى فمحاولة اليونان للسيطرة على المجال الجوي في بحر ايجه وخطوط الجرف القاري للبحر، ناهيك عن استغلال الجانب الهوياتي(القضايا العرقية والدينية). [2] فمن غير المعقول أن تحصل بعض الجزر اليونانية على مساحة **جرف قاري ومنطقة**

[1] Jana JABBOUR, France vs. Turkey in the EastMed A Geopolitical Rivalry between a "Keeper" of the Old Order and a Challenging Emergent Power, **institute of international relations** ,may 2021 , p p 1- 09

[2] Turkey: A Problem Partner. hellenic foundation for european and foreign policy, **Working Paper**, n 114 /2020 , p p 15- 17 .

اقتصادية خالصة تعادل أضعاف مساحتها استنادا لهذا الطرح تركيا تسعى لتغيير قواعد اللعبة الإستراتيجية لصالحها من خلال إعادة ترسيم الحدود البحرية بطريقة أكثر إنصافا وتتماشى مع مبادئ **معاهدة لوزان***(تستند إليها تركيا أكثر)و**معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار***التي تحدد المناطق الاقتصادية بناءا على المسافة من البر لا الجزر.[1]

السبب الآخر يكمن في إصرار اليونان على أن مجالها الجوي يمتد لمسافة تصل إلى 10أميال بحرية من شاطئ أي جزيرة من الجزر في بحر إيجه؛ أي بزيادة 4أميال عن حدود المياه الإقليمية للجزر، ونظرا لأن جميع الجزر تقع على مسافات متقاربة من بعضها البعض، فإن هذا التفسير يعطي لليونان السيطرة على بحر إيجه بأكمله وهذا غير مقبول بالنسبة لتركيا لا تعترف بمنطقة **الـ 4أميال** التي أضافتها اليونان، نتيجة لذلك تعتبر تركيا **أن المنطقة الاقتصادية الخالصة** التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع جرفها القاري ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها.[2]

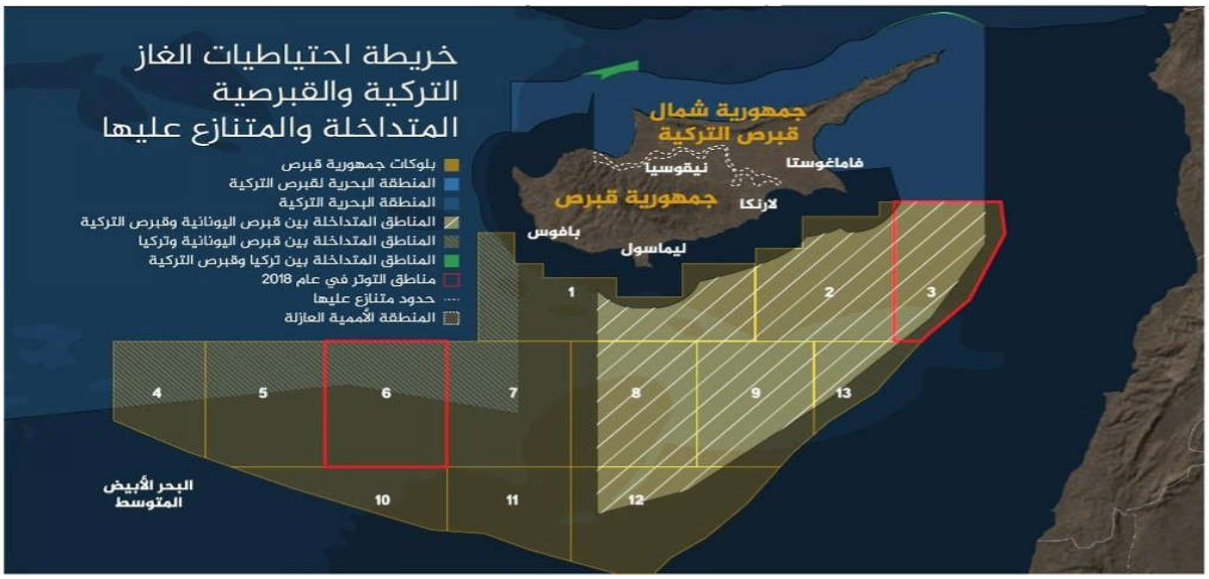
*تعد معاهدة لوزان علامة فارقة في سلسلة المؤتمرات الدولية المنعقدة بعد الحرب العالمية الاولى **1914-1918** لاسيما انها انعقدت في ظروف استثنائية ولغايات متعددة بالضبط في 20 جانفي 1922، تعد كذلك من ابرز المعاهدات التي وقعتها الحكومة التركية حققت فيها مجموعة من المكاسب منها: حصول تركيا على السيادة الكاملة من حدودها لاسيما في منطقة المضائق. لمعلومات اكثر انظر: احمد محمود علو السامرائي، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، **مجلة مداد الآداب**، عدد 14، ص 359.

*تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 من أوسع الاتفاقيات من حيث عدد الدول الأطراف فيها، كما أنها تعد إنجازا كبيرا في مجال التنظيم القانوني لاستكشاف واستغلال الثروات والموارد الطبيعية الموجودة في قاع البحار والمحيطات، وغيرها من الأمور المتعلقة بحماية البيئة البحرية من التلوث والبحث العلمي في البحار. هذا وقد قسمت اتفاقية الأمم المتحدة البحر الى ستة أجزاء وهي: المياه الداخلية، البحر الإقليمي، المنطقة الملاصقة، المنطقة الاقتصادية الخالصة، الجرف القاري، أعالي البحار. لمعلومات اكثر انظر: حسن هاشمي، الإطار القانوني للمحكمة الدولية لقانون البحار، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 8، عدد 2، جوان 2017، ص 284.

[1] Turkey: A Problem Partner. hellenic foundation for european and foreign policy, **Op.cit**, p.17

[2] **ibid**.

الخريطة رقم 10: تمثل ابرز المناطق المتداخلة والمتنازع عليها بين تركيا واليونان



المصدر: علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، **مركز الجزيرة للدراسات**، 19 افريل 2018، ص 5 .

فضلا عن ذلك قضية ترسيم الحدود البحرية ليست الأمر الوحيد الذي يسعى إليه الطرفين، كما تم الذكر سابقا بل هناك أسباب أخرى أعمق من ذلك منها:سعي تركيا لتجريد بعض الجزر اليونانية من السلاح في شرق بحر إيجه، ووضع الجزر الصغيرة غير المذكورة صراحة في المعاهدات الدولية تحت سيطرتها، بالإضافة إلى الاكتشافات الأخيرة لحقول الغاز الطبيعي.[1]

حيث قدر تقرير لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام **2011** وجود ما يقارب **122** تريليون قدم مكعبة أي ما يعادل **3455 مليار متر مكعب** من احتياطات الغاز الطبيعي وكذلك **1.8 مليار** برميل من النفط، اذن هي مكاسب اقتصادية في بالغ الأهمية لاستقطاب أطماع الأطراف الفاعلة وتصعيد التوتر الذي من شأنه ان يلقي بظلاله على الحلف الأطلسي وسببا مباشرا لإعادة صياغة جملة من السياسات والتوجهات الإستراتيجية على الصعيد الخارجي لكلا البلدين . [2]

[1] Turkey-Greece: Old Rivals, New Tensions, Crisis Group Europe, **Report N°263**, 31 May 2021, p p 5 – 8.

[2] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته، ص ص5 –6 .

على هذا الأساس جاء تصريح الأمين العام للحلف الأطلسي **ينس ستولتنبورغ:"ان الحلف يبحث في سبل تجنب الصدامات العرضية في شرق البحر الأبيض المتوسط ويدرس ما يسمى بإجراءات منع الاشتباك لمنع وقوع حوادث بحرية في منطقة تعاني من الاحتقان بشكل متزايد"**. ومع ذلك ما تم التصريح به لم يتحول لواقع عملي لحد الساعة، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الزج **بالحلف الأطلسي**، في مثل هكذا نزاعات بين أعضائه حتى لا يتورط، وفي حال توصل الحلف لخطوات عملية لحل النزاع فمن المحتمل ان يلتزم بها الطرفان .[1]

علاوة على ذلك مسألة ترتيبات السيادة في شرق المتوسط وبحر ايجه باتت تعتبرها تركيا عائق أمام طموحاتها للصعود مجددا، كقوة دولية خاصة في ظل سعي اليونان لتحقيق **لمبدأ توازن القوة** (Power Balance) ضد تركيا من خلال تعزيز التعاون العسكري مع الولايات والمتحدة وفرنسا.[2] ففي الآونة الأخيرة أعاد اليونان تسليح الجزر المتواجدة في بحر ايجه هذا الآمر يثير حفيظة تركيا حسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها **مولود تشاووش أوغلو:"إن لم تتراجع اليونان عن تسليح تلك الجزر فإن سيادتها عليها ستصبح محطا للنقاش ومثار للجدل"**. "[3]

من جهة أخرى وزير الدفاع التركي خلوصي أكار قد وجه تحذيرا لليونان بقوله:"**إذا انتهكتم حدودنا فردنا معروف**"، وعليه يمكن القول أن تركيا لن تتخلى عن ما أسمته بالوطن الأزرق وهي أحد الحقوق التي تناضل من أجل تحقيقها ومع ذلك تدعم تركيا الحلول السلمية لتهدئة الوضع في المنطقة. [4]

في الوقت الذي يسعى فيه **الحلف الأطلسي** لضمان توحيد وصلابة جبهته الداخلية ضد التهديد الروسي، ومنع خلق أي أزمة بين أعضائه من شأنها تقويض دوره، يأتي **الخلاف التركي اليوناني** في الواجهة، اذن هي حسابات ومعطيات جديدة دفعت بالحلف الأطلسي للسعي نحو تخفيف التوتر بين

---

[1] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مرجع سابق**، ص 9 .

[2] صراع السيادة طويل الأمد في بحر ايجه يعيد لغة الحرب بين تركيا واليونان، **سياقات**، عدد 71، سبتمبر 2022 ، ص 1 – 3 .

[3] Zalmay Khalilzad and others, the future of Turkish-Western relations: toward a strategic plan, **Center for Middle East Public Policy**, 2000, p p 48 – 53.

[4] محمد كريم جبار الخاقاني، التوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط، **مركزالمستقبل للدراسات الإستراتيجية**، 16/جويلية/ 2020 ، تاريخ الدخول: 2023/08/12 ، الرابط: https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/24535

العضوين، والعودة لضبط سير المباحثات السياسية حول القضايا الشائكة، فمدركات الحلف الأطلسي غالبا ما تدور حول مدى فاعلية الدور التركي في المعادلة الغربية، لضمان تحقيق توازن جيواستراتيجي ضد روسيا، وضمان الأمن الإقليمي (Regional Security) على المدى الطويل، ومع ذلك كفة الموقف الغربي تميل نحو اليونان.

أما عن الموقف الأمريكي فقد كان يركز على حل الخلاف القائم عن طريق المفاوضات الدبلوماسية حفاظا على الاستقرار في المنطقة، هذا ما جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية **نيد برايس** (Ned Price):" **الآن ليس الوقت المناسب لتصريحات او أعمال من شأنها إثارة التوتر بين حلفاء الناتو...نواصل تشجيع حلفاؤنا على العمل معا حفاظا على السلم والأمن في المنطقة وحل أي خلافات عن طريق الدبلوماسية.**" [1]

ثانيا : مآلات الخلاف القائم

في وقت ينصب فيه الاهتمام على حرب روسيا وأوكرانيا بات هناك خلاف يتصاعد تحت المظلة العسكرية للحلف الأطلسي، متجاوزا للبعد الثنائي الإقليمي حيث دخل الخلاف مرحلة جديدة بسبب كثرة الاستقطابات الدولية والتجاذبات السياسية حالة تضعنا أمام رؤى مستقبلية .

أ / المحطة الأولى: احتمالية التصعيد والمواجهة العسكرية

في حال استمرار الخلاف بين **تركيا واليونان** من المحتمل جدا أن يكون في المستقبل مواجهة عسكرية مباشرة، يعزز هذا السيناريو مجموعة من النقاط كالتالي: [2]

- ❖ السعي التركي المتكرر لتعديل الاتفاقيات والحرص اليوناني على التمسك بالأمر الواقع.
- ❖ الحشد العسكري المتنامي بين الطرفين وعسكرة اليونان لبعض الجزر وهو أمر ترفضه تركيا جملة وتفصيلا.

[1] Abdulkadir BAHARÇİÇEK, FROM NEUTRALITY TO ALIGNMENT: THE FORMATION OF NATO AND TURKISH BIDS FOR MEMBERSHIP, **JOURNAL OF ACADEMIC APPROACHES**, vol 1, 2010, p 58.

[2] سعيد الحاج، التوتر التركي اليوناني: هل تندلع الحرب هذه المرة؟ ، **مركز الجزيرة للدراسات**، سبتمبر 2022، ص ص 3 – 4 .

- ❖ تدخل أطراف دولية وإقليمية لتصعيد الخلاف أمر يزيد من الاستقطاب العسكري المضاد بين الطرفين.
- ❖ حساسية الملفات الخلافية ومساحات الاحتكاك المحتملة بينهما في المجال الجوي والبحري ولاسيما في بحر إيجه تجعل من المواجهة العسكرية امرا محتملا، خاصة في ظل بروز تطورات ميدانية من شأنها المساهمة في اتخاذ خطوات غير محسوبة العواقب .
- ❖ ومع ذلك تبقى احتمالية حدوث هذا السيناريو ضعيفة نظرا إلى أن تكلفة المواجهات الشاملة باهضة ولن تكون لمصلحة اي طرف في النزاع، ولا تصب حتى في مصلحة الحلف الأطلسي ، في المقابل ارتداداتها ستكون عكسية على المدى البعيد.

ب/ المحطة الثانية: سيناريو التفاهم وخفض التوتر

نظرا للحلول الجزئية التي يطرحها هذا السيناريو سواء عن طريق المفاوضات الدبلوماسية او التحكيم الدولي يظل هذا السيناريو هو الأقرب للواقع لعدة أسباب منها : [1]

- ❖ القدرات العسكرية التي تمتلكها تركيا فهي لم تخضع ولا لمرة لتهديدات الناتو وعقوباته.
- ❖ تركيا اليوم أقوى من ذي قبل خاصة بعد امتلاكها لمنظومة الدفاع الصاروخي الروسية **s-300** و **s-400**.
- ❖ تضم عدد لابأس به من القواعد العسكرية التابعة للحلف الأطلسي .
- ❖ السماح للقبارصة الأتراك بإجراء استفتاء يتيح لهم خيار الانضمام لتركيا إضافة لقضية اللاجئين. تستخدمها كورقة ضغط ضد الأوروبيين؛ وبالتالي انعكاسات تدفق موجات بشرية هائلة لعبور اليونان ما يعني تزايد الضغوطات الداخلية.
- ❖ كلها أوراق ضغط من شأنها أن تسبب إزعاج للحلف الأطلسي واليونان، على هذا الأساس اليونان تخشى المواجهة المنفردة والمباشرة مع تركيا، وبالتالي يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية تسعى لضمان **التحرك الميداني** بالمقابل التركيز على جولة المفاوضات الدبلوماسية.
- ❖ زيارة رئيس الوزراء اليوناني **كيرياكوس متسوتاكيس** لتركيا في **مارس 2022** الزيارة أسفرت عن ضرورة إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة وتحسين العلاقات على الرغم من الخلافات بين البلدين من

[1] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مرجع سابق**، ص ص 3- 14 .

باب تحمل المسؤولية داخل الهيكلية الأمنية الأطلسية، خاصة في ظل الظروف الدولية المتقلبة على هامش الحرب الروسية على أوكرانيا .

- ❖ وجود قواعد عسكرية أميركية على الأراضي اليونانية، قرب الحدود التركية بالضبط في **جزيرة كريت** يمكن أن يكون عاملا مثبطا لأي صدام عسكري موسع بين البلدين.
- ❖ ناهيك عن السعي الأمريكي المستمر لبحث سبل التعاون والمباحثات السياسية لخفض التوتر بين الطرفين.

ثالثا: تقييم الأزمة على ضوء قواعد القانون الدولي

اكتسب الخلاف بين الطرفين ميزتين: الأولى تدور حول الصراع على المواد **الهيدروكربونية** (الغاز والنفط) ورغبة تركيا الجامحة فى الحصول على أكبر حصة من الغاز والنفط، عبر **توسيع رقعة المياه البحرية** التابعة لها مباشرة أو عبر جمهورية قبرص التركية. في حين الميزة الثانية تسعى من خلالها تركيا بأن تكون **موزع إقليمي للطاقة ومحطة ترانزيت** تربط حقول البحر المتوسط بتركيا ومن ثم بأوروبا لتصدير وتجارة الغاز الطبيعي والغاز.0 المسال. [1]

بالرغم من الاختلال الكبير في موازين القوى بين تركيا وقبرص اليونان إلا أن هذه الأخيرة تستقوي بأسباب عديدة منها: **عضوية اليونان** في الاتحاد الأوروبي، **الاتفاقيات الإقليمية** الموقعة مع إسرائيل، مصر ولبنان (بشأن الترسيم لحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة)،[2]حصولها على **رخص التنقيب** من كبريات الشركات التابعة لدول كبرى فاعلة على الصعيد الدولي: **كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، ايطاليا** هذا الأمر يشكل خطوة رادعة أمام التوجهات التركية.

إذن **الخلاف** التركي اليوناني يضع **الحلف الأطلسي** في مأزق لا يمكنّه من تفعيل **المادة الخامسة** من ميثاقه التي تنص على ان:"**أي هجوم على أي عضو بالحلف الأطلسي يعتبر بمثابة هجوم على**

[1] ياسمين أحمد صالح، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة، **المجلة الجنائية القومية**، المجلد 63، العدد 3، نوفمبر 2020 ، ص ص 135 – 149 .

[2] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، **مركز الجزيرة للدراسات**، افريل 2018، ص ص 4 – 10

جميع الأعضاء." نظرا لأن الخصمان عضويين مهمين في الحلف؛ على هذا الأساس أصبح الحلف يستند لسياسة **التهدئة والحياد** حيال هذا الخلاف بين الطرفين مؤكدا في ذات السياق، على ضرورة التقاسم العادل لثروات المتوسط وضمان حرية عمل الحلف في البحرين الأسود والمتوسط.[1]

مع اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة تأرجحت العلاقات بين روسيا وأوروبا، الأمر الذي زاد من مخاوف الحلف الأطلسي في الآونة الأخيرة تزامننا مع بحثه عن بدائل للغاز الروسي، خطوات انعكست مباشرة على دوره في المنطقة المغاربية.

حيث تفرض معطيات المشهد الحالي على الحلف الأطلسي وضع إستراتيجية مغايرة لتحقيق مكاسب أكبر والاستفادة من ثروات شرق المتوسط، عبر تحجيم التوتر القائم بين تركيا واليونان، دون تبني أي سياسة منحازة لطرف على الآخر مع رعاية المباحثات المستقبلية، بين الخصمين لنزع فتيل الأزمة وضمان وصول الغاز من شرق المتوسط إلى دول اعضائه دون أي مواجهة عسكرية مباشرة او أي اضطرابات محتملة. [2]

الفرع الثاني: الخلاف الفرنسي –الأمريكي – الألماني حول النفقات الدفاعية

ان قضية الزيادة في حجم الإنفاق العسكري ليست وليدة اليوم ولكن منذ الاجتياح الروسي لأوكرانيا عام **2014** كان فيه دفع خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لحث الدول الأعضاء على زيادة حجم الإنفاق الدفاعي بنسبة **2 %** من الدخل القومي الإجمالي لكل دولة عضو في الحلف. مع الاجتياح الروسي الثاني لأوكرانيا في **فيفري 2022** بات الأمر **ضرورة ملحة** جدا لسببين **الأول:** استمرار الحلف بتقديم الدعم اللوجستي لأوكرانيا **والثاني:** هواجس أمنية متنامية بشأن روسيا خاصة في ظل قربها من الحدود الجغرافية للحلف خاصة في الجناح الشرقي للحلف .[3]

---

[1] ياسمين أحمد صالح، **مرجع سابق**، ص 7.

[2] أمن دولي . أزمة شرق المتوسط وانعكاساتها على أمن أوروبا، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات**، 8/12/23، تاريخ الدخول: 2023/08/14، الرابط: https://www.europarabct.com

[3] Thierry Tardy, defence policy and the armed forces in time of pandemic, **konrad adenauer stiftung,** April 2020, p p 35 – 47

أولا: قضية الإنفاق العسكري للحلف الأطلسي قبل وبعد الأزمة الأوكرانية:

من جديد يعود ملف النفقات الدفاعية داخل الحلف الأطلسي الى الواجهة، فوفقا لإحصائيات الحلف تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بـ **72 %** من ميزانية الحلف التي تجاوزت **920 مليار دولار**، العام الماضي **2022** خصصت **أمريكا 664 مليار دولار**، تليها مباشرة **بريطانيا** بـ **57 مليار دولار**، ثم فرنسا بنحو **44 مليار** دولار، **ألمانيا 42 مليار دولار**، فقد تبنى حلف شمال الأطلسي خلال قمة **ويلز 2014**، قرارا يقضي برفع الإنفاق العسكري للدول الأعضاء الى ما يعادل على الأقل **2%** لغاية العام **2024**،[1] خمس دول فقط من أصل **30** دولة عضو حققت الهدف المطلوب حتى نهاية عام **2022** هي **بولندا، اليونان، بريطانيا، استونيا، والولايات المتحدة الأمريكية.**

في المقابل ما يقارب **15** دولة عضو في الفترة الممتدة ما بين **(2014 – 2022)** أنفقت أقل بكثير من النسبة المتفق عليها **2%** من الناتج الإجمالي المحلي؛ اي أن معظم دول الحلف لا يزال إنفاقها على الدفاع تحت عتبة **1,4%** حسب الإحصائيات التي تظهرها تقارير **التوازن العسكري**(Military Balance) الصادرة عن **المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية** .[2]

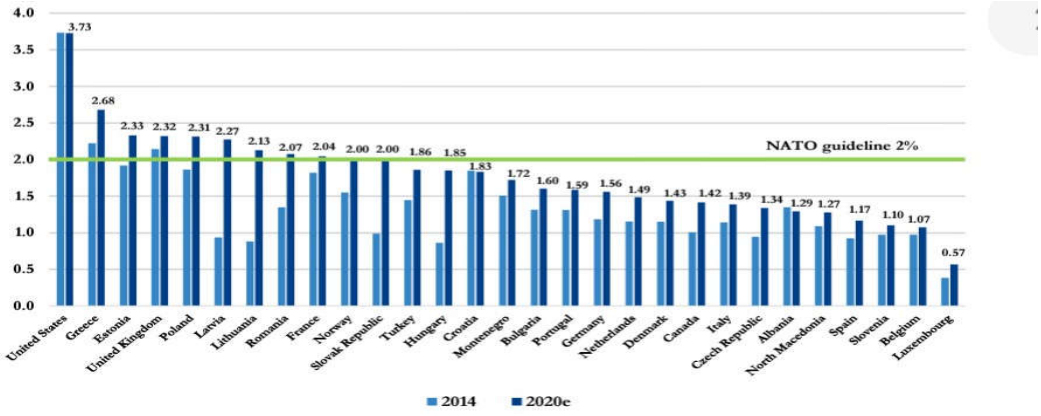
وبالتالي ستكون غير قادرة على احترام وعدها الأمر الذي يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة مساهمتها **3.5 %** . كما هو مبين في الشكل البياني الموالي من بين هذه الدول هي:ألبانيا**1.29%**، بلجيكا**1.07%**، بلغاريا**1.60%**، الدنمارك**1.43%**، ألمانيا**1.6%**، المجر**1.65 %**، إيطاليا**1.39%**، لوكسمبورغ**0.75%**، مقدونيا الشمالية**1.27 %**، البرتغال**1.59** %، إسبانيا **1.17 %**، تركيا **1.86%** في حين باقي الدول الأعضاء تتراوح نسبة مساهمتها مابين **1.39 % الى 1.43%** ، وذلك من خلال تتبع الإنفاق الخاص لكل دولة منفردة (قبل الحرب الروسية على أوكرانيا **2022**).[3]

[1] Christian TYBRING-GJEDDE, 2021 - REPORT - ALLIED DEFENCE SPENDING: ENDURING THREATS AND NEW CONSTRAINTS, 21 October 2021, website; https://www.nato-pa.int/document/2021-allied-defence-spending-enduring-threats-and-new-constraints-tybring-gjedde-017-esc

[2] Christian TYBRING-GJEDDE , **Ibid**.

[3] NATO Parliamentary Assembly, BURDEN SHARING REVISITED, 8 October 2017, **report n°17**, in: www.nato-pa.int

حيث يشمل الإنفاق الدفاعي العسكري تسليح جميع القوات البرية والبحرية والجوية، مراكز القيادة والقوات الخاصة، وخدمات الدعم اللوجستي.[1] **الشكل البياني رقم 04: يمثل الإنفاق الدفاعي للحلف الاطلسي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2014 – 2022**



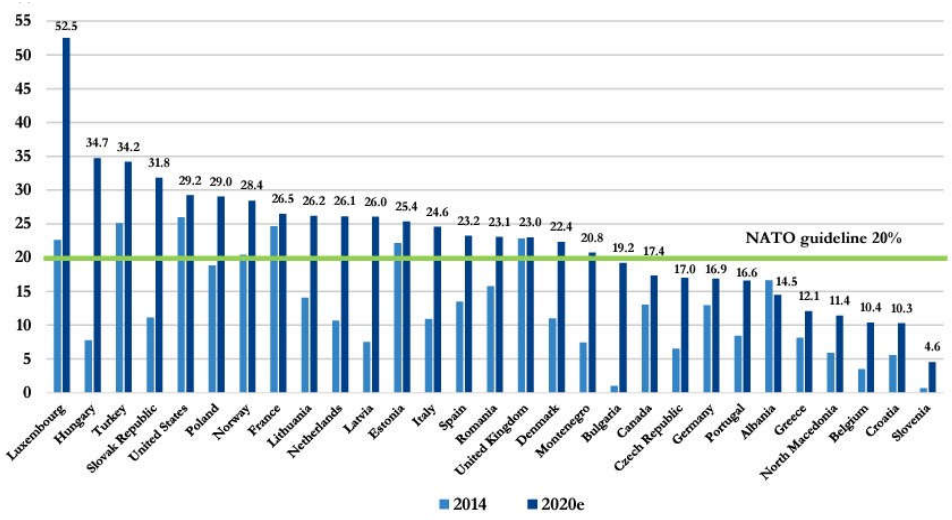
Source: nato, defense expenditure of nato countries (2013-2020) public diplomacy division, 16 mars 2021, p 3.

بطبيعة الحال تعد مسألة **الإنفاق العسكري**(Military expenditure) وتقاسم الأعباء المالية لتموين الحلف الأطلسي قضية حساسة للغاية، خاصة وان الولايات لمتحدة الأمريكية تعتبر الممول الرئيس للحلف حيث تساهم بنسبة **20%**من ميزانية الحلف وبنسبة **70%** من قدراته العسكرية، ومن هنا يفهم الإصرار الأمريكي المتواصل والضغط المستمر على الدول الأعضاء لرفع نسبة إنفاقهم لتخفيف العبء عليها .[2] خاصة وان معظم الدول الأعضاء باتت تنفق على معداتها العسكرية الخاصة أكثر من إنفاقها على الحلف هذا ما نلاحظه في الشكل البياني الموالي.

[1] North Atlantic Treaty Organization, Defense Expenditure of NATO Countries (2014-2023),**public diplomacy devision**, July 2023 ,p 15.

[2] عبد النور بن عنتر، قمة الناتو...الانفاق العسكري وغيره، **العربي الجديد**، 14 جويلية 2018 ،الرابط: https://www.alaraby.co.uk

الشكل البياني رقم05: نفقات المعدات العسكرية للحلف الاطلسي كنسبة من نفقات الدفاع خلال الفترة الممتدة من 2014 -2020



Source : nato, defence expenditure of nato countries (**2013-2020**) **,op.cit**; p 3 .

من خلال الشكل المبين أعلاه ووفقا للتقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) في ديسمبر **2022**، يمكن القول ان التعهد الخاص باقتناء المعدات العسكرية الجديدة للحلف، يشير إلى أن اغلب الدول الأعضاء تمكنت من رفع نسبة اقتنائها للمعدات العسكرية بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من **2018-2022**،[1] حيث قدرت النسبة بـ**65%** كحد أعلى من بين هذه الدول:لوكسومبورغ **52.5 %**، هنغاريا **34.7 %**، تركيا **34.2%**، سلوفاك **31.8%**، الولايات المتحدة الأمريكية **29.2%**، بولندا **29.0%**، النرويج**28.4%**، فرنسا**26.5%**، لاتيفيا**26%**، استونيا **25.4%**، باستثناء بعض الدول منها: بلجيكا، وجمهورية التشيك، كندا، البرتغال وسلوفينيا، بلغاريا، حيث حددت نسبة إنفاقها على المعدات العسكرية من **4.6%** الى **19.2%** . مقارنة بالعام **2014** حيث قدرت نسبة إنفاق الدول الأعضاء بـ**25 %** كأقصى حد.

والسبب في ارتفاع النسب بشكل ملحوظ راجع لطبيعة **التهديد** الذي تطرحه **الأزمة الأوكرانية** على امن الدول الأعضاء، من ناحية أخرى **الرؤية العسكرية الجديدة 2030** (New Military Vision 2030) للحلف بات تفرض عليه أن يكون على أتم الجاهزية العملياتية والعسكرية لمواجهة التهديدات المتأتية من **الجناح الشرقي والجنوبي** في نفس الوقت.

[1] nato, defence expenditure of nato countries (**2013-2020**) **,op.cit**; p 3 .

استنادا لذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية سياسات الضغط على ألمانيا لرفع ميزانتيها الدفاعية في الحلف الأطلسي ومن المرجح جدا ان تؤدي هذه الضغوطات، لتأجيج النزاع حول **النفقات الدفاعية** في الحلف. فحسب تصريح نائب الرئيس الأميركي **مايك بنس** فان: "**موقف ألمانيا غير مقبول، خصوصا فيما يتعلق بعدم زيادة نفقاتها العسكرية في الحلف الأطلسي ثم عدم انسحابها من مشروع نقل الغاز من روسيا**". [1]

ناهيك على ان سياسات التقارب **الألماني – الروسي** تلعب دور أكثر فاعلية وربما تجذب ألمانيا معها باقي أعضاء الحلف الأطلسي لتتقارب أكثر مع **روسيا**، التي تحاول أن تستعيد دورها وحضورها في الساحة الدولية، هذا الأمر بات يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة **القائدة** والأكثر **تموينا** للحلف الأطلسي كما انه يتنافى تماما مع تطلعاتها المهيمنة العالمية.[2]

في هذا الصدد يأتي تصريح الرئيس الأمريكي **جو بايدن** (Joe Biden):"**ألمانيا خاضعة لسيطرة روسيا تماما لأنها تحصل على 60إلى 70 %من طاقتها من روسيا، بالإضافة إلى خط أنابيب جديد للغاز...وأعتقد أن هذا ليس مناسبا إنه أمر سيئ للغاية بالنسبة لحلف الناتو.**" إذ تشير الإحصائيات إلى أن ألمانيا تستورد حوالي من **50إلى 75**%من الغاز الروسي الذي يشكل أقل من **20 %** من مزيج الطاقة التي تستخدمها ألمانيا في الإنتاج.[3]

[1] Anthony Zannella, An Analysis of Burden Sharing in NATO and the Problem of Free Riding, **Political Analysis**, vol 21 , 2020 , p p 1 – 12 .

[2] سعدي كريم سلمان، **مرجع سابق** ص ص 83 – 86 .

[3] **Florian Dorn, Niklas Potrafke, Marcel Schlepper,** NATO Defense Spending in 2023: Implications One Year After Russia's Invasion of Ukrain, **enconpol policy brief** ,vol 07, 2023 , p p -3 . 8

خريطة رقم 11: تمثل الإمدادات الطاقوية الروسية نحو ألمانيا عبر خط نورث ستريم



Source :www.entsog.eu

اذن نسبة الإنفاق المتفق عليها **2 %** لن تكون الهدف فقط بل **الحد الأدنى** من **الإنتاج المحلي الإجمالي** يعني أن الأمور مرجحة أكثر إلى إنفاق أكثر وميزانيات ضخمة، فاليوم نتحدث عن إنفاق مستمر وعلى ميزانيات دفاعية جد ضخمة العالم اليوم أمام نوع من **السباق نحو التسلح** (Race to armaments)، حروب غير تقليدية البعض منها يتعلق بالحروب السيبرانية، الذكاء الاصطناعي، استنادا لما سبق الدول الأعضاء تركز أكثر على **المادة (3)** من الميثاق التأسيسي للحلف والتي بدورها تشير الى **مبدأ القدرة** (Capacity Principle)؛ يعني ينبغي على الدول الحلف أن يكونوا قادرين على **الدفاع ، الردع، والتدخل** (Defense, Deterrence, Intervention) إذا كان الأمر ضروريا لتجنب أزمات دولية متطورة .[1]

ثانيا: ابرز القضايا الخلافية بين فرنسا وألمانيا

على اثر الخلافات المتأرجحة بين الدول الأعضاء داخل الحلف الأطلسي تشهد العلاقات الألمانية الفرنسية تدهور غير مشهود انعكس سلبا على تماسك ووحدة الحلف، وبالتالي ارتدادات عكسية

[1] Tarık OĞUZLU, NATO's Transformation into a Global Actor in the Age of Great Power Politics, **PERCEPTIONS JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS**, vol 8871, n 1, 2021, p p 3 – 8.

على التدابير الانفرادية، التي تتخذها كل دولة عضو في الحلف بدل التدابير والإجراءات الجماعية، نظرا لما تتمتع به الدولتان من ثقل استراتيجي ونفوذ سياسي واقتصادي.

هذا ما جاء على لسان الخبير في شؤون ألمانيا في مركز الأبحاث بباريس **جاك بيير جوجون** (Jack Pierre Jojon):" **إن الفتور الحالي في العلاقات الفرنسية الألمانية خطير للغاية، كما أن بعض الدول الأعضاء الأصغر في الاتحاد الأوروبي، مثل بولندا ودول البلطيق، أصبحت تشكك في القيادة الفرنسية الألمانية**" .[1]

في إطار السعي لإنشاء **قوة عسكرية** مستقلة تماما عن **المظلة الأمنية الأطلسية** أصبح الخلاف الألماني الفرنسي يخيم بظلاله على الحلف الأطلسي، الأمر الذي قد يساهم في خلق تحالفات جديدة، ذات طابع امني عسكري من شأنها الإطاحة بالمحور **الألماني– الفرنسي**؛ وبالتالي رسم **محاور جديدة** داخل الحلف فألمانيا في توجهاتها الخارجية تركز أكثر على علاقاتها مع دول **الجناح الشرقي** للحلف الأطلسي (تضم دول وسط وشرق أوروبا تمثل العمق الاستراتيجي لها) في حين فرنسا تسعى **لاستقطاب** دول **الجناح الجنوبي** للحلف الأطلسي(**الدول المغاربية** وشرق المتوسط تمثل لها **مستعمرات سابقة**) .[2]

و مما لا شك فيه أن الخلاف الفرنسي الألماني ليس محكوم فقط بالاختلاف القائم حول وجهات النظر وإنما **بمحفزات المنافسة الإستراتيجية** التي باتت تمثل الدافع المحرك لأي توجه استراتيجي لكلا الطرفين وعليه يمكن حصر أهم الخلافات في النقاط التالية :[3]

1/ أزمة الطاقة:(Energy Crisis) يرتكز الخلاف حول نقاط عديدة منها يمكن حصرها فيما يلي:

- المعارضة الألمانية لتحديد **سعر الغاز** خوفا من نقص الإمدادات الطاقوية لها، باعتبارها دولة **مستهلكة** لمواد الطاقوية بنسب عالية مقارنة **بفرنسا** التي تعتبر دولة **نووية** بامتياز .

[1] Alexander Mattelaer ,Revisiting the Principles of NATO Burden-Sharing, **parameters spring** , vol 46, number 1 ,2016 p p 30 – 32 .

[2] Jeff Lightfoot, the French –American alliance in an American – first era , **Atlantic Council**, July 2017, p p 5 – 11 .

[3] إغراءات القيادة: كيف تعمق خلافات فرنسا وألمانيا أزمة الاتحاد الأوروبي؟، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 14نوفمبر، 2022، الرابط : https://futureuae.com/media/2_1165ab33-03ab-4dd2-8adb-c509593142db.jpg

❖ تعزيز التعاون الفرنسي مع اسبانيا والبرتغال لبناء خط جديد لنقل **الهيدروجين والغاز الطبيعي** هذه الخطوة لا تزال تثير حفيظة ألمانيا .

2/ قضايا الدفاع وإغراءات القيادة

تختلف فرنسا مع ألمانيا في القضايا المتعلقة بسياسات **الأمن وقضايا الدفاع** (Security and Defence Issues) فكل طرف يبحث عن فكرة تحقيق الزعامة أو الريادة الأوروبية الأمر الذي زاد من تعميق الشرخ داخل الحلف الأطلسي.

الفرع الثالث: المعارضة التركية لعضوية فنلندا والسويد للحلف

نقطة تحول جيوسياسية في تاريخ توسع الحلف الأطلسي تحسب له، كل من **فنلندا والسويد** ترغبان في الانضمام للحلف في **18 ماي 2022**، إلا أن هذه الخطوة قابلتها **معارضة تركية** حاسمة تضمنها تصريح الرئيس التركي **رجب طيب اردوغان:"من يفرض عقوبات على تركيا لن نقول نعم لانضمامه إلى حلف الناتو الذي يمثل منظمة أمنية....لان الناتو حينها يخرج عن مفهوم المنظمة الأمنية ويصبح مكانا مكتظا بممثلي الإرهاب."**[1]

إذن موافقة تركيا على الانضمام تعتبر جد مهمة نظرا لعدة أسباب منها : [2]

❖ تركيا ثاني اكبر قوة عسكرية في الحلف ساندت توسع الحلف منذ انضمامها عام **1952.**

❖ من الطبيعي جدا أن تطلب تركيا من الدول الراغبة في الانضمام تغيير سياساتها التي تتعارض ومصالحها الأمنية.

ناهيك على أن تركيا سوغت رفض طلب فنلندا والسويد بأسباب عديدة منها: [3]

[1] Jana JABBOUR, **op.cit, p 10.**

[2] Abdulkadir BAHARÇİÇEK, **op.cit**, p 60.

[3] TARIK OĞUZLU, Turkey and NATO, **ADAM AKADEMİ,** 2013, p p 3 – 5 .

إيواء الدولتين أعضاء من **حزب العمال الكوردستاني** (Kurdistan Workers' Party)، وأعضاء من تنظيم **فتح الله غولن**، وبالتالي تركيا تعتبر السويد **مفرخة للإرهابيين** الأمر الذي ظهر تأثيره في العلاقات بين تركيا والسويد .

- ❖ بالإضافة إلى أن الرفض يعد خطوة لتجنب الخطأ الذي ارتكب سابقا بانضمام **اليونان** للحلف.
- ❖ إذن معارضة تركيا كانت جد متوقعة بالنظر لعمق الخلافات بينهم، خاصة بعد فرض البلدين لعقوبات تمس بقطاع **الصناعات العسكرية التركية** (Turkish Military Industries) عام 2019.

في ذات السياق جاء تصريح المتحدث باسم الرئاسة التركية **إبراهيم قالن** قائلا بأن:" **تركيا لم تغلق الباب على انضمام السويد وفنلندا لحلف شمال الأطلسي لمنعها من الانضمام...تركيا تريد التفاوض مع دول الشمال لتشديد الإجراءات على ما تعتبره أنشطة إرهابية وخصوصا في استكهولوم**". وعليه الموقف التركي المتحفظ بشأن انضمام فنلندا والسويد للحلف بات يربك حساباته السياسية .[1]

في حقيقة الأمر تعد تركيا الطرف الأكثر إثارة للتوتر داخل الحلف الأطلسي، وهذا الأخير لا يملك خيار تعليق عضوية الأعضاء وطردهم بالرغم من ان مسألة طرد تركيا من الحلف، طُرحت عدة مرات خلال **قمة ويلز 2014** ، و**قمة وارسو 2016** ومع ذلك هناك خيارات أخرى يمكن اللجوء إليها لها تأثير مشابه في حال انتهاك دولة عضو المبادئ الواردة في اتفاقية الحلف يمكن للدول الأعضاء بالإجماع التوقف عن مساعدة هذا الحليف. فمن غير المعقول ان يتخذ الحلف مثل هكذا خطوة من شأنها إبعاد حليف استراتيجي مثل تركيا حتى في ظل حدوث خلافات بينية وتضارب في المصالح مع باقي الأعضاء تبقى **عضوية تركيا** في بالغ الأهمية بالنسبة للحلف.[2]

ثانيا : المكاسب الجيوستراتيجية للحلف الأطلسي جراء انضمام فنلندا والسويد

ضم كل من **فنلندا والسويد** للحف الأطلسي يمثل حصارا سياسيا وعسكريا للخاصرة الروسية، وتنشيطا للدرع الصاروخي الذي اقره منذ عام **1990** الذي يشمل كل الدول الأوروبية الشرقية، التي كانت

[1] Jana JABBOUR, **op.cit, p 12.**
[2] NATO Summit 2016 , European Parliamentary Research Service, 5 July 2016 , www.eprs.ep.parl.union.eu

ضمن الاتحاد السوفياتي سابقا وأصبحت حاليا جزء من الحلف الأطلسي. بالإضافة إلى ذلك حدود الناتو المباشرة مع روسيا الاتحادية ستزيد لتصل الى **1340** كم يعني ان الحلف سيزيد من مضاعفة **القواعد العسكرية** قرب الحدود الجغرافية مع روسيا. [1]

إذن مزيد من التوزع على جبهات موسكو يعني ان **2%** من الناتج القومي الإجمالي سيخصص للميزانية العسكرية، وبالتالي الحلف سيصبح أقوى على حدود روسيا الاتحادية الأمر الذي يتطلب موافقة الدول الأعضاء **(30)** بالاجتماع على الطلب، كما ورد سلفا في تصريح الرئيس التركي اردوغان :" **تركيا لن تكرر أخطاء الماضي ولن تقبل خصومها السياسين حلفاء في الناتو**"، عبارات تم ذكرها عند قبول **عضوية اليونان** في الحلف رغم الخلافات الحدودية .[2]

طلب الانضمام للحلف الأطلسي اثبت معادلة التخلي عن **مبدأ الحياد العسكري** الذي تلتزمان به الدولتان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فضلا عن ذلك أثارت الحرب الروسية على أوكرانيا هواجس أمنية لدى الطرفين، وبالتالي الانتماء لمظلة الحلف الأطلسي قد يقدم لهما **ضمانات امنية** ضد أي تهديد روسي **محتمل**، وبالتالي ضم الدولتين للحلف الأطلسي يعتبر **مكسب جيوستراتيجي** قد يمكنه من تحقيق توسع جيوسياسي معتبر للدفاع عن دول البلطيق التي تمثل الخاصرة الرخوة له في المنطقة المحاذية لروسيا.[3]

الفرع الرابع: قراءة نقدية في سياسات الحلف الأطلسي

في هذه القراءة النقدية حاولت الباحثة التركيز على أربع استراتيجيات كالتالي :

خلل في الإستراتيجية الدفاعية للحلف: (Dysfunction in the Alliance's defense strategy)

صحيح إن الحلف الأطلسي أعاد تصحيح مسار بوصلته الإستراتيجية خاصة بعد **قمة مدريد 2022** والتي اعتبر فيها أن روسيا تشكل خطر على الحلف، فكانت أولى خطواته هي إعادة **هندسة المشروع**

[1] NATO Summit 2016 , **Ibid.**

[2] Tarık OĞUZLU, **op.cit**, p p 29-30.

[3] Johan franzen, a qualitative case study of Finland's and Sweden's nato applications: analyzing the case tgrough liberalism and neorealism, **Malmo universities**, 2023, p p 7-9 .

الأمني وإطلاق ما يعرف بمبدأ **جاهزية الناتو** وفق **إستراتيجية 30×4** (30 فيلق من القوات البرية،30 سرب طائرات، 30 سفينة مقاتلة، خلال 30 يوم من وقوع الأزمات). إلا أن **الخلل الاستراتيجي الأول** يكمن في: إصرار قادة الحلف على الزيادة في **حجم الإنفاق الدفاعي** وتحديث **المعدات العسكرية** بدلا من التركيز على مبدأ **تحسين القوة** في حد ذاته، وتطوير فكرة **قابلية التشغيل البيني**؛ وابرز النقاط الدالة والمحفزة للحلف على الاستمرار في تحديث المعدات العسكرية مايلي:

- على خلفية **الحرب الروسية الأوكرانية** استمر الدعم الأطلسي لوجستيا، سياسيا، عسكريا **لأوكرانيا** ضد روسيا هذه العملية تأتي في إطار تعزيز **الأمن المشترك** وفق **نهج 360 درجة** وتفعيل **مبدأ الردع الاستراتيجي** في الجناح **الشرقي**، خاصة بعد انضمام كل من **فنلندا والسويد** للحلف، وبالتالي خطوة نحو الأمام لمحاصرة التهديد الروسي، بطريقة عكسية روسيا هي الأخرى تحاول محاصرة الحلف الأطلسي من **الجناح الجنوبي** له أي دخولها على **خط المنافسة الدولية**، ومحاولة التغلغل في مناطق النفوذ الجيوسياسية التقليدية(منطقة الساحل الإفريقي، **موريتانيا** على وجه الخصوص) التابعة لدول الحلف الأطلسي **فرنسا** خاصة ما يعني ذلك أن هناك حالة من **الاستقطاب العسكري المضاد** (Anti-military polarization) بين الحلف الأطلسي وروسيا زاد من حالات التأهب العسكري.
- كما لا يخفى علينا ان المنطقة غنية جدا بمواد الطاقة خاصة **اليورانيوم** وهذا سبب أخر يستدعي التواجد **الفرنسي** في المنطقة، وان استلزم الأمر وتفاقمت الأزمة الحل يكمن في التدخل عسكريا لحماية النظام السابق **حكومة محمد بازوم**، ومحاولة إعادته للسلطة بالمختصر نظام **موالي لفرنسا** يرعى مصالحها بطريقة تسهل عليها تحقيق جملة من المكاسب الإستراتيجية.
- التمدد الروسي في المنطقة المغاربية يعيد مسألة المخاوف الأمنية لدى دول الحلف الأطلسي خاصة وان روسيا تحاول استقطاب هذه الدول في إطار ما يعرف بتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، صفقات بيع الأسلحة حيث قدرت بـ 50% من مبيعات روسيا من السلاح غير مشروطة، تواجد قوات المرتزقة الروسية **فاغنر** في الجوار الاقليمي للدول المغاربية **(بؤر ملتهبة بالتنظيمات الإرهابية وعدم الاستقرار)** لرعاية المصالح الروسية.
- وبالتالي **سيناريو الدولتين** أفضل بكثير من **سيناريو الدولة الواحدة** في تسهيل عمليات بيع الأسلحة، خاصة وان الانقلاب العسكري في **النيجر** بات يعتبر مكمل للانقلابات السابقة، التي

حدثت في كل من **مالي وبوركينافسو** وهناك **تشاد** مرشحة لمثل هذه الانقلابات هذا الأمر تفسره أكثر **نظرية الدومينو*** في العلاقات الدولية .

الخلل الاستراتيجي الثاني:

يكمن في ان الحلف الأطلسي لم يكن على أتم **الجاهزية العملياتية والميدانية** (Operational and field readiness) للرد الآني والسريع، في مناطق النفوذ التابعة له ما يعني ذلك ان **مستوى الفاعلية** الأطلسية كان **باهتا**؛ وبالتالي **الفشل** في مجال وضع **الخطط الاستباقية** لمواجهة **حالات الطوارئ وإدارة الأزمات الدولية**، وفق **نهج الأمن التعاوني**. كلها أمور نصت عليها **قمة لشبونة 2010** (المفهوم الاستراتيجي الجديد) .

الخلل الاستراتيجي الثالث:

الفشل الأطلسي في تعزيز الترابطات الأمنية عبر الجماعية داخل الحلف لضمان **التكيف الاستراتيجي** (adaptation Strategic) الذي نصت عليه **قمة بروكسل 18 جوان2021** أمر عززه أكثر الخلاف **التركي الأمريكي**، بشأن فعالية تطوير **نظام الدفاع الجوي والصاروخي**، واقتناء تركيا لمنظومة أمنية دفاعية روسية **S-400** عمق من دائرة الخلاف بينهما.

ناهيك عن خلافات سياسية وتوترات أمنية بينية أخرى داخل الحلف الأطلسي منها: **التوتر التركي اليوناني** بشأن قضية ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر ايجه، **الخلاف الفرنسي الألماني**

*تعتبر نظرية الدومينو من أبرز النظريات السياسية التي ظهرت في القرن العشرين، وقد لعب ظهور هذه النظرية دورا مهما في تحديد شكل الصراعات السياسية، وفي إعادة تشكيل بؤر نفوذ الدول العظمى حول العالم . يكمن تأثير نظرية الدومينو في تسلسل خطي ممتد إلى ما لانهاية أي تغيير يحدث في مكان ما بالضرورة سيحدث في المكان الذي يلاصقه مثلا: أحداث الربيع العربي البداية كانت في تونس ثم ليبيا ثم باقي دول المنطقة،كذلك نفس الشيء بالنسبة لسلسة الانقلابات العسكرية التي حدثت في إفريقيا مالي ، بوركينافاسو....الخ هذا ما يطلق عليه **بتساقط أحجار الدومينو** لو نظرنا إلى تأثير **نظرية الدومينو** فإنه يمكن القول أنه **لكل قوة فعل، قوة رد فعل، مساو له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه**. لمعلومات أكثر انظر: محمد عبد الرحمان صادق،مصطلح "نظرية الدومينو "سلاح ذو حدين، بصائر الفكر،6 مارس 2021، تاريخ الدخول: 9أكتوبر 2023، الرابط: https://basaer-online.com/2021/03

بشأن قضايا الإمدادات الطاقوية، **الخلاف الأمريكي الفرنسي** بشأن التعامل مع الانقلاب العسكري في النيجر، الخلاف الأمريكي الفرنسي الألماني بشأن النفقات الدفاعية للحلف .

الخلل الاستراتيجي الرابع:

عززته **الخلافات البينية** التي أثبتت مرة أخرى **فشل** الحلف في اضطلاعه بالمسؤوليات العامة، وإعادة موازنة العلاقات بين الدول الأعضاء وتحقيق **مبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك**. إذن يمكن القول انه **انجاز ناقص** على **توازنات** أمنية عسكرية **هشة**، تساهم في تعميق الانقسامات الداخلية على حساب وحدة الحلف الأطلسي وتماسكه وأي انقسام داخل الحلف يعد انتصارا لروسيا، فغالبا ما تدفع الهواجس الأمنية نحو **خيارات إستراتيجية مبالغ** فيها .

بالإضافة إلى افتقار الدول الاعضاء لسياسة خارجية قائمة على **استقلالية التحرك** عن المظلة الأمنية الأطلسية، وبذلك تفتقر لركن جد مهم يمنحها **الثقل الجيوسياسي** الذي تتطلع إليه .

المطلب الثاني : رهانات الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية

ان التوجه نحو **الجناح الجنوبي** (المنطقة المغاربية) بات يعتبر من بين أولويات الحلف الأطلسي الذي يضع مجموعة من الرهانات الإستراتيجية ،السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية لتعزيز نفوذه الجيوسياسي في المنطقة طبعا ودائما عبر قاعدة **التمايز الذاتي (32+1)** أي المرونة في الحوار من خلال تبني **إستراتيجية التحاور الثنائي** .

الفرع الأول: الرهانات الأمنية

يراهن الحلف الأطلسي على فاعلية كل دولة مغاربية على حدى لضمان اكبر عدد ممكن من المكاسب وعليه يمكن حصر أهم الرهانات في النقاط التالية : [1]

- ❖ سيرورة العلاقات بين الحلف الأطلسي والدول المغاربية حكمتها مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، خاصة مع تزايد المخاطر والتهديدات الأمنية، **كالإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية** التي باتت تطرح الكثير من الانشغالات، في نفس الوقت

[1] Florence Gaub ,**Op cit** , p 10.

تتطلب جهود **تعاون إقليمي ودولي** للمواجهة، على هذا الأساس **يراهن الحلف الأطلسي** على مجموعة الحوارات السياسية والأمنية الإقليمية، وتفعيل **الشراكة البينية (Intra-Partnership)** في المقابل مراجعة سياسة الاستجابة والتكيف مع المعطيات الجديدة التي تتعلق أساسا بفاعلية الدور الأطلسي في المنطقة.

- ❖ في إطار ديناميكية **العولمة الإقليمية** التي تعمل على فتح الحدود واختراق المجالات **يراهن** الحلف الأطلسي على إعادة **بناء مشاريع تنافسية** في المنطقة المغاربية لمنافسة روسيا والصين ، وفق مفاهيم جديدة للأمن والاستقرار، فضلا عن إدراج ترتيبات جديدة على صعيد السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة حسب ما نصت علية القمة الأطلسية **بمدريد 2022** .[1]
- ❖ على ضوء عملية الفك والتركيب لمنظومة المصالح الأطلسية **يراهن** الحلف على تعميق صيغ التعاون الإقليمية من أجل مواجهة هذه التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها في إطار **إقليمي موسع** بين وحدات سياسية متمايزة.
- ❖ يؤكد الحلف الأطلسي على أهمية **الحوارات المتوسطية الأطلسية** كرهان لبناء جسور الثقة مع دول المنطقة المغاربية اولا، ومن ثم التقليل من حدة التهديدات الأمنية المحتملة، وعليه تأمين أمن القارة الأوروبية من مخاطر وتهديدات الجناح الجنوبي، ضمن **مقاربة أمنية تعاونية شاملة ومستمرة** تتطابق والمفاهيم الإستراتيجية للحلف بداية من **قمة لشبونة 2010** الى غاية **قمة مدريد 2022** .[2]
- ❖ الرهان الأطلسي المتزايد على **رفع مستوى الشراكة الأمنية** من خلال السعي لدمج الدول المغاربية أكثر في مسائل **الأمن الإقليمي** ضمن حدود المقاربات الأمنية الشاملة الرامية لتغيير الظروف وإيجاد حلول جذرية لمسألة التهديدات الأمنية في المنطقة خاصة قضايا الهجرة غير الشرعية، وبالتالي مضاعفة ديناميكية العمل المشترك، ومنح الحلف إمكانية تغطية مناطق جديدة على اعتبار انه يلعب دورا استراتيجيا في المنطقة. ناهيك على الخصوصية الأمنية والمتطلبات

---

[1] Florence Gaub, **Op cit**, p 11.

[2] زاوي رابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي –المتوسطي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،(جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 243.

الإستراتيجية للشراكة العسكرية في إطار الحوار المتوسطي **(التكوين، تبادل المعلومات والمشاركة في العمليات العسكرية)** تستلزم حوافز جد قوية ومشجعة يدفعها المنطق البراغماتي. [1]

- ❖ تعزيز **الأمن الإقليمي** من خلال التشاور حول إمكانية إصلاح الدفاع، ميزانية الدفاع ، التخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية، وتحقيق الحلف لغاية إستراتيجية من خلال تعزيز قابلية التشغيل المتبادل **(القدرة العملياتية المشتركة) مشروع الاستقرار (projecting stability)** الذي ينصب تركيزه بشكل خاص على تقديم المشورة الإستراتيجية بشأن إصلاح قطاع الدفاع التونسي على وجه الخصوص . [2]
- ❖ يراهن الحلف في علاقاته مع موريتانيا على أهمية الموقع الاستراتيجي لها وانتماءاتها الجيوسياسية للمتوسط والمغرب العربي والساحل الإفريقي على وجه الخصوص، أمر يقابله مدى فاعلية الدور الإقليمي الذي ستلعبه موريتانيا في مواجهة التحديات الأمنية التي ترتبط بالإرهاب أو الهجرة الغير نظامية في المنطقة، ثم مواجهة التمدد الروسي الذي بات يثير حفيظة الحلف الأطلسي متجاوزا بذلك الحلف سقف الإمدادات العسكرية والاستشارات الأمنية والاستخباراتية، [3]
- ❖ على خلفية توسع نشاط الإرهاب والإجرام المنظم على نحو مطرد في المنطقة المغاربية خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي يراهن الحلف الأطلسي على خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب لحماية مصالحه من شن هجمات متتالية؛ وابرز دليل على ذلك هجمات تيقنتورين التي أثبتت فيها الجزائر قدرتها على المواجهة دون أي تدخل أجنبي ناهيك على أنها تعتبر الشريك الأمني للقوى الغربية في مكافحة الإرهاب .[4]

---

[1] واري عبد الكريم، **الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة مولود معمري –تيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014)، ص 167.

[2] **المرجع نفسه**، ص 251.

[3] Philippe Poutignat, Jocelyne Streiff-F´enart, Migration Policy Development in Mauritania: Process, Issues, and Actors, **The Politics of International Migration Management**, 20 mars 2014, p p 202 – 209.

[4] NATO Looks to Global Partnership, nato update, available at: http://www.nato.int/docu/update/2006/04-april.c.html.

الفرع الثاني: الرهانات الاقتصادية

- ❖ فضلاً عن المسارات المعقدة في العلاقات البينية لدول الحلف، وبالنظر لحجم الاستثمارات المباشرة التي يعتمدها دول الحلف، مقابل العجز الذي تعاني منه أعضائه بعد أزمة أوكرانيا ووقف الإمدادات الطاقوية الروسية، **يراهن الحلف** على **فاعلية الدور الجزائر في تعويض العجز الطاقوي** الذي خلفته الأزمة الأوكرانية في إطار ما يعرف **باستجابة جديدة لجوار متغير**. [1]

- ❖ لقد حكمت الاعتبارات الاقتصادية والأمنية السلوك الأطلسي بعد التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية التي شهدتها المنطقة المغاربية، وبالتالي الرهان سيكون على **الحوارات الأمنية الأطلسية** مع الشركاء الجنوبيين كشراكة **اقتصادية أمنية** محكومة باعتبارات جيوسياسية؛ إي تدابير احترازية تساهم في تعزيز الاستقرار المستدام وإعادة بعث العلاقات الأطلسية المغاربية وإعطائها دينامكية جديدة .

- ❖ في ظل التبعية المستمرة لمواد الطاقة وضمان أمن الإمدادات والاستدامة **يراهن** الحلف على إقامة مشاريع مشتركة في مجال **الطاقة الشمسية، الطاقات المتجددة(النظيفة)** من أجل تزويد الأسواق المحلية والتصدير إلى أوروبا واكبر **رهان** في هذا المجال هو **مشروع سولار** بالشراكة مع **الجزائر** تعول عليه الدول الأعضاء في الحلف .

- ❖ نظرا لسوء الأوضاع الاجتماعية في المنطقة المغاربية تحاول دول الحلف الأطلسي بذل مجهود اكبر من خلال دعم خطط التنمية في المنطقة، وبالتالي الحلف يسعى **لكسب الرهان** من خلال بناء أرضية خصبة وصلبة تكون جد مناسبة **لتدفق الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية**، دعم مقومات الاستقرار والنمو وفق مفهوم المشاركة الفاعلة بما يتلاءم مع التوجهات الإستراتيجية للحلف التي ترسخ **مبدأ القيادة عبر الشراكة** التي وسعت من أجندة الناتو ليدرس بذلك قضايا جديدة منها قضايا اللاجئين، التنمية الاقتصادية.**(بعد جائحة كورونا)** [2]

---

[1] دربان أحمد، مستقبل الشراكة الأورومغاربية والسيناريوهات المحتملة، **مجلة الاقتصاد الجديد**، عدد 09، سبتمبر 2013 ، ص ص 282- 283 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 283.

❖ بعد اكتشاف احتياطيات حقول الغاز الطبيعي التي تقدر بنحو **30 تريليون متر مكعب** يراهن الحلف على **مبدأ تسوية الخلاف القائم** بين دول أعضائه **تركيا واليونان**، ما يعكس أهمية تعزيز مشاريع الطاقة بالنسبة للحلف التي تعول على كسب **رهان التحول الطاقوي** نحو **اقتصاد منخفض الكربون**، يمكن ان تحل الطاقات المتجددة محل **المواد الهيدروكربونية** (النفط والغاز) في قطاعات مختلفة، مثل قطاع النقل هذا ما يعول عليه **الحلف** في حين **تركيا** هي الأخرى تسعى لتأسيس **سوق هيدروجين محلية إقليمية**، ببنية تحتية للتوزيع .[1]

الفرع الثالث: الرهانات السياسية

❖ في خضم التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية **يراهن الحلف** على المعطى الديمقراطي والإصلاحات السياسية والنتائج الايجابية التي حققها **التحول الديمقراطي في تونس** التي بإمكانها أن تؤدي دور فعال في جوارها الإقليمي، أولا ثم على صعيد العلاقات مع الحلف الأطلسي، حيث بلغت المساعدات المقدمة من طرف الحلف الأطلسي حوالي **240 مليون يورو**، كانت مقررة لأعوام **2011 – 2013** إلى **390 مليون يورو** خلال عامي **2011 – 2012**، و**100مليون يورو**، لدعم برنامج الإصلاح السياسي/الحوكمة، والنمو الاقتصادي، وإصلاح قطاع العدالة ، على عكس الحالة **الليبية** التي لعبت دور مخل بالاستقرار في نظام **الأمن الإقليمي**. كلها أمور تصب في **محورية البعد الأمني** وعلاقته بقضايا **الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي**. [2]

❖ في ظل الاستثناء الذي تمثله **الجزائر والمغرب وموريتانيا** والمرحلة الانتقالية المتعثرة في **ليبيا**، وعليه تغليب الاعتبارات الإستراتيجية (الاستقرار، الأمن، والمصالح الاقتصادية) على الاعتبارات الأخلاقية (احترام حقوق الإنسان والديمقراطية).[3]

---

[1] محمد عبد السند، **مشروعات الطاقة في تركيا.. فرس رهان أردوغان بالانتخابات الرئاسية**،12/ ماي/ 2023 ، تاريخ الدخول : 21/ 09 /2023 ، الرابط : https://attaqa.net/2023/05/12/

[2] عربي بومدين، الاستمرار والتغير في العلاقات الاورو–مغاربية بعد الحراك العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 13 جويلية 2021 ، ص ص 7 – 11 .

[3] **المرجع نفسه**.

- بما أن الموقع الجغرافي للدول المغاربية يمثل عمقا استراتيجيا ومجالا حيويا للحلف الأطلسي، أصبح هذا الأخير يراهن على أنها ستصبح مستقبلا تشكل سوق واعدة لعقد الصفقات التجارية فيما يخص تصدير السلاح، أمر يعود بالفائدة لصالح الحلف، خصوصا **الجزائر** بعد تبنيها لعقيدة عسكرية قائمة على **مبدأ احترافية الجيش** عدة وعتادا وفق المقاييس العالمية، أولا ثم إمكانية توظيف القوات الجزائرية في مهام جديدة ذات طابع إقليمي وعالمي في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين.[1]
- والرهان على جملة المبادرات الأطلسية في المنطقة المغاربية على الصعيد السياسي، العسكري لتقريب وجهات النظر وتبديد الشكوك لبناء الثقة ، تعزيز نسق التفاعلات البينية لتحقيق نوع من التوازن الجيوستراتيجي لعل ابرزها ، المناورات العسكرية الأطلسية مع الدول المغاربية **مناورة منعطف ترايدنت 2015، عملية حارس البحر**(guardian operation sea) جويلية **2016** مركز عمليات بحري جديد **بأرشيفية نابولي** خلال العام **2017**.
- في ظل التقارب الجيوستراتيجي بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي، حصلت إسرائيل على صفة **عضو مراقب** في المتوسط **يراهن** الحلف على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (معظم دول المنطقة المغاربية رافضة تماما للوجود الإسرائيلي) لضمان نجاح مبادراته وإستراتيجيته في المنطقة المغاربية، ومن ثم قطع أشواط كثيرة وإحراز تقدم كبير في علاقاته مع دول المنطقة، وبالتالي تحقيق مكاسب جيوستراتيجية بالدرجة الأولى.[2]
- الرهان الأطلسي على فتح **باب المشاركة** لتوسيع دائرة التعاون أمام فواعل أخرى كالمجتمع المدني، في المنطقة المغاربية في المقابل ضرورة التنسيق مع جملة المبادرات الأطلسية تفاديا لفخ الازدواجية في التعامل وتبديد الجهود مع الانفتاح أكثر على، الترتيبات والتكتلات الإقليمية لتطويرها ودعمها كالاتحاد المغاربي بما يخدم مصالح الحلف طبعا. [3]

---

[1] لزهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص 249 –250.

[2] تباني وهيبة ، **مرجع سابق**، ص 174.

[3] La Méditerranée, Espace de Sécurité Pour l'Union Européenne, Rapport présenté par le comité 4, **Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale (IHEDN),** République Française, 61e Session Nationale, 2008-2009, P.23

المبحث الثاني: مستقبل الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية

طبيعة التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة المغاربية من تهديدات أمنية متزايدة الى تنافس دولي محتدم بين الحلف والمحور الروسي الصيني، أمور من شأنها ان تلعب دور سلبي، يؤثر على مستقبل الدور الاستراتيجي للحلف الأطلسي، وعليه سيتم التركيز على الابعاد الأمنية العسكرية بالإشارة الى طبيعة الصراع القائم في المنطقة المغاربية، والدور الذي ستلعبه الشركات العسكرية الأمنية الخاصة **(فاغنر)*** بالتحديد، خاصة في ظل ترحيب دول المنطقة بالتواجد الروسي أولا ثم الصيني الذي يركز أكثر على المدخل الاقتصادي والتفرد بالمنطقة المغاربية التي تعد محور التقاء بين مختلف القوى الدولية التي تتضارب مصالحها الإستراتيجية بالمنطقة .

المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي وصراع النفوذ في المنطقة المغاربية

وسط تنافس دولي محتدم في المنطقة المغاربية تسعى روسيا لتطويق الحلف الأطلسي، من خلال التركيز على جملة من المعطيات حول مستجدات البيئة الدولية ومؤشرات ايجابية مع دول المنطقة المغاربية تسمح لها بحصر الناتو وفرض سيطرتها بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

الفرع الأول:روسيا والرهان على المدخل العسكري والأمني لتطويق الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية

أولا: فاغنر وحدود التأثير على مستقبل الناتو

قبل التطرق لحدود التأثير الذي تخلفه فاغنر على إستراتيجية الحلف الأطلسي لابد من أن نعرج على الخلفية التاريخية لتأسيس الشركة العسكرية الأمنية الخاصة **فاغنر**.

*أسسها رجل الأعمال الروسي، **يفغيني بريغوجين**، كشركة عسكرية خاصة بارزة مرتبطة بالكرملين، وظهرت لأول مرة في عام 2014 اثناء ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وعملت منذ ذلك الحين في سوريا وما لا يقل عن ست دول إفريقية. وهي ليست كيانا واحدا، وإنما عبارة عن شبكة معقدة من الشركات ومجموعات من المرتزقة التي ارتبطت عملياتها ارتباطا وثيقا بالمجتمع العسكري والاستخباراتي الروسي، وتشير التقديرات إلى أن حوالي خمسة آلاف عضو يتمركزون في جميع أنحاء إفريقيا، وهم مزيج من الجنود الروس السابقين والمدنين والمواطنين الأجانب. لمزيد من التفاصيل، انظر: جوليا ترويستكا ، فاغنر نموذجا التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة في دعم الحلفاء، **اتجاهات الأحداث**، عدد 24، 2017 .

أ / الشركات العسكرية الأمنية الخاصة: الحدود المفاهيمية

وثيقة مونترو تعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة :"على أنها كيانات تجارية تقدم خدمات عسكرية أو أمنية لحساب طرف ثالث ." [1]

التقرير الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 يعرف الشركات العسكرية الأمنية الخاصة على أنها:"شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات، بما ذلك العمليات القتالية والتخطيط الإستراتيجي، جمع المعلومات الإستخباراتية، والدعم اللوجستي، التدرب وشراء الأسلحة المعدات العسكرية وصيانتها. [2]

هيئة الأمم المتحدة تعرفها على أنها: " شركات ذات كيان قانوني تقدم خدمات عسكرية أو أمنية بمقابل مادي عن طريق أشخاص طبيعيين او كيانات قانونية بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والاستخباراتي، التحقيقات وعمليات الاستطلاع البري او البحري او الجوي، وعمليات الطيران....ناهيك عن حماية المباني والمنشآت والممتلكات الخاصة مع حفظ النظام واتخاذ تدابير أمنية لأغراض الرقابة وتنفيذها وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة. [3]

في مطلع العام **2014** تم تأسيس مجموعة **فاغنر** في الأرجنتين نظرا لان **الدستور الروسي** يمنع منعا باتا تأسيس الشركات العسكرية او الأمنية الخاصة، طبعا التأسيس كان خارج **حدود الشرعية القانونية** على يد رجل الأعمال **يفغيني بريغوجين**(Yevgeny Bregogen) بمساعدة أحد ضباط الاستخبارات العسكرية **ديمتري أوتكين** (Dimitri Otkin) بالرغم من إنكار روسيا لعلاقتها مع فاغنر، إلا أن التقارير والواقع يترجم عكس ما تصرح به السلطات الروسية، في البداية تم تسجيل فاغنر على أنها شركة تجارية خاصة تسعى لتحقيق فوائد نفعية ربحية؛ مع مرور الوقت زاد نشاط الشركة خاصة في

[1] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ، تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة توجيهية، جنيف ، 2016 ، ص 13 .

[2] بوعيشة مراد، محمد بن فردية، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل افريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) ، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 14، عدد 01، جانفي 2022، ص 395 .

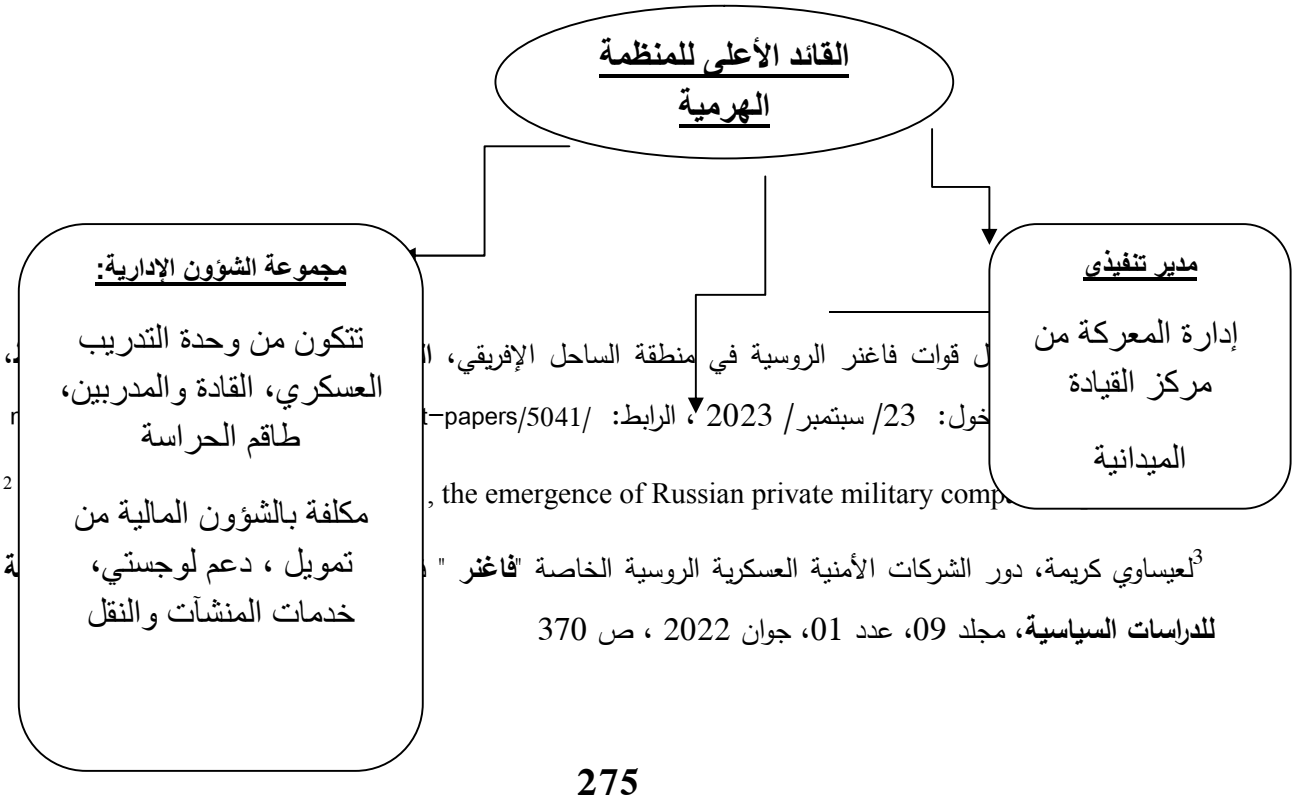
[3] تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمم المتحدة ، 5 جويلية 2010 ، ص ص 15 – 16 .

الجانب الأمني والعسكري تتميز **بالدقة، الجاهزية والانضباط العالي** لعناصرها. حيث تتراوح عدد قواتها من **7000 – 10000** مقاتل ناهيك على ان ميزانيتها تقدر بحوالي **100** مليون دولار سنويا . [1]

عمليا لا تتشكل الشركات العسكرية الأمنية الخاصة من خلال **العرض والطلب** في السوق فقط وإنما من خلال ما تطرحه **البيئة الثقافية والإيديولوجية،** الأمر الذي يجعلها شبيهة بالميليشيات الراديكالية المسلحة، بالإضافة لمعطيات البيئة التاريخية والسياسية والقانونية التي تعمل في إطارها، وبالتالي **تهجين** الشركات العسكرية الأمنية الخاصة . [2]

من الواضح جدا أن تنامي دور الشركات العسكرية الأمنية واتساع دائرة مهامها جعلها تتجاوز الشرعية القانونية، هذه النوعية من الشركات تعتبر أقل تكلفة وأقل عرضة للمساءلة، لكنها نفس الوقت أكثر جاهزية وقدرة من الجيوش النظامية على التعامل مع البيئات الأمنية والسياسية، المختلفة وهذا ما يبدو جليا في حالتي **ليبيا وموريتانيا** على وجه الخصوص . [3]

مخطط يمثل 09: الهيكلية التنظيمية لمجموعة فاغنر الروسية



ل قوات فاغنر الروسية في منطقة الساحل الإفريقي، ا
خول: 23/ سبتمبر/ 2023 ، الرابط: /t-papers/5041
, the emergence of Russian private military comp

[3]لعيساوي كريمة، دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة "**فاغنر** " **للدراسات السياسية**، مجلد 09، عدد 01، جوان 2022 ، ص 370

مركز القيادة

يتكون من استخبارات، قوات خاصة، قوات الهجوم والاستطلاع، سرية المدفعية ، وحدات الهندسة وإزالة الألغام

المصدر: إعداد **الباحثة** بالاعتماد على: بوعيشة مراد، محمد بن فردية، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) ، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 14، عدد 01، جانفي 2022، ص 202 .

ب/ خصخصة الأمن (الانتقال من قطاع الأمن العام إلى قطاع الأمن الخاص)

من الواضح جدا ان خصخصة قطاع الأمن والدفاع وخلطه بالسوق ساهم في تغيير بنية الحرب وتهجينها وبروز لاعبين جيوستراتيجيين جدد على الساحة الدولية تتجه نحو **القطاع الخاص**، وبداية الاستعانة بالشركات الأمنية العسكرية الخاصة، وبالتالي تغير مستمر في المفاهيم التقليدية للحرب.[1] بحيث لم تعد فكرة الأمن تقتصر فقط على الدولة وإنما على مجموعة من الفاعلين منهم **المرتزقة،** والشركات العسكرية الأمنية الخاصة، هذا ما يقابله نموذج جديد للأمن(New Security Paradigm) ما يعرف **بأمن المضرب*** (Security Racket) . [1]

[1] كوتلوهان غوروجو،آرزو بونياد ، **مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، مجلة رؤية تركية، 2020** ، ص ص 195 -198.

* المقصود منه هو قيام القادة السياسيون بالاستخدام العنيف للقوة لتوفير الأمن للجماعات المؤيدة لبقائهم في السلطة، وفي نفس الوقت يؤدي هذا إلى انتشار الفاعلين من غير الدول بما في ذلك حركات التمرد، ولوردات الحرب، وقوات المرتزقة. وفي هذه الأجواء يعمل رجال الأعمال والأفراد على الحصول على هذا الأمن من خلال هذه الشركات في ظل غياب قدرة

هذا ما تسعى فاغنر الوصول إليه فهي مثال حي على **التنظيمات العسكرية** خارج إطار **الجيوش النظامية،** ناهيك على أنها تحتل مكانة جد مهمة في أولويات السياسة الخارجية الروسية، وبالتالي تجاوزت فاعلية الجيوش النظامية في ضبط توازن القوى ودعم أسس الاستقرار، ومنه بروز مفاهيم جديدة وإشراكها في خصخصة القطاع الأمني منها: التصدير الأمني، خصخصة الأمن والدفاع، الحوكمة الأمنية.[2] في هذا الإطار يعبر كل من: Rita abderamsen and michael c. williams بان **السياسة الدولية**(International Policy) تميل لمحاولات فهم البيئة الأمنية الجديدة والمتعددة واعتبارها جزءا من التحول من الحكومة إلى الحوكمة الأمنية، وكجزء من تجزئة السلطة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.[3]

مع مطلع الألفية الثالثة بات وجود الشركات العسكرية والأمنية يشكل علامة فارقة في تغيير معالم الصراعات والأزمات الدولية، وبالتالي التوجه تدريجيا للسيطرة على مجالات نفوذ الدولة التقليدية ودورها الأمني من خلال الاستحواذ على عديد الامتيازات بتنازل من السلطات السياسية، والدليل على ذلك تواجد هذه الشركات العسكرية الأمنية الخاصة بقوة في المنطقة المغاربية وتزايد فعاليتها في ظل ظرف وجيز .[4]

ج/ فاغنر وتعزيز الدور الروسي في المنطقة المغاربية

الدولة على تحقيقه.لتفاصيل اكثر انظر : بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا، **مركز الجزيرة للدراسات،** 1 نوفمبر 2023 ، ص 6.

[1]بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا، **مركز الجزيرة للدراسات،** 1 نوفمبر 2023 ، ص 6.

[2]شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنرفي ليبيا، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية،** مجلد 09، عدد 02، 2022، ص 967_ 970 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص972.

[4]حسن الحاج علي احمد، خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، **دراسات إستراتيجية،** عدد 123، 2007، ص 16.

في خضم التحولات الدولية الراهنة تنامى **الدور الروسي** في المنطقة المغاربية، ويبرز ذلك جليا في ترحيب بعض الدول المغاربية بالتواجد الروسي في فكرة **الحرب على الإرهاب** كمحاولة منها لاستعادة فعالية الدور الروسي العالمي كقوة عظمى اولا، ثم حماية مصالحها وتعزيز نفوذها في محاولة منها لموازنة الأدوار الدولية الفاعلة، هذا الأمر من شأنه ان يشكل عقبة أمام التوجهات الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة ذاتها، وبالتالي تعزيز سياسة الاستقطابات الدولية، خاصة بعد دخول فاغنر على خط المنافسة الدولية في السنوات الأخيرة .

على هذا الأساس يتم نشر قوات **فاغنر** في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة من خلال اضطلاعها بأدوار أمنية **(بالوكالة)** لصالح روسيا، دون توريط القوات العسكرية النظامية الروسية في مثل هكذا أمور وهو ما يتماشى مع توصيف الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** لفاغنر بأنها:" **وسيلة لتنفيذ المصالح الوطنية دون مشاركة مباشرة من الحكومة الروسية.**" وبما ان روسيا تواصل استغلالها الأمثل لمجموعة المكاسب التي أحرزتها سابقا في كل من سوريا، شرق المتوسط، وحاليا المنطقة المغاربية،[1] فإنها لن تتأخر للحظة عن اغتنام الفرصة والاستفادة من ثغرات القانون الدولي لصالحها في إطار **البراغماتية النفعية**، وذلك من خلال ربط المكاسب الإستراتيجية على المدى البعيد بمختلف أنشطتها على ارض الواقع .

تماشيا مع هذا الطرح تعددت مهام المؤسسة العسكرية الأمنية الخاصة **فاغنر** في المنطقة المغاربية(ليبيا– موريتانيا على وجه الخصوص) ما بين سياسية وعسكرية وأمنية وإعلامية، إذن هو توسع محكوم **بمنطق تجاري** أكثر منه سياسي واكبر دليل على ذلك، سيطرتها على العديد من الحقوق والامتيازات الخاصة بالتعدين والنفط، جراء ارتفاع **مؤشرات الفساد** مقابل حماية الأنظمة الحاكمة، وبالتالي خطوة تسعى من ورائها روسيا لتأكيد أجندة سياسة خارجية جديدة في المنطقة المغاربية .[2]

وكخطوة مستقبلية تراهن روسيا على تحويل المنطقة المغاربية إلى **مركز استراتيجي** لمواجهة القوى الدولية لاسيما حلف شمال الأطلسي في المقابل ستسعى **فاغنر** هي الأخرى، لتعظيم مكاسب النفوذ

[1] Russia's Wagner Private Military Company (PMC), congressional research service, 1 august 2023, http:// crsreports.congress.gov

[2] Akram Khrief, Wagner in libya- Combat and Influence, January 2022, view in the site: https://bit.ly/3DaKfAr

الروسي وذلك من خلال مساندة بعض الأنظمة السياسية المناهضة للغرب، أمر يخدم روسيا من **الناحية القانونية** ستضمن من خلاله عدم **المساءلة** في **الداخل والخارج** على ضوء قواعد القانون الدولي، خاصة وان قوات فاغنر يحسبون موظفيين في شركات أمنية خاصة. في هذا الصدد أكد وزير خارجية روسيا **سيرغي لافروف** أن :" **مستقبل فاغنر سيكون رهنا فقط بالدول المعنية...**" [1]

كنتيجة للرهان الروسي على الدور الذي ستلعبه **فاغنر** في **المنطقة المغاربية** من المحتمل جدا ان ينعكس ذلك على الوضع الأمني ليصبح أكثر تعقيدا، فرصة ستتاح أمام روسيا للتغلغل أكثر والتحكم بالمنافذ الجيوسياسية للمنطقة، وطبيعي جدا ان ينذر هذا التغلغل والمساس بمصالح القوى الأخرى، باحتمال اندلاع مواجهة غير مباشرة بين روسيا والحلف الأطلسي تأخذ طابع **الحروب بالوكالة** تكون بها فاغنر في الطليعة او شركات أخرى تسعى للسيطرة، يأتي تصريح **بولين باكس** (pauline Bax):" **قدمت فاغنر نموذجا يبدو انه يعمل في دولتين على الأقل....حتى لو لم تعد فاغنر موجودة فان شركات أخرى ستسعى لاستغلال هذا الفراغ.**" [2]

ومع ذلك تحاول روسيا ظاهريا التخلص من أي علاقة تربطها بقوات فاغنر بدليل تصريح الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** ان :" **مجموعة فاغنر الأمنية لها مصالحها الخاصة ولا تعكس مصالح روسيا**"، غير أن الواقع يقر بعكس ما تقوله التصريحات السياسية، حيث تمثل فاغنر القوة الخشنة لروسيا في مناطق تدخلها وتلعب دور جد مهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية، نظرا لسرعة انتشارها في المنطقة المغاربية، وقوة ارتكازها في مناطق محاذية لموريتانيا **(الساحل الإفريقي خاصة)** . [3]

وعليه في ظل سرعة الانتشار لقوات فاغنر في المنطقة المغاربية يمكن إحصاء رؤى مستقبلية لتواجدها بالمنطقة خاصة بعد مقتل مؤسس المجموعة **يفغيني بريغوجين** ومساعديه ديمتري أوتكين، وفاليري واي شيكالوف، الأمر بات يستدعي طرح تساؤلات عديدة تتعلق بزعامة هذه القوات وهل ستلقي

---

[1] Abderamsen and Michael C. Williams, Security Beyond the State: Private Security in International Politics, Cambridge: **Cambridge University Press**, 2011, p15 .

[2] ابعاد معضلة فاغنر في مالي خارطة ملتهبة قرب حدود موريتانيا ، **مركز الصحراء للدراسات والاستشارات**، ديسمبر 2021 ، ص ص 4 – 8.

[3] أبعاد معضلة فاغنر، **مرجع سابق**، ص 18

بظلالها على واقع الأمن في المنطقة ؟، هل ستؤثر هذه الخلخلة داخل هيكلية فاغنر على مصالح روسيا بالمنطقة المغاربية؟ .

إذن ما يمكن قوله انها خطوة ليست في صالح روسيا، والخطوة الأفضل هي إحكام سيطرة **وزارة الدفاع الروسية** على قوات فاغنر بالكامل، لان أي انقسام داخل صفوف قوات فاغنر قد يضع مصالح روسيا في المنطقة المغاربية على المحك، وسط تنافس دولي محتدم(سياسي، عسكري) .[1]

في حقيقة الأمر قوات فاغنر حققت مكاسب عسكرية، أمنية، سياسية، واقتصادية بتكلفة ليست صفرية وحسب وإنما بمكاسب ثمينة ومن المحتمل جدا ان يتضاعف دور فاغنر في المنطقة المغاربية، على حساب تقليص دورها في أوكرانيا. أو أن يتم وضع **قيادة جديدة** بمسمى وأسلوب عمليات مختلف، نواة لقوات جديدة في المواقع ذاتها لكن بغطاء مغاير تستخدمه الدول المستفيدة من خدمات فاغنر خاصة روسيا .[2]

من المحتمل جدا ان يتم تأسيس مجموعة مستقلة في المنطقة المغاربية لا تتبع للقيادة المركزية في روسيا، نظرا لتغلغل المجموعة بشكل اكبر وزيادة حجم قواتها في المنطقة المغاربية وربما تتحول العلاقات في شكل ثنائي مباشر وبالتالي مزاحمة الدور الاطلسي . [3]

اذن اعتماد روسيا على هذا النوع من الشركات يعود لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في النقاط التالية: [4]

- ❖ تجنب العقوبات الاقتصادية والمساءلة الدولية
- ❖ الحد من الخسائر البشرية

---

[1] Riley Moeder, The Wagner Group: A Model for Future Russian Foreign Policy in Africa, new lines **institute for strategy and policy**, September 2023, pp 1 – 2.

[2]Maria A. Nebolsina, ‘’Private Military and Security Companies a Theoretical Overview’’, **Russian in Global Affairs**, Vol 17, N 2 , 2019.

[3]اسامة السعيد، فاغنر في افريقيا: تخل صعب وقلق مشروع من الانفلات، 25جوان2023 ، تاريخ الدخول: 22 نوفمبر 2023 ، الرابط:

[4]شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص 969.

❖ محاكاة النماذج الغربية الناجحة في خصخصة قطاعي الأمن والدفاع .

فمن منظور الهندسة السياسة لعبت كل من روسيا وفاغنر ادوار مهمة في الأزمة الليبية خاصة من خلال استغلال **الفوضى** وعودة ظهور الحكومات الموازية(Parallel Governments) ، إذن هي فرصة واعدة **وقضية مسيسة** ومستقطبة في نفس الوقت تساهم في تعميق الانقسام، بين الشرق والغرب هنا يأتي الدور الروسي وفعاليته في محاولة استخدام هذه القوات لصالحها، واستغلال الثغرات الأمنية التي تخلفها دول الحلف الأطلسي، من جهة ثانية قوات فاغنر حاليا هي في وضع يسمح لها **بعرقلة إنتاج الطاقة** في **ليبيا**، وبالتالي عرقلة **جهود الحلف الأطلسي** في الحصول على مكاسب طاقوية خاصة وانه يتطلع للحد من الاعتماد على **مظلة الطاقوية الروسية**.[1]

ناهيك على ان تفشي **ظاهرة الخصخصة الأمنية والعسكرية** (Security and military privatization) ثم الاستقطاب السياسي تحفز فاغنر وروسيا للتوسع، مقابل استمرارية الحلف الأطلسي في تبني سياسات دفاعية، أمور كلها ستساهم في المستقبل في اتساع خطوط المواجهة والصدامات بشكل متتالي، ولن يستطيع الحلف الأطلسي تقديم المساعدات الأمنية وبناء القدرات الدفاعية حتى منتصف العام **2024**، نظرا للأعباء المالية التي يعاني منها كمسألة تقاسم **الميزانية الدفاعية** بين أعضائه.

نظرا لان قوات فاغنر تعمل في المنطقة المغاربية عبر ما يعرف **بالإستراتيجية الرمادية** (**Grey Strategy**)؛ أي أنها تمزج بين العديد من الأنشطة المتباينة من حيث **الشرعية القانونية** لصالح السلطات الروسية، في حين هذه الأخيرة تتبنى **سياسة معاكسة** فيما يخص **التدخلات العسكرية** في مناطق الصراع داخل المنطقة المغاربية؛ أي الدفع بشركات **الأمن الخاصة** للتدخل في الصراعات والأزمات الدولية، ثم تخطط لاحقا لإمكانية **التدخل عسكريا واقتصاديا** مباشرة بقوات نظامية وفق ما تقتضية الضرورة المصلحية .[2]

ثانيا : روسيا ومحاولات البحث عن تشكيل تحالفات إستراتيجية

---

[1] Robert Uniack, Libya could Be Putin‟s Trump Card, in Foreign Policy, 08 july 2022, view in the site: **https**://bit.ly/3U2vQfF

[2] احمد مولانا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، **المعهد المصري للدراسات** ، 2 فيفري 2021 ، ص 17 – 18

في ظل احتدام التنافس الدولي وزيادة التوترات السياسية والأمنية بين الحلف الأطلسي وروسيا، في المنطقة المغاربية باتت روسيا تسعى لمحاولة إعادة ضبط التموقع عبر تشكيل تحالفات إستراتيجية جديدة، بآليات جديدة كتوسيع نطاق الاستثمار وتوطيد العلاقات الاقتصادية والعسكرية، خاصة مع كل **الجزائر، المغرب، وموريتانيا**.إذن هي حالة استقطاب غير معهودة في المنطقة المغاربية .

أ/ الرهان على كسب الجزائر كطرف فاعل في المنطقة المغاربية: روسيا في مواجهة الحلف الأطلسي

تسعى روسيا في بحثها المستمر عن المتنفس البحري للوصول إلى المياه الدافئة وكسب مكانتها كلاعب جيوستراتيجي في النظام الدولي، منافسة بذلك التواجد الأطلسي في **المنطقة المغاربية** عموما **والجزائر** خصوصا، حيث تشير اغلب المعطيات الى الجزائر تحظى بأولوية في اجندة السياسة الخارجية الروسية، في مجالات عديدة أهمها المجال الجيوطاقوي والعسكري.

ومن المحتمل جدا في المستقبل ان يكون هناك **تحالف روسي جزائري طاقوي**، بين شركة **سوناطراك، وغازبروم** الروسية للتفاهم حول ضمان الإمدادات الطاقوية وتحديد **تسعيرة الغاز الطبيعي** و **المسال** خاصة ذاك الموجه للتصدير نحو دول حلف شمال الأطلسي، وبالتالي تهديد مباشر لأمن الحلف وقلق دائم **(مخاوف مشروعة)**، بالرغم من التطمينات الجزائرية بأنها ستبقى بعيدة كل البعد عن استخدام الغاز الطبيعي كورقة ضغط جيوسياسي ضد الحلف الأطلسي.[1]

كورقة ضغط جيوسياسية أخرى تراهن عليها روسيا هي مخرجات **قمة سوتشي 2018**(الاتفاق الجزائري الروسي في المنتدى الدولي للطاقة النووية)، وتصدير الخبرة التكنولوجية في بناء المحطات النووية **بالجزائر**، ستسعى روسيا مستقبلا لإدخاله حيز التنفيذ خلال الفترة الممتدة **2025 – 2030** ، وعليه من المحتمل جدا ان تصبح الجزائر دولة ذات ثقل نووي وطاقوي معا أمر يثير حفيظة الحلف الأطلسي . [2]

[1] مصطفى صايج، إستراتيجية روسيا الجديدة: لاعب جيو–استراتيجي والوصول الى المياه الدافئة، **مركز المستقبل**، فيفري 2019 ، ص 7.

[2] Mohamed Hamchi and Samia Rebiai, RUSSIAN-ALGERIAN RELATIONS IN MULTIPOLARIZING WORLD, Institute for African Studies, 2014, p 257 .

من جهة أخرى تحرص روسيا على إقامة علاقات متوازنة **بين الجزائر والمغرب** لضمان تعزيز تواجدها غرب المنطقة المغاربية، رغم إدراكها القوي بسيطرة **الحلف الأطلسي** على **المغرب**، والضغط بقوة لتحجيم نفوذها في المنطقة؛ إذن على **المدى البعيد** لن تتطور العلاقات الروسية المغربية نظرا **لازدواجية الموقف الروسي** بشأن قضية الصحراء الغربية التي هي محل **توتر** قائم بين الجزائر والمغرب، فتارة لا تعترف بجبهة البوليساريو وتارة أخرى لا تزال ثابتة في انحيازها للطرح الذي تعبر عنه الجزائر داخل مجلس الأمن المؤيد لانفصال الصحراء الغربية عن المغرب، هذه النقطة قد تكون لصالح **الحلف الأطلسي**، بأن يزيد في ضغوطاته على **المغرب** بشأن **تحجيم** الدور **الروسي** خاصة في ظل تصاعد الحسابات البراغماتية للطرفين. [1]

بالرغم من السعي الروسي المتكرر والمراهنة على **استدراج المغرب** للدخول في سوق **الاتحاد الاقتصادي الاوراسي** (Eurasian Economic Union) الذي تقوده روسيا بتجمع **200 مليون مستهلك**، ستسعى روسيا للتوسع أكثر في غرب المنطقة المغاربية، واكبر دليل سيدعم هذا التوسع **اتفاقية التبادل الحر** (Free Trade agreement) **سبتمبر 2017** التي تعول عليها روسيا مستقبلا لتطويق الحلف من جناحه الجنوبي **اتفاقية الشراكة الإستراتيجية المعمقة** In-depth strategic) partnership) مارس **2016**، وعليه روسيا تطمح لتعميق أسس الشراكة أكثر بعيدا عن التوترات الجارية في العلاقات الجزائرية المغربية التي لن تؤثر في المصالح البراغماتية الروسية.[2]

أما عن **ليبيا** فتعتبرها روسيا نموذجا للعلاقات الإستراتيجية والعسكرية من خلال **ثنائية الأمن والطاقة والغذاء** على هذا الأساس، ستحاول روسيا بلوغ الطموح بان تكون المصدر الأساسي لليبيا مستقبلا **بالقمح** باعتبارها المنتج الأول عالميا حسب ما صرحت به **الخارجية الليبية : " بأن روسيا لديها مصالح مستقبلا في ليبيا"**. [3]

---

[1] إسماعيل حمودي، تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا: حدود النزعة البوتينية، **مركز الجزيرة للدراسات**، فيفري 2022، ص 15.

[2] Mohamed Hamchi and Samia Rebiai, **op.cit** , p 258 .

[3] مصطفى صايج، **مرجع سابق**.

ناهيك على ان مخلفات الحرب الأهلية التي عاشتها ليبيا جعلت روسيا تبحث من جديد على مكانة بين مختلف القوى المتصارعة في ليبيا (الحلف الأطلسي، قوات الجيش النظامي، عناصر الميليشيات الراديكالية) وفق **مقاربة براغماتية** (Pragmatic approach) بحتة من خلال الخطة الإستراتيجية التالية: [1]

- ❖ نسج **علاقات عسكرية أمنية** مع المشير خليفة حفتر في **الشرق الليبي** (تقديم السلاح، المشورة العسكرية والدعم الدبلوماسي الدائم) في المقابل السماح للقوات الروسية، بالتمركز في الموانئ البحرية(**ميناء طبرق، ميناء درنة)** فضلا عن إعادة تفعيل اتفاقيات في مجال الطاقة، لفائدة الشركات الروسية التي تم إبرامها سنة **2013** ؛ أي نسج **علاقات اقتصادية** مع **حكومة الوفاق الليبي** في **طرابلس**.
- ❖ تماشيا مع هذا الوضع تطمح روسيا **مستقبلا** بان تصبح الفاعل الوسيط لإدارة الأزمة الليبية ويتوقف ذلك بالقدرة على التغلب على **القوى المنافسة** لها في **ليبيا** ذات **النفوذ الدولي والإقليمي** مع ضرورة حسم اللعب على التناقضات، والتحكم بشكل غير مباشر في إمدادات الغاز الطبيعي نحو الدول الأعضاء للحلف الأطلسي، وما تواجد قوات فاغنر في الشرق الليبي بدعوى محاربة الجماعات الجهادية، وسيطرتها على أبار النفط وحقول الغاز إلا دليل على تكريس النفوذ الجيوسياسي لروسيا وتطويق الحلف الأطلسي، وبالتالي ستصبح **مستقبلا** المصالح **الأطلسية** عموما **والايطالية خصوصا** في ليبيا تحت رحمة نطاق السيطرة الروسية، مع توظيف الأزمة الليبية **كورقة ضغط** في مفاوضاتها مع أوروبا حول **الأولويات الأمنية** (Security priorities).

تبقى **رهانات** روسيا **المستقبلية** في المنطقة المغاربية قائمة على **الاستثمار** في **الاتفاقيات** والتحالفات الإستراتيجية التي لطالما تبحث عن تعميقها، في المقابل الحفاظ على مصالح **المركب الصناعي العسكري** (Military Industrial Complex) في **الجزائر وليبيا** مع السعي المتكرر لضم **المغرب** في إطار المنافسة مع المركب الصناعي العسكري الأمريكي الفرنسي، ناهيك عن كسب المزيد من الأسواق الطاقوية والاستثمارات المشتركة في كل من **ليبيا والجزائر**، ومع ذلك تبقى هذه **الرهانات** حبيسة **التنافس**

[1] إسماعيل حمودي، **مرجع سابق**.

الروسي الأطلسي والعقوبات الأمريكية، في حال التقارب أكثر مع روسيا على حساب المصالح الأطلسية.[1]

في إطار الفعل ورد الفعل وكخطوة **استباقية أطلسية**، ضد روسيا في المنطقة المغاربية يسعى الحلف لتحدي النفوذ الروسي من خلال محاولة إزاحة روسيا من **صدارة شركاء الجزائر** التجاريين والأمنيين عبر المخطط الاستراتيجي التالي:[2]

- التركيز على **الجهود الايطالية** في محاولات تمرير الموارد الطاقوية فأولوية المنطقة ضمن الخطة الايطالية تحتل الصدارة خاصة منها **الجزائر** الذي يعتبر **الشريك الاستراتيجي والزبون الأول** لايطاليا، مطلقة بذلك خطة **ماتي لإفريقيا** الغاية منها كسر شوكة الهيمنة الروسية التي باتت تطرح تهديدات جيوسياسية .
- في المقابل في حال ما إذا ركز الحلف الأطلسي **مستقبلا** على مجموعة **ايني** enni **الايطالية** التي ستكون بمثابة دعم للخطط الإستراتيجية للحلف في إطار دعم أسس التنمية بعيدا عن سياسة الضغوطات الدبلوماسية للمنطقة **سينجح** الحلف في كسر شوكة المنافسة المحتدمة مع روسيا ومواجهة نفوذها في المنطقة المغاربية، **فالنموذج الايطالي** (الشراكة مع دول المنطقة في مجال الطاقة، من خلال عمليات التنقيب عن الغاز والنفط (الإنتاج والتصدير) يختلف تماما عن **النموذج الفرنسي** الذي يغلب عليه طابع **التدخل العسكري المباشر**.
- من ناحية أخرى محاولة كسب الرهان على **إستراتيجية الجزائر** في **إنتاج الهيدروجين الأخضر**(Green Hydrogen) ليكون بذلك قطاع **الطاقات المتجددة** (Renewable Energies)، قاطرة لباقي الاستثمارات في الجزائر أولا ومن ثم باقي دول المنطقة المغاربية.

في خضم كل هذه التحولات يمكن القول أن فعالية الدور الروسي تكمن في سياسته المحكمة بالاستغلال الأمثل لقوات فاغنر لسد الفراغ الأمني والسياسي، الذي خلفته **فرنسا** وشركاؤها الأطلسيين في

---

[1] مصطفى صايج، إستراتيجية روسيا الجديدة: لاعب جيو–استراتيجي والوصول إلى المياه الدافئة، **مجلة آراء الخليج**، عدد 134، 2019 ص ص 77 – 80 .

[2] بعد تراجع فرنسا ايطاليا تتحدى نفوذ الصين وروسيا بإفريقيا، 30 جانفي 2023، تاريخ الدخول 25 نوفمبر 2023 ، الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/2801148/

المنطقة المغاربية، وقطع الطريق أماما بالعودة مجددا وغالبا ما ستكون النتيجة، تصعيد التنافس الدولي في إطار تضارب أهداف ومصالح اللاعبين والخصوم الاستراتيجيين في المنطقة **(الحلف الأطلسي وروسيا)**.

ب/ موريتانيا في مرمى التنافسية الدولية بين روسيا والحلف الأطلسي للهيمنة على الساحل الإفريقي

بما أن **موريتانيا** حصلت على **صفة الشريك المتميز خارج الناتو** من المحتمل جدا أن يقوم **الحلف** بإنشاء **قاعدة عسكرية** (Military Base) على ساحلها الأطلسي، حرصا منه على محاصرة النفوذ الروسي في المنطقة وتقويض دوره في أي محاولة للتمدد نحو ساحل المحيط الأطلسي، خاصة **جزر الكناري الاسبانية فموريتانيا** تعتبر دولة **قائدة** في مجموعة **دول الساحل** الخمس **ضد الإرهاب** حسب ما صرح به الأمين العام للحلف **ينس ستولتنبرغ.**[1]

تماشيا مع هذا الطرح ستحاول روسيا **التمدد** أكثر في المنطقة المغاربية**(موريتانيا على وجه الخصوص)** للسيطرة على **الساحل الإفريقي** ومن ثم اللعب على المتناقضات الدولية والإقليمية باستغلال الفجوة التي تتسع بين الحلف ودول الساحل في تقديم نفسها **كحليف** بديل للحلف الأطلسي الذي يتراجع نفوذه بشكل واضح في الفترات الأخيرة.[2]

إذن ما يمكن قراءته على المدى البعيد من خلال سعي روسيا لمضاعفة لجهودها **بالجناح الجنوبي للحلف** هو أنها ستسعى لتحويل المنطقة المغاربية إلى **محور ارتكاز**، لتطويق النفوذ الأطلسي، ثم الاستثمار في الأزمات وحالات اللاستقرار، ومن ثم العمل على **تصدير اللامن** لدول الحلف وخصومها الاستراتيجيين عبر المخطط الاستراتيجي الموالي:[3]

[1]Sebastian Clapp, Outcome of the Madrid NATO Summit, European Parliamentary Research Service, June 2022 , p p 1 – 2 .

[2]علي حسين باكير، التنافس الدولي في افريقيا الدوافع والاهداف والسيناريوهات المستقبلية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 11 سبتمبر 2023 ، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/

[3]روسيا تتمدد في مالي من بوابة المساعدات المالية، 9 اوت 2022 ، تاريخ الدخول : 1 ديسمبر 2023 ، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/

- التركيز على عدد من المداخل التي ستعزز وتسهل عمليات تغلغلها من بينها:الخطابات السياسية(Political speeches) المناهضة **للامبريالية الغربية** المتجددة في المنطقة المغاربية واكبر دليل على ذلك **درجة القبول** العالية التي تحظى بها **روسيا** لدى الرأي العام المغاربي، تزامننا مع موجة **الرفض الشعبي** المتصاعد للقوى **الغربية التقليدية** في المنطقة المغاربية خلال السنوات الأخيرة .
- الاستثمار في محاولات **الدعم السياسي** الروسي نحو دول المنطقة المغاربية عبر صعيدين الأول يتمثل في **الصعيد الداخلي** تسعى من خلاله روسيا الى دعم الأنظمة الحاكمة ضد **الفصائل السياسية المعارضة** في حين **الصعيد الخارجي**، امتلاكها **لحق الفيتو** جعل منها طرف فاعل في **الدفاع** عن **القضايا** التي تخص دول المنطقة المغاربية في المحافل الدولية خاصة **مجلس الأمن الدولي**. خطوة مثل هذه ستعزز من التقارب الروسي المغاربي على حساب التقارب الأطلسي مع دول المنطقة،[1] خاصة وان روسيا لا تتبنى **سياسة المشروطية** (Conditionality Policy) السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع هذه الدول على عكس دول الحلف الأطلسي .
- روسيا وحلف شمال الأطلسي كلاهما يريد علاقات أوثق مع **موريتانيا** نظرا لما تتمتع به من إمدادات طاقوية حيوية وموقع استراتيجي ذات أهمية بالغة **(**القرب الجغرافي من المحيط الأطلسي**)**، فالتحركات الروسية الأطلسية الأخيرة باتجاه موريتانيا تلخص حدود المنافسة الجيوستراتيجية التي تدور بالأساس حول الاحتياطات الغازية وإمكانات الطاقة الخضراء .[2]

ناهيك على ان الدعم الذي تقدمه روسيا سيفتح لها أفاق أخرى وفرصا واعدة في المستقبل لتوسع قوات **فاغنر** بالمنطقة (الساحل الإفريقي منطقة جد غنية باليورانيوم) تعتمد عليها **المحطات النووية الفرنسية** لتوليد الكهرباء؛ إذن هي ورقة ضغط رابحة لروسيا، ستساوم بها الحلف الأطلسي لفك الحصار على شركات الطاقة في أوروبا،[3] والتخفيف من حدة العقوبات الغربية التي تأثرت بها روسيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي **(العزلة الدولية المفروضة على روسيا)**.

[1] Morten boas, the sahel crisis and the the need for international support , the North Africa institute, **policy dialogue**, N15 ,2019 , pp 6 – 9 .

[2] Sebastian Clapp, **op .cit** , p 2.

[3] Morten boas **, op. cit** , p 7.

فحسب وجهة نظر مستشار الأمن القومي الروسي **ألكسندر دوغين** Alexander Daugin ان مناطق النفوذ الجيوسياسي التي تنشط فيها روسيا تعتبر امتدادا لدوائر أمنها القومي يجب التمركز فيها .[1] ومحاولة استعادة مكانة روسيا الدولية بالمحافظة على أمنها القومي ورسم خارطة عمل لسياساتها الخارجية الجديدة وفق **مبدأ بوتين** * (Putin Principle)

مع مرور الوقت سيتعزز الحضور الروسي بالمنطقة المغاربية أكثر من خلال تأكيد على توطيد علاقاتها **موريتانيا** التي تعتبرها روسيا بوابة رئيسية **مستقرة نسبيا**، في محيط إقليمي مضطرب يعج بالمخاطر الأمنية (معضلة بناء الدولة الوطنية، سلسلة الانقلابات العسكرية، مفرخة للتنظيمات الإرهابية، الصراعات العرقية، تفاقم الأوضاع الإنسانية) .

إذن ستسعى روسيا **للاستثمار** فيها عبر البوابة العسكرية من خلال إبرام صفقات بيع وتصدير الأسلحة (على هذا الأساس ستصبح روسيا **بديل استراتيجي لفرنسا** في **موريتانيا** خصوصا ومنطقة الساحل عموما)، [2] ناهيك على ان مبيعات الأسلحة تشكل مدخلا لتعميق العلاقات الاقتصادية .

ردا على التوجهات الإستراتيجية الروسية سيعمل الحلف مستقبلا على إعادة ضبط **الحضور العسكري والأمني** في **موريتانيا** من خلال التركيز على فاعلية الدور **الفرنسي– الاسباني** لتطويق النفوذ الروسي وسد الثغرات التي ينفذ منها.

اما من الناحية العملية تحاول **موريتانيا** استغلال علاقتها مع الحلف الأطلسي وروسيا والبحث في مآلات **التنافسية الدولية** لصالحها لتحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية والعسكرية؛ أي أن موريتانيا

---

[1] محمد بهلول، إستراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد 2010 ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، مجلد10، عدد1، ص 377 ,

* **مبدأ بوتين**" الذي يتضمن الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، ولا يخضع لقوة عظمى واحدة ويكون لروسيا دورا أساسيا فيه. كما سعى بوتن أيضا إلى استعادة مكانة روسيا الدولية والمحافظة على أمنها القومي ورسم خارطة عمل لسياستها الخارجية الجديدة ومن ضمنها خطة التعامل مع المنطقة المغاربية كمنطقة من مناطق العالم التي يجب أن تتواجد فيها روسيا بثقلها العسكري والاقتصادي. للمزيد من المعلومات انظر: ناصر زيدان: **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 4، 2014)، ص 21

[2] روسيا تتمدد في مالي من بوابة المساعدات المالية، **مرجع سابق**.

هي الأخرى تبحث عن **التوازن** الذي يضمن لها **الاستقرار السياسي والأمني** في علاقاتها مع القوى المتنافسة سواء الإقليمية أو الدولية. [1]

يمكن الاستخلاص ان حظوظ المبادرات الإستراتيجية للحلف الأطلسي لا تزال في طور التصور والضبط تواجهها تحديات وعوائق كثيرة، ولا يتوقع ان تكون لها أثار ملموسة على المدى القريب وإنما على المدى البعيد ستكون لها أثار ايجابية.[2]

من الجهة المقابلة توظف روسيا علاقاتها العسكرية والاقتصادية معا، للتموقع والسيطرة على **المنافذ البحرية*** بغية الوصول **للمياه الدافئة**، وما تزايد عدد **الخطوط الغازية** لروسيا والبحث المستمر عن الأسواق التجارية في **المنطقة المغاربية**، إلا دليل واضح على ذلك الإدراك بمدى نجاعة هذه الآليات في توسيع نفوذها في مجال **الجيوبوليتيك** (Geopolitical).[3] في هذا الصدد يؤكد **زبيغنيو بريجنسكي** (zbigniew brezezinski) في كتابه المعنون بـ رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها

[1] من الناتو الى الصين وروسيا واخرين...لماذا تغازل القوى العالمية والاقليمية موريتانيا؟ 23 سبتمبر 2023، الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/brief/almuqarabat

[2] المقاربة الاستراتيجية لحلف الناتو في منطقة شمال افريقيا والساحل، وحدة دراسات شمال افريقيا والساحل، 21 جويلية 2022 ، تاريخ الدخول:11 اوت 2023 ، الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/brief/almuqarabat-alastiratijiat-lihilf-alnatu-fi-mintaqat-shamal-afriqya-walsaahil

* معضلة إيجاد منافذ للاقتراب أكثر من المياه الدافئة يمكن تجاوزها بوضع حلول ذات طبيعة اقتصادية لكن بجوهر جيوبوليتيكي، وهذا ما تعمل على تجسيده روسيا .لتفاصيل أكثر انظر: الكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004 ص591.

[3] رؤوف فتيحاني، انابيب الغاز الطبيعي: طريق روسيا الى المياه الدافئة الاوراسية، **حوليات جامعة الجزائر**، مجلد 35، عدد 03، سبتمبر 2021 ، ص ص 581 – 590 .

الجيوستراتيجية"،الصادر **1997** أن:" **هناك محاور جيوبوليتيكية لها أهمية من حيث موقعها، بحيث تعتبر بوابة نحو مناطق مفتاحية للاعبين جيواستراتيجيين للتموقع إقليميا ودوليا.**" [1]

وعليه تحسبا لأي عقوبات غربية جديدة **تستثمر** روسيا في إعادة ربط **علاقات جديدة ورسم ملامح خارطة جيوسياسية** بالمنطقة، يأتي ذلك على حساب تراجع علاقات بعض من دول الحلف الأطلسي خاصة **فرنسا** بالدول المغاربية منها: **الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا** .

ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا التنسيق الروسي في مع هذه الدول في الجوانب **الأمنية والعسكرية** داخل المنطقة في حد ذاتها.[2] وما احتضان الحلف الأطلسي **لموريتانيا** ودعوتها لقمة الحلف **بمدريد** في **جوان 2022** إلا خطوة معبرة يهدف من ورائها الحلف لتضييق الخناق على النفوذ الروسي. [3]

توجه الدول المغاربية نحو روسيا لا يعني التخلي عن الشراكة مع الحلف الأطلسي، إلا أن هذه الخطوة من شأنها أن تشجع على إمكانية تعزيز التقارب أكثر مع روسيا على حساب الناتو .عبر أسلوب إدارة الصراعات باليات المنافسة وإعادة التمركز، لرسم المعالم الجديدة لمستقبل السياسية الدولية في المنطقة المغاربية تكون فيها روسيا الرابح الأول.[4]

إجمالا يبدو أن تحولات **الإستراتيجية الأطلسية** خاصة منها **الأمريكية والفرنسية** في المنطقة لن تعرقل سياسات التقارب **الروسي المغاربي**، خلال الفترات المقبلة خاصة وان **النخب الحاكمة** الجديدة باتت

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي،(الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص59 .

[2] وسيم خليل قرعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ناشرون : لبنان، ط 1، 2016 ، ص ص 47 – 48 .

[3] حسين مجدوبي، باريس حاولت إبعاد واشنطن من الساحل لتتفاجأ بروسيا تعزز حضورها العسكري من النيجر ومالي الى موريتانيا ، 11 اوت 2023 ، الرابط: https://www.alquds.co.uk/

[4] عبد النور تومي، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي على امن000 الدول المغاربية: أزمة النيجر نموذجا، مركز دراسات الشرق الأوسط، 26 اوت 2023، تاريخ الدخول: 25 نوفمبر 2023، الرابط: https://www.orsam.org.tr/ar/nijer-krizi-sahel-bolgesindeki-guvenlik-ve-siyasi-istikrarsizligin-magrip-komsu-ulkelerine-yansimalari

تدرك تماما فشل تلك الاستراتيجيات في إيجاد **الحلول** الفعالة أو حتى الترقيعية، لمختلف **التحديات** التي تواجهها خاصة منها **الأمنية** التي تتمثل في الهجمات والأنشطة الإرهابية والأزمات الاقتصادية .

وعليه الطريق بات مفتوح أمام **النفوذ الروسي** الذي يهدد **المصالح الأطلسية** في المنطقة المغاربية الأمر الذي يجعلنا أمام ساحة صراع جديدة على غرار الصراع **الروسي الأطلسي الأمريكي في أوكرانيا** .[1]

الفرع الثاني: الصين: الرهان على المدخل الاقتصادي للتأثير على نفوذ الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية

انطلاقا من دبلوماسية مرنة تقوم على مبدأ استعمال **القوة الاقتصادية**(Economic strength) وفي إطار رصد استراتيجيات وتحركات القوى الكبرى(الحلف الأطلسي على وجه الخصوص)، تسعى **الصين** للتفرد بالمنطقة المغاربية والسيطرة على مواردها الطاقوية، فالعديد من المؤشرات والعوامل تبرهن على قوة الصين ودورها المحوري في الترتيبات الدولية في المنطقة المغاربية التي تتقاطع وتتضارب فيها المصالح الإستراتيجية لكلا الطرفين **(الصين والحلف الأطلسي)** .[2]

وعليه فالمقاربة الاقتصادية تعد عاملا حاسما في تزايد الاهتمام الصيني بالمنطقة المغاربية والدليل على ذلك **كثافة الاستثمارات الصينية** في دول المنطقة لاسيما **مشروعات البنية التحتية**، ثم مزاحمة حلف شمال الأطلسي في كسب الدعم المغاربي والمساندة الحقيقية لها للدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية، ومن ثم توظيفها في حماية مصالحها الإستراتيجية في النظام الدولي.[3]

أولا: مبادرة الحزام والطريق: من التعاون الاقتصادي الى النفوذ الجيوسياسي

---

[1] انقلاب النيجر....كيف نفهم مستقبل نفوذ روسيا في منطقة الساحل ؟، **مآلات**، عدد 43، 27 اوت 2023 ، ص ص 2 -5

[2] مقعاش مراد، فوزي نور الدين، استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الافريقي في ظل التواجد الامريكي في المنطقة، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 8، عدد 1، 2021 ص 137.

[3] Michael Kvorig, China Expands Its Peace and Security Footprint in Africa, International Crisis Group. 24 October 2018, available at: https://bit.ly/2JgrXzR

ترتكز السياسة الصينية في المنطقة المغاربية على فكرة تدشين شبكة متداخلة من الطرق او عبر ما يعرف **بمبادرة الحزام والطريق 2013** جاءت تحت اسم **حزام واحد...طريق واحد** حتى عام **2016**، أين تم تغيير الاسم إلى **مبادرة الحزام والطريق**، نظرا لكون المبادرة الصينية تتضمن عديد **الطرق والمسارات البحرية والبرية**. [1]

تنضوي تحت لواء المبادرة العديد من الدول المغاربية **كالجزائر، المغرب، تونس، ليبيا** باستثناء **موريتانيا**، الخطوة تجسد فكرة كسب المزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي، في المنطقة ما يعزز الأهمية البالغة للمنطقة المغاربية في المنظور الصيني لاعتبارات إستراتيجية كثيرة، دفعت بالصين لتوظيف جملة من الآليات لتكثيف تحركاتها الهادفة **لمنافسة القوى الكبرى الفاعلة** في المنطقة، منها الولايات المتحدة الأمريكية عموما **والحلف الأطلسي**.[2] خصوصا وبالتالي بسط الهيمنة بما يتماشى ومصالح الصين في المنطقة. إذن فما طبيعة التحدي الذي تطرحه الصين على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي، على الرغم من التباعد الجغرافي بين البلدين واختلاف مناطق النفوذ؟

1/ انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على إستراتيجية الحلف الأطلسي:

انضمام دول المنطقة المغاربية لمبادرة الحزام والطريق سيعمل على:[3]

- إضفاء نوع من الفعالية والايجابية فالمنطقة تحظى بموقع جيوستراتيجي هام وعلاقات جد متميزة مع **الصين** جعلها تتصدر لائحة الشركاء الإقليمين، وبالتالي سعي الصين بالتركيز على صياغة استراتيجيات عالمية للحفاظ على هذا **النسق التصاعدي ومكانتها في المنافسة العالمية** مع الحلف الأطلسي.

[1] لمياء مخلوفي، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، **مجلة مدارات سياسية**، ديسمبر 2017 ، ص ص 178

[2] Andrea Ghiselli and Pippa Morgan, A Turbulent Silk Road: China's Vulnerable Foreign Policy in the Middle East and North Africa, 01 Jun 2021 , available at https://www.cambridge.org//core/tem.

[3] بوالروايح عبد القادر، الأهمية الإستراتيجية لدول منطقة شمال افريقيا في مبادرة الحزام والطريق – الجزائر أنموذجا – ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 10 ، عدد 02 ، ماي 2023 ، ص ص 104

- ❖ محاولة استقطاب الدول المغاربية وإبعادها عن مسار **الشراكة** مع الحلف الأطلسي عبر بوابة **التجارة والاستثمار** في مجال **البنية التحتية**؛ وبالتالي خطوة ايجابية في مرمى دائرة المكاسب الإستراتيجية **الصينية** لرفع قيمة **الناتج المحلي الإجمالي** الذي تطمح الصين لإيصاله إلى قيمة **1.6 تريليون دولار** ما بعد **2023**.
- ❖ بما أن العلاقات الأطلسية الجزائرية في تطور ملحوظ منذ العام **2015** تسعى **الصين** لإعادة **استقطاب** الجزائر لصفها تزامننا مع طرحها لمشاريع **الاستثمار** في **الطاقات النظيفة والمتجددة** (Clean and renewable energies)؛ وبالتالي دعم أسس الشراكة بينهما لتعزيز بناء **طريق الحرير الأخضر**، خطوة قد تعرقل استراتيجيات الحلف الأطلسي في شراكته مع الجزائر فيما يخص الاستفادة من **مشروع سولار للطاقة** .
- ❖ **عولمة طريق الحرير المعلوماتي**؛ أي ضمان الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية عبر توصيل كابلات وشبكات الاتصال عبر مختلف بقاع العالم، والمنطقة المغاربية هي إحدى البوابات الرئيسية للوصول لهذه الغاية.
- ❖ وفقا **للمدركات الإستراتيجية** الصينية تسعى هذه الأخيرة **لتنمية العلاقات الثنائية والمتعددة** مع دول المنطقة من خلال محاولة **دمج** المنطقة المغاربية برمتها، ضمن **ترتيبات مبادرة الحزام والطريق**؛ فالأمر يتعدى كونه مجرد تنمية علاقات بل بالسيطرة على الممرات البحرية المتواجدة بالمنطقة، التي تعتبر **مركز محوري** لتقاطع ثلاث قارات: **إفريقيا ،آسيا، أوروبا** .[1]

اذن المبادرة ستوفر حركية تجارية واسعة النطاق بين الصين والدول المغاربية، وبالتالي فتح آفاق واسعة في التجارة الدولية **وسلاسل التوريد العالمية** (Global Supply Chains) لصالح **الصين** على حساب الدور **الأطلسي** في المنطقة .

[1] Alexander A. Gabuev, Ivan Yu. Zuenko, « The Belt and Road in Russia : Evolution of Expeert Discourse », **RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS,** vol 16, No 4, OCTOBER- DECEMBER, 2018, P.151.

- فالصين تعول كثيرا على **اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة * 2014 مع الجزائر** (تقارب الصين مع الجزائر يؤثر على العلاقات مع **الحلف الأطلسي، فالجزائر** لها أوراق ضغط يمكن ان تساوم بها **الغرب**؛ وبالتالي اصطفاف دولي واضح المعالم بين المعسكرين الشرقي والغربي كل طرف يحاول التفكير ببراغماتية).[1]
- التركيز على أسس **الشراكة الإستراتيجية 2016 مع المغرب** وتعتبرها قاعدة **ارتكاز** لتوسيع استثماراتها في المنطقة المغاربية في حين لا يزال الأمر مؤجل مع كل من **موريتانيا** (تربطها شراكة أمنية وسياسية وتنموية مع الولايات المتحدة في إطار مجموعة الخمسة) **وتونس** (وضع سياسي غير مستقر) **وليبيا** (غياب حكومة مستقرة) .[2]
- ستظل المنطقة المغاربية ذات أهمية بالغة في أجندة السياسات الصينية والتي تسعى من خلالها لفرض النفوذ **وموازنة النفوذ الدولي** الذي يمثل تحديا لها والمساهمة، في خلق نظام دولي متعدد الأقطاب لتطويق الحلف الأطلسي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي توترت معها العلاقات بداية من **2018** الى غاية **2021** .[3]
- وبالتالي مخاوف مشروعة تهدد الحلف الأطلسي يتوجب عليه الإقرار بضرورة مواجهة التهديد الصيني المتصاعد عبر **احتواء الصين** الذي بات يشكل **تهديد** على المصالح التي يرعاها الحلف. في تصريح للأمين العام للحلف **بقمة لندن 2019** وإصدار البيان الختامي أكد على:"

*الشراكة الإستراتيجية الشاملة تشترط فيها الصين ثلاثة أمور لتتحقق هي: الثقة السياسية، والروابط الاقتصادية الكثيفة، والتبادلات الثقافية والعلاقات الحسنة في القطاعات الأخرى.

[1] Donald Gerard Gayou, China's Economic Engagement with West Africa: Present Realities, Problems, and Prospects, American Journal of Chinese Studies, Vol. 24, No. 1, April 2017, pp. 13-28.

[2] Eugenia Pecoraro, China’s Strategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterranean region, Working paper No. 26, 2010, **Institut Universitari d'Estudis Europeus**, p p 17 – 25 .

[3] شريفة كلاع ، تزايد النفوذ الصيني في افريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 5، عدد 2، سبتمبر 2021 ، ص 991.

أن الصين تمثل تهديدا استراتيجيًا محتملا، وأن النفوذ المتزايد للصين في السياسات الدولية يقدم فرصا وتحديات، نحتاج إلى مواجهتها معا كتحالف" .[1]

- النفوذ المتنامي لدبلوماسية الصين المتصاعدة في الآونة الأخيرة في مناطق النفوذ التقليدية التابعة للحلف الأطلسي جعلها تطرح مجموعة من المعطيات تؤثر بشكل سلبي على **الأمن والاقتصاد** عبر الأطلسي، وبالتالي الربط بين **التمدد الاستراتيجي** لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ومدى تأثيرها على **امن** الحلف، الأمر الذي سينعكس سلبا على قدرة الحلف مستقبلا؛ والدليل على ذلك ما جاء في بيان قمة الحلف الأطلسي على لسان الأمين العام **ينس ستولتنبرغ:**"**أن استثمارات الصين في مشاريع البنية التحتية الحيوية في أوروبا، إبتداءا بشبكات الاتصالات وانتهاءا بمنشآت الموانئ، قد تضعف قدرة الحلف بالاستجابة للأزمات الدولية دبلوماسيا أو عسكريا** ".[2]

المطلب الثاني : التقارب الروسي الصيني واحتمالية التحالف العسكري في المنطقة المغاربية

يمثل التقارب الروسي الصيني أحد أوجه تعزيز القوة وتحسين الفرصة في منافسة نفوذ حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية، فالقوى الكبرى(روسيا، الصين) في مسعى دائم للحفاظ على المكانة الدولية، ثم المكاسب الجيوستراتيجية وصولا للتأثير إقليميا ودوليا، الذي يندرج ضمن حدود الإمكانيات والقدرات الممكنة لفعل ذلك خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ التوازن في النظام الدولي المتسم بالتغيير المستمر كلها أمور انعكست على تحجيم مصالح الحلف بالمنطقة.

الفرع الأول: فرص نجاح التقارب الروسي الصيني في المنطقة المغاربية

يمكن حصر هذه الفرص في نقطتين كالتالي:

أولا: إعادة تشكيل عالم متعدد الأقطاب وموازنة المصالح

[1] Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2012), see the link: https://bit.ly/3goVV3w

[2] فاطمة الزهراء أحمد أنور، آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق، ص 315.

نظرا لرغبة كل من **روسيا والصين** لإحداث نوع من التغيير واعادة هيكلة النظام السياسي الدولي بما يتماشى ومصالح كل طرف، تسعى الصين لممارسة دور عالمي مؤثر وبارز في المنطقة المغاربية، هذا الدور يحتاج للاعب دولي فاعل في العلاقات الدولية يتناغم مع السياسات الإقليمية الصينية، ولعل روسيا هي الحليف الاستراتيجي الأمثل لتحقيق ذلك، وبالتالي المحصلة النهائية ستكون خيارات إستراتيجية وسياسية واسعة النطاق لرصد التفاعلات الروسية والصينية بغية التعامل مع مخرجات البيئة الدولية المتسمة بالتغير المستمر.[1]

تماشيا مع هذا الطرح كيف يمكن ان يؤثر التقارب الروسي الصيني على توجهات الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية ؟ وهل هذا التقارب فعلا يعود لفكرة التوافق الذي يعزز مبدأ موازنة المصالح بين الطرفين على حساب مصالح الحلف .؟

ان ما يميز العلاقات الروسية الصينية هو وجود **علاقة طردية** بين تنامي التقارب الروسي الصيني **واحتمالية التأثير** على هيكلية النظام الدولي من خلال عدة مؤشرات أهمها: السعي لموازنة قوة الطرفين مع قوة حلف شمال الأطلسي، الإصرار المتكرر عبر مختلف الجولات الدبلوماسية والسياسية لرفع مستوى التنسيق وتعميق مبدأ الشراكة الإستراتيجية بينهما كخطوة أساسية لإرساء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب. [2]

في هذا الإطار يرى **رندل شويلر** (Rendell Schuyler) في نظريته توازن المصالح (Balance of interests) أن الدول في سعيها لتحقيق **الأمن والبقاء،** تولي اهتمام كبير للفرص المتاحة لتعظيم حجم المكاسب والمنافع؛ أي ان هناك علاقة اعتباطية بين **الأمن، البقاء، القوة** في العلاقات الدولية وبين إمكانيات الدولة في تحقيق مصالحها. [3]

---

[1] حيدر زهير جاسم الوائلي، الاستراتيجدية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية الصينية، **المجلة السياسية والدولية،** ص 545.

[2] مأمون احمد ابو رعد، تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي ، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،** مجلد 8، عدد 16 ، جويلية 2023 ،ص 174 .

[3] مأمون احمد ابو رعد، **مرجع سابق،** ص 185.

وهذا ما تسعى اليه كل من روسيا والصين في محاولات عديدة للوصول الى قمة النظام الدولي وكسر هيمنة الأحادية القطبية الى عالم ثنائي او متعدد الأقطاب. وعليه ماهي حدود تأثير الصعود الروسي الصيني على هيكلية القوة الدولية ؟ وهل من المحتمل ان يؤثر إعادة تشكيل نظام دولي جديد على فاعلية الدور التوسعي للحلف الأطلسي؟.[1]

بالرجوع لمصطلح القوة يمكن القول بأنها تعتبر جوهر العلاقات الدولية والمحرك السياسي والاقتصادي للدول في علاقاتها مع بعضها البعض.[2] فضلا عن ذلك يشير **ستيفن والت** (Stephen Walt) الى ان الدول تميل إلى انتهاج **مبدأ التوازن** وليس **التبعية**، وذلك في سعيها للحفاظ على بقائها وأمنها القومي مضيفا في ذات السياق ان دوافع التقارب الاستراتيجي بين الدول الكبرى يعود بالأساس لشعور هذه الدول **بالتهديد الخارجي** من جانب **قوة منافسة**، وبالتالي اللجوء للتقارب **لموازنة** هذا **التهديد** balance of threat وهذا الأخير يشمل مؤشرات معينة منها: حجم القوة لأي دولة مقارنة بقوة دول جوارها، التقارب الجغرافي لمصادر الخطر أو التهديد، القدرات الهجومية العالية لدول الجوار ومقاصدهم السيئة. [3]

في خضم هذه التفاعلات بين روسيا والصين اللتان تسعيان لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب يمكن المراهنة على تراجع دور الحلف الأطلسي لصالحهما، والدليل على ذلك الشراكة الروسية الصينية التي تبدو كضرورة **جيوسياسية**، ركيزتها الأولى **التفاهم الاستراتيجي** بينهما خاصة وان كلاهما يراهن على **الجغرافيا السياسية**، لمناطق نفوذهما ولعل المنطقة المغاربية ابرز مثال عن ذلك حينما قررت كل **من روسيا والصين** الانتقال من دور **الفاعل** إلى دور **القائد**، في ظل مجريات الأحداث الدولية ومحاولة

[1] خالد البطران، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في اطار نظرية تحول القوة، **مجلة جامعة البعث**، مجلد 44، عدد 11، 2022 ، ص ص 53

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية: ترجمة توفيق البجيرمي، السعودية: **مكتبة العبيكان**، 2007 ، ص 156.

[3] مأمون احمد ابو رعد، **مرجع سابق** ، ص 184 .

لعب دور **استراتيجي موازي** للدور الأطلسي في كل من موريتانيا(منطقة الساحل الإفريقي)، تونس وليبيا(مبدأ المساعدات الأمنية). [1]

فحسب وجهة نظر **زبيغنيو بريجنسكي** في كتابه **رقعة الشطرنج الكبرى** أن الصين تعتبر من أهم اللاعبين الاستراتيجيين يمكنها فرض تحدي واضح مع الحلف الأطلسي، في حين العلاقات الروسية الأطلسية يشوبها نوع من التوتر الدائم وانعدام الثقة. [2]

وعليه درجة التقارب بين روسيا والصين لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعاون الدبلوماسي والاقتصادي، الذي يؤكد إجراءات تدابير بناء الثقة، ومن ثم سياسات دفاعية مشتركة وتكوين تحالفات عسكرية قائمة على الانسجام في الرؤى الإستراتيجية حيال العلاقات الدولية للعب دور **الشريك** لا **التابع**.[3]

الفرع الثاني: انعكاسات التقارب الروسي الصيني على التوجهات الإستراتيجية للحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية

حالة استقطاب روسي صيني غير مسبوقة تشهدها المنطقة المغاربية، خاصة في ظل تعزيز سياسة تشكيل **التحالفات الموازية** من خلال التوسع في الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا داخل حدود المنطقة، إذن هي فرصة سانحة للتفوق الروسي على حساب **الحلف الأطلسي**، خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بجهود روسيا الرامية **لتدويل الروبل الروسي** ومنحه **الصبغة العالمية** في التعاملات الخارجية، تحسبا لأي عقوبات غربية جديدة على الشركات والأصول الروسية ؛اذن مثل

[1] شريفة كلاع، التحالف الاستراتيجي الصيني – الروسي كقوى موازنة في مواجهة النظام الأحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب ، **مجلة آفاق للعلوم**، مجلد 6، عدد 3 ، 2021 ، ص ص 302 – 306

[2] مشاور صيفي ، روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟ ، مجلة وحدة البحث وادارة الموارد البشرية، عدد 02، ص 29.

[3] غزلان محمود عبد العزيز محمد، التقارب العسكري الروسي الصيني واحتمالات التحالف العسكري، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** ، مجلد8 ، عدد 15، جانفي 2023 ، ص 20 .

هكذا خطوة من شأنها ان تنعكس في المستقبل على الأصول الأوروبية؛ أي **التقليل** من الاعتماد على **اليورو والدولار** الأمريكي .[1]

من ناحية أخرى الصعود الاقتصادي **للصين** داخل المنطقة المغاربية يحسب لها أكثر من الحليف الاستراتيجي روسيا؛ بمعنى أخر ان قيادة **القاطرة الاقتصادية** ستكون الصين اولى بها من روسيا، هذا الأمر من شأنه إثارة قلاقل **للحلف الأطلسي،** خاصة وان **الصين** بدأت في السيطرة شيئا فشيئا على مناطق نفوذ استراتيجي تابعة للحلف، ناهيك على انها قوة لا يستهان بها في مجال **القرصنة الالكترونية** (Cyber hacking) **والهجمات السيبرانية** (Cyberattacks)؛ وبالتالي هذا التحول المفاجئ في **موازين القوى الدولية** يشغل القيادات العليا للحلف الأطلسي أكثر من أي وقت مضى.[2]

على المستوى العملياتي تسعى كل من الصين وروسيا لتغيير اصطفاف **أطراف محورية** في الحلف الأطلسي مثل **تركيا،** والعمل على خلق بدائل إستراتيجية من شأنها ان تعزز حالات التعاون أكثر مع تركيا، وما اقتناء تركيا لمنظومة **الدفاع الصاروخي الروسية s-400** (Russian Missile Defence System) بدلا عن **نظام دفاع باتريوت الأمريكي** (US Patriot Defense System) ما هي إلا خطوة أولى لتوطيد العلاقات أكثر في المستقبل؛ ناهيك على ان **تركيا** تمر بمرحلة انتقالية في علاقاتها الإستراتيجية مع **الحلف** الأمر الذي سيخلق مزيج من **الفرص والتهديدات** خاصة اذ ما تم الأخذ بعين الاعتبار بجملة الترتيبات الثنائية الإقليمية التي باتت تقلص من نفوذ الحلف الأطلسي لصالح الصين وروسيا .[3]

ومن المتوقع جدا ان تكون المحصلة النهائية **بروز مؤسسات أمنية واقتصادية** جديدة تسيطر عليها **روسيا والصين** كاستجابة لتصاعد الضغط الغربي عليهما، من ناحية أخرى ستسعى روسيا عبر جولات متعددة لتوريط **الحلف الأطلسي** ولن تتوقف عند هذا الحد فقط بل ستسعى لزيادة الضغط والأعباء

---

[1] Gunther Schnabl , The Russian Currency Basket The Rising Role of the Euro for Russia's Exchange Rate Policies , 17 auguest ,2023 , p 15 -18 .

[2] قمة الناتو تطلق مواجهة مفتوحة بين الغرب والتحالف المضاد له، **مآلات دولية،** عدد 19، اوت 2021 ، ص ص 5 – 7 .

[3] شريفة كلاع، **مرجع سابق،** ص 307 .

العسكرية والاقتصادية عليه، خاصة في جانب إدارته **للأزمات الدولية** (International crises) التي قد يكون الحلف في غنى عنها **كالأزمة الأوكرانية** (Ukraine's Crisis)؛ وبالتالي فرصة أخرى لروسيا تسمح لها بتضييق الخناق على الحلف في المنطقة المغاربية .[1]

خلاصة الفصل:

بعد التطرق ومعرفة ابرز التحديات التي من شأنها تهديد مستقبل الدور الأطلسي في المنطقة المغاربية تم التوصل إلى النقاط التالية:

- الانشطار السياسي بين الدول الأعضاء للحلف الأطلسي بشأن تحقيق **2 %** ، كحد ادنى من ميزانية الإنفاق الدفاعي للحلف وبالتالي أعباء مالية تكبدت عنائها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض من الدول الأعضاء، الأمر الذي زاد من حدة التوتر والخلافات البينية وبالتالي تحدي داخلي من شأنه التأثير مستقبلا على فاعلية الدور الأطلسي على الصعيد الدولي ،فالدول الأعضاء تسعى للاهتمام أكثر بتحديث معداتها العسكرية على حساب الإنفاق الدفاعي للحلف يتزامن ذلك مع تداعيات الأزمة الأوكرانية .
- مجمل التفاعلات الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية في المرحلة الحالية تمثل فرصة لروسيا والصين لتعزيز المكانة الدولية كشركاء استراتيجيين موثوقين لدى دول المنطقة ،
- التوتر في المنطقة المغاربية وما جاورها **(الساحل الإفريقي)** شجع **روسيا** على إعادة ترتيب التوازنات الأمنية لصالحها خاصة في ظل انتشار **قوات فاغنر** ، أمر بات يستدعي إعادة النظر في مآلات التصعيد وانعكاساته المحتملة على مختلف الأصعدة في المنطقة ثم على إستراتيجية الحلف الأطلسي، خاصة بعد تصاعد موجات الرفض لتواجد بعض من دول الحلف **كفرنسا** التي تلبي خمس الاحتياجات الطاقوية للدول الأعضاء وهذا من شأنه إثارة جملة من المخاوف بشأن الأمن الطاقوي للحلف ككل .
- كل من الصين وروسيا لديهما حسابات سياسية في المنطقة المغاربية مرهونة بحسم استراتيجيات معينة في المضمار الاقتصادي خاصة بعد الاكتشافات الجديدة لحقول الغاز الطبيعي والاحتياطات الهائلة طبقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي وشركات التنقيب، فالصين تسعى

[1]Gunther Schnabl , op. cit p 20.

جاهدة نحو استقطاب المزيد من النخب السياسية لخلق حالة من الولاء وتحقيق الامتثال لتطلعاتها في المسارات التي تعزز مصالحها الإستراتيجية على المستويين القاري والدولي. في حين روسيا تسعى جاهدة لتضييق الخناق على الحلف الأطلسي والوصول إلى المياه الدافئة، واكبر دليل توسيع الاتفاقيات الاستثمارية والشراكات الأمنية والعسكرية مع دول المنطقة .

الخاتمة

لتحقيق نوع من الاستجابة والمرونة في التكيف مع معطيات البيئة الأمنية الجديدة يسعى حلف شمال الأطلسي لإعادة صياغة جملة من المفاهيم الإستراتيجية، واليات تعاون تتماشى وطبيعة مهامه الجديدة ولعل من أبرزها ما نصت عليه قمة لشبونة **2010** فيما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية، الأمن التعاوني، الشراكة الإستراتيجية، طبعا خارج حدود الدائرة الأطلسية، ما يؤكد على بقاء الحلف واستمراريته هو ذاك الارتباط المؤكد بالغاية والهدف فهو أمام خيارات متعددة تقتضي عليه حتمية التكيف مع طبيعة المتغيرات الإستراتيجية التي أفرزتها تداعيات الحرب الباردة .

من جهة أخرى يمكن القول التغير والتحول في البيئة العالمية ارتبط أساسا بتحول طبيعة المخاطر والتهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي برزت أكثر داخل المنطقة المغاربية، على هذا الأساس تغيرت جل الخطابات السياسية والأمنية للحلف الأطلسي تجاه دول المنطقة؛ والتي تقتضي بالضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات مع دول الجناح الجنوبي ورسم خارطة طريق جديد للشراكة الإستراتيجية البينية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية.

فعلى غرار تصاعد موجات **العنف والعنف المضاد**، زيادة القلاقل الأمنية، استمرار الأجندات التي تغذي مختلف النزاعات، والانقسامات السياسية في المنطقة المغاربية، انصبت اهتمامات حلف شمال الأطلسي على التخفيف من حدة التهديدات الأمنية، خاصة وان جل هذه التهديدات يغلب عليها طابع التمدد والديناميكية والتشابك. وعليه جاءت الترتيبات الأمنية والمبادرات الأطلسية كخطوة استباقية، داعمة لتعزيز أسس الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية، على اعتبار أنها مصدر قلق متزايد، ومحاولة إحداث جملة من التغيرات الهيكلية، لصناعة الأمن وإعادة مفهمته تماشيا مع التطورات الجارية على الساحة الدولية.

وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- لمواجهة التهديدات الأمنية المتأتية من **الجناح الجنوبي**(المنطقة المغاربية) تبنى الحلف الأطلسي قاعدة التمايز الذاتي **(32+1)** لضبط علاقاته مع الدول المغاربية، ومع ذلك يبقى مستوى التعاون بين الطرفين متفاوت وغير موحد، وبالتالي خطوة تدعم السياسات الأطلسية المتباينة مع الدول المغاربية وفق اتجاهين: الاتجاه الأول ركز على **الشق العسكري** يبرز جليا في التعاون العملياتي، والتنسيق الاستراتيجي العسكري في إطار التبادل الخبرات العسكرية، وعمليات

الاستطلاع الاستخباراتي فيما يخص مكافحة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة العابرة للقارات، التهديدات السيبرانية. في حين الشق **السياسي والدبلوماسي** يظهر من خلال السعي لإنجاح تدابير بناء الثقة واليات التشاور السياسي مع الشركاء الإقليمين الجنوبيين .

- ❖ في إطار تعزيز المكاسب الإستراتيجية والمصالح القومية يسعى الحلف الأطلسي لإرساء واستحداث منظومة أمنية دفاعية، تقوم على فكرة الاستثمار في الجانب الدفاعي ومضاعفة القدرات العسكرية لحصر التهديد الروسي ثم مراقبة العبور عبر المحيط الأطلسي، وصولا إلى الحماية من التهديدات لتعزيز أمن الحلف.
- ❖ في خضم التحولات الدولية الراهنة اثبت الحلف الأطلسي قدرته على تطبيق **مبادرة جاهزية الناتو** في جناحه الجنوبي دون الخروج عن إطار **الرؤية العسكرية الجديدة 2030**، والموازنة بين متطلبات التهديد وطبيعة المهام العسكرية، التي يحاول الحلف الاضطلاع بها خارج حدود الدائرة الأطلسية، وهو ما تم ملاحظته جليا في العمل على حصر النفوذ الجيوسياسي الروسي والتمدد الاستراتيجي الصيني في المنطقة المغاربية؛ وبالتالي مبادرة جاهزية الناتو باتت تمثل جزء لا يتجزأ من المقاربة التعاونية الجديدة للحلف الأطلسي، وخطوة ايجابية داعمة لأبرز التجليات الهامة في طبيعة العلاقات الأطلسية المغاربية.
- ❖ تعد القمم الأطلسية اهم مؤشر يضبط التوجهات الاستراتيجية للحلف الاطلسي وتطلعاته المستقبلية لرسم خارطة طريق جديدة تمكنه من تحقيق جملة من الاهداف الاستراتيجية المخطط لها مسبقا لضمان مكاسب معينة، ومن اهم هذه القمم التي تعد المنعرج الحاسم في توجهات الحلف قمة ويلز 18 **سبتمبر 2014** التي تعد بمثابة الحجر الاساس لوضع القواعد الاولى لهندسة المشروع الامني الامريكي **(مبادرة جاهزية الناتو)**، لتتم الموافقة بشكل رسمي خلال **قمة وارسو 2016** على أولويات خطة العمل الخاصة بالاستعدادات **(RAP)** وفق الاستراتيجية المعتمد عليها في مبادرة الجاهزية **(استراتيجية 30×4)**.
- ❖ تكملة لما صرحت به **قمة ويلز 2014** وقمة **وارسو 2016** جاء إعلان **قمة بروكسل جويلية 2021** ليشدد فيه قادة الحلف على وحدة الصف العسكري في مواجهة التحديات الأمنية، مع خفض مستويات التوتر بين الدول الأعضاء مقابل زيادة نسبة الإنفاق العسكري والتدرج في آليات العمل الإقليمي؛ فالبرنامج يهدف إلى ضمان بقاء منظمة حلف شمال الأطلسي قوية، جاهزة،

ومستجيبة في نفس الوقت لادارة مختلف الازمات الدولية والتحديات الامنية التي قد تمس بمصالح الحلف الاطلسي .

- ❖ مخرجات **قمة مدريد 2022** اثبتت مدى قدرة الحلف الاطلسي على لعب ادوار جديدة بإستراتيجية جديدة تضمن له دور الموازن العالمي في كافة التوازنات الإقليمية والدولية، وتماشيا مع أشكال التحالفات الدولية الراهنة خاصة في إطار تصاعد القدرة التنافسية، بين مختلف القوى الدولية والأطراف الفاعلة في المنطقة المغاربية(**روسيا _ الصين** على وجه الخصوص) ومن ثم اعادة ضبط التوازن بين الردع ،ادارة الازمات، والدفاع الجماعي.
- ❖ أهمية التوجه الأطلسي نحو **موريتانيا** والتركيز على فعالية دورها الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية ذات الارتباط الوثيق بالإرهاب الدولي والهجرة السرية، خطوة تعززت أكثر بعد **قمة مدريد 2022** التي باتت تعتبر بمثابة الفرصة الجديدة لزيادة التزام الحلف، بتطبيق استراتيجية **الامن الشامل** وفق **نهج 360 درجة** في الجناح الجنوبي، في المقابل استثمار الحلف الاطلسي في علاقاته مع موريتانيا لها دلالات جيوسياسية تعكس مدى اهتمام الحلف بحصر التمدد الروسي في المنطقة وتضييق الخناق على المرتزقة الروس فاغنر.
- ❖ كشفت الازمة الأوكرانية عن العجز الأطلسي في تحقيق الأمن الطاقوي، حيث أضحت الدول الأعضاء تبحث عن بديل استراتيجي للغاز الروسي، فكانت **الجزائر** من بين الدول المغاربية البديل الأول المطروح الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز الإمدادات الطاقوية لدول الحلف، هذا الأمر تأكد أكثر بعد الاكتشافات الأخيرة والمتتالية لحقول الغاز بالجزائر والاحتياطات الغازية القابلة للزيادة، ناهيك على ان مركزية الدور الجزائري في عمليات التصدير لدول الحلف الاطلسي وموقعها الجغرافي يؤهلانها بأن تكون قطب ومحطة ترانزيت في المستقبل لتلبية الطلب الاطلسي المتزايد على موارد الطاقة خاصة الغاز الطبيعي.
- ❖ مجمل التفاعلات الأمنية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة المغاربية في الفترة الحالية تعتبر فرصة واعدة أمام روسيا والصين، لتعزيز تواجدهما كشركاء استراتيجيين موثوقين لدى الدول المغاربية وعليه خطوة من شأنها مزاحمة التواجد الأطلسي بالمنطقة؛ خاصة وان الحلف يسعى لتحقيق أمنه الطاقوي بعد ما شهده العالم من انعكاسات سلبية للازمة الأوكرانية، التي ألقت بظلالها على اقتصاديات الدول الأعضاء، ومن ثم خلق حالة من الاستقطاب الدولي والتكتلات

السياسية التي بدورها هي الأخرى أسست لرسم خارطة جيوسياسية جديدة، قد تفتح الطريق أمام تحالفات عسكرية جديدة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية المركزية:

هندسة الترتيبات الأمنية الأطلسية المغاربية القائمة على أساس الشراكة، التعاون، الحوار كفيلة بإيجاد حلول للمعضلات الأمنية، خاصة وان المنطقة المغاربية تحظى بقدر واسع من الاهتمام الأطلسي واكبر دليل على ذلك إدراجها ضمن دائرة المفاهيم الإستراتيجية ما أعطى للحوار بينهما دفع جديد بتفعيل آلية التعاون والتنسيق الاستراتيجي .

الفرضية الأولى:

لضمان نجاح الإستراتيجية الأطلسية المنطقة المغاربية كان يتوجب على الحلف الأطلسي تسوية القضايا الأمنية العالقة والدليل على ذلك المبادرات، والترتيبات الأمنية التي جاء بها الحلف الأطلسي في إطار تعزيز أسس الشراكة لاحتواء التهديدات الأمنية ومحاولة إيجاد حلول ترقيعية للمشاكل في دول المنطقة.

الفرضية الثانية:

تفرض إستراتيجية احتواء التهديدات الأمنية على الحلف الأطلسي التوسع في المنطقة المغاربية لمواجهة المشاريع المنافسة من قبل القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة وهو ما نصت عليه القمم الأطلسية في الفترات الأخيرة **قمة بروكسل 2021، قمة مدريد 2022** .

الفرضية الثالثة:

أهمية الموقع الجيوستراتيجي للدول المغاربية ساهم في رفع وتيرة التنافس بين الحلف الأطلسي والقوى الدولية الأخرى كروسيا والصين، فالمنطقة تعتبر كذلك إحدى البوابات الرئيسية للتغلغل أكثر في القارة الإفريقية.

قائمة المصادر والمراجع

1/ باللغة العربية:

أولا : المصادر

1. ألفن توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة: لبنى الريدي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.
2. برونو تيرتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**، ترجمة :عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،2011.
3. تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
4. جوانيتا إلياس، بيترستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة: محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،2001.
5. جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**: ترجمة توفيق البجيرمي، السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.
6. زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
7. فرنسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
8. فيليب برايار، محمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، ترجمة:حنان فوزي حمدان، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009.
9. الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا: **مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ،2004
10. هاري آر يارغر،**الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي_التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: راجح محرز علي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.

ثانيا: المراجع

أ – الكتب

1. أحمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغانثو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية** ،القاهرة : كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،2009 .
2. أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية_دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2008.
3. جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.
4. خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

5. خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
6. رواد غالب سليقة، **إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014،
7. زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، لبنان: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ،2011.
8. سامر مؤيد عبد اللطيف،**الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي**، كلية القانون جامعة كربلاء: بغداد ،2012.
9. طارق محمد ذنون الطائي، **الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين**، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

10. طارق محمود شكري، **العقيدة العسكرية وتطوراتها**، بغداد: دار الكتب والوثائق، 2016.
11. عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر، 2008.

12. عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.
13. عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
14. عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث: القاهرة ،2011 .

15. عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم ،**القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية_ دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل_** ، القاهرة: المكتب العربي للمعارف ،2015،
16. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
17. عز الدين قطوش، **الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**، دار الكتاب الحديث: الجزائر، 2015.
18. علي زياد عبد الله فتحي العلي، **القوة الامريكية في النظام الدولي الجديد_ تداعياتها وافاقها المستقبلية_**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015 .
19. عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2011.
20. كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، قطر:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.
21. ليلى مرسي، احمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945_2000**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001.
22. محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
23. محمد عطوان، **الاستعمال الإيديولوجي للثقافة صدام الحضارات أنموذجا**، لبنان: منشورات اتحاد الأدباء والكتاب في البصرة ،2017.
24. محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014.
25. ناصر زيدان: **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 4، 2014.

26. هشام محمد آل سعيد برغش، **الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها_دراسة فقهية مقارنة_**، القاهرة: دار الكتب المصرية ،2012.
27. وسيم خليل قرعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ناشرون : لبنان، ط 1، 2016 .

ب – المقالات:

1. أبعاد معضلة فاغنر في مالي خارطة ملتهبة قرب حدود موريتانيا، **مركز الصحراء للدراسات والاستشارات**، ديسمبر 2021.
2. إحسان الحافظي، الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب : البنية والسلوك ،**سياسات عربية**، عدد 25، مارس 2017.
3. أحمد بوخريص، التحول الاستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، عدد02، مجلد 01 ، ديسمبر2018.
4. أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية:التخصص والتنوع، **سياسات عربية**، عدد20، ماي2016.
5. احمد مولانا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، **المعهد المصري للدراسات**، 2 فيفري 2021 .
6. الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية، **المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب**، أكتوبر 2016.
7. أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا مابعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد 6، عدد1 ، جانفي 2021.
8. إسماعيل حمودي، تزايد النفوذ الروسي في شمال إفريقيا: حدود النزعة البوتينية، **مركز الجزيرة للدراسات**، فيفري 2022.
9. الاضطراب المرتقب: الأفاق المحتملة لازمة الطاقة في أوروبا عام 2023، **مجلة تقديرات**، عدد 129، ديسمبر 2022.
10. أمل نجم محمد، تأثير شركة غازبروم في العلاقات الروسية الأوروبية بعد عام 2001 ، **مجلة دراسات دولية**، عدد 85 ، 2021.
11. أمية سرير عبد الله، أمينة بوبصلة، تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية _التأثير الإقليمي والدولي، **السياسة العالمية**، مجلد 04، عدد 03، مارس 2021.
12. أميرة طاهر، مشكلة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية وآليات المواجهة، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد 05، عدد 01، مارس 2021.
13. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية(دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، **مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية**، 2007.
14. إيمان بولوساخ، استخدام القوة في القانون الدولي وانعكاساته على العلاقات الدولية، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد 31، عدد 04، ديسمبر 2020.

15. إيمان تمرابط، ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، **مدارات معرفية** ، عدد 11، جانفي 2019.
16. بحري دلال ، شرايطية سميرة، رهانات الأمن الإنساني في الدولة الفاشلة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، عدد 09، 2016.
17. بحري سعادة، الاستثناء الديمقراطي العربي بين نفي الربيع العربي وعودة الدولة، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد06، عدد 02، أكتوبر 2022.
18. بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 1 نوفمبر 2023.
19. بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 1 نوفمبر 2023.
20. برابح حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، عدد 06، جوان 2017.
21. البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 17، جانفي 2018.
22. بلال ياسين الكساسبة، علاقة جائحة كورونا بالإرهاب الدولي: التداعيات والأسباب، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلد 3، عدد 1، جانفي 2022.
23. بلخيرات حوسين، إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية: دراسة في المرجعيات والمظاهر، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، عدد 12، 2010.
24. بلخيرات حوسين، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 13 فيفري 2017.
25. بلعسل بنت نبي سليمان، عمروش الحسين،التهديدات الالكترونية والأمن السيبراني في الوطن العربي، **مجلة نوميروس الأكاديمية**، مجلد 02، عدد02، جوان 2021.
26. بليح عائشة، أزمة الهوية العربية وإعادة إنتاج الهوية الأوروبية في ظل العولمة، **مجلة سوسيولوجيا**، مجلد 2، عدد 1، جوان 2018.
27. بمراح محمد جواد، تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، عدد 1، مجلد8 ، جوان 2021.
28. بن أحمد أحمد، الأسعار العالمية للغاز الطبيعي ومستقبلها، **مجلة رؤى اقتصادية**، عدد 11، ديسمبر 2016.
29. بن عبد العزيز سفيان ،التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الافريقية عبر المعابر الحدود _ المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا نموذجا، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد 09، عدد 02، جوان 2021.
30. بن عيشوبة رفيقة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، **مجلة أبحاث**، مجلد 7، عدد 2، ديسمبر 2022.
31. بن عيشوبة رفيقة، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، **مجلة أبحاث**، مجلد 7، عدد 2، ديسمبر 2022.

32. بن محاد سمير شيحي محمد، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، عدد1، 2016.

33. بن مرزوق عنترة، البعد الالكتروني للسياسة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد 38، جوان 2018.

34. بهلول نسيم، مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي : نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 16، جانفي 2017.

35. بوالروايح عبد القادر، الأهمية الإستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق – الجزائر أنموذجا – ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 10 ، عدد 02 ، ماي 2023 .

36. بوراس وفاء، منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مجلد 09،عدد 16، جانفي 2020.

37. بورزاق صغير، التحدي الإرهابي في تونس وانعكاسه على الأمن الوطني الجزائري، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 01، عدد 08، ديسمبر 2017.

38. بوشوشة سارة، مدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها عل التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011 ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 06، عدد 02، ديسمبر 2021 .

39. بوعيشة مراد، محمد بن فردية، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل افريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) ، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 14، عدد 01، جانفي 2022.

40. بونيف سامي محمد ، الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا مابعد 2011 ، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 12، عدد 01 ، جانفي 2020.

41. بيليس جون، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة: **مركز الخليج للدراسات والأبحاث**، 2004.

42. توفيق بوستي، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، **دراسات إستراتيجية** ،22 فيفري 2019.

43. توفيق بوستي،الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 06، عدد 1، جوان 2021.

44. جارش عادل، الإرهاب الجديد: دراسة في المفهوم،الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 09، عدد 03، ديسمبر 2018 .

45. جمال بوازدية، الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية التحديات والأفاق المستقبلية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد1، افريل 2019.

46. جمال حواسة،الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي _عرض وتقييم_، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، عدد 16،ديسمبر 2018.

47. جمال خالد الفاضي، مقاربة نظرية لمستقبل التحولات الإيديولوجية في بنية النظام الدولي، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، عدد16، 26 افريل 2018.

48. جمال محمد غيطاس، الأمن المعلوماتي والجرائم الالكترونية أدوات جديدة للصراع، **مركز الجزيرة للدراسات**، فيفري 2012.
49. جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن: من امن الوسائل الى امن الأهداف، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 1، جانفي 2009.
50. جميلة علاق، إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم ام محض تكيف ديمقراطي، **مجلة البحوث السياسية والادارية** ، مجلد 06، عدد 02، 2017.
51. جندلي وريدة، جريمة تهريب الأشخاص وانعكاساتها على اللجوء والإرهاب، **مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية**، مجلد 02، عدد02، جويلية 2018.
52. جوليا ترويستكا ، فاغنر نموذجا التوظيف الروسي للشركات العسكرية الخاصة في دعم الحلفاء، **اتجاهات الأحداث**، عدد 24، 2017 .
53. حادي إبراهيم ،الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري ، **مجلة الحوار المتوسطي**، مجلد 09، عدد 02، 2018.
54. حازم موسى الجنابي، العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية دراسة في الأبعاد الثلاثية(الغاية_الاختيار –الضرورة)، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 11، عدد01، جانفي 2019.
55. حتحوت نور الدين، حلف الناتو :المهام الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة، **مجلة البحوث والدراسات**، عدد 23 ،2017.
56. حسن الحاج علي احمد، خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، **دراسات إستراتيجية**، عدد 123، 2007.
57. حلف الناتو في عام 2020:ضمان الأمن والمشاركة الفعالة، تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطوير إستراتيجية أطلسية جديدة _التحليلات والتوصيات_، ماي 2010.
58. حنان دريسي، التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد 06، عدد 1 0، أفريل 2022.
59. الحواس تقية، مبادرات الأمن في المغرب العربي والساحل مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، **مركز الجزيرة للدراسات**، 22 جوان 2020 .
60. الحواس كعبوش،المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو_أمريكية بعد سنة 2010 ، **مجلة اتجاهات سياسية** ،عدد 05، اوت 2018.
61. حوسين بلخيرات، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، **دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد 10، عدد 03، سبتمبر 2018
62. خالد البطران، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، **مجلة جامعة البعث**، مجلد 44، عدد 11، 2022 .
63. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 30 ،عدد 02 ،2014.

64.خليفة كريفار، هندسة نظام الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي بين المتطلبات التقنو_عسكرية والتحديات الأمنية، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 1، عدد 4، مارس 2018.

65. خليل عرنوس سليمان،الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل وهيكل النظام الدولي،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، نوفمبر 2011

66.خير سالم ذيابات، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا1990_2013 ،**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 43، عدد 01 ،2016.

67.خير سالم ذيابات، دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990_ 2013 ، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 43، عدد 1، 2016.

68.دالع وهيبة، دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011_ 2017 ، **مجلة الحقيقة**، مجلد 17، عدد 03، سبتمبر 2018.

69.دحو مصطفى، انتقال حلف شمال الأطلسي من مبدأ الدفاع إلى مبدأ التدخل في النظام الدولي "الرؤية التوسعية"، **مجلة المعيار**، مجلد 26، عدد 63، 2022.

70.دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:تداعياتها واليات مكافحتها،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،عدد 05، اكتوبر 2014.

71.دليلة جلايلة ،العلاقة القانونية بين جريمة تبييض الأموال وجريمة تمويل الإرهاب، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية**، عدد04، جوان 2013.

72.دهقاني أيوب، البعد الثقافي والهوياتي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية،**المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 03،عدد 06 ديسمبر 2018.

73. راضية سداوي، مصطفى أوكي، الهيدروجين الأزرق والأخضر: تطورات محتملة في المنطقة العربية، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفربي آسيا (الاسكوا)** ، ديسمبر 2021.

74.راما العطار،**الإستراتيجية التوسعية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على الأمن القومي للشرق الأوسط**، الأكاديمية السورية للتدريب والتطوير، 2018.

75.رجب إيمان، حدود التعاون في مكافحة الإرهاب بين الناتو والشركاء في شمال إفريقيا....حالتا مصر وتونس، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد 55، عدد 218، أكتوبر 2019.

76.رغده البهى، ردع الفاعل الجماعي:دراسة في المفهوم والسمات والإشكاليات،**دراسات البهى**،المجلد 20 ،عدد 03، جويلية 2019.

77.رملي مخلوف، أحمد أسعد توفيق زيد، الأساس الموضوعي والقانوني للجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الدولي، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، مجلد 02، عدد 02، افريل 2020.

78.رؤوف فتيحاني، أنابيب الغاز الطبيعي: طريق روسيا إلى المياه الدافئة الاوراسية، **حوليات جامعة الجزائر**، مجلد 35، عدد 03، سبتمبر 2021.

79.زياد يوسف حمد، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، **دراسات دولية**، بغداد، عدد 62 ، 2015.

80.سامي بخوش، وفاء بوراس، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد 05، عدد01، جانفي 2020.

81.سبع زيان، سلمى المفتي ،الجريمة المنظمة والجهود الدولية لمكافحتها، **مجلة أبحاث**، مجلد 06، عدد01 ، جوان 2021 .

82.ستيفن لارابي وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية : أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، مؤسسة **راند** ، 2017.

83.سحنون عبد القادر، بوجحفة رشيدة، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الدولي في المتوسط، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية**، مجلد 1، عدد 02، ديسمبر 2022.

84.سعيد الحاج، التوتر التركي اليوناني: هل تندلع الحرب هذه المرة؟ ، **مركز الجزيرة للدراسات**، سبتمبر 2022.

85.سفيان صخري، جائحة كورونا: عولمة جديدة بارهاب جديد، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مجلد 12، عدد 16، جوان 2021.

86.سلمان العامري، مفاهيم الأمن:مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي، **المجلة السياسية والدولية**، عدد 13، 2012.

87.سليم بلحماش، الجهود الاورومتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، مجلد 04، عدد 03، سبتمبر 2019.

88.سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد 02، سبتمبر 2019.

89.سليمان عبد الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 2014.

90.سوميت بيساريا، سوجيت شودري، إصلاح القطاع الأمني في فترات الانتقال الدستوري، **المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات**، عدد 23، 2021.

91.السيد مصطفى أحمد أبو الخير،النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام، لبنان : **مركز دراسات الوحدة العربية**، فيفري 2010.

92.سيف نصرت الهرمزي، رصف المقاربات لمنظورات الفاعل الرقمي والانكشاف الاستراتيجي في ظل الفضاء السيبراني، **مجلة آداب الفراهيدي**، عدد 37، مارس 2019.

93.شتوح سارة، شرقي صبرينة، دور شبكات التواصل الاجتماعية في التجنيد الإرهابي:منظمة داعش أنموذجا، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد 02، سبتمبر 2022.

94.شرقي محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 08 ، جانفي 2014.

95.شريفة كلاع، الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا ، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 04، عدد 01، افريل 2020.

96.شريفة كلاع، التحالف الاستراتيجي الصيني – الروسي كقوى موازنة في مواجهة النظام الأحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب ، **مجلة آفاق للعلوم**، مجلد 6، عدد 3 ، 2021 .

97.شريفة كلاع، التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجا، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد 05، عدد1 ، ماي 2021

98.شريفة كلاع، العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، **مجلة مدارت سياسية**، مجلد 1، عدد 1، جوان 2017.

99.شريفة كلاع، انعكاس عودة المقاتلين من بؤر التوتر على انتشار التطرف العنيف دراسة حالة منطقة شمال إفريقيا، **مجلة العلوم القانونية** ، مجلد 10، عدد02، سبتمبر 2019.

100. شريفة كلاع، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد 5، عدد 2، سبتمبر 2021.

101. شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 09، عدد 02، 2022.

102.صاغور هشام، الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية، **مجلة القانون**، عدد07، ديسمبر2016.

103. صالح زياني، تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية من الامنوقراطية إلى احترام الخصوصية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، عدد 03، جويلية 2012.

104. صبرينة مزياني، الحرب اللاتماثلية والتقنيات القتالية المعتمدة "الطائرات بدون طيار انموذجا"، **المجلة الجزائرية للامن الانساني**، مجلد 06،عدد 1، جانفي 2021.

105. صراع السيادة طويل الأمد في بحر ايجه يعيد لغة الحرب بين تركيا واليونان، **سياقات**، عدد 71، سبتمبر 2022.

106. صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، **مجلة العلوم الإنسانية**،عدد 38، ديسمبر2012.

107. طارق تاحي، دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجا ،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 14، عدد 01 ، 2022.

108. طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، **دراسات دولية**، عدد46.

109. طورشي ليلى، منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع الى التوسع، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مجلد 05، عدد 13، سبتمبر 2018.

110. طورشي ليلى، منظمة حلف شمال الأطلسي من الدفاع إلى التوسع، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مجلد 05، عدد13، سبتمبر 2013.

111. عاصي حسين محمود، سهاد عادل أحمد،اثر الثقافة الموجهة على امن وهوية المجتمع العراقي، **مجلة الفراهيدي**، عدد 23، سبتمبر 2015.

112. عائشة بن النوي، الأمن الطاقوي في الجزائر: رؤية تحليلية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة مابين 2011_2030 ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، مجلد 4، عدد 02، ماي 2021 .

113. عباش عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات، **المجلة الجزائرية، السياسات العامة** ، عدد 3، فيفري 2014.

114.عبد الحميد العيد الموساوي، التقارب الاستراتيجي بين إسرائيل وحلف الناتو ، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية،** عدد 12، جانفي 2010.

115. عبد الحميد رولامي، مستقبل تنافسية الغاز الطبيعي الجزائري في الأسواق الدولية على ضوء إستراتيجية سوناطراك آفاق ،2030 **مجلة الإستراتيجية والتنمية،** المجلد 10العدد 01، 2020 .

116. عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات _حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** بيروت، مارس 2013.

117. عبد السلام فرج الخزعلي،الدور الوظيفي وتشكيلة حلف الأطلسي(الناتو) بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة كلية التربية للبنات،** مجلد28، عدد05، 2017.

118. عبد العالي عبد القادر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،** مجلد 4، عدد 2، جويلية 2014.

119. عبد العزيز الدوسري، مستقبل أسواق الغاز الطبيعي: دراسة إستراتيجية، **دراسات،** نوفمبر 2019.

120. عبد العزيز الدوسري، مستقبل أسواق الغاز الطبيعي: دراسة إستراتيجية، **مجلة دراسات،** نوفمبر 2019.

121. عبد العزيز لزهر، الدولة الفاشلة: مفهوم جديد في تحليل السياسة المقارنة، **مجلة المفكر للدراسات القانونية** ،مجلد 3، عدد 3، سبتمبر 2020.

122. عبد العزيز لعروسي، التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان : ملاءمات قانونية ودستورية ، **المجلة المغربية للتنمية والإدارة المحلية،** عدد 87، 2014.

123. عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،** مجلد 46، عدد 03، 2019.

124. عبد القادر جعيجع، تطور الإرهاب وانعكاسه على استقرار المجتمعات: قراءة في ظاهرة الإرهاب الالكتروني واستراتيجيات المواجهة، **دفاتر السياسة والقانون،** مجلد 13، عدد1.

125. عبد القادر دندن، خطر التحالف بين الارهاب والجريمة المنظمة :العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجا، **سياسات عربية،** عدد 08، افريل 2014.

126. عبد الكريم بإسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، **دفاتر السياسة والقانون**،عدد 12 ، جانفي 2015.

127. عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية،**السياسة الدولية،** عدد 200، مجلد 50 ، أفريل 2015.

128. عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها، **مركز الجزيرة للدراسات،** جويلية 2009 .

129. عبد الوهاب عمروش، نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007_ 2011، **مجلة السياسة العالمية،** مجلد 5، عدد02 ، جوان 2021.

130. عبداوي أميرة، الحرب غير النظامية: تحدي جديد للجيوش النظامية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية،** مجلد 11، عدد 02، 2017.

131. العشعاش إسحاق، الإرهاب السيبراني وتحديات الدول دراسة مقارنة مع اتفاقيات دولية، **مجلة بحوث**، عدد 12، 2018 .

132. علاء الدين فرحات،الفضاء السيراني: تشكيل ساحة المعركة في القرن الحادي والعشرين، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، مجلد 10، عدد 03، ديسمبر 2019.

133. علي بلعربي، التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (Rtop) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، مجلد 22، عدد 2، ديسمبر 2021.

134. علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، **مركز الجزيرة للدراسات**، افريل 2018.

135. علي عبد الرحيم العبودي، هاجس الحروب السيبرانية وتداعياتها على الأمن والسلم الدوليين ، **قضايا سياسية**، عدد57، اوت 2019.

136. عمار بالة، توجهات حلف شمال الأطلسي اتجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات الإستراتيجية، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، عدد07 ، جانفي 2017.

137. عمار عنان، التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا 2011 من هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية، **مجلة إدارة**، عدد 48.

138. عمر سعداوي ، عقيدة الامن القومي الجزائري، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية**، عدد 04، سبتمبر 2004،

139. عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، عدد 05، اكتوبر 2014

140. غريب حكيم، الإرهاب السيبراني والأمن الدولي: التهديدات العالمية وأساليب المواجهة،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 5،عدد 2، أكتوبر 2018.

141. غزلان محمود عبد العزيز محمد، التقارب العسكري الروسي الصيني واحتمالات التحالف العسكري، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** ، مجلد8 ، عدد 15، جانفي 2023.

142. فاتح رحموني، إشكاليات تحديد مفهوم الأمن، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، عدد07، 2015.

143. فادي عبد الغني الأحم، المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني_الهندي، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، عدد01، مجلد 4، 2013.

144. فاروق حمودة، الحروب الالكترونية واستراتيجية التصدي لها كتهديد جديد للسلم والامن الدولي "منظمة حلف شمال الاطلسي نموذجا، **مجلة صوت القانون**، عدد 05، افريل 2016.

145. فاطمة بقدي، مآلات الصراع الليبي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية،**مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 02، سبتمبر 2017.

146. فتاش نورة، العولمة والجريمة اي علاقة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نموذجا ، **مجلة الدراسات القانونية**، مجلد 07 ، عدد 02 ، جوان 2021 .

147. فرحاتي بلقاسم، رازي نادية، التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة ، **مجلة المعيار**، مجلد 25، عدد 62 ، 2011.

148. فريدة حموم، التحديات الأمنية المعيقة لبنا الدولة في ليبيا، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**،عدد 02، 2019. بلال أوصيف، التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، مجلد 06، عدد 01 ، جانفي 2021.

149. فلاك نور الدين، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد 02، 2018.

150. فني كنزة ،غزلاني وداد، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير مابين النظرية الواقعية ونظرية الامننة، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، عدد07 ، جانفي 2018.

151. فني كنزة، الأمن التعاوني لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط:مقاربة للواقع ورسم للآفاق،**مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**،مجلد 03،عدد02 ، جوان 2018.

152. فني كنزة، غزلاني وداد،الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير ما بين النظرية الواقعية ونظرية الامننة، **مجلة الدراسات القانونية والسياسة**،عدد 07 ،جانفي 2018 .

153. فؤاد الصباغ ،الأوضاع الاقتصادية التونسية عد ثورة الربيع العربي 2011، **الافاق للدراسات الاقتصادية**، مجلد 03، عدد07، سبتمبر 2019.

154. قادري نور السادات، بن حفاف سماعيل، انتقال تونس: من شرعية الانتخاب الى شرعية التوافق، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 06، عدد02 ، ديسمبر 2021.

155. قبي ادم، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الأمني إلى السياسي، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد 30، سبتمبر 2017.

156. قريب بلال ،التعاون الأمني الجزائري الروسي في مجالي التسلح والطاقة الواقع والأفاق، **مجلة المفكر**، مجلد 16، عدد 01، جوان 2021.

157. قلي أحمد، حلف شمال الأطلسي من الدفاع الجماعي إلى الأمن الشامل، **المجلة النقدية**، عدد 24

158. قمة الناتو تطلق مواجهة مفتوحة بين الغرب والتحالف المضاد له، **مآلات دولية**، عدد 19، أوت 2021

159. كركوري مباركة حنان، خصوصية ارتكاب الجريمة السيبرانية في النظام المعلوماتي دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، مجلد 02، عدد08، سبتمبر 2020.

160. كريستوفرس شيفيس،جيفري مارتيني،ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل ، **مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي**، 2014.

161. كنوش عاشور، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 2، 2017.

162. كوتلوهان غوروجو، آرزو بونياد ، مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، **مجلة رؤية تركية**، 2020 .

163. لامية طالة، التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها عل الأمن القومي للدول واستراتيجيات مكافحتها، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد02، ديسمبر 2020.

164. لامية طالية، التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها على الأمن القومي للدول واستراتيجيات مكافحتها، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04،عدد 02، ديسمبر 2020.

165. لزهر عبد العزيز، تطور العقيدة الامنية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية 1962_2012، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية** ، مجلد 04، عدد 02، اكتوبر 2020.

166. لزهر عبد العزيز،محددات إستراتيجية حلف الناتو من الحوار المتوسطي مع الجزائر دراسة تقييمية، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، مجلد 04، عدد 02، نوفمبر 2020.

167. لزهر مروك، العلاقات الجزائرية الروسية :المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد06، عدد 01، اكتوبر 2020.

168. لعيساوي كريمة، دور الشركات الأمنية العسكرية الروسية الخاصة "**فاغنر** " في إفريقيا: نموذج ليبيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلد 09، عدد 01، جوان 2022 .

169. لكوشة عاشور ،خيدر محمد كريم ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد 11سبتمبر 2001 ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مجلد 09، عدد 1، 2022.

170. لمياء مخلوفي ، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، **مجلة مدارات سياسية** ، ديسمبر 2017 .

171. لوني فريدة، تأثير جائحة كوفيد 19 على ظاهرتي الهجرة واللجوء في العالم، **مجلة التراث**، مجلد 11، عدد1، مارس 2021.

172. مأمون احمد ابو رعد، تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي ، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، مجلد 8، عدد 16 ، جويلية 2023 .

173. مجدوني حسين، الدبلوماسية المغربية بين الاحتكار الملكي والبحث عن التوازنات البراغماتية، **مجلة وجهة نظر**،عدد 48، 2011.

174. مجلة الجيش، **الجيش الوطني الشعبي حضور متميز** ، عدد714 ، جويلية 2022 .

175. مجيد كامل حمزة، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول 2011 وآفاقها المستقبلية ،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد 36.

176. محمد الأمين ولد سيدي باب، صديقي محمد لمين، الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات، **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 03، عدد 02، ديسمبر 2019.

177.محمد الداه ولد الشيخ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا ضعف في البنية وكثرة الانشقاقات، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد 08، عدد 05، سبتمبر2019.

178. محمد السبيطلي،الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، **مجلة دراسات**، جويلية 2017.

179. محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20 : المغرب انموذجا ،مجلد 01، عدد 03، جوان 2021.

180. محمد الصغير بوسبتة، التهديدات الأمنية في المتوسط واثرها في علاقات الامن والتعاون الأورو–جزائري، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، مجلد 2، عدد 1، أفريل 2017.

181. محمد باسك منار، دستور 2011 في المغرب : اي سياق؟ لاي مضمون؟ ،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، جانفي 2014.

182. محمد بن سعيد الفطيسي، مكافحة الإرهاب بين أنموذج العدالة الجنائية وأنموذج الحرب قراءة في العقلية العمانية والأمريكية لمكافحة الإرهاب قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، **مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية**، عدد 04، مارس 2020.

183. محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، عدد 29، جانفي 2022 .

184. محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 26، عدد02،2010.

185. محمد دردور، حسين بوقارة، المحيط الإقليمي الجزائري وتحديات الأمن الوطني، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مجلد 09، عدد01، فيفري 2021.

186. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، لبنان: **مركز دراسات الوحدة العربية**، جويلية 2006.

187.محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، **السياسة الدولية**، عدد200، مجلد50، افريل2015.

188. محمد لبوخ، مدخل للديمقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ،**الحوار المتوسطي**، مجلد 10، جوان 2019.

189. عنان دنيا زاد ، بن جديد سلوى، الأزمة السياسية الأمنية في ليبيا 2011_ 2012 بمقاربة نسقية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 06، عدد 01، جوان 2021.

190. محمد مرشان، الانتخابات الليبية : **أسباب فوز القوى الليبيرالية، صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية**، دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012.

191. محمد يوسف خليل، إعادة تقييم العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وضرورات الأمن الإقليمي، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، مجلد 02، عدد 09، ديسمبر 2020.

192. مدوني علي، إصلاح القطاع الأمني في بلدان الربيع العربي: التجربة التونسية أنموذجا، **مجلة دراسات وأبحاث**، مجلد 13، عدد 05، أكتوبر 2021.

193. مراد صافو، عطية ادريس، التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الأزمة الليبية ، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، مجلد 06، عدد 2، ديسمبر 2021.

194. مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الاوروبية : الدوافع والانعكاسات، **سياسات عربية**، عدد 15، جويلية 2015.

195. مرغني حيزوم بدر الدين، دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 08، جانفي 2014.

196. مزياني فيروز،العقيدة العسكرية الجزائرية في ظل تحديات البيئة الاقليمية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 07، عدد02، 2020.

197. مصطفى شريف، **حوار الحضارات والعلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2016 .

198.مصطفى صايج، إستراتيجية روسيا الجديدة :لاعب جيو–استراتيجي والوصول الى المياه الدافئة، **مركز الخليج للابحاث**، عدد 134، فيفري 2019

199. مصطفى صايج، إستراتيجية روسيا الجديدة: لاعب جيو–استراتيجي والوصول إلى المياه الدافئة، مركز المستقبل، فيفري 2019.

200. مصطفى علوي سيف، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، عدد 129، 2008 .

201. مفتاح غزال، ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة** ، مجلد 03، عدد1، جوان 2019.

202. مقعاش مراد، فوزي نور الدين، استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 8، عدد 1،2016.

203. مليكة بوضياف، إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية(الانتقال الى الدولة المدينة بالحفاظ على النسيج القبلي)، **مجلة أكاديميا**، عدد 05، جوان 2016.

204. مها زقاغ، طلال لموشي، مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر وتونس والمغرب، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، عدد 10، جانفي 2017.

205. ناصر التميمي، الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية، **مركز بروكنجز**، تقرير رقم 15 ، جويلية 2015.

206. نسيم بهلول ، الفكر الاستراتيجي والأمني في الجزائر :بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 11، عدد 1، افريل 2020

207. نسيمة أمال حيفري، العولمة الثقافية وأثرها على هوية الشعوب العربية، أعمال المؤتمر الدولي الثامن:التنوع الثقافي، طرابلس،21_23 ماي 2015، **مركز جيل للبحث العلمي**.

208. نصيرة صالحي، القوة الذكية: التنافس العالمي على قوة الفضاء الالكتروني والقدرات السيبرانية، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 13، عدد 01، 2021.

209. نهلة إسماعيل إبراهيم، اثر متغير الطاقة على التنافس الأمريكي الروسي في أوروبا، **مجلة العلوم السياسية**، ديسمبر 2021.

210. نور الهدى بن بتقة، تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، **مجلة مدارات سياسية** ، عدد 05، جوان 2018.

211. نورة شلوش، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني"التهديد المتصاعد لأمن الدول"، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية**، مجلد 08،عدد 06، 2018.

212. هباز توتة، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على امن الدول واستقرارها ،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، مجلد 04، عدد 03، سبتمبر 2019.

213. وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية ، **سياسات عربية** ، العدد 06 ، جانفي 2014

214. وهيبة بشريف، أساليب الجريمة الالكترونية: مسار الانتقال من الإرهاب التقليدي إلى الإرهاب الالكتروني في ظل المجتمع المعلوماتي، **الحوار الثقافي**، مجلد 8، عدد 1.

215. ياسمين أحمد صالح، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة، **المجلة الجنائية القومية**، المجلد 63، العدد 3، نوفمبر 2020 .

216. ياسين احمد صالح، الإرهاب الالكتروني في ظل أزمة فيروس كورونا: الأنماط....التداعيات، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، عدد 09، جانفي 2021.

217. يوسف محمود وآخرون، توسع حلف الناتو وأثره على الأمن القومي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، مجلد 29، عدد 03، 2007 .

218. يونس وكور، النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات والوظائف، **الحوار المتمدن**، عدد 1807، جانفي 2007.

ج / المداخلات العلمية:

1. بوشوشة سارة، **التهديدات السيبرانية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري:واقع وأفاق**، الملتقى الوطني حول: الأمن القومي الجزائري :التشريعات والسياسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2021.

2. بوشوشة سارة، مدوني علي، **انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري: دراسة في آليات المكافحة**، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني بعنوان واقع الجريمة المنظمة في الجزائر بين التهديدات والتحديات، جامعة البليدة، يومي 27_28 اكتوبر 2020 .

3. شاطري كاهنة، **العلاقة التأثيرية بين الأمن المعلوماتي والأمن القومي للدول بين متطلبات التطور والتكامل ورهانات التهديدات**، الملتقى الوطني حول الأمن المعلوماتي: مهدداته وسبل الحماية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

د – رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

1. أمال محمد عبد الرحمان عوض،**النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية "دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر،غزة، 2016.

2. أماني زاهي الشرهان، **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2015.

3. بن حمزة نبيل، **الأمن الطاقوي الجزائري بين التحديات والبدائل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2022.
4. بن سعدون اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة _دراسة حالة مجموعة 5+5_** ، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012.
5. بودن زكريا، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015.
6. تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014.
7. تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014.
8. جلال حدادي، **الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.
9. حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي_النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.
10. حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011.
11. خالد معمري جندلي،**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008.
12. زاوي رابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي –المتوسطي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 .
13. الزهرة تيغزة، **توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، جامعة الجزائر 03 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
14. زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟_ دراسة حالة الحوار المتوسطي _الأطلسي**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011.

15.زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط:احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟_ دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، باتنة ،2010.

16.قريب بلال،**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه_التحديات والرهانات_**، رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011.

17.كنزة فني، **منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي، قالمة،2018.

18.محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2015.

19.مسعود شوية،**إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي _فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث_**،أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018.

20.مشعل حبيب الفرج، **حلف شمال الأطلسي(الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من1991 إلى 2012** ، رسالة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ،2013.

21.منال مرزاق، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيوستراتيجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021.

22.نسرين محمد نمر عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، جويلية 2006.

23.واري عبد الكريم، **الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

24.وسام ميهوب،**أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية،جامعة محمد خيضر_بسكرة_،2014.

25.وفاء بوراس، **إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021

هـ /الجرائد:

1. **الجريدة الرسمية** رقم 5959، لسنة 2011. دستور المغرب لسنة 2011، المؤرخ في 23 جويلية 2011،
2. المرسوم الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 66_212 المؤرخ في **21 جويلية 1966 المتمضن تطبيق الامر رقم 66_ 211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الاجانب بالجزائر** .
3. **المرسوم الرئاسي رقم 17-145** مؤرخ في 22 رجب 1438 الموافق ل 19 افريل 2017 ، والمتضمن احداث معهد الدراسات العليا في الامن الوطني ومهامه في تنظيمه وسيره.
4. **الجريدة الرسمية** رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ : القانون رقم 02_ 03 المؤرخ في 10 افريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 افريل 2002 .

5. **الجريدة الرسمية**، العدد 07، 14 فيفري 2012. المؤرخ في **22 صفر عام 1433** الموافق لـ **16 جانفي 2012**

و / التقارير

1. الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، مركز كارتر، **تقرير 24**، 2020.
2. البنك الدولي، مؤثرات التنمية العالمية آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الكلي في ليبيا، **تقرير266** ، 2019.
3. التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، **تقرير 25**، 2020 .
4. مجلس الأمن، **القرار رقم 1973** لسنة 2011، بتاريخ 26 فيفري 2011.
5. منظمة الشفافية الدولية، التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس: الوضع الراهن، **تقرير206** ، 2019.

د – مواقع الانترنت

1. إبراهيم أسعيدي، واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2017/11/24، تاريخ الدخول : 2022/11/26 ، انظر الرابط: www.aljazeera.net/studies
2. إدريس بن يعقوب، العقيدة العسكرية المغربية الجديدة :امن حماية الحدود الجغرافية الى حماية حدود مصالح المغرب ،19/جوان/2022 ، تاريخ الدخول 26/جوان/2022 ،الرابط: https://www.raialyoun.com/
3. اسماء حداد، الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية ، **المركز العربي الديمقراطي** ، 24/ماي/ 2017 ، تاريخ الدخول: 2022/03/19 ، انظر الرابط : http://democraticac.de/
4. إصلاح دستوري في الجزائر يطرح تساؤلات حول تغيير العقيدة العسكرية ،18 جويلية 2020، تاريخ الدخول 19 اكتوبر 2022، الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara/
5. ايهاب خليفة، الميدان الخامس:الفضاء السيبراني في العقيدة العسكرية لحلف الناتو ،9/فيفري/ 2020، تاريخ الدخول :1/ اكتوبر/ 2020 ، الرابط: https://www.ecsstudies.com/author/ehab
6. توفيق بوستي،**مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**،08 /أفريل/2019، تاريخ الدخول15/أكتوبر/2020، https://www.elsiyasa_online.com/2019/04/blog_
7. خالد الطيب، **أهم تداعيات هجمات11 سبتمبر على سياسة الولايات المتحدة**،2014/09/11، تاريخ الدخول: 06/نوفمبر/2020، على الرابط: https://www.mc-doualiya.com
8. الرؤية الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو رؤية برلمانية، تاريخ الدخول:30/أكتوبر/2020 انظر الرابط: Https://www .nato.int/docu/review/2009/0902/090203AR/idex.html
9. زينب مركز، في اكبر تحول تسلحي في المملكة ...كيف دخل الجيش المغربي الى الجيل الخامس من الأسلحة المتطورة ، 7ديسمبر 2021 ،تاريخ الدخول 13/جويلية/ 2022 ، الرابط: https://m.alayam24.com/article-349773.html

10.سعيد صديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد، مركز الجزيرة للدراسات، 23/مارس/2015، تاريخ الدخول: 2022/06/26، انظر الرابط: https://studies.aljazeera.net

11.صباح بالة، المعضلة الأمنية 2020/01/22، تاريخ الدخول 2020/12/13،انظر الرابط : https://political_encyclopedia,org/dictionary

12.طائرات وصواريخ ودفاعات جوية وغواصات....هل دخل المغرب والجزائر سباق تسلح؟، 2021/09/27، تاريخ الدخول: 2022/01/18، انظر الرابط: http://www.trtarabi.com/explainers-politics/6712998

13.عاطف قدادرة ، **لماذا فقدت الجزائر حماسها لحلف الناتو رغم الروابط العسكرية**،2020/09/13، تاريخ الدخول 2022/06/16، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/151346

14.عائد عميرة، **الجزائر والمغرب....الميزانية تتوفر للتسلح وتغيب للتنمية**، 11/25 /2020، تاريخ الدخول 2022/04/09 ، انظر الرابط: https://www.noonpost.com/content/39019

15. عبد الرزاق بن عبد الله ، **فرقاطة للناتو ترسو بميناء الجزائر لتنفيذ تدريب مشترك**، 2020/09/12 ،تاريخ الدخول: 2022/05/14 ، الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/

16.عبد الرزاق بن عبد الله، **مباحثات بين الجزائر والناتو حول التحديات الأمنية بالمنطقة** ،11/ماي/ 2022، تاريخ الدخول: 15/ماي/2022 ، الرابط : https://www.alquds.co.uk

17. عبد النور بن عنتر، **سيمينار التحول الديمقراطي يناقش العقيدة الامنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد** تاريخ الدخول: 21/جانفي/ 2022 ، الرابط: https://www.dohainstitue.org/ar/events/pages/democratic_transition-semminair-the-new-constitutional-amendment-and-algerian-seurity-ideology

18. عثمان لحياني، **تغيير عقيدة الجيش الجزائري : ضوء اخضر لعمليات خارجية**، 9/ماي/ 2020، تاريخ الدخول : 26/اكتوبر /2022 ، https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/

19.علاء فاروق، ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 فيفري 2016 ، تاريخ الدخول : 6/ جانفي/ 2023 ، انظر الرابط : www.eipss-eg.org

20.علي ياحي، **لماذا تتسلح الجزائر قطع حربية متطورة** ، 2021/09/10 ، تاريخ الدخول : 2022/04/14 ، انظر الرابط : https://www.independentarabia.com/noode/257981/

21.محمد الشرقاوي، الجزائر والمغرب.... التصعيد وسباق التسلح وغياب الحوار، 29/ديسمبر/2021، تاريخ الدخول: 2022/04/11، انظر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinino

22.محمود معروف ، مرتكزات الاستراتيجية الامنية المغربية تغيرت بشكل كبير، 26/اكتوبر/2012، تاريخ الدخول 27/جوان/ 2022، انظر الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/

23.مقارنة ببين الجيشين المغربي والجزائري...احتمالات المواجهة، 28/اوت/2021،تاريخ الدخول 13/جويلية/2022، الرابط: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/28

24.مناورات بحرية بين الجزائر وروسيا لمواجهة الاخطار والتهديدات،24/نوفمبر/2019، تاريخ الدخول: 06/افريل/ 2022، الرابط: https://www.google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/algerian-russian-naval-military-maneuvers

25.مها علام، فيروس كورونا....فرصة جديدة للجريمة المنظمة، 4 افريل 2021 ،**المرصد المصري**، تاريخ الدخول: 22 اوت2021 ، انظر الرابط: https://marsad.ecsstudies.com/25644/

26. الناتو يقرر إنشاء مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة الغير شرعية والارهاب، 27/مارس/2019 ، تاريخ الدخول: 29/اكتوبر/ 2021 ،الرابط: https://www.masrawy.com/news/news-publicaffairs/details/2019/3/27آمنة سماتي، رئيس الجمهورية: من الضروري تطوير قدرات الجيش الوطني الشعبي، جريدة الحوار، عدد 2، 28 جانفي 2020، الرابط: https://elhiwar.dz/national/164372/

27. الناتو يكشف تفاصيل خطته لمكافحة الهجرة الغير شرعية في بحر ايجه، 2016/02/25، تاريخ الدخول: 2021/10/30 ، انظر الرابط التالي : https://www.alsouria.net/arhive/content

28.وضع خطة جديدة لتجاوز النقص لديه مقارنة مع الجزائر ....تفاصيل صفقات المغرب لتعزي سلاحه البحري، 18/جانفي/2022، تاريخ الدخول 14/جويلية/ 2022 ، الرابط: /httpss://arabicpost.Net

29.يونس بورنان، **الجزائر وروسيا... اولوية دبلوماسية وعسكرية تدعمها اسلحة الردع**، 23/ جوان/2021، تاريخ الدخول: 22/فيفري/ 2022 ، الرابط: https://al-ain.com/article/algeria-russia-strategic-relationships

2/ باللغة الأجنبية:

A – Books

1. Daniel Braun, **Nato Enlargement and the politics of identity, centre for international relations**, Queen's university Kingston, Ontario, Canada, 2007.
2. David Garcia cantalapiedra, **Nato and the Greater Maghreb : geopolitics,threats and great powers,**2022.
3. Louis Contori and steven speigel ,**the international politics of Regions :a comparative approach , englewood chiffs,n.j :prentice _hall** 1970 .
4. Sabrina Adamoli, organized crime around the world ,European institue for crime prevention and control, Helsinki ,,1998.

B – Articles

1. Abdelkrim dekhakhena, why is algeria considering changing its military doctrine?, **journal military and strategic studies**, vol 20 ,n 3, 2021.
2. Abdulkadir BAHARÇİÇEK, FROM NEUTRALITY TO ALIGNMENT: THE FORMATION OF NATO AND TURKISH BIDS FOR MEMBERSHIP, **JOURNAL OF ACADEMIC APPROACHES**, vol 1, 2010.
3. Aleksander Olech, **Cooperation of the Maghreb countries with NATO for security in the region , Instytut Nowej Europ , 12.01.2021 .**
4. Alexander A. Gabuev, Ivan Yu. Zuenko, « The Belt and Road in Russia: Evolution of Expeert Discourse », **RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS,** vol 16, No 4, OCTOBER, 2018.
5. Alexander Mattelaer ,Revisiting the Principles of NATO Burden-Sharing, **parameters spring** , vol 46, number 1 ,2016
6. Alexandra Laban ,Cybercrime in Tunisia _ Tackling legal,structural, and financial challenges, **Policy Briefs from the region and Europe** , N 1 , January 2020.

7. Alexandra Maria bocse, Nato energy security and institional change, **European security**, vol 29, n°4, 2020 .
8. Amel bourhrous, rebuilding libya's economy on new and sustainable grounds, **Euro Mesco policy brief** , n 113, December 2021.
9. Anna antonakis mashps, Tunisia's ligimitymacy and constitutional crisis: the troika has failed, Germen **institute for international and security affaires**, august 2013.
10. Anthony Zannella, An Analysis of Burden Sharing in NATO and the Problem of Free Riding, **Political Analysis** , vol 21 , 2020.
11. Artem Bratko and others , use of the swot analysis in the field of national security planning ,**Emerging Science journal** , vol 05 ,N°= 03 , june 2021.
12. Baudouin dupret, jean noel ferrie, the moroccan constitution of 29 july 2011, **centre jacques rabat,** 2014.
13. Brahim saidy, la transformation de l'OTAN :trois périodes ,trois mutations, **défense national**, octobre 2010 .
14. Broderick grady, north Atlantic treaty: past, present, and uncertain future, vol 31, September 2002
15. Brookes, Rosa ehreneich, failed states or the State as failure, **law review,** vol 72, N1, 2005.
16. Colonel rizwan ali,on cyber defence, **the three swords magazine**, vol 26, n 2,2014.
17. Djallil lounnas and Nizar Messari, Algeria – Morocco relations and their impact on the Maghreb regional system, **working paper**, N 20, October 2018.
18. Donald Gerard Gayou, China's Economic Engagement with West Africa: Present Realities, Problems, and Prospects, American Journal of Chinese Studies, Vol. 24, No. 1, April 2017.
19. El Moussaoui el Ajlaoui, **Security challenges and issues in the sahelo_ Saharan region, the morocco perspective dialogues securitaires dans l'espace sahelo_saharien**, July 2016.
20. Fadi Rajab,**The positions of Germany in Nato Towards The issues of The Arab World (intervention in Libya**), 2011.
21. **Florian Dorn, Niklas Potrafke, Marcel Schlepper,** NATO Defense Spending in 2023: Implications One Year After Russia's Invasion of Ukrain, **enconpol policy brief** ,vol 07, 2023.
22. Foued Sabbagh, les situations économiques Tunisiennes après la révolution du printemps arabe 2011,
23. Giovanni Faleg, FRAGILITY IN TUNISIA: A TEST CASE FOR INTEGRATED SECURITY AND DEVELOPMENT ASSISTANCE**, EUROMESCO BRIEF**, N 72, 12 March 2017.
24. Hakim darbouche, russian –algerian cooperation and the gas opec : what's in the pipeline, **centre for European policy studies,**n 123,march 2007.
25. Harold lasswell , the garrison state, American **journal of sociology** ,vol 46, n 04.2009
26. Heneri Coanda, Swot analysis of Baltica 07 mission from civil military cooperation perspective, **air force academy**, 2019.
27. Ian Lesser, **The Future of NATO's mediterranean dialogue**, german Marshall Fund of the United States, 2018.
28. Instituto Espanol de Estudios Estrategico, NATO and the 'Southern Flank' Balance and future prospects in light of the Madrid Summit 2022, **analysis paper**, N 49 , july 2022.
29. **Instituto espanol de estudios estrategicos, NATO and the Southern Flank Balance and future prospects in light of the Madrid Summit 2022 , Analysis paper , 06 july 2022**
30. Jaap de hoop scheffer, Nato and challenge of energy security, **the rusi journal**, vol 153
31. Javier Colomina, **The Alliance and its 360° approach to security, Spanish institute for strategic studies, April 2022.**

32. Jens ringsmose and sten rynning, come home, NATO: the Atlantic alliance's new strategic, **Danish institute for international studies**, 2010.
33. *Jens Ringsmose and Sten Rynning*, **Introduction Taking Stock Of NATO's New Strategic Concept , DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES**,2011.
34. Kenza fenni, widad ghouzlani, North Atlantic treaty organization and the world energy seurity , **algerian review of security and development**, N°11, July 2017 .
35. Luke Coffey and Daniel Kochis, Nato Summit 2021:U.S must lead focus on Middle East and North Africa **,The Heritage Foundation** , N 6089 , 11June 2021 .
36. Luis Simon, Nato and the South :a tale of three futures,Elcano policy paper,june 2017 .
37. Maria A. Nebolsina, ''Private Military and Security Companies a Theoretical Overview'', **Russian in Global Affairs**, Vol 17, N 2 , 2019.
38. Matthias Dembinskiand, Caroline fehl ,on the road to Nato 2030 : how the organization views the futue of nato , **Friedrich Ebert Stiftung** ,June 2021.
39. Mette eilstrup sangiovanni, europ's defence dilemma, **italian journal of international affairs**,vol 49,n 2, june 2014
40. Michael Ruhle and Julius Grubliauskas, Nato and energy security: infrastructure protection and beyond, Turkish **policy quarterly**, volume 11, number 3, 2016.
41. Michael ruhle, Nato and energy security; from philosophy to implementation, **journal of transatlantic studies**, vol 10,No 4, 2012.
42. Micheal Brown, minimalist Nato :a wise alliance Knows when to retrench ,**Foreign Affairs**, Vol 78 ,N°03 ,june 1999 .
43. Morone Antonio, Libya in Transition: Human mobility, international conflict and state building, **Afriche Oriente**, N 03, 2018.
44. Morten boas, the sahel crisis and the the need for international support , the North Africa institute, policy dialogue, N15 ,2019.
45. NATO looks south: priorities, strategies and instruments, **Cidob notes internacionals**, September 2022.
46. Onur Kara, Tunisia's Security sector since 2011_ promoting international cooperation**, Policy Briefs from the region and Europe**, N 1 , January 2020.
47. Peter rudolf, le moyen –orient doit_il constituer le nouveau front central de l'otan ?,**revue de l'otan,printemps** 2004.
48. Peter Viggo Jakobsen, **NATO's Comprehensive Approach After Lisbon: Principal Problem Acknowledged Solution Elusive, DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES**,2014
49. Philippe Poutignat, Jocelyne Streiff-F´enart, Migration Policy Development in Mauritania: Process, Issues, and Actors, **The Politics of International Migration Management**, 20 mars 2014
50. Querine Hanlon and Matthew Herbert, border security chalanges in the grand Maghreb, **institute of peace**, N109. May 2015
51. Rachid el Houdaigui, changes in the Southern Mediterranean: challenges and opportunities for the NATO Partnership, **Nato Defense College Foundation and Policy Center for the New South**, N 2, vol 24, 2021.
52. Reinhilde bouckaert and Claire Dupont, turning to Algeria to replace Russian gas: a false solution, **centre for environment economy and energy**, n°2, 2022.
53. **Revue des recherches managenales et economiques**, vol 3, N 7, 2019.
54. Riley Moeder, The Wagner Group: A Model for Future Russian Foreign Policy in Africa, **new lines institute for strategy and policy,** September 2023.

55. Ryan C. Hendrickson, **Nato's operation Allied Force : Strategic concepts and institutional relationships**,2015.
56. Sten Rynning, Cooperative Security and NATO's Grand Alternatives, **Danish institute for international studies report**, 2014.
57. Tarık OĞUZLU, NATO's Transformation into a Global Actor in the Age of Great Power Politics, **PERCEPTIONS JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS**, vol 8871, n 1, 2021.
58. Thierry Tardy, NATO's Sub-strategic Role in the Middle East and North Africa ,**Strengthening Transatlantic cooperation** , February 2022 .
59. Trine Flockhart, cooperative security: NATO's partnership policy in a changing world, **Danish institute for international studies report**, 2014
60. Trine Flockhart,**after the strategic concept towards a nato version,**Danich institute for international studies,2011.

C- Working papers

1. Alain antil, Sylvain Touati, Mauritania: Security Threats on a Young Democracy - Interview **with Alain antil L'Afrique en Questions**, institute francais des relations internationals, n 2, 30 May 2008.
2. Aleksander Olech, Cooperation of the Maghreb countries with NATO for security in the region **, Institute Nowej Europe , 2021 .**
3. Algeria solar investment opportunities, solar power Europe, **report n 25**, November 2021.
4. Ali Aissaoui, Algerian Gas: Troubling Trends Troubled Policies, **Oxford Institute for Energy Studies**, May 2016
5. Arnold duouy and others, Energy security in the era of hybrid warfare, **nato review**,13/January/2021.
6. Belkacem iratni, the strategic interests of the Maghreb states, NATO defense college, November 2008.
7. Carole avans and others, enabling nato's collective defense : critical infrastructure security and resiliency, **centre of excellence defense against terrorism**, November 2022.
8. **COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE COUNCIL AND THE EUROPEAN PARLIAMENT Critical Infrastructure Protection in the fight against terrorism,** COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, 2010.
9. Derek lutterbeck, after the fall: security sector reform in post ben_ali Tunisia, **Mediterranean academy of diplomatic studies,** September 2012.
10. Eleonora ardemagni and others, expanding NATO's partnerships in the southern region .why and how? **Policy centre for the new south**, May 2017.
11. Eugenia Pecoraro, China's Strategy in North Africa: New economic challenges for the Mediterranean region, **Working paper No. 26**, Institut Universitari d'Estudis Europeus, 2010 .
12. frances G Burwell and others , a transatlantic strategy for a democratic tunisia ,**Atlantic Council** ,June 2016 .
13. Frances G Burwell and others, a transatlantic strategy for a democratic Tunisia, **Atlantic Council**, June 2016.
14. Gergely Varga, Building Partnerships in Challenging Times: The Defence Arrangements of Tunisia, **European Institute of the Mediterranean** May 2017.
15. Giulia Signorelli, Military aspects of energy security with emphasis on interdependencies between the civil energy sector as a supplier and military as a consumer, **NATO energy security centre of excellence,** 2015

16. Gunther Schnabl , The Russian Currency Basket The Rising Role of the Euro for Russia's Exchange Rate Policies , 17 auguest ,2023.

17. Hakan Baspinar,libya politics and energy,**energy policy turkey**,August 2017.
18. International grisis group, the prize : fighting for libya's energy wealth, **report n165**, December 2022

19. Jamal machrouh, Europe's strategic interest in completing the Nigeria-morocco Gas pipeline**, policy center for the new south,** October 2022

20. Jana JABBOUR, France vs. Turkey in the EastMed A Geopolitical Rivalry between a "Keeper" of the Old Order and a Challenging Emergent Power, **institute of international relations** ,may 2021 .
21. Jasen Castillo and others, **striking first preemptive and attack in U.S.national security policy, and project air force**, 2006.
22. Jeff Lightfoot, the French –American alliance in an American – first era , **Atlantic Council**, July 2017.

23. JIM GARAMONE, U.S.A, Tunisia Sign Road Map for Defense Cooperation, October, **2020**
24. Josep borrell, A strategic compass for security and defence for a european union that protects its citizens, values and interests and contributes to international peace and security, **strategic compass**, june 2021.
25. Kalev Stoicescu, NATO's Southern Neighborhood The Alliance Needs a Strategy for the Regions to its South, **Policy Paper,** February 2021.
26. Kamila proninska, **energy and security: regional and global dimensions, armaments disarmaments and international security,** 2013.
27. Katrina Kertysova, the world climate and security report 2022: decarbonizes defense-need for clean military power in the age of climate, **institute of the council on strategic risks**, June 2022.
28. Khan Mohsin and Mezran Karim,**The Libyan Economy after the Revolution: Still no clear Vision**, Atlantic Council,2013 .
29. Luis Simon, Nato and the south: a tale of three futures, **Real Instituto Elcano**, May 2021 .

30. Marina caparini, **Security sector reform and Nato and EU enlargement ,2016** .
31. Marina caparini, **Security sector reform and Nato and EU enlargement,2014.**
32. Mariusz ruszel, **Nato and energy security in the European union**, bibliotega Benjamin Franklin, July 2018.
33. Mark hayes, Algerian gas to Europe: the transmed pipeline and early Spanish gas import projects, **institute for public policy energy forum**, may 2004.
34. May Barth, the algeria-russia strategic partnership: an assertive geopolitical move, **Brussels international center**, March 2019.
35. Michael Tanchum, libya, energy, and the mediterranean's new great game, **elcano royal institute**, 23 September,2014.
36. Ministry of foreign affairs and ministry of security and justice: **Libya: militias tribes and Islamists :(Sweden : land info**: 19 December 2014.

37. Mohammed Issam laaroussi, Russia's searh fo strategic partnership in north Africa :balancing algeria and Morocco , **Polic analysis** ,Febrerary,2019
38. Mostefa ouki, Algerian gas in transition: domestic transformation and changing gas export potential, **the oxford institute for energy studies**, October 2019.
39. Nadjem bailek and others, **updated status of renewable and sustainable energy projects in Algeria**, economics of variable renewable sources for electric power production, May 2017.

40. Nato 2030: Embrace the change, guard the values, **a report by the Nato 2030 yong leaders group** – for this generation and the next,2015.

41. Nato 2030: united for a new era, analysis and recommendations of the reflection group appointed by the nato secretary general, 25 November 2020.
42. New strategy center and centre for international studies,militarization of the black sea and eastern Mediterranean theatres a new challenge to nato, **policy paper**, 2019.
43. North Atlantic Treaty Organization, Defense Expenditure of NATO Countries (2014-2023),**public diplomacy devision**, July 2023.
44. Paul gallis, nato and energy security, **report congressional research service**, 28 December 2007.
45. Querine Hanlon, Seurity sector Reform in Tunisia a year after the Jasmine revolution, the United States institute of peace, **report 304**, March 2012.
46. Sebastian Clapp, Outcome of the Madrid NATO Summit, European Parliamentary Research Service, June 2022.
47. Sorin ducaru, **nato energy enhancing our military effectiveness, the nato science for peace and security programme**,19 jun 2015.
48. Spanish institute for strategic studies**, the future of NATO after the Madrid 2022 summit**, April 2022.
49. The oxford institute for energy studies , Oil and Gaz in a new Libyan era: conflict and continuity,**report n22** ,February 2019.
50. Thierry Legendre, the north Atlantic treaty organization's future role in energy security, **the whitebead journal of diplomacy and international relations**, 2007.
51. Thierry Tardy, defence policy and the armed forces in time of pandemic, **konrad adenauer stiftung, April** 2020.
52. Thomas Hill and Sarah Yerkes, a new strategy for us engagement in North Africa: **a report of the North Africa working group,** institute of peace, februrary 2021 .
53. Toald Mattia ,Libya :**Security,economic,developement and political reform,** Human Security Study Group, London,Februrary 2016.
54. Turkey: A Problem Partner. hellenic foundation for european and foreign policy, **Working Paper**, n 114 /2020.
55. Turkey-Greece: Old Rivals, New Tensions, Crisis Group Europe, **Report N°263**, 31 May 2021.
56. World bank group middle east and north africa region, **Libya economic monitor**, spring 2021.
57. Zalmay Khalilzad and others, The future of Turkish-Western relations: toward a strategic plan, **Center for Middle East Public Policy**, 2000.

D – Web cites

1. Abderamsen and Michael C. Williams, Security Beyond the State: Private Security in International Politics, Cambridge: **Cambridge University Press**, 2011.
2. Akram Khrief, Wagner in libya- Combat and Influence, January 2022, view in the site: https://bit.ly/3DaKfAr
3. Algeria natural gas: exports 1960-2021, organization of the petroleum exporting countries, 22/03/2021, 25/03/2023, website: https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/natural-gas-eexports
4. Anthony Cordesman. The Need for a New NATO Force Planning Exercise. The Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2022. Available at: https://www.futureuae.com/market/Mainpage/Item/
5. Countering terrorism, 14/09/2021, 12/06/2022, look websit : https://www.nato.int

6. Haftar Announces conditional lifting of Libya oil blockade,18 September 2020,Aljazeera, retrieved from https://www.aljazeera.com/economy/2020/9/18/haftar-announces-conditional-lifting-of-libya-oil-blockade

7. Intisar fakir, given capacity constraints, Algeria is no quick fix for Europe's Russian gas concerns, 8/03/2022, 1/06/2023, website: https://www.mei.edu/publications/given-capacity-constaints-algeria-no-quick-fix-europes-russian
8. l'algerie interlocuteur incontournable de l'otan dans la lutte antiterroriste,18/01/2022, 13/06/2022,look websit : https://www .aps.dz/algerie/120091-2022-01-18-19-13-46
9. Mohamed amersi, **Article 5 for the next decade of nato, foreign policy research institute**,20 December 2022,17/02/2023, sitweb: https://www.fpri.org/article/2022/12/article-5-for-the-next-decade-of-nato/
10. Mohammed issam laaroussi, a renewed maghreb union can counter north africa's imminent threats , Fikra forum ,policy analysis ,3 april 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/
11. Mohammed Issam Laaroussi, a Renewed Maghreb Union Can Counter North Africa's Imminent Threats, policy Analysis, april 2019 , https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/1804/en
12. Morocco country commercial guide, Morocco–safety and security, https://www.privacyshield.gov/article?id=morocco-safety-and-security
13. Nato , the Nato science for peace and security programme , August 2022 , www.nato.int/science
14. Nato , the Nato science for peace and security programme , August 2022 , www.nato.int/science
15. Nato 2022 Strategic concept ,29/JUNE/2022 , 26/july/2022 ,the websit ; WWW.nato.int/strategic-concept/
16. Nato 2022 Strategic concept, 29/JUNE/2022, 26/july/2022, the websit; WWW.nato.int/strategic-concept/
17. NATO and algeria strengthen scientific cooperation against terrorism,17/05/2021,13/06/2022,look websit :https://www.nato.int

18. Nato chiefs of defence enhance military plans ,capabilities and resources, 18/09/2020, 12/06/2022, https://www.nato.int
19. NATO, Secretary General calls for NATO to make training a core task for the Alliance in the fight against extremism, 07 April 2016, 10/1/ 2023 . https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_129756.htm.

20. Nato,bruccel summit,14/july/2021 , https://www.nato.int/cps/en/natohg/news185000.html
21. North atlantic treaty organization, patriot deployment , may 2015, https://www.nato.int/
22. North Atlantic treaty organization, warsaw summit key decisions, feruary 2017 ,websit :www.nato.int
23. Previewing NATO's Madrid Summit, Congressional Research Service, June 24, 2022, https://crsreports.congress.gov
24. Robert Uniack, Libya could Be Putin"s Trump Card, in Foreign Policy, 08 july 2022, view in the site: **https**://bit.ly/3U2vQfF
25. Russia's Wagner Private Military Company (PMC), congressional research service, 1 august 2023, http:// crsreports.congress.gov

26. Sebastian clap ,**a comparative analysis of article5 washington treaty(nato) and article 42(Eu),** European parliamentary research service,December 2022,websit: https://www.eprs.ep.parl.union.eu
27. Sebastian Clapp, Outcome of the Madrid NATO Summit, June 2022 , **European Parliamentary Research Service ,** July 2022 , http://www.eprs.ep.parl.union.eu

28. Tina bouffet , online anonymity and the deep web:why we need a better approach to cyber_ crime, nato association of canada, 6 may 2014 , https:// natoassociation.ca/ online-anonymity-the-deep-web-why-we-need-a-better-approach-to-cyber-crime
29. Umberto Profazio, Tunisia's reluctant partnership with NATO, 6th April 2018, 19/02/2023, websit, https://www.iiss.org/blogs/analysis/2018/04/tunisia-reluctant-partnership-nato

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكروعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ – ل
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	15 – 77
المبحث الأول: البعد المؤسساتي لتطور حلف شمال الأطلسي	16 – 41
المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي من سياسة الدفاع المركز إلى سياسة الأمن الموسع	16
الفرع الأول: النشأة والهيكلية الوظائفية لحلف شمال الأطلسي	16
الفرع الثاني: حلف شمال الأطلسي بين جدلية الهوية والبعد العسكري	22
المطلب الثاني: المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها في توجهات حلف شمال الأطلسي	27
الفرع الأول: فترة ما بعد الحرب الباردة	28
الفرع الثاني: ما بعد أحداث 9/11	34
الفرع الثالث: المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010	41
المبحث الثاني: المفاهيم الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بين التغير والاستمرارية	42 – 60
المطلب الأول: دور القمم الأطلسية في هندسة الأمن الأوروبي	42
الفرع الأول: المفهوم الاستراتيجي الأول 1990	43
الفرع الثاني:المفهوم الاستراتيجي الجديد الثاني 1991	43
الفرع الثالث: المفهوم الاستراتيجي الثالث 1999	46
المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي والموجة الثانية من التجديد في المفاهيم الإستراتيجية	50
الفرع الأول: قمة لشبونة 2010	51
الفرع الثاني: قمة شيكاغو2012	51
الفرع الثالث:الأمن التعاوني في أجندة حلف شمال الأطلسي	51
المطلب الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي: تناقض الرؤى الأمنية وتصعيد للهيمنة العسكرية	55
الفرع الأول: قرار توسيع الحلف الأطلسي	55

الفرع الثاني: دوافع توسيع الحلف الأطلسي	57
الفرع الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي بين جدلية المؤيد والمعارض	60
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتوجهات الإستراتيجية الأطلسية	61 -72
المطلب الأول:النظرية الواقعية:أولوية القوة والمصلحة مقابل المكاسب الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي	61
المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية:البناء المؤسساتي للحلف ودوره في تعزيز الأمن المشترك	69
المطلب الثالث: النظرية البنائية:التفاعل الهوياتي كجسر لبناء التعاون بين دول حلف شمال الأطلسي	72
خلاصة الفصل الأول	77
الفصل الثاني:التوجهات الأطلسية تجاه الدول المغاربية: احتواء أم بناء نظام إقليمي شامل	79 – 244
المبحث الأول: واقع الأمن في المنطقة المغاربية:استراتيجيات أطلسية جديدة لتهديدات أمنية متجددة	88 – 122
المطلب الأول : طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية	80
الفرع الأول: التهديدات الأمنية الجديدة	80
الفرع الثاني: التهديدات السيبرانية	101
المطلب الثاني: نحو بناء إستراتيجية أمنية مشتركة(أطلسية _مغاربية)	112
الفرع الأول:التعاون الأطلسي_المغاربي لمكافحة الإرهاب	112
الفرع الثاني :التعاون الأطلسي_المغاربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية	116
الفرع الثالث: التعاون الأطلسي _ المغاربي في مكافحة التهديدات السيبرانية	117
المطلب الثالث: هندسة المنظومة الأمنية الأطلسية وفق نموذج Swot	120
الفرع الأول: نموذج **Swot** دراسة في حدود المفهوم	121
الفرع الثاني: تحليل الإستراتيجية الأطلسية وفق نموذج **Swot** انطلاقا من معطيات البيئة الداخلية والخارجية	122
المبحث الثاني : العلاقات الأطلسية _ المغاربية : تقارب سياسي وتعاون عسكري	126 – 209
المطلب الأول:التفاعلات الأمنية الأطلسية_ الجزائرية من التعاون العسكري إلى الشراكة الإستراتيجية	126
الفرع الأول: طبيعة العقيدة العسكرية الجزائرية	126

الفرع الثاني: العلاقات الجزائرية الأطلسية: تعاون عملياتي ميداني	137
الفرع الثالث : روسيا والجزائر: عمق استراتيجي متبادل	141
الفرع الرابع: العلاقات الأطلسية _ الجزائرية بين الفرصة والتحدي	147
المطلب الثاني: العلاقات الأطلسية المغربية: سياسة أم إستراتيجية	152
الفرع الأول: طبيعة العقيدة العسكرية المغربية قبل وبعد دستور 2011	152
الفرع الثاني : البعد الاستراتيجي للعقيدة العسكرية المغربية بعد 2011	157
الفرع الثالث: التوجهات الإستراتيجية الأطلسية _المغربية: خيارات أمنية مفتوحة	161
المطلب الثالث : الحلف الأطلسي وليبيا:تدخل بالقوة وتكريس التفوق الاستراتيجي العسكري	165
الفرع الأول: طبيعة الأزمة في ليبيا (توصيف عام)	165
الفرع الثاني : الفشل الدولاتي وإشكالية البعد القبلي في ليبيا	168
الفرع الثالث: إشكالية التدخل الأجنبي في ليبيا:من تسييس مبدأ الحماية إلى الانحراف بالشرعية الدولية.	173
المطلب الرابع : حلف شمال الأطلسي وتونس: تعاون عسكري ودعم ميداني	189
الفرع الأول : الأوضاع الداخلية في تونس بعد ثورة الياسمين 14 جانفي 2011	189
الفرع الثاني:خصوصية الشراكة الأمنية_ العسكرية بين الناتو وتونس	198
الفرع الثالث:الناتو وإصلاح القطاع الأمني في تونس بين الفعالية والمحدودية	204
المطلب الخامس:الناتو وموريتانيا : شراكة إستراتيجية ؟ أم تعاون براغماتي	206
الفرع الأول: الأوضاع الداخلية في موريتانيا	206
الفرع الثاني : الشراكة الأطلسية _الموريتانية وسياقات التقارب الاستراتيجي	209
المبحث الثالث : أجندة الأمن الطاقوي في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التوجهات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي	244 – 218
المطلب الأول:المتغيرات الدولية الراهنة وتأثيرها على توجهات حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية	218
الفرع الأول:الناتو وتأمين إمدادات الطاقة : الغاز كقضية محورية في الفضاء المغاربي	219
الفرع الثاني: التوجه الأطلسي نحو مصادر الطاقات النظيفة	234
المطلب الثاني:التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي وانعكاساتها على إستراتيجية الناتو العسكرية في المنطقة المغاربية	238
الفرع الأول: التقارب الجيوستراتيجي الروسي الجزائري في المنطقة المغاربية	238
الفرع الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة بين دول حلف شمال الأطلسي	240

الفرع الثالث: الوضع السياسي في ليبيا وتوالي الائتلافات الحكومية	243
خلاصة الفصل الثاني	244
الفصل الثالث:الإستراتيجية الأطلسية بين رهانات الحاضر وتحديات المستقبل في المنطقة المغاربية	246- 300
المبحث الأول:الإستراتيجية الأطلسية بين التحدي والرهان	247
المطلب الأول: الاختلافات الداخلية للحلف ودورها في عرقلة بناء سياسة أمنية موحدة	247
الفرع الأول: التوتر التركي اليوناني: احتمالية المواجهة والصدام العسكري	247
الفرع الثاني: الخلاف الفرنسي –الأمريكي – الألماني حول النفقات الدفاعية	255
الفرع الثالث: المعارضة التركية لعضوية فنلندا والسويد للحلف	262
الفرع الرابع: قراءة نقدية في سياسات الحلف الأطلسي	264
المطلب الثاني : رهانات الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية	267
الفرع الأول: الرهانات الأمنية	267
الفرع الثاني: الرهانات الاقتصادية	270
الفرع الثالث: الرهانات السياسية	271
المبحث الثاني : مستقبل الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة المغاربية	273- 300
المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي وصراع النفوذ في المنطقة المغاربية	273
الفرع الأول : روسيا والرهان على المدخل العسكري/ الأمني لتطويق الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية	274
الفرع الثاني: الصين: الرهان على المدخل الاقتصادي للتأثير على نفوذ الحلف الأطلسي في المنطقة المغاربية	291
المطلب الثاني: التقارب الروسي الصيني واحتمالية التحالف العسكري في المنطقة المغاربية	295
الفرع الأول: فرص نجاح التقارب الروسي الصيني في المنطقة المغاربية	296
الفرع الثاني: انعكاسات التقارب الروسي الصيني على التوجهات الإستراتيجية للأطلسي في المنطقة المغاربية	298
خلاصة الفصل الثالث	300
الخاتمة	303
قائمة المراجع	308
فهرس المحتويات	338

فهرس الجداول والاشكال	344

فهرس الاشكال والجداول

الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم 1: نوع الأدوية المخدرة الأكثر انتشارا في المنطقة المغاربية	**92**
جدول رقم 3: تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا من 2015 – 2017	**147**
جدول رقم 4 حجم المساعدات الأمريكية للمغرب خلال الفترة الممتدة 2010–2020	**162**

الأشكال والمخططات

الأشكال	الصفحة
مخطط رقم1:الهيكل التنظيمي المدني والعسكري لحلف شمال الأطلسي	21
مخطط رقم 4: ديناميكية التحالف الاستراتيجي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة	91
مخطط رقم 5: استراتيجيات الردع السيبراني	106
مخطط رقم 6: نموذج التحليل الاستراتيجي Swot	122
مخطط رقم 7:الثوابت السيادية للأمن القومي الجزائري	131
مخطط رقم 8:انتاج النفط الخام في ليبيا 2010– 2019	184
مخطط رقم 9: الهيكلية التنظيمية لمجموعة فاغنر الروسية	276
شكل بياني رقم 1: فقدان دخل الهيدروكربونات التأثيرات السلبية % من اجمالي الناتج المحلي	187
شكل بياني رقم 4:الإنفاق الدفاعي للحلف الاطلسي كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2014 – 2022	257
شكل بياني رقم 5: نفقات المعدات العسكرية لدول الحلف الاطلسي كنسبة من نفقات الدفاع خلال الفترة الممتدة 2014 – 2022	258

الخرائط

خريطة رقم 1: انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية	**83**
خريطة رقم2: أهم الممرات البرية للمخدرات عبر منطقتي الساحل والصحراء نحو المنطقة المغاربية	**93**
خريطة رقم 3:تدفق المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة المغاربية	**100**
خريطة رقم 4: اتجاه التدفقات الرئيسية للمقاتلين الأجانب من داعش (سوريا) نحو تونس	**196**
خريطة رقم 5: انتشار تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي	**213**
خريطة رقم 6: أنابيب الغاز الجزائرية نحو دول حلف شمال الأطلسي	**223**

خريطة رقم 7: مشروع خط الغاز العابر للصحراء المحتمل عبوره عبر الجزائر	**225**
خريطة رقم 8: مشروع خط الغاز العابر للصحراء المحتمل عبوره عبر المغرب	**226**
خريطة رقم 9: خط الغاز الطبيعي ايست ميد المتنازع عليه بين تركيا، قبرص اليونان، وإسرائيل	**248**
خريطة رقم 10: المناطق المتداخلة والمتنازع عليها بين تركيا واليونان	**250**
خريطة رقم 11: الإمدادات الطاقوية الروسية نحو ألمانيا عبر خط نورث ستريم	**260**